

# الدستور الجديد للمملكة المغربية

- شرح وتحليل -

كريم لحرش

دكتور في الحقوق

أستاذ باحث

## الخطاب الملكي السامي الخاص بالدستور الجديد للمملكة المغربية

والحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه.

شعبي العزيز، أخطبكم اليوم، لتجسد العهد المشترك بيننا بدستور جديد، يشكل تحولاً تاريخياً حاسماً، في مسار استكمال بناء دولة الحق والمؤسسات الديمقراطية، وترسيخ مبادئ وآليات الحكامة الجديدة، وتوفير المواطنة الكريمة، والمداولة الاجتماعية.

وهو المسار الملموح الذي أطلقناه، منذ اعتلائنا العرش، في تجارب عميقة مع كل القوى الحية للأمة. وبفضله تمكنا، بعد ثلاثة أشهر، من إطلاق مسار المراجعة الدستورية، من بلورة ميثاق دستوري ديمقراطي جديد، يركز على الإطار المرجعي المتقدم لخطابنا التاريخي، لتاسع مارس الأخير، الذي حظي بالإجماع الوطني، والمقتضحات الوجهية للهيئات السياسية والنيابية، والجمعية والشعبية، وكذا الاجتهاد الخلاق للجنة الاستشارية، والعمل البناء للآلية السياسية، اللتين أحداثاهما لهذه الغاية.

ونود التنويه بالإسهام الديمقراطي للجميع، الذي مكنا، بفضل هذه المقاربة التشاركية، من الارتقاء بمراجعة الدستور الحالي، إلى وضع دستور جديد، يتفرد بثلاث مميزات، في منهجية إعدادة، وفي شكله، وفي مضمونه.

فمن حيث المنهجية، حرصنا، ولأول مرة في تاريخ بلادنا، على أن يكون الدستور من صنع المغاربة، ولأجل جميع المغاربة.

وأما من حيث الشكل، فلأنه قائم على هندسة جديدة، همت كل أبوابه، من الديباجة، كجزء لا يتجزأ من الدستور، إلى آخر فصوله، التي ارتفع عددها من 108 إلى 180 فصلاً.

وأما من حيث المضمون، فهو يؤسس لنموذج دستوري مغربي متميز، قائم على دعمتين متكاملتين :

وتتمثل الدعامة الأولى، في التثبيت بالشوايت الراسخة للأمة المغربية، التي نحن على استقرارها مؤمنون ؛ وذلك ضمن دولة إسلامية، يتولى فيها الملك، أمير المؤمنين، حماية الأمة والدين، وضمان حرية ممارسة الشعائر الدينية.

كما يكرس المشروع مكانة بلادنا، كجزء من المغرب الكبير، والترامها بيناء اتحاده، وتوطيد علاقات الأخوة العربية والإسلامية، والتضامن الإقليمي، وترسيخ وتنويع علاقات التعاون والشركة مع جوارها الأوروبي والمتوسطي، ومع مختلف بلدان العالم، دولة عصرية متشبثة بالموائق الأممية، وقاعة ضمن المجموعة الدولية.



كما ينص على دسترة الأمازيغية كلغة رسمية أيضا، ضمن مبادرة رائدة، تند تجويعا لمسار إعادة الاعتبار للأمازيغية، كرسيد لجميع المغاربة، على أن يتم تفعيل ترسيبها ضمن مسار متدرج، يثاقون تنظيمي، يحدد كليات إدماجها في التعليم، وفي التفاعلات ذات الأولوية في الحياة العامة. وبموازاة ذلك، ينص المشروع على النهوض بكافة التعبيرات اللغوية والثقافية المغربية، وفي مقدمتها الحسانية، ككتافة أصيلة لأقاليمنا الصحراوية العزيزة.

وتجسيدا لحرصنا على تأهيل شبابنا ومواردنا البشرية، للانخراط في مجتمع المعرفة والمعلمة، وامتلاك ناصية العلوم والتقنيات، تم التخصيص على ضرورة الانفتاح على تعلم اللغات العالمية الأكثر تداولا وانتشارا، وكل ذلك، في إطار استراتيجية متسقة، موطلة للوحدة الوطنية، يسهر على تفعيلها مجلس أعلى، مهمته النهوض بالثقافة المغربية، وباللغات الوطنية والرسمية، وعقلنة مؤسساتها وتفعيلها، بما في ذلك المؤسسة المكلفة بتطوير اللغة العربية.

المحور الثالث: دسترة كافة حقوق الإنسان، كما هو متعارف عليها عالميا، بكل آليات حمايتها وضمان ممارستها. وهو ما سيجعل من الدستور المغربي، دستورا لحقوق الإنسان، وميثاقا لحقوق وواجبات المواطنة.

وفي هذا الصدد، تمت دسترة سمو المواثيق الدولية، كما صادق عليها المغرب، على التشريعات الوطنية، ومساواة الرجل والمرأة في الحقوق المدنية؛ وذلك في نطاق احترام أحكام الدستور، وقوانين المملكة، المستمدة من الدين الإسلامي؛ وكذا تكريس المساواة بينهما، في كافة الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية؛ وأحداث آلية للنهوض بالمناصفة بين الرجل والمرأة.

كما يكرس المشروع كافة حقوق الإنسان، بما فيها حرية البراءة، وضمان شروط المحاكمة العادلة، وتحرير التعذيب، والاعتقال القسري، والاعتقال التعسفي، وكل أشكال التمييز والممارسات المهيبة للكرامة الإنسانية؛ وكذا ضمان حرية التعبير والرأي، والحق في التوحيج إلى المعلومات، وحق تقديم المرائض، وفق ضوابط يحددها قانون تنظيمي.

وقد تم تعزيز الضمانات الدستورية لحقوق الطليقة العاملة، والمداة الاجتماعية، والنضامن الوطني؛ وتكريس ضمان حرية المبادرة الخاصة، ودولة القانون في مجال الأعمال.

المحور الرابع: الانبثاق الديمقراطي للسلطة التنفيذية؛ بقيادة رئيس الحكومة؛ وفي هذا الصدد، سيتم الارتقاء بالمكانة الدستورية للوزير الأول إلى رئيس للحكومة، وللجهاز التنفيذي، الذي يتم تعيينه من الحزب الذي تصدر انتخابات مجلس النواب؛ تجسيدا لانبثاق الحكومة عن الاقتراع العام المباشر.

وتكريسا للمساواة الكاملة لرئيس الحكومة على أعضائها، فإن الدستور يخلو صلاحيات اقتراحهم، وانهاؤه مهامهم، وقيادة وتسقيق العمل الحكومي، والإشراف على الإدارة العمومية، حيث تم تخويله صلاحية التعيين، بمرسوم، في المناصب المدنية، وفقا لقانون تنظيمي، يحدد مبادئ وكثاقو الفروع بالنسبة لكافة المقاربة في ولوج الوظائف العمومية، على أساس الاستحقاق والشفافية، وضوابط دقيقة.

وأما الدعاة الثانية، فتتجلى في تكريس مقومات وآليات الطابع البرلماني للنظام السياسي المغربي، في أسسه القائمة على مبادئ سيادة الأمة، وسمو الدستور، كمصدر لجميع السلطات، وربط المسؤولية بالمحاسبة، وذلك في إطار نسق دستوري فعال ومعقلن، جوهره فصل السلطة، واستقلالها وتوازنها، وغايته المثلى حرية وكرامة المواطن.

ومن معالم فصل السلطة، وتوضيح صلاحياتها، تقسيم الفصل 19 في الدستور الحالي، إلى فصلين اثنين:

فصل مستقل يتعلق بالصلاحيات الدينية الحصرية للملك، أمير المؤمنين، رئيس المجلس العلمي الأعلى، الذي تم الارتقاء به إلى مؤسسة دستورية.

وفصل آخر يحدد مكانة الملك كرئيس للدولة، ومثلها الأعلى، ورمز وحدة الأمة، والنضامن لمرام الدولة واستمرارها، ولا استقلال المملكة وسيادتها، ووجدها الترابية، والموجه الأمين والحكم الأعلى، للمؤمنين على اختيار الديتقراطي، وعلى حسن سير المؤسسات الدستورية، والذي يلو فوق كل انتقام.

وبما رس الملك مهامه السيادة والضمائية والتحكيمية، الواردة في هذا الفصل، استنادا إلى مقتضيات فصول أخرى، منصوص عليها صراحة في الدستور علما بأن التشريع يظل اختصاصا حصريا للبرلمان.

شبي المزي، إن المشروع الرسمي للدستور، يعد أكثر من قانون أسمى للمملكة، وإنما تعتبره الأساس المعين للنموذج الديمقراطي التعموي المغربي المتميز؛ بل وثاقدا تاريخيا جديدا بين الرش والشعب، وهو ما يتجلى في المحاور العشرة الأساسية التالية:

المحور الأول: التكريس الدستوري للملكة المواطنة والملك المواطن؛ وذلك من خلال: التخصيص على أن شخص الملك لا تنتهك حرمة، وعلى الاحترام والتوقير الواجب له، كذلك، أمير للمؤمنين، ورئيس للدولة.

تحديد بلوغ الملك سن الرش في 18 سنة، عوض 16 سنة، أسوة بكافة إخوانه وأخوانه المغاربة.

تحويل رئاسة مجلس الوصاية، لرئيس المحكمة الدستورية؛ باعتبارها مسؤولة عن احترام الدستور. وهو ما يشكل جوهر مهام هذا المجلس، وكذا جعل تركيته، تضم كافة السلطات الدستورية؛ وذلك بإضافة عضوية كل من رئيس الحكومة، والرئيس المنتخب للمجلس الأعلى للسلطة القضائية، فضلا عن الارتقاء بتمثيلية العلماء به، من خلال عضوية الأمين العام للمجلس العلمي الأعلى.

المحور الثاني: دسترة الأمازيغية كلغة رسمية للمملكة، إلى جانب اللغة العربية؛ فقل أساس التلاحم بين مكونات الهوية الوطنية الموحدة، الثنية بتعدد رواضها، العربية - الإسلامية، والأمازيغية، والصعراوية الإفريقية، والأندلسية، والعبرية والمتوسطية، فإن مشروع الدستور يكرس اللغة العربية لغة رسمية للمملكة، وينص على قهده الدولة بحمايتها والنهوض بها.



تمثيلية. وهو قرار نابع من جوهر نظام الملكية الهغرية الاجتماعية، ومن منهجها في الحكم، القائم على جعل النهوض بالأحوال الاجتماعية لمواطنينا، في صلب اهتماماتنا، سياسيا وعيدانيا. أما فيما يتعلق بمواطنينا المقيمين بالخارج، فإنه سيتم تحويلهم تمثيلية برلمانية، متى تفيحت الصيغة الديمقراطية لذلك؛ علما بأنهم يقيمون بحق الانتخاب في مجلسي البرلمان.

**المحور السادس:** تحويل المعارضة البرلمانية نظاما خاصا وآليات ناجحة، لتعزيز الدورها ومكانتها في إثراء العمل البرلماني، نشرها ومراقبة، حيث تم تمكينها من حق التمثيل النسبي في كافة أجهزة البرلمان.

كما تم التمييز على تقديم رئيس الحكومة لعرض مرحلي حول العمل الحكومي، وإجابه على الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة، وكذا تنفيذ التصايب القانوني لتقديم ملتمس الرقابة، وتكوين لجان التقصي، وحالة مشاريع القوانين على المحكمة الدستورية، وكذا تمكين اللجان البرلمانية من صلاحية مساءلة المسؤولين عن الإدارات والمؤسسات العمومية، تحت مسؤولية الوزراء المعنيين.

**المحور السابع:** ترسيخ سلطة قضائية مستقلة عن السلطين التنفيذية والتشريعية، تكريسا لاستقلال القضاء، الذي نحن له ضامنون؛ وذلك بالنص صراحة في مشروع الدستور الجديد، على أن النطق بالحكم إن كان يتم باسم الملك، فإنه يمين أن يصدر بناء على القانون.

ومسانة لحرمة القضاء، فقد تمت دسترة تجريم كل تدخل للسلطة أو المال، أو أي شكل من أشكال التأثير، في شؤون القضاء.

كما تم إحداث المجلس الأعلى للسلطة القضائية مستقلا عن السلطين التنفيذية والتشريعية، لتحل محل المجلس الأعلى للقضاء، وتمكينها من الاستقلال الإداري والمالي، وتحويل رئيس محكمة النقض، مهام الرئيس المنتخب، بدل وزير العدل حاليا، تجسيدا لفصل السلط.

وبموازاة ذلك، تم تعزيز تركيبة المجلس الجديد، وذلك بالرفع من عدد ممثلي القضاة المنتخبين، ومن نسبة تمثيل القضاة، وبما يضمن انفتاحه، على عضوية شخصيات ومؤسسات ذات الصلة بحقوق الإنسان، والدفاع عن استقلال القضاء.

كما تم توسيع اختصاصات المجلس، لتشمل، علاوة على تدبير الحياة المهنية للقضاة، مهام التفتيش وإبداء الرأي في النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالقضاء، وتقييم منظومته، وتأكيدها لمبدأ سمو الدستور والقانون، ثم الارتقاء بالمجلس الدستوري إلى محكمة دستورية،

ذات اختصاصات واسعة، تشمل، علاوة على صلاحياته الحالية، مراقبة دستورية الاتفاقيات الدولية، والبت في المنازعات بين الدولة والجهات.

وتعزيزا للمدعىراطية المواطنة، تم تحويل هذه المحكمة صلاحية البت في دفعات المتقاضين بعدم دستورية قانون تبين للقضاء أن من شأنه المساس بالحقوق والحريات الدستورية.

ولرئيس الحكومة كذلك أن يقترح على الملك ببادرة من الوزراء المعنيين، تعيين في المجلس الوزاري، في بعض الوظائف العمومية العليا، كالولاة والعمال والسفراء، والمسؤولين عن الإدارات العمومية الأمنية الداخلية، علما بأن التبيين في الوظائف العسكرية، يظل اختصاصا حصريا وببدايا للملك، القائد الأعلى، ورئيس أركان الحرب العامة لل القوات المسلحة الملكية.

كما يحول المشروع لرئيس الحكومة صلاحية حل مجلس النواب، وتكرس استشارة الملك له قبل إعلان حالة الاستثناء، وحل البرلمان، ويحدد ضوابط كل حالة، ضمانا لفصل السلط وتوازنها وتداولها.

ولتمكين الحكومة من أساس دستوري، لممارسة مسؤولياتها التنظيمية والتنفيذية، تمت دسترة مجلس الحكومة، وتحديد وتوضيح اختصاصاته، في الانعاج وكامل وتمايز مع مجلس الوزراء.

**فالمجلس الوزاري** ينفذ برئاسة الملك، ببادرة منه، أو يطلب من رئيس الحكومة، الذي يشارك في أشغاله بحضور الوزراء فقط. والملك أن يفوض رئاسته، على أساس جدول أعمال محدد، لرئيس الحكومة، تتركز لسلطته التنفيذية. أما مجلس الحكومة، فينفذ برئاسة رئيسها، وبببادرة منه، وتركيبه تشمل كافة أعضائها.

وعلى صعيد الاختصاصات، فإن تمايزهما يتجلى في تحويل مجلس الحكومة، صلاحيات تنفيذية واسعة، ذاتية تقريرية، وأخرى تداربية، تعال على المجلس الوزاري لبيت فيها، ضمن ما تم الاحتفاظ له به، من صلاحيات استراتيجية وتكميلية، وتوجيهية، بما فيها العرص على التوازنات الماكرو - اقتصادية والمالية، التي صارت قاعدة دستورية.

**المحور الخامس:** قيام سلطة برلمانية، تمارس اختصاصات شريعية ورقابية واسعة؛ إذ يكرس مشروع الدستور سمو مكانة مجلس النواب، بتحويله الكلمة الفصل في المصادقة على النصوص التشريعية، وتعزيز اختصاصاته في مراقبة الحكومة، ولا سيما بتكريس مسؤولية الحكومة العصرية أمامه. كما تم حكر سلطة النشر، ومن كل القوانين على البرلمان، وتوسيع مجال القانون، ليرتفع من 30 مجالا حاليا، إلى أكثر من 60 في الدستور المقترح.

وحرصا على تطبيق العمل البرلماني، ينص المشروع على دسترة منع الترحال البرلماني، وخصص الحصانة البرلمانية في التعبير عن الرأي فقط، وعدم شمولها لجنح وجرائم الحق العام. كما تم التمييز على حذف المحكمة العليا، الخاصة بالوزراء، تكريسا لمسؤولتهم، مع المواطنين أمام القانون والقضاء.

أما بالنسبة لمجلس المستشارين، وحرصا على عقلنة تركيبه، فإن الدستور المقترح ينص على أن يتراوح عدد أعضائه بين 90 و120 عضوا.

وفي هذا الصدد، واستجابة للملتمس المرفوع إلينا من طرف المراكز النقابية، والمندوم من قبل الأحزاب السياسية، بشأن تمثيلية النقابات في الفرقة الثانية، فقد قررنا، في إطار مهامنا التكميلية، تضمين المشروع تمثيلية نقابية مناسبة، وكذا الهيئات المهنية والمقاوالية الأكثر



تمثيلية. وهو قرار ناتج من جوهر نظام الملكية الهغرية الاجتماعية، ومن منهجها في الحكم، القائم على جعل التهوض بالأحوال الاجتماعية لمواطنينا، في صلب انشغالنا، سياسيا وميدانيا. أما فيما يتعلق بمواطنينا المقيمين بالخارج، فإنه سيتم تحويلهم تمثيلية برلمانية، متى نهضت الصيغة الديمقراطية لذلك؛ علما بأنهم يقيمون بحق الانتخاب في مجاسي البرلمان.

**المحور السادس:** تحويل المعارضة البرلمانية نظاما خاصا وآليات ناجحة، تعزيزا لدورها ومكانتها في إثراء العمل البرلماني، تقريبا ومراقبة، حيث تم تمكينها من حق التمثيل النسبي في كافة أجهزة البرلمان.

كما تم التمييز على تقديم رئيس الحكومة لمعرض مرحلي حول العمل الحكومي، وإجابه على الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة، وكذا تنفيذ النصاب القانوني لتقديم ملتمس الرقابة، وتكوين لجان التقصي، وإحالة مشاريع القوانين على المحكمة الدستورية، وكذا تمكين اللجان التشريعية من صلاحية مساءلة المسؤولين عن الإدارات والمؤسسات العمومية، تحت مسؤولية الوزراء المنتخبين.

**المحور السابع:** ترسيخ سلطة قضائية مستقلة عن السلطين التنفيذية والتشريعية، تكريسا لاستقلال القضاء، الذي نعلن له ضماناتنا؛ وذلك بالنص صراحة في مشروع الدستور الجديد، على أن النطق بالحكم إن كان يتم باسم الملك، فإنه يتعين أن يصدر بناء على القانون. وسيبانه لحرمة القضاء، فقد تمت دسترة تعريم كل تدخل للسلطة أو المال، أو أي شكل من أشكال التأثير، في شؤون القضاء.

كما تم إحداث المجلس الأعلى للسلطة القضائية، كمؤسسة دستورية يرأسها الملك، لتحل محل المجلس الأعلى للقضاء، وتمكينها من الاستقلال الإداري والمالي، وتحويل رئيس محكمة النقض، مهام الرئيس المنتخب، بدل وزير العدل حاليا، تعسيما لفصل السلطة.

وبموازاة ذلك، تم تعزيز تركيبة المجلس الجديد، وذلك بالرفع من عدد ممثلي القضاة المنتخبين، ومن نسبة تمثيل القضاة، وبما يضمن انفتاحه، على عضوية شخصيات ومؤسسات ذات الصلة بحقوق الإنسان، والدفاع عن استقلال القضاء.

كما تم توسيع اختصاصات المجلس، لتشمل، علاوة على تدبير الحياة المهنية للقضاة، مهام التفتيش وإبداء الرأي في النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالقضاء وتقييم منظومته، وتأكيده لمبدأ سمو الدستور والقانون، ثم الارتقاء بالمجلس الدستوري إلى محكمة دستورية، ذات اختصاصات واسعة، تشمل، علاوة على صلاحياته الحالية، مراقبة دستورية الاتفاقيات الدولية، والبت في المنازعات بين الدولة والجهات.

وتعزيزا للمدعى مطية المواطنة، تم تحويل هذه المحكمة صلاحية البت في دفعات المتقاضين بعدم دستورية قانون تبين للقضاء أن من شأنه المساس بالحقوق والحريات الدستورية.

ولرئيس الحكومة كذلك أن يقترح على الملك ببادرة من الوزراء المنتخبين، التبيين في المجلس الوزاري، في بعض الوظائف العمومية العليا، كالولاية والعمال والسفراء، والمسؤولين عن الإدارات العمومية الأمنية الداخلية، علما بأن التبيين في الوظائف العسكرية، يظل اختصاصا حصريا وبسياديا للملك، القائد الأعلى، ورئيس أركان الحرب العامة للسلطة الملكية. كما يقول المشروع لرئيس الحكومة صلاحية حل مجلس النواب، وتكرس استشارة الملك له قبل إعلان حالة الاستثناء، وحل البرلمان، ويحدد ضوابط كل حالة، ضمانا لفصل السلطة وتوازنها وتداولها.

ولتمكين الحكومة من أساس دستوري، لممارسة مسؤولياتها التنظيمية والتنفيذية، تمت دسترة مجلس الحكومة، وتحديد وتوضيح اختصاصاته، في انجمام وتمايز مع مجلس الوزراء.

فالمجلس الوزاري يتمتع برئاسة الملك، ببادرة منه، أو يطلب من رئيس الحكومة، الذي يشارك في أشغاله بعضوز الوزراء فقط. وللملك أن يفوض رئاسته، على أساس جدول أعمال محدد، لرئيس الحكومة، لتعزيز سلطته التنفيذية. أما مجلس الحكومة، فيتعقد برئاسة رئيسها، وبببادرة منه، وتركيبه تشمل كافة أعضائها.

وعلى صعيد الاختصاصات، فإن تمايزهما يتجلى في تحويل مجلس الحكومة، صلاحيات تنفيذية واسعة، ذاتية تقريرية، وأخرى تداربية، تجال على المجلس الوزاري لبيت فيها، ضمن ما تم الاحتفاظ له به، من صلاحيات استراتيجة وتكميلية، وتوجيهية، بما فيها العرص على التوازنات الماكرو - اقتصادية والمالية، التي صارت قاعدة دستورية.

**المحور الخامس:** قيام سلطة برلمانية، تمارس اختصاصات تشريعية ورقابية واسعة؛ إذ يكرس مشروع الدستور مكانة مجلس النواب، بتحويله الكلمة الفصل في المصادقة على النصوص التشريعية، وتعزيز اختصاصاته في مراقبة الحكومة، ولا سيما بتكريس مسؤولية الحكومة العصرية أمامه. كما تم حكر سلطته النشر، ومن كل القوانين على البرلمان، وتوسيع مجال القانون، ليرتفع من 30 مجالا حاليا، إلى أكثر من 60 في الدستور المقترح.

وحرصا على تحقيق العمل البرلماني، ينص المشروع على دسترة منع الترحال البرلماني، وحصر العصانة البرلمانية في التعبير عن الرأي فقط، وعدم شمولها لفتح وجرائم الحق العام. كما تم التخصيص على حذف المحكمة العليا الخاصة بالوزراء، تكريسا لمساواتهم، مع المواطنين أمام القانون والقضاء.

أما بالنسبة لمجلس المستشارين، وحرصا على عقلنة تركيبه، فإن الدستور المقترح ينص على أن يتراوح عدد أعضائه بين 90 و120 عضوا.

وفي هذا الصدد، واستجابة للملتمس المرفوع إلينا من طرف المراكز النقابية، والمعدم من قبل الأحزاب السياسية، بشأن تمثيلية اللغابات في الفرقة الثانية، فقد قررنا، في إطار مهامنا التكميلية، تضمين المشروع تمثيلية نقابية مناسبة، وكذا للهيئات المهنية والمقاوالية الأكثر



## تصدير

إن المملكة المغربية، وقاء لاختيارها الذي لا رجعة فيه، في بناء دولة ديمقراطية يسودها الحق والتانون، تواصل بعزم مسيرة توطيد وتقوية مؤسسات دولة حديثة، موزكاتها المشاركة والتعددية والحكمة الجيدة، وأرساء دعائم مجتمع متضامن، يتبع فيه الجميع بالأمن والعربية والكرامة والمساواة، وكافؤ الفرص، والمعالجة الاجتماعية، ومقومات الجيش الكريم، في نطاق التلازم بين حقوق وواجبات المواطنة.

المملكة المغربية دولة إسلامية ذات سيادة كاملة، متشبهة بوحدةها الوطنية والترابية، وبصيانة تلاحم وتنوع مقومات هويتها الوطنية. التوحدة بانصهار كل مكوناتها، العربية - الإسلامية، والأمازيغية، والصحرارية العسانية، والفتية برفدها الإفريقية والأندلسية والعربية والمتوسطية. كما أن الهوية المغربية تتميز بثبوتها الدين الإسلامي مكانة الصدارة فيها، وذلك في ظل تثبيت الشعب المغربي بقيم الانفتاح والاعدال والتسامح والحوار، والتفاهم المتبادل بين الثقافات والحضارات الإنسانية جمعاء.

وأدراكا منها لضرورة تقوية الدور الذي تضطلع به على الصعيد الدولي، فإن المملكة المغربية، العضو العامل النشط في المنظمات الدولية، تتعهد بالانزام ما تقتضيه مواثيقها من مبادئ وحقوق وواجبات، وتؤكد تشبثها بحقوق الإنسان كما هي متعارف عليها عالميا. كما تؤكد عزيمتها على مواصلة العمل للمحافظة على السلام والأمن في العالم.

وتأسيسا على هذه القيم والمبادئ الثابتة، وعلى إرادتها القوية في ترسيخ روابط الإخاء والصداقة والتعاون والتضامن والشرابة البناءة، وتحقيق التقدم المشترك، فإن المملكة المغربية، الدولة الموحدة، ذات السيادة الكاملة، المنتهية إلى المغرب الكبير، تؤكد وتلتزم بما يلي:

- ه العمل على بناء الاتحاد المغاربي كخيار استراتيجي.
- ه تعميق أواصر الانتماء إلى الأمة العربية والإسلامية، وتوطيد وشائج الأخوة والتضامن مع شعوبها الشقيقة.
- ه تقوية علاقات التعاون والتضامن مع الشعوب والبلدان الإفريقية، ولاسيما مع بلدان الساحل وجنوب الصحراء.
- ه تعزيز روابط التعاون والتقارب والشرابة مع بلدان الحواز الأورو - متوسطي.
- ه توسيع وتنويع علاقات الصداقة، والمبادلات الإنسانية والاقتصادية والعلمية والتتنية والثقافية مع كل بلدان العالم.
- ه تقوية التعاون جنوب - جنوب.



## الباب الأول الأحكام العامة

تحتوي الوثيقة الدستورية في مختلف دساتير دول العالم على باب أول يحمل اسم الأحكام العامة أو المبادئ الأساسية... باعتبارها الأرضية و الإطار المرجعي التي تؤسس عليها باقي الفصول الدستورية الموابية له، وتستمد منه قوتها ومصداقيتها، إذ يشير عادة إلى المقدرات السياسية والاجتماعية والدينية التي ترض نفسها على مختلف أفراد المجتمع، ولا يصوغ لأي جهة كانت المس بها، باعتبارها المنهاج الموجه لباقي الأجزاء المكونة للدستور من جهة، ثم إن باب الأحكام العامة يحدد الثوابت والمرتكزات الأساسية في الدولة، والتي يجب أن تصدر باقي مواد الدستور والقرائن المادية متوافقة مع هذه الثوابت من جهة أخرى، لذلك لم يخرج المشرع الدستوري عن هذا النهج، حيث أطر الباب الأول المتعلق بالأحكام العامة في الدستور الجديد للمملكة المغربية في 18 فصلا (من الفصل 1 إلى الفصل 18).

### الفصل 1 :

نظام الحكم بالمغرب نظام ملكية دستورية، ديمقراطية برلمانية واجتماعية.

يقوم النظام الدستوري للمملكة على أساس فصل السلطات وتوابعها وتعاونها، والديمقراطية المواطنة والتشاركية، وعلى مبادئ الحكامة الجيدة، وربط المسؤولية بالمحاسبة.

تستند الأمة في حياتها العامة على ثوابت جامعة، تتمثل في الدين الإسلامي السمح، والوحدة الوطنية متعددة الروافد، والملكية الدستورية، والاختيار الديمقراطي، والتنظيم الترابي للمملكة تنظيم لامركزي، يقوم على الجهوية المتقدمة.

يبنى نظام الحكم في المملكة المغربية، على أساس ملكية دستورية، ديمقراطية برلمانية واجتماعية، مضيفا بذلك مفهوم "البرلمانية، لتقوية الطابع البرلماني للملكية الدستورية التي طل يطلب عليها الطابع الرئاسي، لكن دون أن يصل الأمر إلى تكريس ملكية برلمانية، ذلك أن التغيير الجوهري في هذا الدستور يتمثل في عقيدة الطابع الرئاسي المميز لمضامينه مقابل تقوية الطابع البرلماني، إذ حضر في الدستور الجديد العديد من مقومات النظام البرلماني، مثل حضور التوازن الدستوري بين السلط يمنح مجلس النواب سلطة إقالة الحكومة بواسطة ملتصق الرقابة، لكنه في الوقت ذاته أعطى الحكومة حق حل البرلمان. بيد أن النظام البرلماني لا يمكن تناوذه دفعة واحدة، بقدر ما يأتي عبر صيرورة تاريخية طويلة، وكل تضمين لتقوم من مقومات هذا النظام بعد مكسبا ديمقراطيا للنظام السياسي ككل.

ت حماية منظومت حقوق الإنسان والناجون الدولي الإنساني والتهوض بهما، والإسهام في تطويرهما : مع سماعه أطابع الكوني تلك الحقوق، وعدم قابليتها للتجزئة،  
ت حظر ومكافحة كل أشكال التمييز، بسبب الجنس أو اللون أو المعتقد أو الثقافة أو الانتماء الاجتماعي أو العرقي أو اللغة أو الإعاقة أو أي وضع شخصي، مهما كان.  
ت جعل الاتفاقيات الدولية، كما صادق عليها المغرب، وفي نطاق أحكام الدستور، وقوانين المملكة، وميثاقها الوطنية الراسخة، تسمو فور نشرها، على التشريعات الوطنية، والعمل على ملائمة هذه التشريعات، مع ما تتطلبه تلك المصادقة.

يشكل هذا التصدير جزءا لا يتجزأ من هذا الدستور.



## الفصل 2:

السيادة للأمة، تمارسها مباشرة بالاستفتاء، وبصفة غير مباشرة بواسطة مجلسها. تختار الأمة ممثليها في المؤسسات المنتخبة بالاقتراع الحر والنزيه والمنتظم.

يحول عنصر ممارسة السيادة للأمة على تحقيق وحدة الحاكمين والمحكومين، أي أن السلطة في الدولة تمارس لمصلحة الجميع، وبالتالي يرجع تفسير الشؤون العامة لمعوم المواطنين، لكن الأمة في مجموعها هي التي تملك السيادة، وتحوزها كجسم جماعي غير مجزء، متميز على الأفراد الذين يشكلونه. وعليه فإن تحويل السيادة للأمة داخل الوثيقة الدستورية يقدم عدة نتائج، يمكن اختصار أهمها في عنصرين بارزين هما<sup>(1)</sup>:

هـ أن الأمة المغربية كجسم جماعي ووحيد يتبع بإرادة واحدة، تمارس سيادتها بشكل مباشر بواسطة الاستفتاء، أو بشكل غير مباشر من خلال تفويض سيادتها إلى ممثليها، وهذا التفويض غير قابل للتقسيم (السيادة غير قابلة للتجزؤ)، ولا يمكنها كذلك أن تقوم بهذا التفويض إلا بشكل مؤقت أي لمدة محددة (السيادة لا يتخلل عز)، إذ مهما طالت مدة العمل بالتفويض، لا شيء ينفصلها من استرجاعها لسيادتها.

و إذا كانت ممارسة سيادة الأمة تقوم على مبدأ التفويض، فإن الممارسة العملية لهذه، السيادة تستلزم اللجوء إلى استخدام نواب عنها، عملاً بالنظام التمثيلي الذي يقوم داخله الناجون بممارسة - ليس حقوق الانتخابي -، بل وظيفتهم التي تولوها لهم الأمة بواسطة الاقتراع الحر والنزيه والمنتظم، فيكون المنتخبون يمثلون - لا الأشخاص الذين صوتوا عليهم -، وإنما الأمة المغربية جمعاء، وبالتالي، فالوكالة التي يحوزوها من الإقرار، ليست ذات طبيعة أمرية وإنما وكالة ذات طبيعة تمثيلية، نظراً لارتباطها وتوقيعها على قرارات وضمان المنتخبين لا غير.

وبناء على هذين التوجيهين يكون المشرع الدستوري قد عمل على ترسيخ أسس الديمقراطية التمثيلية التي توكل إلى نواب منتخبين بالاقتراع الحر والنزيه والمنتظم، يقررون ويعملون باسم الأمة المغربية جمعاء أو مجموع الشعب.

## الفصل 3:

الإسلام دين الدولة، والدولة تضمّن لكل واحد حرية ممارسة شؤره الدينية.

لأول وهلة يبدو أن التخصيص على أن الإسلام دين الدولة، هو بمثابة تحصيل حاصل، لكن العرص على دسّرة هذا المعطى، يحيل في حقيقة الأمر على أن المملكة المغربية ليست دولة علمانية، ثم التأكيد على أن الدين المرجعي للدولة هو الإسلام، وليس هو الدين الوحيد المسموح به، فإذا كانت الدولة تتعرف بالإسلام كدين رسمي لها، فإن الإسلام يعترف بباقي الأديان السماوية ولا يتكرها. لذلك يمكن القول أن هذا الفصل لا يقوم إلا بتجسيد واقع تاريخي بالنسبة لأحد السالحي الإرضي، غايمر من النظرية العامة للقانون الدستوري، المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، سلسلة مؤلفات وأعمال جامعية، العدد 54، 2004، ص 99.

يتقوم النظام الدستوري للمملكة المغربية في الدستور الجديد على أساس الفصل المرن للسلط، من خلال إعادة توزيع للسلطات الدستورية الثلاث بشكل يمكن من تحقيق نوع من التوازن الدستوري المرن والتعاون السليم بينها، بما يوسع قاعدة الانخراط في الورش الديمقراطي العدائي الذي يتعرط فيه المغرب، ويوفّر شروط التنمية بما يخدم مصالح وانتظارات المواطن، على أساس الديمقراطية المواطنة والتشاركية، وعلى مبادئ الحكامة الجيدة، وربط المسؤولية بالمحاسبة، وهي مركزات إعادة ثقة المغاربة في مؤسساتهم، وفي الحياة السياسية والإشتغال بالشأن العام.

إن الأمة المغربية - بمختلف مكوناتها: دولة ومجتمعاً، أفراد وجماعات - تستند في حياتها العامة، على أربعة ثوابت جامعة، تتمثل في النقط التالية:

هـ الدين الإسلامي السج: يعتبر دين الدولة وأطرها المرجعي، والمساهمة على تطبيق مقتضياته على أرض الواقع، لأنها الضامن الأساسي لحرية المعتقد وحرية الممارسة الدينية كحق من الحقوق الأساسية التي يتمتع بها المواطنون.

و الوحدة الوطنية متعددة الروافد: تعتبر الوحدة الوطنية متعددة الروافد التي يجمعها جلالة الملك والشعب، وتعضنها كل المؤسسات وتؤمّن عليها مختلف مكونات الوطن.

ز الملكية الدستورية: يضطلع فيها الملك بصفته أميراً للمؤمنين ورئيساً للدولة ورعاً وحكماً أسنى، بضمان استمرارية الدولة والسهر على احترام الدستور وسيانة الحقوق وحرّيات المواطنين والمواطنات والجماعات والهيئات وبحماية استقلال البلاد وحدودها.

ح الاختيار الديمقراطي: يعتمد المجتمع والدولة المغربية الاختيار الديمقراطي كمرجع مبدئي وآلية استراتيجة لتصرف الشؤون العامة، وأرضية فلسفية في التدبير اليومي الحديث لحياة الأفراد والجماعات وعياً بالحقوق وتحمل الواجبات الأساسية.

أضغ إلى ذلك، أن قرار المغرب اعتماد جوية مبتدعة في تدبير الفعل العمومي الترابي، يشكل تطوراً نوعياً على صعيد بنيات وميكان الدولة، الأمر الذي سيمكنه من إصلاح وتحديث العلاقة بين هذه الأخيرة وبين باقي المستويات الترابية المكونة لها، وجعل الديمقراطية التشاركية عنصراً مبنياً للطاقت ومنتجاً للنخب الجوية، واعتماد التدبير الترابي كمكون أساسي في خلق توازن مؤسسي بين الدولة والجهة بهدف إلى توزيع فعال وعادل للثروة، وجعل السلط والاختصاصات قائمة على المراقبة وتلبية الحاجيات الميدانية للمساكنة المحلية، لذلك يُندرج اعتماد الجوية المتقدمة ضمن إعادة الترتيب الترابي داخل الدولة، الأمر الذي تستعصر فيه متغيرات متعددة: اقتصادية، اجتماعية، مالية، إدارية، سياسية... لإيجاد قنوات وأدوات جديدة للتنمية الجوية المتقدمة، لأن الجهة - في هذا المستوى - تقوم على عنصري الاستقلالية والنامية، وهو معطى يجعلها بحاجة لإدارة تمثيلية تكون معها الجهة مجالاً فعلاً للسياسات العمومية الفعالة ومدخلاً أساسياً من مدخل التنمية الوطنية والجوية.



٥ الله : ترتبط بالمكون العقائدي والروحي الذي شكل دوما للإنسان المغربي عنصر قوة ووحدة في التاريخ المغربي.

٥ الوطن : تحمل هذه الكلمة في طياتها العديد من العناصر المادية (الأرض) والمعنوية (الثقوية، الفكرية...)، التي تشكل في المخلب الجمعي لدى المغاربة أرضية أساسية لتوحيد المجتمع المغربي بمختلف تشعباته الدينية والسياسية والفكرية والثقوية...

٥ الملك : كانت دوما تراثا - وستظل بموجب كلمة الملك، المؤسسة الملكية عنصر وحدة، توحد المغاربة ورزق قوتها منذ قيام الدولة، باعتبار الملك أميرا للمؤمنين يوجد للدولة المغربية بمرجعياتها الدينية، ورئيسا للدولة الحديثة يوجد مختلف مكوناتها السياسية والفكرية والثقوية...

بقي أن نشير إلى أن **رئيس المملكة المغربية**، تاج ملكي يتكون من ترس حجري، يعلا له نصف شمس بارزة، ذات 15 شعاعا من ذهب فوق ساحة الأورزية، كدعامة بعمبرضة مكعبة خشبية، موزنة من ذهب وقضبة، الكلّ مثقل بتجمة خماسية مقرنجة خضيرة، والترس مؤسوم بالنجاح الملكي المغربي من ذهب، مخرّف بآثار كتّاب حنّيا وخضيرا، وهو معقّد بشراريف من ذهب ممتلئة بقرني خضيري ومتموّر بأسمين طيبين : أسد اليعين يرى من الجانبية وأسد البشار مخمّر، وبالترس لافتة من ذهب بها الآية الكريمة : فإن تصبروا الله ينجركم.

#### الفصل 5 :

تظل العربية اللغة الرسمية للدولة.

وتعمل الدولة على حمايتها وتطويرها، وتنمية استعمالها.  
تعد الأمازيغية أيضا لغة رسمية للدولة، باعتبارها رصيدا مشتركا لجميع المغاربة، بدون استثناء.

يحدد قانون تنظيمي مراحل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية، وكيفية إدماجها في مجال التعليم، وفي مجالات الحياة العامة ذات الأولوية، وذلك لكي تتمكن من القيام مستقبلًا بوظيفتها، بصفتها لغة رسمية.

تعمل الدولة على صيانة الحسانية، باعتبارها جزءا لا يتجزأ من الهوية الثقافية المغربية الموحدة، وعلى حماية اللهجات والتعبيرات الثقافية المستعملة في المغرب، وتسهر على انسجام السياسة اللغوية والثقافية الوطنية، وعلى تعلم اللغات الأجنبية الأكثر تداولًا في العالم، باعتبارها وسائل للتواصل، والانخراط مع مجتمع المعرفة، والانفتاح على مختلف الثقافات، وعلى حضارة العصر.

يحدث مجلس وطني للغات والثقافة المغربية، مهمته، على وجه الخصوص، حماية وتنمية اللغات العربية والأمازيغية، ومختلف التعبيرات الثقافية المغربية، تراثا أصيلا وأبداعا معاصرا. ويضطلع كل المؤسسات المعنية بهذه المجالات، ويحدد قانون تنظيمي صلاحياته وتركيبته وكيفية سيره.

للدولة المغربية، والمستغل أساسا في الدور الديني لهذه الأخيرة، على اعتبار أن ملك البلاد الذي يعتبر زعيما دينيا وأميرا للمؤمنين من مهامه الحصر على حماية الدين الإسلامي كدين للدولة المغربية.

أمضف إلى ذلك، أن الدولة المغربية هي الضامن الأساسي لعربية ممارسة الأفراد شؤونهم الدينية، بالنظر إلى وجود أقبليات دينية فوق التراب المغربي، وهو ما دفع المشرع إلى ضمان حرياتها الدينية داخل الوثيقة الدستورية، من أجل إرساء دعائم الاستقرار الديني والعقائدي للمجتمع المغربي، بتفعيل الدولة مسؤولية ضمان ممارسة الشؤون الدينية المترتبة للمواطنين، والعربية الدينية المعترف بها من خلال هذا النص هي تكريس لتقليد عريق لا ينفصل عن روح الإسلام ذاته، وتجد تفسيرها في ذلك الالتزام التاريخي لأمير المؤمنين بضمن الحماية أهل الكتاب، وبالنظر إلى أن الملك أمير المؤمنين هو وحامي حامي الدين، فإن وظيفته على هذا المستوى تتعدد في حماية وعقائده، مبادئ الدولة الليبرالية سواء كانوا مسلمين أو يهود أو مسيحيين.

#### الفصل 4 :

علم المملكة هو اللواء الأحمر الذي تتوسطه نجمة خضراء خماسية الزوايا.

شعار المملكة : الله، الوطن، الملك.

كان علم المغرب منذ سنة 1866 عبارة عن علم أحمر، وفي عام 1915 تم إضافة النجمة الخضراء<sup>(٢)</sup>، ليصبح علم المغرب هو اللواء الأحمر الذي تتوسطه خطوط نجمة خماسية خضراء، ويرمز اللون الأحمر إلى الجهاد ودماء المدافعين عن الوطن، والنجمة الخماسية إلى أركان الإسلام الخمسة التي يرمز لها بالأضلع الخمسة الخضراء، التي بعضها يسند ويدعم بعض في الانسجام تام، ويشكلون جسيما نجمة خماسية غاية في التناسق والانسجام، واللون الأخضر هو إشارة إلى الانتماء العربي الإسلامي.

أما شعار المملكة المغربية : الله، الوطن، الملك، المكون من ثلاث كلمات شكلت أحد الأسس والتوابت التي تقوم عليها الدولة المغربية، لأن هذا الثلاث جسد عنصر وحدة لدى المغاربة، لإرتباط هذه الكلمات في الذاكرة الجماعية لدى الشعب المغربي بالعديد من الثوابت والأسس التي تشكل مرجعا لهويتهم الدينية والفكرية، لأن كلمات :

(٢) قام السلطان مولاي يوسف بإصدار الظهير الملكي المنقول بالمعنى الوطني في 17 نوفمبر 1915، الذي ينص على أنه : يعلم من كتابنا هذا أن الله مقداره وجل على مركز الدين والمهاددة مداره أنه نظرا لتروفي شؤون مملكتنا المغربية وانتشار أوبئة معدمها وخضرها ولما اقتضته الأحوال من تخصيصها برتبة تميزها عن غيرها من بقية الممالك وحيث كانت راية أسلافنا المقدسين تشبه بعض الرايات وخصوصا المستعملة في الإشارات البحرية اقتضى تكلرا الشريف تمييز رايقتنا السعيدة بجعل الخاتم السليماني المخصص في وسطها باللون الأخضر راجين من الله سبحانه أن يتقبلها خافقة برياح السعد والإقبال في الحال وأعمال أمين والسلام.

الظهير الملكي المنقول بالمعنى الوطني، الحريدة الرسمية، 17 نوفمبر 1915، ص 472.



إن القواعد القانونية ليست جامدة، وإنما هي قابلة دائماً للتغيير، لمواكبة التطورات والمستجدات التي تعرفها مختلف مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ومن المفروض أن يكون دور السلطة التشريعية في هذا المجال يعكس حيوية المجتمع وسيورته وتطوره، إلا أن تغيير القوانين السائدة، وأصدار تشريعات جديدة، وتطبيقها في المجالات التي شرعت من أجلها، لا يمكن أن يتم إلا في نطاق المجال الذي شرعت من أجله والهدف الذي وجدت من أجله، والواقع الإخلاق يبدأ بسيادة القانون.

ومن المتيقن عليه أن المراحل التي يمر بها عملية التشريع (الإقتراح، المناقشة والتصويت، التصديق، النشر في الجريدة الرسمية) حتى تكتسب صفة القانون، يجب أن تكون متماشية مع أحكام الدستور المغربي الجديد، باعتبارها تجسيداً لإرادة الأمة في كيفية تنظيمها ونسبها مؤسساتها، والمخطط للوقائق بين الحرية والسلطة داخل المجتمع، وبصفتها القانون الأساسي في الدولة، لذلك فهو يحتل المرتبة الأولى في قوانين الدولة التي عليها الالتزام والتقيّد بما ورد فيه من أحكام، لتطبيق مبدأ الشريعة الدستورية، التي تجعل على خضوع الحكام والمحكومين للقواعد الدستورية.

وجدا يعني التقيّد بمبدأ تدرج القوانين، حيث يخضع التشريع الأدنى للتشريع الأعلى منه درجة، وبالتالي لا يجب أن يتعارض قانون غادي مع أحكام الدستور، أي أن تكون القوانين الصادرة في الدولة منسجمة مع أحكامه، الأمر الذي يمنع نوعاً من الحماية للقواعد الدستورية بخضوع جميع النصوص والقواعد والأحكام لها، والتي تقل عنه درجة، لأن هذه الحماية تجعل تصرفات السلطات ومنسجمة مع أحكام الدستور، والذي يعني تدعيم المشروعية الدستورية للدولة والتي تعتبر أي تصرف مخالف للقانون مصادر عن السلطات الحكومية يجب اعتباره مجرداً من القيمة القانونية.

إن التأسيس الدستوري لمبدأ دستورية القوانين، يرتبط بمبدأ آخر وهو مبدأ عدم رجعية القوانين، الذي يعتبر من المبادئ الأساسية التي تساعد على حل إشكالية تنازع القوانين من حيث الزمان، وهو مبدأ -مقرر اليوم في أغلب التشريعات الحديثة-، والذي يجعل على عدم انسحاب القوانين الجديدة على الماضي واقتصرها على حكم المستقبل، أي على حكم ما يقع ابتداء من يوم تضافها، وهذا المبدأ من المبادئ المقدسة التي اكتسبتها الإنسانية بعد جهاد طويل، حتى غدا اليوم من ترافها الثابت سواء كان مسطراً في الدساتير والقوانين أم غير مسطر.

وتقوم هذا المبدأ على أساس من المنطق، إذ أن القاعدة القانونية هي خطاب موجه إلى الأشخاص يتضمن أمراً أو تكليفاً بسلوك معين، والتكليف أو الأمر لا يتصور توجيهه إلى ما فات، وإنما إلى ما هو آت، فليس من العدل أن يقوم الأفراد بأفعال مباحة ثم يصدر قانون يفرض عقوبة تسري على ما وقع من هذه الأفعال قبل نفاذه، أو يبرم الأفراد تصرفات تخولهم حقوقاً معينة وفقاً لأحكام القانون القائم، ثم يصدر تشريع جديد يبدل هذه الأحكام ويسري على ما تم قبله من تصرفات.

تبرز المسألة اللغوية الطابع التعددي الهوية المغربية يتفق روافدها، ومكوناً من مكونات الوحدة الوطنية في إطار التعددية التي يشهدها المجتمع المغربي، لذلك جعل الدستور الجديد للمملكة المغربية من اللغة العربية اللغة الرسمية للدولة، وأوكل للشهيد أمر حمايتها وتطويرها، وتسمية استعمالها لإيحاء الوضع الشاذ الذي تشهده اللغة الرسمية للمملكة، وفي وحدتها المستمدة في الإدارة المغربية والمؤسسات والمراقق والمصالح والشركات والحياة العامة وكل المعاملات مع المواطنين.

إلى جانب ذلك، تعد الأمازيغية -ونفس القيمة- لغة رسمية للدولة، ضمن مبادرة رائدة، تعد توجيهاً لمسار إعادة الاعتبار للأمازيغية كرسيد جمعي لجميع المغاربة، على أن يتم تقمیل ترسيخها ضمن مسار متدرج يقانون تنظيمي، يحدد كفايات إدماجها في التعليم، وفي القطاعات ذات الأولوية في الحياة العامة، وبموازاة ذلك، عمل الدستور المغربي الجديد على التوفيق بكافة التعبير اللغوي والثقافي المغربية وفي مقدمتها الحسانية، باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من الهوية الثقافية المغربية الموحدة، وكثقافة أصيلة لأقاليم صحرائنا المغربية.

وتجسيدا للحرص على تأهيل الشباب ومختلف الموارد البشرية المكونة للمجتمع المغربي، للانخراط في مجتمع المعرفة والعلوم، وإتلاك ناصية العلوم والتقنيات، أكد الدستور المغربي على ضرورة الانفتاح على تعلم اللغات العالمية الأكثر تداولا وانتشارها، وكل ذلك، في إطار استراتيجية متسقة، موطنة للوحدة الوطنية، يسهل على تقمیلها مجلس وطني للغات والثقافة المغربية، مهمته -على وجه الخصوص-، حماية وتعمية اللغات العربية والأمازيغية، ومختلف التعبيرات الثقافية المغربية، باعتبارها تراثاً أصيلاً وإرثاً معاصراً، يضمه كل المؤسسات المعنية بهذه المجالات، ويحدد قانون تنظيمي صلاحياته وتكريته وكفايات سيره.

## التفصيل 6 :

القانون هو أسمى تعبير عن إرادة الأمة، والجميع، أشخاصاً ذاتيين واعتباريين، بما فهم السلطات العمومية، متساوون أمامه، ولمزبون بالامتنال له.

تعمل السلطات العمومية على توفير الظروف التي تمكن من تعميم الطابع الوطني لحرية الصوابطات والمواسنين، والمساواة بينهم، ومن مشاركتهم في الحياة السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية.

تعتبر دستورية القواعد القانونية، وتراثيتها، ووجوب شرحها، مبادئ ملزمة، ليس للقانون أثر رجعي.

يعتبر القانون أسمى تعبير عن إرادة الأمة، فهو يصدر عن السلطة التشريعية المنتخبة من طرف الشعب، ويجسد مبدأ السيادة للأمة، لأنه من المفروض أن يعكس رغبتها واختيارها لطريقة العيش التي تريدتها، وهو أداة للتعليم العجيج، وضمان مساكن وتعايش مكوناته المختلفة، وحماية مصالح وحقوق وحريات الأفراد والجماعات داخلها، غير أنه لا يكفي أن توجد ترسانة هائلة من القوانين لإقامة التوازن بين المصالح المتعارضة، وتحقيق العدل والإصاف بين الناس، وضمان حسن سير مؤسسات الدولة لما فيه مصلحة عموم الشعب، وفق ما تقتضيه قواعد المجتمع الديمقراطي، بل لابد وجود الاعتراف بالازامية هذه القواعد في الضمير الجمعي لمعوم المجتمع القانوني.

الأسلمة م : عجلة : بوم شمس بالمل، د. فاطمة د. دة



يعني بأن مصيره يتوقف على مساهمته المالية والفنية في بناء الصرح الديمقراطي الذي لا يمكن أن يتحقق إلا بوجود أحزاب قوية ومسؤولة. وهي العمليات التي أطرها المشرع المغربي في القانون التنظيمي رقم 1129 المتعلق بالأحزاب السياسية، من خلال الفواعل المنشئة -بصفة خاصة- بتأسيسها، وأنشطتها ومعايير تحويلها الدعم المالي للدولة، وكذا كيفية مراقبتها من اختصاص قانون تنظيمي يوظف ذلك<sup>(9)</sup>.

#### الفصل 8 :

تساهم المنظمات النيابية للأجراء، والنرف المهنية، والمنظمات المهنية للمشغلين، في الدفاع عن الحقوق والمصالح الاجتماعية والاقتصادية للفئات التي تمثلها وفي النهوض بها. ويتم تأسيسها وممارسة أنشطتها بحرية، في نطاق احترام الدستور والقانون. يجب أن تكون هياكل هذه المنظمات وتسييرها مطابقة للمبادئ الديمقراطية. تعمل السلطات العمومية على تشجيع المفاوضة الجماعية، وعلى إبرام اتفاقيات العمل الجماعية، وفق الشروط التي ينص عليها القانون.

يحدد القانون، بصفة خاصة، القواعد المتعلقة بتأسيس المنظمات النيابية وأنشطتها، وكذا معايير تحويلها الدعم المالي للدولة، وكيفية مراقبتها تمويلها.

تعتبر الحرية النيابية إحدى الحقوق الأساسية للأجراء التي كرستها الآليات الدولية لحقوق الإنسان، وخاصة اتفاقيات الشغل الدولية ومساير المملكة المغربية المستمدة منذ سنة 1962، وتتجسد هذه الحرية، من خلال حرية تأسيس النقابات المهنية بدون قيد أو ميز في القطاع العام والخاص، لتمثيل مصالح الأجراء على مختلف المستويات والدفاع عن مصالحهم المادية والمهنية والمعنوية. وإيماناً بهذا الدور الهام الذي تضطلع به النقابات المهنية في تنظيم وتمثيل المواطنين والدفاع عن حقوقهم، والمساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتكريس المكتسبات التي حققتها المملكة المغربية منذ فجر الاستقلال في ميدان الحرية النقابية تشريعا وممارسة، وسعيا لتوسيع فضاءات الحرية النقابية بهدف تكريس التعددية وتطويع المشهد النقابي، تم تكريس دسترة الحق النقابي في الدستور المغربي الجديد.

ويكمن تأسيس المنظمات النيابية للأجراء، والنرف المهنية، والمنظمات المهنية للمشغلين بكل حرية في نطاق احترام الامتداد المستور والقانون، بنص النظر عن عدد الأفراد المشتغلين بالمقارنة أو بالمؤسسة، من طرف أفراد يتماثلون مهنة أو حرفة واحدة، أو مهنا أو حرفة يشبه بعضها البعض، أو مرتبطة ببعضها البعض، ومعدة لصنع منتجات أو تقديم خدمات معينة. وتعتبر اشتغالا معنوية، لا تهدف إلى تحقيق الربح مثل الشركات، بل إلى تحقيق غايات أخرى ذات طابع مهني، لأن الهدف من إنشاء مثل هذه الأيخامس المنفردة يتخصص أساسا في الدفاع عن المصالح

#### الفصل 7 :

تعمل الأحزاب السياسية على تأطير المواطنين والمواطنات وتكوينهم السياسي، وتعزيز انخراطهم في الحياة الوطنية، وفي تدبير الشأن العام، وتساهم في التعبير عن إرادة الناخبين، والمشاركة في ممارسة السلطة، على أساس التعددية والتناوب، بالوسائل الديمقراطية، وفي نطاق المؤسسات الدستورية.

تؤسس الأحزاب وللمارس أنشطتها بحرية، في نطاق احترام الدستور والقانون.

نظام الحزب الوحيد نظام غير مشروع.

لا يجوز أن تؤسس الأحزاب السياسية على أساس ديني أو عرقي أو جهوي وبصفة عامة، على أي أساس من التمييز أو المجازفة لحقوق الإنسان.

ولا يجوز أن يكون هدفها المساس بالدين الإسلامي أو النظام الملكي، أو المبادئ الدستورية، أو ألا تأسس الديمقراطية، أو الوحدة الوطنية أو الترابية للمملكة.

يجب أن يكون تنظيم الأحزاب السياسية وتسييرها مطابقا للمبادئ الديمقراطية.

يحدد قانون تنظيمي، في إطار المبادئ المشار إليها في هذا الفصل، القواعد المتعلقة، بصفة خاصة، بتأسيس الأحزاب السياسية، وأنشطتها ومعايير تحويلها الدعم المالي للدولة، وكذا كيفية مراقبتها تمويلها.

يحمل مفهوم الحزب السياسي على إطار تنظيمي لمجموعة من الأفراد متعدين في أفكارهم وآرائهم ومعتقداتهم لبلوغ غاية ممارسة السلطة السياسية في الدولة، لذلك يعد الحزب السياسي بمثابة مؤسسة متوفرة على مجموعة من الخصائص المميزة لها كالديمومة، والاستقرار، والاستمرارية، والشخصية المعنوية والقدرة والعمالية على المنافسة السياسية مع غيرها من المؤسسات التنافسية. والتي على أساسها تنبثق الدستور الجديد للمملكة المغربية بتأسيس الأحزاب السياسية وممارسة أنشطتها بحرية، في نطاق احترام الدستور والقانون. لكنه في المقابل منها من التأسيس على أساس ديني أو عرقي أو جهوي، وبصفة عامة، على أي أساس من التمييز أو المجازفة لحقوق الإنسان.

أضف إلى ذلك أنه لا يجوز أن يكون هدفها المساس بثوابت الأمة المغربية المرتبطة بالدين الإسلامي، والنظام الملكي، والمبادئ الدستورية، والأسس الديمقراطية، والوحدة الوطنية والترابية للمملكة. وفي مقابل ذلك أوجب الفصل 7 أن يكون تنظيم الأحزاب السياسية وتسييرها مطابقا للمبادئ الديمقراطية، غايتها الأساسية العمل على تربية دورها في تأهيل المشهد السياسي وتخليق الحياة السياسية، من خلال تحويلها مسؤولية تأطير المواطنين وتكوينهم السياسي وتعزيز انخراطهم في الحياة الوطنية وفي تدبير الشأن العام، والمساهمة في التغيير عن إرادة الناخبين والمشاركة في ممارسة السلطة السياسية.

إن مثل هذه الأوراش تبيد الاعتبار للمنظمات الحزبية، وتقتل بها من دورها كواجهة للمشهد السياسي والصرح الديمقراطي إلى مؤسسات فاعلة في العطل السياسي، ومدارس للوطنية والوفاة للسلطة لتربية المعارضة على ممارسة العمل السياسي بمعناه الحقيقي، بترسيخ ثقة المواطن بنفسه وتعزيزه على حسن المشاركة في مؤسساته الدستورية وتدبير الشأن العام، حتى

(9) ظهير رقم 1.11.168 الصادر في 24 ذي القعدة 1432 (22 أكتوبر 2011). الصادر بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 1129 المتعلق بالأحزاب السياسية، الجريدة الرسمية، عدد 5989، 26 ذي القعدة 1432 (24 أكتوبر 2011)، ص 5172.



- الاستفادة من التمويل العمومي، وفق مقتضيات القانون،
- المشاركة الفعلية في مسطرة التشريع، لا سيما عن طريق تسجيل مقترحات قوانين بحلول أعمال مجلسي البرلمان،
- المشاركة الفعلية في مراقبة العمل الحكومي، لا سيما عن طريق ملتقى الرقابة، ومساءلة الحكومة، والاستئناس الشفوية الموجهة للحكومة، واللجان النيابية لتقصي الحقائق،
- المساهمة في اقتراح وانتخاب الأعضاء المترشحين لمعضوية المحكمة الدستورية،
- تمثيلية ملائمة في الأنشطة الداخلية لمجلسي البرلمان،
- رئاسة اللجنة المكلفة بالتشريع بمجلس النواب،
- التوفر على وسائل ملائمة للتعرض بهاهاها المؤسسة،
- المساهمة الفاعلة في البيروقراطية الإدارية، للدفاع عن العضايا المعاداة للوطن ومصالحة الحيوية،
- المساهمة في تأطير وتمثيل الواططات والواططين، من خلال الأحزاب المكونة لها، طبقا لأحكام الفصل 7 من هذا الدستور،
- الحق في ممارسة السلطة عن طريق التناوب الديبضراطي، محليا وجوهيا وطنيا، في نطاق أحكام الدستور،
- يجب على فرق المعارضة المساهمة في العمل البرلماني بفعالية فعالة وبناءة،
- تحديد كيمييات ممارسة فرق المعارضة لهذه الحقوق، حسب الحالة، بموجب قوانين تنظيمية أو قوانين أو بمقتضى النظام الداخلي لكل مجلس من مجلسي البرلمان،
- إذا كانت الأغلبية البرلمانية هي التي تتبع عنها الحكومة، وتحسم داخل السلطة التشريعية في تحديد أولويات التشريع، وتوجيهاتها واختياراتها هي التي تشري هي تحديد مضمونهاين القوانين، والمشاريع التي يناقشها البرلمان ويصادق عليها، فإن هذه الامتيازات التي تستمد منها من تمثيلتها الواحدة للمجتمع، لا تعني الهيمنة المطلقة داخل مؤسسة البرلمان، لأنه إذا كان من الممكن تحقيق الإجماع حول بعض المشاريع، أو بالنسبة لبعض القضايا، فذلك لا يحدث إلا في حالات محدودة، ولا تكون ظاهرة الإجماع بارزة إلا في مجتمع الرأي الواحد المناقض للمجتمع الديبضراطي القائم على التعددية.
- مهما اتسع حجم الأغلبية، يبقى دائما هناك رأي مخالف تمثله الأقلية، ولا يمكن إلغاؤه، أو عدم إعطائه أي اعتبار، لأن الأقلية هي كذلك منتخبة، وتمثل شرائح معينة في المجتمع، واختلافها مع الأغلبية يجعلها تقوم بدور المعارضة التي يجب أن تتمتع بكامل الحرية في التعبير عن توجهاتها المخالفة، وإبداء انتقاداتها لبرنامج وأداء الحكومة، والتشريع. بالبدائل التي تشرعها، والتبني لها تتبره من قبيل الأخطاء، أو التقصير في تحمل المسؤوليات الحكومية، والمطالبة بتجنب الثورات، وتلافى السلبات، وبذلك فهي تؤدي خدمات لا يمكن الاستهانة بها في إغناء العمل الحكومي نفسه، وفي خدمة الصالح العام.

المهنية والمشاركة للأعضاء المنتخبين إليها، وخاصة الحقوق والمصالح الاجتماعية والاقتصادية للفئات التي تمثلها<sup>(4)</sup>.

إن المنظمات النيابية للأجراء، والترف المهنية، والمنظمات المهنية للشغلين تلعب اليوم أدورا مهمة بمختلف الهيئات الاستشارية، ونضطلع بأدوار الترة الاقتراحية في إعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، باعتبارها شريكا اجتماعيا على الصعيد الوطني يساهم في بلورة السياسة الاقتصادية والاجتماعية، وعلى صعيد المقاولات من خلال إشراكها في العديد من الآليات واستشارتها في مختلف مجالات عالم الشغل، لذلك اعترف لها المشرع المغربي، بأهمية واسعة في تكوين هياكلها وتسييرها وفقا للمبادئ الديبضراطية، وبصفة خاصة، القواعد المتعلقة بتأسيس المنظمات النيابية وأنشطتها، وكذا معايير تفريلها الدعم المالي للدولة، وكيمييات مراقبة تمويلها. حتى تتمكن من الدفاع عن المصالح وحمايتها. وتعمل في إطارها السلطات العمومية على تشجيع لهاواضة الجماعية، وعلى إبرام اتفاقيات الشغل الجماعية، وفق الشروط التي ينص عليها القانون.

## الفصل 9 :

لا يمكن حل الأحزاب السياسية والمنظمات النيابية أو تفريلها من لدن السلطات العمومية، إلا بمقتضى مقرر قضائي.

إذا كانت الأحزاب السياسية والمنظمات النيابية مكونين أساسيين وفاعل مركزي في تأطير المجتمع المغربي سياسيا وحقوقيا، وتشكلان وتمازسان أنشطتهما بكل حرية، وفقا لمبادئ الديبضراطية والتعددية والمبادئ المنصوص عليها دستوريا وقانونيا، من أجل بناء مغرب المواطنين والممارسة الفاعلة السلطة السياسية. فإن الدستور المغربي الجديد جعل أمر حل الأحزاب السياسية والمنظمات النيابية أو تفريلها لا يمكن من لدن السلطات العمومية، إلا بمقتضى مقرر قضائي، نظرا للوزر المركزي الذي أصبح يلعبه القضاة في تدبير الشؤون الإدارية لمختلف المنظمات السياسية والمحتوية والمدنية على مستوى التشكيل والتسيير والحوار.

## الفصل 10 :

يضمن الدستور للمعارضة البرلمانية مكانة تحولها حقوقا، من شأنها تمكينها من التفاوض بهاهاها، على الوجه الأكمل، في العمل البرلماني والحياة السياسية.

ويضمن الدستور، بصورة خاصة، للمعارضة الحقوق التالية :

- حرية الرأي والتعبير والاجتماع،
- حيز زمني في وسائل الإعلام الرسمية يتناسب مع تمثيليتها،

(4) إن مثل الاتحاد المغربي للشغل، أو الاتحاد العام للشغالين، أو الكفندرية الديبضراطية للشغل، أو التبريدية الديبضراطية للشغل، أو الاتحاد الوطني للشغل، في اتحاد مجموعة من النقابات المهنية من مختلف القطاعات المختلفة، المزمع من التفصيل في هذا الأمر برأجي: كريم لحريش، القانون الإداري المغربي، مطبعة طوب بربر، الرباط، الطبعة الثانية، 2011، ص 54.



أنشئ إلى ذلك أن المنشئ الدستوري سمح للتوازيين التطبيقية أو القوانين أو يمتنع النظام الداخلي لكل مجلس من مجلسي البرلمان، بتجديد كليات ممارسة فرق الممارسة لهذه الحقوق، حسب الحالة، سواء من خلال آليات المراقبة البرلمانية للممارسة في ظل الدستور المغربي الجديد، على مستوى تشكيل لجان نيابية تقصي الحقائق، أو تقديم ملتمس الرقابة، أو طلب عقد دورة استثنائية، أو مساءلة الحكومة من طرف المعارضة البرلمانية من جهة، أو على مستوى الأداء التشريعي للممارسة البرلمانية من خلال رئاسة المعارضة للجنة المكلفة بالتشريع، أو إحالة القوانين على المحكمة الدستورية، التقدم بمقترح مراجعة الدستور والاعتراف الدستوري للممارسة البرلمانية بحقوق خاصة بالعمل التشريعي من جهة ثانية<sup>(9)</sup>.

## الفصل 11 :

الانتخابات الحرة والنزيهة والثقافة هي أساس مشروعية التمثيل الديمقراطي. السلطات العمومية ملزمة بالحياد التام إزاء المترشحين، وبدعم التمييز بينهم. يحدد القانون القواعد التي تضمن الاستعداد، على نحو منصف، من وسائل الإعلام العمومية، والمعارضة الكاملة للحريات والحقوق الأساسية، المرتبطة بالعمليات الانتخابية، وعمليات التصويت، وتسهر السلطات المختصة بتنظيم الانتخابات على تطبيقها.

يحدد القانون شروط وكميات الحملات المستقلة والمحاسبة للانتخابات، طبقا للمعايير المتعارف عليها دوليا.

كل شخص خالف مقتضيات والقواعد المتعلقة بنزاهة وصدق وشفافية العمليات الانتخابية، يعاقب على ذلك بمقتضى القانون.

تتخذ السلطات العمومية الوسائل الكفيلة بالتهوض بمشاكل المواطنين والمواطنات في الانتخابات.

يعتبر الحديث عن الانتخابات الحرة والنزيهة والشفافية أساس مشروعية التمثيل الديمقراطي، لأن الاختيار الحر والرشيد يحل محل العملية الديمقراطية تماثل اجتماعي ديمقراطي توافقي، إرادي، فعلي، واقعي يعتمد اعتمادا كبيرا على واقع القبول والاعتراف بالسلطة السياسية المنتخبة، من قبل المواطنين الخاصين لسيادتها، بصورة سلمية وطوعية. ولأن السلطة -سواء كانت في نظام أم حزب أم مجموعة اجتماعية- تمارس في ظل مفهوم السيادة، وهذا فعلى السائد أن يجد القبول بسيادته وذلك الاعتراف بمشروعيته من قبل المحكومين، وهو تصور يحل السلطات العمومية ملزمة بالحياد التام إزاء المترشحين، وبدعم التمييز بينهم في العملية الانتخابية، خاصة وأن هذا الحياد الإيجابي يعد شرطا أساسيا لمشروعية التمثيل الديمقراطي في المغرب الجديد.

(9) إذا كان الفصل 10 من الدستور الجديد أقر مجموعة من الحقوق للممارسة البرلمانية، فإن قوة أي معارضة اليوم كمن في مصداقية خطابها وليس فقط في ما يكفل لها الدستور من حقوق وإمكانيات، يتجاوز الاختلالات الكثيرة على المستويين الاقتصادي والاجتماعي، مما جعل المواطنين يحملونها قسما مهما من المسؤولية في ما آلت إليها الأوضاع في المغرب.

ومن حقوق المعارضة العمل بكل الوسائل المشروعة، على أن يصيغ أغلبية، ومن أهم هذه الوسائل، حرية الاتصال بالمواطنين، لتثقيفهم والمساهمة في تأطيرهم، وإبلاغهم أفكارها، والعمل على إقناعهم بجدوى برامجها، وما تبتكره من إجراءات مخالفة لتوجهات الأغلبية، وما تنفذه من حلول وتدابير لمواجهة ما قد يسود المجتمع من مشاكل ومعضلات اجتماعية واقتصادية أو غيرها، وإذا استلظمت أن تقع أوسع الفئات الاجتماعية بصواب خياراتها، ونجاحة بدائلها، فإنها يمكن أن تحصل على ثقة أغلبية الناخبين في الانتخابات العامة الموالية، وتنتقل فيما لذلك من موقع المعارضة إلى الحكومة، في إطار التداول الديمقراطي للسلطة.

ونظرا لهذه الأهمية، فإن المتأمل في مقتضيات الدستور الجديد، سيلاحظ بأنه قد خصص للمعارضة البرلمانية مكانة متميزة تضمن لها مجموعة من الحقوق للقيام بها، على الوجه الأكمل، في العمل البرلماني والحياة السياسية، والتي تشمل في:

- حرية الرأي والتعبير والاجتماع؛
- حيز زمني في وسائل الإعلام الرسمية يتناسب مع تمثيلاتها،
- الاستفادة من التمويل العمومي، وفق مقتضيات القانون،
- المشاركة الفعلية في مسطرة التشريع، لا سيما عن طريق تسجيل مقترحات قوانين بجدول أعمال مجلسي البرلمان،
- المشاركة الفعلية في مراقبة العمل الحكومي، لا سيما عن طريق ملتقى الرقابة، ومساءلة الحكومة، والأدلة الشفوية الموجهة للحكومة، واللجان النيابية لتقصي الحقائق،
- المساهمة في اقتراح وانتخاب الأعضاء المترشحين لمضوية المحكمة الدستورية،
- تمثيلية ملائمة في الأنشطة الداخلية لمجلسي البرلمان،
- رئاسة اللجنة المكلفة بالتشريع بمجلس النواب،
- التوفر على وسائل ملائمة للتهوض بها، المؤسساتية،
- المساهمة الفاعلة في الدبلوماسية البرلمانية، للدفاع عن القضايا الماداة للوطن ومصالحة العموية،

- المساهمة في تأطير وتمثيل المواطنين والمواطنات، من خلال الأحزاب المكونة لها،
- الحق في ممارسة السلطة عن طريق التناوب الديمقراطي، محليا وجوهيا ووطنيا، في نطاق أحكام الدستور،
- يجب على فرق المعارضة المساهمة في العمل البرلماني بكيفية فعالة وبناءة.

وتأسيسا على ذلك، فقد نص الدستور المغربي الجديد على اثني عشرة حق أساسي للمعارضة البرلمانية، وتنوع تلكا عن هذه الحقوق الأساسية حقوقا أخرى إيجابية وفعوية، تنوع بين حق التعبير والإعلام والحق في الحصول على التمويل العمومي، والمساهمة الفعلية في عملية التشريع والمراقبة، والمساهمة في الدبلوماسية البرلمانية وفي تأطير وتمثيل المواطنين، لكن أهم هذه الحقوق، هو إقرار الدستور الجديد بحق المعارضة البرلمانية في ممارسة السلطة عن طريق التناوب الديمقراطي.

تساهم الجمعيات المهتمة بقضايا الشأن العام، والمنظمات غير الحكومية، في إطار الديمقراطية التشاركية في إعداد قرارات ومشاريع لدى المؤسسات المنتخبة والسلطات العمومية، وكذا في تنفيذها وتقييمها.

وعلى هذه المؤسسات والسلطات تنظيم هذه المشاركة، طبق شروط وكيفية يحددها القانون.

يجب أن يكون تنظيم الجمعيات والمنظمات غير الحكومية وتسييرها مطابقا للبيادئ الديمقراطية.

تعتبر جمعيات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية في العصر الحاضر من المكونات الأساسية لكل مجتمع ديمقراطي حديث، لذلك فتعها الدستور المغربي الجديد يعق ملامسة أنشطتها بحرية في إطار احترام الدستور والقانون، وسخولا إياها جملة من الضمانات القضائية، التي تجعل أمر جاتها أو توقيفها من قبل السلطات العمومية، لا يتم إلا بمقتضى مقرر قضائي أضف إلى ذلك أن الجمعيات المهتمة بقضايا الشأن العام، والمنظمات غير الحكومية، تساهم - في إطار الديمقراطية التشاركية - في إعداد قرارات ومشاريع لدى المؤسسات المنتخبة والسلطات العمومية، وكذا في تنفيذها وتقييمها، وعلى هذه المؤسسات والسلطات تنظيم هذه المشاركة، طبق شروط وكيفية يحددها القانون من جهة، وأجب هذا المقتضى الدستوري أن يكون تنظيم الجمعيات والمنظمات غير الحكومية وتسييرها مطابقا للبيادئ الديمقراطية من جهة أخرى.

إن العناصر السالفة الذكر، تجعل جمعيات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية تضطلع بدور حيوي في تهيئة الطاقات لخدمة الصالح العام، والمساهمة إسهالة في تحقيق التنمية والتقدم المجتمعي، حيث تشمل في تنفيذاتها وفي أدائها لمهامها على مزايا كثيرة وفوائد متعددة نذكر منها:

١- ترسيخ الثقافة الديمقراطية، والتربية على المواطنة، وما يعني ذلك من حرية، ومسؤولية، وتنظيم، ومشاركة، وتعدد، واختلاف وجهات نظر، وخضوع للأغلبية، وتسامح، واحترام الرأي الآخر، وتعامل في إطار مؤسساتي وقانوني.

٢- توسيع قاعدة المهتمين بالمصلحة العامة، وتقوية الشعور بالانتماء الوطني، وروح التطوع، والعمل الجماعي المنظم، والحد من النزعة الفردية والأناية، وتحقيق الاندماج والتعاون بين أفراد تجمهم الرغبة المشتركة في خدمة المجتمع.

٣- امتصاص حالات الاحتقان السياسي والاجتماعي، والتفيس عنها بتشجير الطاقات بصورة إيجابية، واعتماد النهج السلمي في اتخاذ المواقف المختلفة، والتعبير السلمي عن النقاعات المتباينة.

٤- تنمية الإحيات المتعددة والمتنوعة للأفراد من خلال انخراطهم في الأنشطة الجموعية التي تتلاءم مع تخصصاتهم وبيولاتهم وتطلعاتهم، وبضمان حرية تكوين الجمعيات، والانخراط فيها بدون تمييز، لا يبقى المجال لأي تيار أو فئة لاحتكار العمل في المجالات الاجتماعية والثقافية والحقوقية وغيرها.

وجه سياق تأكيد مشروعية التمثيل الديمقراطي عن طريق الانتخابات الذي أكد عليه الدستور المغربي الجديد، جعل الشرح المغربي من اختصاص القانون تحديد القواعد التي تضمن الاستعادة - على نحو متصنف - من وسائل الإعلام العمومية، والممارسة الكاملة للحريات والتحقوق الأساسية، المرتبطة بالعمليات الانتخابية، وعمليات التصويت، على أن تسهر السلطات المختصة بتنظيم الانتخابات على تطبيقها، وكل شخص خالف المتطلبات والقواعد المتعلقة ببنزاهة وصديق وشافية العملية الانتخابية، يعاقب على ذلك بمقتضى القانون<sup>(6)</sup>، كما يحدد هذا القانون شروط وكيفية الملاحة المستقلة والمعادية للانتخابات، طبقا للمعايير المتعارف عليها دوليا<sup>(7)</sup>.

كما أن السلطات العمومية تتخذ الوسائل الكفيلة بالتهوض بمشاركة المواطنين والمواطنات في الحياة الانتخابية، لأن وجود أي نظام ديمقراطي يرتبط بمدى توفر مجموعة هذا النظام على مجموعة من الأليات الدستورية والحاظرية والسياسية، التي تعد المشاركة السياسية، أحد أهم شروط بقاءه، وذلك يجعل المشرع الدستوري من هذه المشاركة مصمرا مستورا متجددا للحجوة والطاقة الحلاقة في المجتمع المغربي، لذلك وجب إتمامها بها بنوع من الواجب الوطني وكسؤولية وطنية يجب أن لا يتقاعس المواطن الحقيقي عن القيام بها، والمشاركة هنا يرتبط بين الحقوق التي يحصل عليها كجزء من المجتمع وواجباته تجاه هذا المجتمع، وبالتالي يتعامل مع المشاركة كواجب وطني.

وبالتالي جعل المشاركة السياسية من المواطن المغربي إنسان عاقل، ولا يمارس سلوكا اجتماعيا سياسيا، إلا إذا كان يعرف أن هناك فائدة أو مصلحة شخصية أو عامة، مادية أو منفوية، عاجلة أو مؤجلة، تفخره على المشاركة. وهو ما يجعل من المشاركة السياسية واجب وطني على كل المواطنين السائقين لكن الواجب الوطني لوحده لا يقق مشاركة سياسية فعالة. ويسمى المواطن المغربي من ورأها لإثبات وجوده، وتأكيد ذاته كإنسان حر الإرادة قادرا على اتخاذ موقف في موضوع سياسي له أهمية، لذلك فالمشاركة السياسية بالنسبة له تأتي لتفصح نوعا من الطمأنينة والثقة بالنفس.

## الفصل 12:

تؤس جمعيات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية وتمارس أنشطتها بحرية، في نطاق احترام الدستور والقانون.

لا يمكن حل هذه الجمعيات والمنظمات أو توقيفها من لدن السلطات العمومية، إلا بمقتضى مقرر قضائي.

- (6) ظهير رقم 19783 الصادر في 23 ذي القعدة 1417 (2 أبريل 1997)، بتنفيذ القانون رقم 997 المتعلق ببنزوة الانتخابات، كما تم تغييره وتشيده بالقانون رقم 3608 الصادر بتنفيذ الظهير رقم 108150 في 2 محرم 1430 (29 ديسمبر 2006)، الجريدة الرسمية، عدد 45696، 4 محرم 1430 (1 يناير 2009)، ص 3.
- (7) ظهير رقم 11182 الصادر في 24 ذي القعدة 1432 (29 سبتمبر 2011)، الصادر بتنفيذ القانون رقم 1130، القاضي بتحديد شروط وكيفية الملاحة المستقلة والمعادية للانتخابات، الجريدة الرسمية، عدد 5984، 6 أكتوبر 2011، ص 5172.



تعبدي قائم على البعد الملائقي، والتراتبي والتفاعلي بين مختلف المندخلين في إعداد، وتفعيل وتنفيذ وتسييم السياسات العمومية كقطب متجانس في الانفتاح وتكامل جيد مع مختلف الفاعلين الاجتماعيين، سواء القطاع الخاص أو جمعيات المجتمع المدني في إطار الوعي والالتزام في تحقيق المصالح العمومية المشتركة.

#### الفصل 14 :

للمواطنين والمواطنات، ضمن شروط وكيفية يحددها قانون تنظيمي، الحق في تقديم اقتراحات في مجال التشريع.

لمبت المرائض -مند وجودها- دورا سياسيا مهما كونها تمنح للأفراد إمكانية التواصل مع السلطات العامة وفي مقدمتها السلطة التشريعية، وبالرجوع للتجربة الفرنسية في مجال تقديم المرائض، نشير إلى أنه منذ تشكيل أول برلمان فرنسي سنة 1791 بدأت المرائض التي تهتم بالشؤون العامة ترد على الجمعية الوطنية، وبعد رجوع الحكم الملكي سنة 1814 منح الدستور حق تقديم المرائض للبرلمان، والتي بمقتضاها يتوجب على المجلس النيابي طلب من الوزير المعني بموضوع المراجعة الإجابة على المرائض المتعلقة بقطاعه. وبالتالي باتت المرائض آلية للاستجواب رغم أن الدستور لم ينص صراحة على هذه الآلية.

ومن خلال الفصل 14 من الدستور المغربي الجديد، اتجه المشرع لعمل المرائض تقوم بدور سياسي مهم عبر إتاحة المروض أمام المواطنين والمواطنات الحق في تقديم اقتراحات في مجال التشريع وفقا لشروط وكيفية يحددها قانون تنظيمي. لأنه بتقديم المرائض للبرلمان تضمنت تطلبا من النصوص القانونية المعمول بها، أو كونها تشكل مسا بالمصلحة الخاصة أو العامة، أو تضمن حاجة المجتمع إلى تنظيم شأن من شؤونه بشكل قانوني، ثم تتبنى مجموعة من أعضاء البرلمان موضوع تلك المراجعة، وتقدم باقتراح قانون معروض للمعمل بها للمناقشة والتصويت عليها، وسدورها في شكل قانون ينشرها في الجريدة الرسمية، إن التخصيص الدستوري على تقديم المرائض في مجال التشريع يحقق غايتين أساسيتين هما :

• يشكل تقديم المواطنين والمواطنات اقتراحات في مجال التشريع وسيلة دستورية يستطيع بواسطتها صاحب الحق اللجوء إلى السلطات التشريعية، من أجل الدفاع عن حقوقه بعد أن حرره القانون من اقتضاء حقوقه بنفسه.

• يسير تقديم المواطنين والمواطنات اقتراحات في مجال التشريع، في اتجاه تقوية المشاركة السياسية وتقوية دور دولة المؤسسات عامة والمؤسسة التشريعية خاصة في القيام بدورها بشكل غير مباشر.

إن أساس تطبيق المبادرة التشريعية هو رغبة المشرع الدستوري في زيادة اهتمام المواطنين بالشؤون الحكومية والتقليص من عزلة الناجحين، وتوليد دعم الدستور، الأمر الذي يؤدي وظيفة اجتماعية ومدنية مهمة. ويساهم بدون شك في تقوية دولة القانون والمؤسسات، ويعطي فرصة للمواطنين الصاعدين المتطلعين عن ممارسة الشأن العام، فرصة للمساهمة في تنزيل التنبؤ الدستورية، وبناء صرح الدولة الحداثية والمجتمع المدني المتفتح في صيرورات بناء الأوضاع

تكوين النخب وإقرار القيادات الجديدة، حيث تتبع منظمات المجتمع المدني لأعضائها التدريب على الخدمة العامة، والتعرس على العمل الجماعي المنظم، ومن خلال أدائها لوظيفتها، تبرز المواهب والكفاءات في التدبير، ويتم اكتساب المهارات الجديدة، وتنمق الخبرة والتجربة، كما أن تبنى مواقع المسؤولية، والقيام بتوزيع الأدوار، وتنظيم العمل، وتدبير الاختلاف، والتوفيق بين الآراء، يساعد على امتلاك فن القيادة، وبذلك يصبح المجتمع المدني منجما للنخب المؤهلة، والقيادات المدربة.

#### الفصل 13 :

تعمل السلطات العمومية على إحداث هيئات للتشاور قصد إشراك مختلف الفاعلين الاجتماعيين، في إعداد السياسات العمومية وتفعيلها وتقييمها.

أثبت العديد من التجارب السياسية أن للفاعلين العموميين دور هام في تنفيذ الحياة السياسية والتنمية، وأضحى تواجدهم إلى جانب الفاعلين السياسيين أمر لا مñas منه، لذلك لم يقل الدستور المغربي الجديد هذه المعادلة من خلال إقرار الفصل 13 منه هيئات للتشاور تهدف بالأساس إلى إشراك الفاعلين الاجتماعيين بمختلف أصنافهم في بلورة السياسات العمومية وتفعيلها وتنفيذها وتقييمها، ليكون المجتمع المدني أداة تشاورية وفاعلة في التنمية الاجتماعية، بتحقيق الاندماجية بين طموحات الفاعل السياسي والتفاعل الاجتماعي، لكن الإشكال الذي يطرح حول الكيفية التي سيتم بها تشكيل هذه الهيئات التشاورية، وبقية لنة النص القانوني هي الإيجاء الوحيد بذلك، أي أن السلطات العمومية هي صاحبة الصلاحية في إحداث هذه الهيئات، والمعرف الوحيد على كيفية تشكيلها.

ويشير إحداث هيئات للتشاور مظهرا من مظاهر الديمقراطية المشاركة، وأحد الركائز الأساسية للتأهيل المؤسساني والدستوري للمجتمع المغربي، لأنها تنفذ وضع حد للسمية الانغلاقية التي طالت تطلع عمل تصريف الشأن العام، والدعوة لمقومات التدبير التشاركي للفعل العمومي القائم على ميكانيزمات الانفتاح والتشاور والتواصل والإسهام الفعلي لمجموعة من القوى العية تصدرها الساكنة كشرط أساسي لا معيد عنه، لأن الهدف من وراء إقرار الديمقراطية المشاركة كأسلوب للتدبير العمومي هو القدرة على تدبير عامل التحول الذي يعيشه المجتمع المغربي، والذي يحتم وضع حد لهذه الانفلاقية، سواء من خلال أسلوب التحكم أو الاستحواد من قبل السلطات العمومية إلى منطلق الانفتاح والتواصل والإشراك الفعلي لمختلف الفاعلين في إنتاج السياسات العمومية وتفعيلها وتنفيذها وتقييمها.

على أساس ذلك أركل المشرع المغربي للسلطات العمومية العمل على إحداث هيئات للتشاور، قصد إشراك مختلف الفاعلين الاجتماعيين، في إعداد السياسات العمومية وتفعيلها وتنفيذها وتقييمه، كإلية أساسية وترجمة إجرائية لمتطلبات الحكاية الجيدة في تدبير الشأن العمومي بالمغرب، باعتبارها شكلا من أشكال التجديد في السياسات العمومية عامة والسياسات الاجتماعية خاصة، في الإطار الذي تصبو إليه المبادرة الوطنية للتنمية البشرية كإعادة ترتيب العلاقة بين الدولة والمجتمع، وفي السياق الذي يفرط فيه مغرب اليوم نحو منحنى

الاستفتاءات المعروفة، فإنه يتطلب الوعي التام بأهميته، انطلاقا من تجاوز بعض المشاكل المتعلقة بعمل جمعيات المجتمع المدني حتى تستطيع مساهمة المثقفين الدستورية، المتعلقة بمأسسة الجمعيات وإعادة تعيينها، وإعادة النظر في ظهير العريات العامة، وهو لن يتم إلا بإشراك حقيقي لجمعيات المجتمع المدني في هيئات جديدة.

وسيشكل هذا القانون التنظيمي الترجمة الفعلية لحق تقديم عرائض إلى السلطات العمومية على أرض الواقع، من خلال تحديد مجالات وطاقت وشكل العرائض والمبادرات التشريعية، والنصاب الواجب توفره لتصبح ذات قيمة قانونية، بالإضافة إلى تمصيل الفئات المخول لها ممارسة هذا الحق، ثم إن الدراسات المقارنة بين تجارب الدول الرائدة في هذا المجال كفرنسا وبريطانيا تشير عموما في اتجاه حصر المجالات المشمولة بالعرائض من باب استثناء الأمور المتعلقة بالجيش أو مراجعة الدستور، ووضع نصاب قانوني معين يجب توفره لإضفاء الصبغة القانونية على العرائض، أو المبادرات التشريعية، ليفتح للتخصص الدستوري على تقديم العرائض المجال أمام مشاركة سياسية أوسع، لكونه حق دستوري يغطي إمكانية التعبير السياسي لمن لا صوت لهم من خلال من مبدأ تقديم العرائض والتقدم بالمبادرات التشريعية.

#### المفصل 16 :

تعمل المملكة المغربية على حماية الحقوق والمصالح المشروعة للمواطنين والوطنيات للمغاربة المقيمين في الخارج، في إطار احترام القانون الدولي، والقوانين الجاري بها العمل في بلدان الاستقبال

كما تحرص على الحفاظ على الوشائج الإنسانية معهم، ولا سيما الثقافية منها، وتعمل على تميمتها وصيانة هويتهم الوطنية.

تسهر الدولة على تقوية مساهمتهم في تنمية وطنهم المغرب، وكذا على تقيتين أواصر الصداقة والتعاون مع حكومات وجمعيات البلدان المقيمين بها، أو التي يعتبرون من مواطنيها.

يلزم الدستور الجديد المملكة المغربية بحماية الحقوق والمصالح المشروعة للمواطنين والمواطنات المغاربة المقيمين في الخارج، في إطار احترام القانون الدولي، والقوانين الجاري بها العمل في البلدان التي يقيمون بها. وهو بذلك يقوم بصيانة الهوية الوطنية والدفاع عنها، الشيء الذي يشكل مطلباً أساسياً للمواطنين والمواطنات المغاربة المقيمين في الخارج، وخصوصا لأجيال الصاعدة، وخطوة جريئة تهدف إلى تدعيم الانتماء الدستوري والمؤسساتي بحقوق وقضايا الجالية المغربية، وهي ركيزة قانونية يجب أن تترجمها الدولة في الواقع بسن سياسات عمومية بما ينسجم ويحافظ على الوشائج الإنسانية مع البلدان المقيمين بها، ولا سيما الثقافية منها، وتعمل على تميمتها وصيانة هويتهم الوطنية.<sup>(8)</sup>

(8) جاء التخصيص الدستوري على حقوق الجالية المغربية في الدستور الجديد كنتيجة للملاحظات الكثيرة التي سجلها عدد من المراقبين حول إقصاء كتلة بشرية مهمة تساهم بشكل كبير في الرفع من نمو الاقتصاد المغربي من حقوق دستورية تحول لها الحق في صناعة قرار الوطن الذي تعد جزء لا يتجزأ منه، هذا من =

الدولية والجمعية برمتها، إذ أن موقع المجتمع المدني في هذه الصيرورة والدينامية من شأنها أن تنطبع نفسها جديدا، وفترة على مستوى المساهمة في مسار إنتاج ثقافة مدنية بترافعية تتنله من دور الممول على الدولة إلى المجتمع السياسي في تحقيق أمدائه إلى دور المأزرة التشاورية والتكاملية لأدوار الدولة والمجتمع المغربي بتقديم أجوبة وحلول لمختلف أنواع المشاكل الاجتماعية.

#### المفصل 15 :

للمواطنين والمواطنات الحق في تقديم عرائض إلى السلطات العمومية.

ويحدد قانون تنظيمي شروط وكميات ممارسة هذا الحق.

بدأ العمل بنظام تقديم العرائض مع النظام البريطاني، إذ مع إعلان الميثاق الأعظم سنة 1215، أقر حق تقديم العرائض للملك، وتم تقيين مجموعتين من الأشخاص من قبل الملك مهمتهم تلقي العرائض : مجموعة مكلفة ب تلقي العرائض، وأخرى تتولى دراستها وإحالتها على السلطة المختصة. وفي عهد الملك باوارد الثالث تم سن تشريع ينص على عدم السماح بتوقيف أي شخص بسبب عرائض أو ملاحظات أبدا في مجلس الملك، بحيث تولى الملك الاستماع للعرائض المقدمة من طرف الأشخاص الذين يتقدمون عنده ويعيها إلى السلطات المختصة، وبات الأفراد الذين يترشحهم مشكل لم يتعلق له المشروع بتولون تقديم عرائض بشأنها للبرلمان من أجل ملء الفراغ التشريعي، وقد عرف نظام العرائض تطورا في النظام البريطاني، بحيث ما زال إلى حدود اليوم يعمل به في مجلسي العموم واللوردات وفق إجراءات مسطورية تعدد طريقة التقدم بعرائض وإحالتها على الوزارة المختصة.

وفي فرنسا، كان نظام تقديم العرائض معروفا قبل الثورة الفرنسية، إلى أن تم تكريسه كحق مضمون عقب الثورة، وخصوصا العرائض المتباعدة بتشكيل البلديات، وتوالت المراسيم في هذا الصدد، منها المرسوم الصادر في مايو 1791 والذي ينص على أن حق تقديم العرائض لا يمكن تنويعه أو استعمله بشكل جماعي. كما نص دستور 1793 في الباب الأول على أن: للمواطنين العرية بأن يرسلوا السلطات المؤسسة بعرائض موقعة بشكل فردي. كما نصت المادة 32 من حقوق الإنسان والمواطنة سنة 1793 على حق تقديم العرائض بشكل مطلق وغير محدد بتخصيصها على الآتي : إن حق تقديم العرائض إلى القائمين على السلطات العامة لا يمكن منعه أو تعليقه أو تعديده بأي شكل، غير أن الملا حظا هو أن دستور الجمهورية الخامسة لم يفتح حق تقديم العرائض نفس الأهمية، فاكنت بالتخصيص على ذلك الحق في النظام الداخلية لكل من مجلس الشيوخ والجمعية العامة.

وسيرا على هذا السبيل، اعتبر المشرع الدستوري حق تقديم العرائض إلى السلطات العمومية حقا من حقوق المواطنين، باعتباره وسيلة من وسائل المراقبة والتتبع للشأن العام الوطني والمحلي، كما أن شأن هذا الإجراء الدستوري إعطاء دفعة كبيرة لهيئات المجتمع المدني في إطار الديمقراطية التشاركية، وأعداد التراتيات والمشاريع التتموية لدى المؤسسات والمنتخبة والسلطات العمومية. لكن إذا كان توكيل هذا الحق للمواطنين والمواطنات على السواء مع بعض



وعلى أساس ما سلف، يميل الدستور المغربي الجديد على تمكين الأجيال الجديدة من حق التصويت والترشيح، وتمكين المغاربة المهاجرين بتبثيلهم بجلسي البرلمان وجالس الجماعات الترابية لتحقيق ممارسة فعلية للمواطنة الكاملة بالخارج، فضلا عن الدور الذي يمكن أن تلعبه في خلق جسور مؤسسية للتعاون والتعاون بين أفراد جاليات البلدان التي يقيمون فيها وتطويع الاستفادة من الموارد البشرية، خصوصا من الأجيال الصاعدة التي يمكن للمغرب الاستفادة منها، فهي تسمح للمهاجر أن يكون فاعلا سياسيا يبلده بإيجابا في الحياة السياسية ببلده الأصل، لأن هناك تجارب أفضحت نموذجا بالنسبة للدول التي تبحث عن تمثيلية أبنائها في المهجر داخل مؤسساتها الوطنية، كما هو الحال بدول متقدمة قريبة منا، والتي استطاعت أن تبكر نماذج وأن تساهم في تدبير جيد لعلم الهجرة، كالنموذج الإيطالي والإسباني وكذا النموذج البرتغالي، والتي من شأن المغرب أن يستفيد منها خصوصا وأن هذه النماذج أعطت مفهوما مجددا للمواطنة السياسية بالخارج والتي ترتبط بالمواطن حقوقا وواجبات حيثما أقام بالداخل والخارج.

#### الفصل 18 :

تعمل السلطات العمومية على ضمان أوسع مشاركة ممكنة للمغاربة المقيمين في الخارج، في المؤسسات الاستشارية، وهيئات الحكامة الجديدة، التي يحددها الدستور أو القانون. يحتاج النهوض بوضعية حقوق المواطنين والمواطنات المغاربة المقيمين في الخارج، إلى تدبير يشتمل بالحكامة وثناغم السياسات العمومية دون تدخل بينها وأهداف موحدة، لذلك يلزم الفصل 18 السلطات العمومية باتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان أوسع مشاركة للمغاربة الثائطين بالخارج في المؤسسات الاستشارية وهيئات الحكامة الجديدة، التي يحددها الدستور أو القانون، وبالتالي تشكل مشاركة أفراد الجالية المغربية في داخل هذه المؤسسات ضمانا قانونية، تتناولهم إبداء رأيهم واقتراحاتهم واستشارتهم في تدبير وصناعة السياسات العمومية بالخارج والمهاجرين، من أجل تطوير الإجراءات المتعلقة بإدماج وشارك المغاربة بالخارج وخصوصا الكفاءات، في صناعة الفعل العمومي المغربي ولتدوير استراتيجية مستقبلية تخدم الإشراف الفعلي لهذه الفئة في الحياة العامة.

■ ظهر رقم 1.97.83 الصادر في 23 ذي القعدة 1417 (2 أبريل 1997). بتطبيق القانون رقم 9.97 المتعلق بمرونة الانتخابات، كما تم تغييره وتتميمه بالتأثير رقم 36.08 الصادر بتطبيقه الظهير رقم 1.08.150 في 2 محرم 1430 (30 ديسمبر 2006). الجريدة الرسمية، عدد 5686، 4 محرم 1430 (1 يناير 2009)، ص 3. ظهير شريف رقم 1.11.173 الصادر في 24 ذي القعدة 1432 (21 نوفمبر 2011) بتطبيق القانون رقم 59.11 المتعلق بالانتخاب أعضاء مجالس الجماعات الترابية، الجريدة الرسمية، العدد 5997 مكر، 25 ذي القعدة 1432 (22 نوفمبر 2011)، ص 5538.

إن التخصيص الدستوري على سهر الدولة على تقوية مساهمة مواطني ومواطنات المغاربة المقيمين في الخارج في تنمية وطنهم المغرب، وكذا على تمكين أوامر الصداقة والتعاون مع حكومات وجماعات البلدان المقيمين بها، أو التي يعتبرون من مواطنيها، واجب ولزوميا على مستوى الانتظارات الإستراتيجية، خصوصا فيما يتعلق بالرؤية الموحدة والمندمجة، المرسومة الأهداف مثلا لتعليم اللغة العربية والثقافة الإسلامية والمغربية ك مطلب أساسي وملح للجالية الوسيطة يمكن من خلالها أن تربطها بالوطن الأم، وأية توثق رصيدها من البدايات والقيم الإسلامية للأجيال الجديدة، ونحن اليوم أمام متطلبات الجيل الرابع من دون أن نغفلهم عن مجتمعهم الذين يعيشون فيه.

#### الفصل 17 :

يستطيع المغاربة المقيمون في الخارج بحقوق المواطنة كاملة، بما فيها حق التصويت والترشيح في الانتخابات، ويمكنهم تقديم ترشيحاتهم للانتخابات على مستوى اللوائح والدوائر الانتخابية، المحلية، والجهوية والوطنية. ويحدد القانون المعايير الخاصة بالأهلية للانتخاب وحالات التنافي، كما يحدد شروط وكيهيات لممارسة العملية لحق التصويت وحق الترشيح، انطلاقا من بلدان الإقامة. يشكل الفصل 17 من الدستور المغربي الجديد مكمسا أساسيا ليس فقط الجالية بل وكذلك للدولة المغربية في تعاملها مع مواطني دول المهجر، حيث ينص بشكل صريح وواضح، على المواطنة الكاملة للمهاجرين المغاربة حيث أكد أنه: «يتمتع المغاربة المقيمون في الخارج بحقوق المواطنة الكاملة، بما فيها حق التصويت والترشيح في الانتخابات...»، وهذا النص صريح القانوني لأسمى قانون في البلاد يعتبر ضمانا قانونية ودستورية لحقوق مواطنين ومواطنات المغاربة المقيمين في الخارج، وتتمتعهم بحقوقهم السياسية خاصة على مستوى حق التصويت والترشيح في الانتخابات في وطنهم الأم. كما منضم هذا الفصل كذلك إمكانية تقديم ترشيحاتهم للانتخابات على مستوى اللوائح والدوائر الانتخابية، المحلية والجهوية والوطنية، وسيحدد القانون المعايير الخاصة بالأهلية للانتخاب وحالات التنافي، وشروط وكيهيات الممارسة العملية لحق التصويت وحق الترشيح، انطلاقا من بلدان الإقامة<sup>(9)</sup>.

■ جهة، ومن جهة ثانية، فقد أبرزت هيئة مغاربة الخارج في مذكرتها التي رفعت للجنة المكلفة بتعديل الدستور، عدد من التعاقد اعتبرتها إقصاء الجالية حيث أكدت من خلالها الهيئة المذكورة أن الجالية المغربية بالخارج تعيش ما أسمته موقعا شاداء في علاقتها بمفهوم المواطنة، حيث نبذت السياسات الحكومية المتعاقبة في علاقاتها بالمواطنين في الخارج على أساس اقتصادي محض، تستعرض فيه الاتزامات من حين تقيب فيه حقوق المهاجرين السياسية داخل بلدهم، وهكذا نبذت تحويلات مغاربة الخارج خلال السنوات الأخيرة رقما إجماليا يقدر بـ 307.12 مليار درهم، وسجلت هذه المعاملات ارتباطا سنويا بمعدل 83.93 مليار درهم حسب المذكرة. كما أكدت نفس المذكرة أن هذه الأرقام تبرز أهمية الجالية المغربية في الاقتصاد الوطني كأحد أهم وأساسى العملة الصعبة. وفي المقابل تنصيف المذكرة: «لا تعد هذه الفئة من أبناء الشعب المغربي إلا العنق والظلم والهميش من قبل الدولة منذ استقلال المغرب إلى الآن».

(9) لقد أصدر المشرع المغربي قانونين ينظمان الانتخابات الوطنية والجماعية والإقليمية والجهوية :



إذا كانت روح الدستور المغربي الجديد توجه إلى المستقبل وترسم معالم مغرب آخر متصلح مع هوياته المعقدة ومفتوح على القيم الكونية للديمقراطية وحقوق الإنسان بانسجام وتناسق كامل مع تاريخه وخصوصياته، فإنه جل من إعادة الاعتبار لكل فئات المجتمع ودسترة المساواة الكاملة في الحقوق والواجبات ضمن أولوياته. ويتجلى الانتصار للمرأة المغربية من خلال تخصيص على تمتع الرجل والمرأة على قدم المساواة، بالحقوق والحريات المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، الواردة في هذا الباب من الدستور، وفي مقتضياته الأخرى، وكذا في الاتفاقيات والمواثيق الدولية، كما صادق عليها المغرب، وكل ذلك في نطاق أحكام الدستور وثوابت المملكة وقوانينها.

كما أن الوثيقة الدستورية أشارت إلى أن الدولة تسمى إلى تحقيق مبدأ المناصفة بين الرجال والنساء، وتحدثت لهذه الغاية حياة للمناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز. ويتوخى النص الدستوري من إقرار هذا المبدأ إقرار التمثيل المتساوي للنساء والرجال على مستوى الكم في جميع المجالات، وفي الولوج إلى هيئات صنع القرار في القطاع العمومي والمهني والسياسي. وشكل المناصفة، التي تقدم على أنها الاعتداف بالامساواة المبنية اجتماعيا، أساس السياسات الرامية إلى مكافحة أشكال التمييز بين الرجل والمرأة في هيئات صنع القرار العمومي والسياسي، وفي مجال الشغل والتربية وغيرها، وتهدف المناصفة على الأخذ بين الاعتبار الأشكال التمييز الفعلية ضد المرأة، في حين يتجلى سبب وجودها في ضرورة اللجوء إلى آليات مؤسسية ملزمة لمواجهة هذا التمييز.

ومن تم يعتبر المشرع الدستوري مبدأ المناصفة خيار مجتمعي يظهر وجود إرادة سياسية لأعلى سلطة في البلاد لرفع الحيف عن النساء ومنعهن كافة الوسائل والآليات لیساهمن في مسلسل ترسيخ الديمقراطية وتحقيق التنمية الشاملة التي لا يمكن لها أن تتحقق دون مساهمة فعلية وكاملة للنساء، وبالنظر لا يمكن بناء مجتمع ديمقراطي حراني بدون مساهمة النساء في وصح كل السياسات العمومية ودون أن تكون نفس الحقوق ونفس الواجبات، ودون احترام كرامتهن الإنسانية وضمان حقهن في المواطنة الكاملة، ودون أن تكون لهن نفس الحفظوط في الوصول إلى كل مواقع القرار.

وبفرض مبدأ المساواة والمناصفة إقرار مجموع من الآليات والقوانين المصاحبة التي تكون بمثابة خارطة طريق تحصن هذا المكتسب الدستوري الهام، وتضع تدابير إجرائية لتطبيقه بشكل سلس على أرض الواقع، وتجد على رأس هذه الآليات حث المشرع الدستوري على ضرورة إحداث هيئة للمناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز، والذي سيضمن حقوق المرأة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في مواجهة كل أشكال التمييز والتربية بينها وبين الرجل، وتوفير سبل ارتقاء تمثيلاتها في مراكز اتخاذ القرار والمساهمة الفعالة في بلورة رؤية جديدة للمرأة المغربية، تتجاوز الصورة النمطية والدونية التي ما فتئت تتلاشى بحكم الأوار الجديدة التي أصبحت تضطلع بها<sup>(12)</sup>.

(12) أمانة لمربي وريعة الفاسري، في أفق أحداث الهيئة المكلفة بالمناصفة ومكافحة جميع أشكال التمييز: دراسة مقارنة حول التجارب المتخارة في مجال مأسسة مكافحة التمييز، المجلس الوطني لحقوق الإنسان، 2011.

## الباب الثاني الحريات والحقوق الأساسية

يبد موضوع الحريات والحقوق الأساسية من أهم الموضوعات التي تتناولها دراسات القانون الدستوري والمؤسسات الدستورية، وتعد لها الدساتير أبواب ثابتة ومطلوبة بين أبوابها، وذلك لوجود معاداة يصعب حلها بين السلطة والحرة، فالسلطة تقتضي نوعا من الحريات والحقوق الأساسية للتأمين بها، مما أدى إلى ظهور فكرة بين حريات وحقوق الأفراد، ومن خلال ملاحظة التطور الذي لحق بمفهوم الحريات والحقوق نجد في السابق كان مفهوم الحرية هو أنها تعبير لحرية الدولة وعدم تدخلها، ولكن أصبح الآن مفهوم الحرية لا يتحقق إلا بتدخل الدولة، وبعد أن كان مفهوم الحريات والحقوق الأساسية مقصورا على الحقوق المدنية والسياسية (الحقوق التلقائية) أصبح هذا المفهوم اليوم متسما ليشمل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية<sup>(10)</sup>.

إن الحريات والحقوق الأساسية هما قدرة الأفراد على إتيان عمل لا يضر بالآخرين، أي أنها قدرة مفيدة بعدم الإضرار بالآخرين في حدود التنظيم الدستوري والقانوني للدولة، لذلك كان من الضروري التخصيص عليها في الدستور المغربي الجديد قصد حمايتها من تدخل المشرع العادي، بل أن كل تشريع يتعارض مع ما نص عليه الدستور من حقوق وحريات يعد غير دستوريا وواجب الإلغاء<sup>(11)</sup>. والوثيقة الدستورية في تنظيمها لهذه الحريات والحقوق لا تحف منها موقفا موحدا، فهناك حقوقا كفلها بشكل مطلق ولا تسمح بالمساس بها، وحقوق تترك أمر تنظيمها وبمستهلها القوانين التنظيمية، من خلال معالجتها في الباب الثاني منها، ومطردة في 22 فصلا (من الفصل 19 إلى الفصل 40).

### الفصل 19

اليمينتت الرجال والمرأة، على قدم المساواة، بالحقوق والحريات المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، الواردة في هذا الباب من الدستور، وفي مقتضياته الأخرى، وكذا في الاتفاقيات والمواثيق الدولية، كما صادق عليها المغرب، وكل ذلك في نطاق أحكام الدستور وثوابت المملكة وقوانينها.

تسعى الدولة إلى تحقيق مبدأ المناصفة بين الرجال والنساء. وتحدث لهذه الغاية، هيئة للمناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز.

(10) محمد سيد مجتوب، الحريات العامة وحقوق الإنسان، جروس برس، طرابلس، لبنان، الطبعة الأولى، 2001.

(11) عمر بقرور، مدخل إلى دراسة حقوق الإنسان والحريات العامة، دار النشر المغربية، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، 1998، ص 143.



## الفصل 20 :

**الحق في الحياة هو أول الحقوق لكل إنسان.** ويحمي القانون هذا الحق.

يعتبر الحق في الحياة من الحقوق الطبيعية المخولة لكل إنسان، باعتبارها حق متواصل، يفرض نفسه بدامة وحضور، ولا يحتاج إلى اجتهد، ولذلك تنص كل الدساتير الحديثة على حق الحياة بعمية حق الحرية والأمان، باعتبارها ثالثاً بديها، متأسلاً، فكأنما هناك إقراراً فطرياً بهذه الحقوق ومن هنا سميت بالحقوق الطبيعية، أي ليست من إفرازات المدنية وتطور الفكر البشري، لأن هذه الحقوق هي مصدر الحقوق المدنية بشكل وآخر، لأنها منبع الإفاضة أو الاستطلاق والتخريج والتفريع للحقوق الأخرى، فالحياة بدهة مفرضة بالضرورة بلا فضل من أي مخلوق على مخلوق، لذلك، جعلت الوثيقة الدستورية الحق في الحياة أول الحقوق الدستورية التي يقرها الدستور المغربي الجديد لكل إنسان، ويؤكد أمر حماية هذا الحق للقانون.

## الفصل 21 :

**لكل فرد الحق في سلامة شخصه وأقربائه، وحماية ممتلكاته.**

تضمن السلطات العمومية سلامة السكان، وسلامة التراب الوطني، في إطار احترام الحريات والحقوق الأساسية المكفولة للجميع.

لا شك أن النص على حقوق الإنسان في الدستور المغربي الجديد عامة، وتضمنته مقتضيات تحمي حق الأفراد في سلامة شخصهم وأقربائهم، وحماية ممتلكاتهم، له أهميته كبرى لأنه يجعل من دسترة هذه الحقوق، من الضمانات الأساسية اللازمة لتوفرها في منظومتنا الدستورية لإضفاء نوع من الدسية عليها من حيث الممارسة العملية لطبيعة المؤسسات التي تحميها، لذلك لا تخلو جل دساتير العالم من التخصيص على مثل هذه الحقوق، رغم اختلافها في المضمون، وإذا كانت العديد من الدول التي سبقت المغرب في وضع دستور مكتوب، قد أكدت ضمن أحكامها الدستورية على هذا الحق أو منعت انتهاكه، فإن الدستور المغربي الجديد كفل بدوره لكل فرد الحق في سلامته الشخصية المادية، وحماية ممتلكاته، جاعلاً على عاتق السلطات العمومية ضمان سلامة السكان، وسلامة التراب الوطني، في إطار احترام الحريات والحقوق الأساسية المكفولة للجميع.

## الفصل 22 :

**لا يجوز المس بالسلامة الجسدية أو المعنوية لأي شخص، في أي ظرف، ومن قبل أي جهة كانت، خاصة أو عامة.**

لا يجوز لأحد أن يعامل الغير، تحت أي ذريعة، معاملة قاسية أو لا إنسانية أو مهينة أو حاملة بالكرامة الإنسانية.

ممارسة التعذيب بكافة أشكاله، ومن قبل أي أحد، جريمة يعاقب عليها القانون.

إذا كان الدستور المغربي الجديد قد كرس عدم جواز المس بالسلامة الجسدية أو المعنوية لأي شخص، في أي ظرف، ومن قبل أي جهة كانت، خاصة أو عامة، فإن ذلك يعني أن الحق في السلامة الجسدية والمعنوية مضمون دستورياً بوضوح وبصفة مطلقة، وبالتالي يمنع هذا المقتضى الدستوري إمكانية اللجوء للتعذيب في جميع الظروف ولو كانت ظروف استثنائية، أي أنها لا تعطي مجالاً لتبرير اللجوء لأساليب التعذيب ولو تعلق الأمر بخطر الإرهاب أو بحالة حرب أو عدم استقرار.

كما أن المشرع الدستوري لا يستهدف فقط أعمال التعذيب التي تكون الدولة ملزمة فيها، بل إن الأمر يخص كذلك الجهات بغض النظر عن صفتهم أكانوا ينتمون إلى القطاع العام أو القطاع الخاص، وهو ما تؤكدته عبارة .... ومن قبل أي جهة كانت، خاصة أو عامة، فيه إشارة إلى عدم الارتكاز على صفة القائم بالتعذيب في تحريم الفعل والمراقبة عليه، ويبدو أن التصور الجديد للمشرع الدستوري المغربي يتلاءم مع تطور مفهوم الجرائم ضد الإنسانية بشكل عام والذي لم يعد يشترط في ركن السياسة أن يكون سياسة دولة.

وعلى أساس ذلك تشكل المكسيكات الدستورية الجديدة في مجال حقوق الإنسان بصفة عامة ودسترة تحريم التعذيب والممارسات المشابهة بصفة خاصة في المغرب، فرصاً كبيرة لتتزايد الدستور الجديد لأرض الواقع لاتخاذ الإجراءات والتدابير الأكثر فاعلية للتصدي لانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والوقاية منها، خاصة وأن الوثيقة الدستورية أكدت على أنه لا يجوز لأحد أن يعامل الغير، تحت أي ذريعة، معاملة قاسية أو لا إنسانية أو حاملة بالكرامة الإنسانية، إلى جانب ذلك تقرر بأن القانون يعتبر ممارسة التعذيب بكافة أشكاله جريمة يعاقب عليها القانون.

## الفصل 23 :

**لا يجوز إلقاء القبض على أي شخص أو اعتقاله أو متابعته أو إدانته إلا في الحالات وطبقاً للإجراءات التي ينص عليها القانون.**

لا اعتقال التعسفي أو السري والاختفاء القسري، من أخطر الجرائم، وتعرض مقتر فيها لأقصى العقوبات.

يجب إخبار كل شخص تم اعتقاله، على الفور وبكيفية يفهمها، بدواعي اعتقاله وبحقوقه، ومن بينها حقه في التزام الصمت، وبحق له الاستفادة، في أقرب وقت ممكن، من مساعدة قانونية، ومن إمكانية الاتصال بأقربائه، طبقاً للقانون.

قريبة البراءة والحق في محاكمة عادلة مضمونان.

يتنص كل شخص معتقل بحقوق أساسية، ويتردّد اعتقال إنسانية، ويمكنه أن يستفيد من برامج للتكوين وإعادة الإدماج.

يحظر كل تحريض على المنصرية أو الكراهية أو العنف.

يحاقب القانون على جريمة الإبادة وغيرها من الجرائم ضد الإنسانية، وجرائم الحرب، وكافة الانتهاكات الجسيمة والمنهجة لحقوق الإنسان.

## الفصل 20 :

**الحق في الحياة هو أول الحقوق لكل إنسان.** ويحمي القانون هذا الحق.

يعتبر الحق في الحياة من الحقوق الطبيعية المخولة لكل إنسان، باعتبارها حق متواصل، يفرض نفسه بدامة وحضور، ولا يحتاج إلى اجتهد، ولذلك تنص كل الدساتير الحديثة على حق الحياة بعمية حق الحرية والأمان، باعتبارها ثالثاً بديها، متأسلاً، فكأنما هناك إقراراً فطرياً بهذه الحقوق ومن هنا سميت بالحقوق الطبيعية، أي ليست من إفرازات المدنية وتطور الفكر البشري، لأن هذه الحقوق هي مصدر الحقوق المدنية بشكل وآخر، لأنها منبع الإفاضة أو الاستطلاق والتخريج والتفريع للحقوق الأخرى، فالحياة بدهة مفرضة بالضرورة بلا فضل من أي مخلوق على مخلوق، لذلك، جعلت الوثيقة الدستورية الحق في الحياة أول الحقوق الدستورية التي يقرها الدستور المغربي الجديد لكل إنسان، ويؤكد أمر حماية هذا الحق للقانون.

## الفصل 21 :

**لكل فرد الحق في سلامة شخصه وأقربائه، وحماية ممتلكاته.**

تضمن السلطات العمومية سلامة السكان، وسلامة التراب الوطني، في إطار احترام الحريات والحقوق الأساسية المكفولة للجميع.

لا شك أن النص على حقوق الإنسان في الدستور المغربي الجديد عامة، وتضمنته مقتضيات تحمي حق الأفراد في سلامة شخصهم وأقربائهم، وحماية ممتلكاتهم، له أهميته كبرى لأنه يجعل من دسترة هذه الحقوق، من الضمانات الأساسية اللازمة لتوفرها في منظومتنا الدستورية لإضفاء نوع من الدسية عليها من حيث الممارسة العملية لطبيعة المؤسسات التي تحميها، لذلك لا تخلو جل دساتير العالم من التخصيص على مثل هذه الحقوق، رغم اختلافها في المضمون، وإذا كانت العديد من الدول التي سبقت المغرب في وضع دستور مكتوب، قد أكدت ضمن أحكامها الدستورية على هذا الحق أو منعت انتهاكه، فإن الدستور المغربي الجديد كفل بدوره لكل فرد الحق في سلامته الشخصية المادية، وحماية ممتلكاته، جاعلاً على عاتق السلطات العمومية ضمان سلامة السكان، وسلامة التراب الوطني، في إطار احترام الحريات والحقوق الأساسية المكفولة للجميع.

## الفصل 22 :

**لا يجوز المس بالسلامة الجسدية أو المعنوية لأي شخص، في أي ظرف، ومن قبل أي جهة كانت، خاصة أو عامة.**

لا يجوز لأحد أن يعامل الغير، تحت أي ذريعة، معاملة قاسية أو لا إنسانية أو مهينة أو حاملة بالكرامة الإنسانية.

ممارسة التعذيب بكافة أشكاله، ومن قبل أي أحد، جريمة يعاقب عليها القانون.

وإذا أمكن القول أن دسترة تجريم التعذيب ودسترة العقاقير على جريمة الإبادة وغيرها من الجرائم ضد الإنسانية وغيرها من الجرائم، وكافة الانتهاكات الجسيمة والمنهجية لحقوق الإنسان لمن أهم المكتسبات الجديدة التي تعزز التزامات الدولة لحقوق الإنسان وحظر التعذيب في المغرب، فكل تلك المكتسبات الجديدة والمدمجة في دستور 2011 تظهر درجة الحماية الدستورية من خطر الانتهاكات العسدية والفسادية التي أصبح يحظى بها الأفراد، وهي مكتسبات لم تات من فراغ بل كانت نتيجة لمجموعة من العوامل المتداخلة التي دفعت في اتجاه تلبية معظم المطالب التي لها علاقة بالحق في السلامة الجسدية والنفسية للأفراد، حيث أن معظم المذكرات التي قدمتها الجمعيات والائتمانيات والأحزاب للجنة المكلفة بصياغة الدستور لم تخل من مطلب دسترة تجريم التعذيب والممارسات المشابهة.

#### الفصل 24 :

تكل شخص الحق في حماية حياته الخاصة.

لا تنتهك حرمة المنزل. ولا يمكن القيام بأي تفتيش إلا وفق الشروط والإجراءات، التي ينص عليها القانون.

لا تنتهك سرية الاتصالات الشخصية، كيفما كان شكلها. ولا يمكن الترخيص بالاطلاع على مضمونها أو نشرها، كلاً أو بعضاً، أو باستعمالها ضد أي كان، إلا بأمر قضائي، ووفق الشروط والكيفيات التي ينص عليها القانون.

حرية التنقل عبر التراب الوطني والاستقرار فيه، والخروج منه، والعودة إليه، مضمونة للجميع وفق القانون.

تضمن حرية المسكن حق الشخص في حرمة ذاته وعدم انتهاك مبدأ احترام شخصية الفرد في الدولة، فالمسكن هو ملجأ الإنسان الذي يجد فيه راحته وأسرته، ولذلك فقد أكد الدستور المغربي الجديد أهمية حماية الحياة الخاصة للأفراد، وبالتالي حرية المسكن وحرمة حماية للفرد من تصف المساطة، من خلال تأكيد على أن لكل شخص الحق في حماية حياته الخاصة، ولا تنتهك حرمة المنزل، ولا يمكن القيام بأي تفتيش إلا وفق الشروط والإجراءات، التي ينص عليها القانون.

ولا يجوز انتهاك سرية الاتصالات الشخصية وفقاً للوثيقة الدستورية - كفضا كان شكلها (المراسلات والمكالمات الهاتفية...) جزءاً من الحياة الخاصة والحماية للأفراد، ولا يمكن الترخيص بالاطلاع على مضمونها أو نشرها، كلاً أو بعضاً أو باستعمالها ضد أي كان. وإذا كانت متطلبات البحث عن الحقيقة وضرورة حماية حقوق مواطنين آخرين تتطلب الاطلاع على الاتصالات الشخصية وتتبع تحركات بعض الأفراد، فإن ذلك يتطلب أمراً قضائياً، ووفق الشروط والكيفيات التي ينص عليها القانون، نظراً لضرورة البحث عن الحقيقة وحماية المجتمع.

كما أن المشرع الدستوري نص على أن حرية التنقل عبر التراب الوطني والاستقرار فيه، والخروج منه، والعودة إليه، مضمونة للجميع وفق القانون، وبالتالي يحق للفرد بمقتضى هذه الحرية أن ينتقل من مكان إلى آخر، وأن يخرج من البلاد ويودع بها، وأن يختار مكان إقامته فلا

حرم المشرع الدستوري القبض على أي شخص أو اعتقاله أو متابعته أو إدانته إلا في الحالات التي ينص عليها القانون، بينما يصنف الاعتقال التعسفي أو السري والاختفاء القسري في خانة أخطر الجرائم التي تفرض مقرر فيها لاقصى العقوبات<sup>(13)</sup>، باعتبارها انتهاكا مركزا يطال عددا كبيرا من الحقوق الأساسية المعصية دوليا، وما يزيد في جسامته هذا الانتهاك كون الأضرار المترتبة عنه تتعدى الضحايا المباشرين لتتخلل عائلاتهم وأصدقائهم، بل والمجتمع بمرته ما دام الهدف من وراء ممارسته هو بث الرعب والخوف لدى هؤلاء، جسيما باعتبارهم يمس الحق في الحياة<sup>(14)</sup>.

ولا يفوت النص الدستوري التأكيد مرة أخرى على أنه يجب إخبار كل شخص تم اعتقاله، على الفور وبكيفية يفهمها، بدواعي اعتقاله وبحقوقه، ومن بينها حقه في التزام الصمت، كما يحق له الاستعانة، في أقرب وقت ممكن، من مساعدة قانونية، ومن إمكانية الاتصال بأقربائه، طبقا للقانون، جاعلا فريضة البراءة وتحقق في معاملة عادلة مبدأين دستوريين مضمونين.

وتطبيقا لتوصيات هيئة الانصاف والمصالحة حظر الدستور كل تعرض على المنصورية والكراهة والعنف وأصبح القانون يعاقب على جريمة الإبادة والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب وكافة الانتهاكات الجسيمة والمنهجية لحقوق الإنسان. ولم يكف النص الجديد بتجريم انتهاك سرية الاتصالات الشخصية كما سبق بل زاد عليها أيضا بإشراك أمر قبضائي للتخصيص بالاطلاع على مضمونها أو نشرها كلاً أو بعضاً ولا تستعمل ضد أي كان إلا بما ينص عليه القانون. وعوض الوقوف عند التخصيص على حرية التنقل داخل المملكة أضاف الدستور الجديد أيضا ضمان حرية الخروج والدخول إلى التراب الوطني وفق القانون.

(13) يحدد النظام الأساسي لهيئة الانصاف والمصالحة مجال عملها في موضوع الكشف عن حقيقة الانتهاكات الجسيمة المرتكبة في الماضي فيما يتعلق بوقائعها وسياساتها ومسؤولية الفاعلين فيها بتكليف الهيئة بـ :

- إثبات نوعية ومدى جسامته تلك الانتهاكات، من خلال تحليلها في إطار السياقات التي ارتكبت فيها وفي ضوء معايير وقيم حقوق الإنسان ومبادئ الديمقراطية ودولة الحق والقانون، وذلك بإجراء التحريات وتلقي الإشارات والاطلاع على الأرشيفات الرسمية واستقاء المعلومات والمعطيات التي توفرها أية جهة معالمة الكشف عن الحقيقة.

- مواصلة البحث بشأن حالات الاختفاء القسري التي لم يعرف مصيرها بعد، وبذل كل الجهود لتحريك بشأن الوقائع التي لم يتم استجوابها، والكشف عن مصير المختفين، مع إيجاد الحلول الملائمة بالنسبة لمن ثبتت وقائعهم.

- الوقوف على مسؤوليات أجهزة الدولة أو غيرها في الانتهاكات والوقائع موضوع التحريات.

لقد تم الاسترشاد في تفسير اختصاص الهيئة وتحديد مهامها في هذا المجال بالتطورات الحاصلة على المستوى الدولي المطار إليها أملاء من الناحية المعيارية وكذا الممارسات الفضلى المستخلصة من تجارب لجان الحقيقة والمصالحة أثناء تسوية وتدير نزاعات الماضي بشكل سلمي يتلائم وطبيعة الانتقال الديمقراطي المشهود.

(14) إن الأفراد التي تؤدي إلى الاختفاء القسري تشمل في الاختلاف والاحتجاز وفي بعض الحالات التصفية الجسدية خارج نطاق القانون أو الوفاة بسبب ظروف الاحتلال، هي أفعال تجرمها جميع التشريعات الوطنية.



لا يمكن تقييد الحق في المعلومة إلا بمقتضى القانون، بهدف حماية كل ما يتعلق بالدفاع الوطني، وحماية وأمن الدولة الداخلي والخارجي، والحياة الخاصة للأفراد، وكذا الوقاية من المس بالحرريات والحقوق الأساسية المنصوص عليها في هذا الدستور وحماية مصادر المعلومات والمجالات التي يحددها القانون بدقة.

أصبح الحق في الوصول إلى المعلومات أحد المبادئ الدستورية التي أقرها الدستور المغربي الجديد، بحيث سمح للمواطنين والمواطنات حق الحصول على المعلومات، الموجودة في حوزة الإدارة العمومية، والمؤسسات المنفعية، والهيئات المكنة بهام المرفق العام، ولا يمكن تقييد ممارسة هذا الحق إلا بمقتضى القانون، من أجل حماية كل ما يتعلق بالدفاع الوطني، وحماية أمن الدولة الداخلي والخارجي، والحياة الخاصة للأفراد، وكذا الوقاية من المس بالحرريات والحقوق الأساسية المنصوص عليها في هذا الدستور، وحماية مصادر المعلومات والمجالات التي يحددها القانون بدقة.

وتسمى الوثيقة الدستورية من وراء إقرار الحق في الوصول إلى المعلومات إلى توسيع مشاركة المواطنين في صنع السياسات العامة والمساعدة على اتخاذ القرارات على صعيد كافة المستويات من جهة، وإعطاء المواطنين القدرة على مراقبة أداء المسؤولين المنتخبين ومعايشتهم في النهاية انتخابيا أو مساهمتهم شعبيا ولو خلال فترة انتخابهم، فهي تساهم في تفعيل المساهمة الشعبية والانتخابية ويبدونها تطلبا مساهمة المواطنين في الانتخابات مساهمة ألية غير واعية لا تستند إلى حقائق وروية واضحة عمن يتم انتخابهم من جهة ثانية.

#### الفصل 28 :

حرية الصحافة ومسئولة، ولا يمكن تقييدها بأي شكل من أشكال الرقابة القبلية. للجميع الحق في التعبير، ونشر الأخبار والأفكار والآراء، بكل حرية، ومن غير قيد، عدا ما ينص عليه القانون صراحة.

تسبح السلطات العمومية على تنظيم قطاع الصحافة بكيفية مستقلة، وعلى أسس ديمقراطية، وعلى وضع القواعد القانونية والآليات المتعلقة به.

يحدد القانون قواعد تنظيم وسائل الإعلام العمومية ومراقبتها. ويضمن الاستقادة من هذه الوسائل، مع احترام التعددية اللغوية والثقافية والسياسية للمجتمع المغربي.

وتسهر الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري على احترام هذه التعددية، وفق أحكام الفصل 165 من هذا الدستور.

تعد حرية التعبير وإبداء الرأي من قبيل الحقوق المعقّدة للإنسان، والتي تعتبر حرية الصحافة أهم تجسّداتها باعتبارها حرية مضمونة بمقتضى النص الدستوري، ونظر المكانة التي تتبوّأها الصحافة كأحدى وسائل التعبير عن الرأي في المغرب المعاصر والمنزلة التي تحتلّها في التحول الديمقراطي. لا يمكن تقييدها بأي شكل من أشكال الرقابة القبلية، وبالتالي ككل المشرع الدستوري للجميع الحق في التعبير، ونشر الأخبار والأفكار والآراء، بكل حرية، ومن غير قيد، عدا ما ينص عليه القانون صراحة، ككون ممارسة هذا النوع من الحريات يؤدي إلى

الدستور الجديد للمملكة المغربية : شرح وتحليل

يحظر عليه الإقامة في جهة ما ولا يلزم الإقامة في مكان معين إلا في الأحوال المبينة في القانون. لكنه في بعض الأحيان قد تقتضي المصلحة العامة وضع بعض القيود على هذه الحرية تحقيقا لمصلحة الدولة والمجتمع.

#### الفصل 25 :

حرية الفكر والرأي والتعبير مكفولة بكل أشكالها.

حرية الإبداع والنشر والعرض في مجالات الإبداع الأدبي والفني والبحث العلمي والتقني مضمونة.

ككل الدستور المغربي الجديد حرية الفكر والرأي والتعبير بكل أشكالها، والتي تحل على الحرية في التعبير عن الأفكار والآراء عن طريق الكلام أو الكتابة أو عمل فني بدون رقابة أو قيود حكومية، لكنه لا بد وأن تكون هذه الحرية مقيدة بمجموعة من الضوابط ينبغي احترامها والتقييد بها من طرف الجميع، ذلك أن كل المواثيق الدولية الخاصة بحقوق الإنسان، بما فيها التشريعات الداخلية، والتي تقر بأن لكل شخص الحق في حرية الفكر والرأي والتعبير، وأنه لا يجوز تقييد ممارسة هذا الحق بأي قيد غير القيود المفروضة عليها للقانون.

كما أن بناء دولة الحق والقانون لا يمكن أن يتم بدون وجود ضمانات فعلية وحقيقية، تضمن لكافة مكونات المجتمع للتعبير عن آرائهم بكل حرية واستقلالية، لأن الديمقراطية الحقة تقوم بالدرجة الأولى على وجود فضاءات حرة للنقاش والتواصل بين كافة الفعاليات السياسية والعقودية والثقافية والفكرية، وفي ذات السياق، فإن المشرع الدستوري ضمن من خلال الوثيقة الدستورية لسنة 2011 حرية الإبداع والنشر والعرض في مجالات الإبداع الأدبي والفني والبحث العلمي والتقني.

#### الفصل 26 :

تدعم السلطات العمومية بالوسائل الملائمة، تنمية الإبداع الثقافي والفني، والبحث العلمي والتقني والنهوض بالرياضة. كما تسمى لتطوير تلك المجالات وتنظيمها، بكيفية مستقلة، وعلى أسس ديمقراطية ومهنية مضمونة.

أصبح دعم السلطات العمومية بالوسائل الملائمة لتنمية الإبداع الثقافي والفني، والبحث العلمي والتقني والنهوض بالرياضة مبدأ دستوري، يسمح بشتمية الوعي المواطنين للمواطنة المغربية، لتدعيم مشاركتهم الواعية في النهوض بمجتمعهم، وتقوي إحساسه بالانتماء لهذا الوطن، لذلك تسمى السلطات العمومية إلى تطوير تلك المجالات وتنظيمها، بكيفية مستقلة، وعلى أسس ديمقراطية ومهنية مضمونة.

#### الفصل 27 :

للمواطنين والمواطنات حق الحصول على المعلومات، الموجودة في حوزة الإدارة العمومية، والمؤسسات المنفعية، والهيئات المكنة بهام المرفق العام.

والسياسي وفقا للشروط التي يحددها القانون. لأن من شأن تنظيم الوثيقة الدستورية لممارسة مثل هذه الحريات العامة داخل التراب الوطني، أن يعطيها القدر الأكبر من الضمانة والا احترام على مستوى الممارسة العملية.

كما يعتبر حق الإضراب أحد الحقوق المشروعة للدفاع عن المصالح المادية والمعنوية للأجراء، وباعتباره منصوص عليه في بعض المواثيق الدولية، فإنه يند من أهم تجليات ممارسة الحق النقابي، الذي يشكل أحد المبادئ الأساسية لحقوق الأجراء. كما أن التخصيص عليه في مذكور الفصل 29 من الدستور المغربي الجديد يجعل منه أحد الحقوق الدستورية المجولة للأفراد والجماعات، وقد أفاضت فقرته الثانية بنص تنظيمي يبين الشروط والإجراءات التي يمكن منها ممارسة هذا الحق الدستوري، لسد الفراغ التشريعي وتحقيق أكبر قدر من التوازن في علاقة الشغل من خلال تحديد شروط وشكليات ممارسة هذا الحق وحمايته.

وتحقيقا لهذا الغرض، لابد وأن يعمل هذا القانون التنظيمي على التعريف بحق الإضراب ووضع المبادئ الأساسية التي تضبط ممارستها، بما يضمن ويتضمن حق الإضراب -بمستوى للأجراء- المشروط وحرية العمل بالنسبة للأجير غير المضرب ويحافظ على سلامة المؤسسات وممتلكاتها، ويضمن حدا أدنى من الخدمة في المرافق والمؤسسات العمومية حفاظا على المصلحة العامة، كما يحدد التزامات الأطراف والإجراءات الرجزية الممكنة اتخاذها في حالة الإخلال بهذه الالتزامات... الخ.

#### الفصل 30 :

تلك مواطن أو مواطنة، الحق في التصويت، وفي الترشح للانتخابات، شرط بلوغ سن الرشد القانونية، والتمتع بالحقوق المدنية والسياسية. ويضمن القانون على مقتضيات من شأنها تشجيع تكافؤ الفرص بين النساء والرجال في ولوج الوظائف الانتخابية.

التصويت حق شخصي وواجب وطني.

يتمتع الأجانب بالحريات الأساسية المعترف بها للمواطنين والمواطنات الممارية، وفقا للقانون.

ويمكن للأجانب المقيمين بالمغرب المشاركة في الانتخابات المحلية، بمقتضى القانون أو تطبيقا لاتفاقيات دولية أو معاهدات المعاملة بالمثل.

يحدد القانون شروط تسليم الأشخاص المنتخبين أو المرشحين لدول أجنبية، وكذا شروط منح حق اللجوء.

تعتبر الانتخابات وحرية المشاركة فيها ترشيحا وتصويتا من إحدى الحقوق الأساسية والسياسية المكفولة دستوريا لجميع المواطنين في مغرب الدستور الجديد، والذي لكل مواطن أو مواطنة، الحق في التصويت، وفي الترشح للانتخابات، بشرط بلوغ سن الرشد القانونية، والتمتع بالحقوق المدنية والسياسية، تاركا للقانون مهمة النص على مقتضيات من شأنها تشجيع تكافؤ الفرص بين النساء والرجال في ولوج الوظائف الانتخابية من جهة. بينما يعتبر التصويت حق شخصي، لأنه وسيلة هامة وأساسية يمكن للمواطنين والمواطنات من خلالها

معرفة ما يدور في المجتمع، والإحاطة بالقيم الاجتماعية السائدة داخله، كما أنها تكثف عن مكان الخلل داخل المجتمع، وتعمل على دفع الجهات المسؤولة على إصلاحها إجتماعيا أو اقتصاديا أو ثقافيا... الخ.

وعلى أساس ذلك ألزم الدستور المغربي الجديد السلطات العمومية بالعمل على تشجيع تنظيم قطاع الصحافة، بكنية مستقلة، وعلى أسس ديمقراطية، وعلى وضع التواعد القانونية والأخلاقية المتعلقة به. جاعلا على عائق القانون أمر تحديد قواعد تنظيم وسائل الإعلام العمومية ومراقبتها، ويضمن الاستفادة من هذه الوسائل، مع احترام التعددية اللغوية والثقافية والسياسية للمجتمع المغربي التي تسهر على احترامها الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري، باعتبارها هيئة تتولى تسهر على احترام التعبير التعددي لتيارات الرأي والفكر، والحق في المعلومة في الميدان السمعي البصري، وذلك في إطار احترام القيم الحضارية الأساسية وقوانين المملكة المغربية<sup>(15)</sup>.

وعلى أساس هذا التعديد الدستوري، يمكن التأكيد على الميزة المتميزة التي أصبحت تحتلها حرية الصحافة، وبالتالي ضرورة النهوض بوضعيتها باعتبارها السبيل الأقوم لتوطيد وشائج وصلات قوية بين أفراد المجتمع المغربي على نحو يمكن منه إقامة وحدة مبنية بينهم، وذلك لأن هذه الحرية حين تكون مكفولة حقا، فإنها تمكن أفراد المجتمع من العلم بالأمور التي تهمهم جميعا، والوقوف على القيمة الاجتماعية للأعمال التي تصدر ممن يضمنون لخدمة المجتمع في مختلف المجالات، فيعرفون ما إذا كانت نافعة أو ضارة.

#### الفصل 29 :

حريات الاجتماع والتجمع والتظاهر السلمي، وتأسيس الجمعيات، والانتماء النقابي والسياسي مضمونة. ويحدد القانون شروط ممارسة هذه الحريات.

حق الإضراب مضمون. ويحدد قانون تنظيمي شروط وكنيات ممارسته.

يسمى المغرب لبنا دولة عصرية ديمقراطية على أساس احترام الحريات العامة باعتبارها تغيير عن واقع قانوني تعد مجالها داخل الدولة في القوانين التي تتولى تنظيمها وحمايتها، لأن الواقع القانوني يعد انكاسا لمسلسل قد يتقدم وقد يتخلف، بحيث قد يدعم بفعله الترساة القانونية في مجال الحريات العامة وقد تتأخر<sup>(16)</sup>. ومن ثم تكون هذه الأخيرة هي مجموعة الحقوق والحريات الفردية والجماعية المعترف بها من طرف الدولة والمسؤولة عن ضمان ممارستها<sup>(17)</sup>.

وبحسب هذا التعديد كرس الدستور المغربي الجديد ضمانه لممارسة مجموعة من الحريات العامة المتعلقة بالاجتماع والتجمع والتظاهر السلمي، وتأسيس الجمعيات، والانتماء النقابي<sup>(15)</sup>.

(15) الفصل 165 من الدستور المغربي الجديد.

(16) رقية المصدق، الحريات العامة وحقوق الإنسان، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، 1999، ص 7.

(17) عبد الواحد التريفي، إضاءات حول ممارسة الحريات العامة بالمغرب، سلسلة أريد أن أعرف، العدد 3، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، 2010، ص 5.



- المسكن اللائق،
- الشغل والدعم من طرف السلطات العمومية في البحث عن منصب شغل، أو في التشغيل الذاتي،

- ولوج الوظائف العمومية حسب الاستحقاق،
- الحصول على الماء والعيش في بيئة سليمة،
- التنمية المستدامة.

عمل الدستور المغربي الجديد على التأسيس لمجتمع المواطنة، والذي ينظر إلى هذه الأخيرة كغاية قانونية ذات بعد اجتماعي، ساهمت في تطور المجتمع المغربي بشكل كبير، بجانب الرقي بالدولة المغربية وجعلها أكثر انفتاحا على قيم المساواة والعدل والإنصاف....، ومشتبعة بعبادتي الديمقراطية والشفافية والتضامن.... تبدل كل ما في وسعها يشتي الوسائل لضمان تمتع مواطنيها بمختلف الحقوق والالتزام بمختلف الواجبات التي تجعلهم أكثر انخراطا وفاعلين محوريين في مجتمع المواطنة الذي يرسخ مبادئ العهد الدستوري الجديد.

وعلى هذا المستوى الأخير، ألزم المشرع الدستوري الدولة والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية، بالعمل على تهيئة كل الوسائل المتاحة، لتيسير أسباب استعادة المواطنين والمواطنات، على قدم المساواة، من الحق في:

- العلاج والمناخ الصحية،
- الحماية الاجتماعية والتغطية الصحية، والتضامن التضامني أو المنظم بين لدن الدولة،
- الحصول على تعليم عصري ميسر والولوج وذي جودة،
- التثنية على التثبث بالهوية المغربية، والتراث الوطنية الراسخة،
- التكوين المهني والاستفادة من التربية البدنية والفنية،

- المسكن اللائق،
- الشغل والدعم من طرف السلطات العمومية في البحث عن منصب شغل، أو في التشغيل الذاتي،
- ولوج الوظائف العمومية حسب الاستحقاق،
- الحصول على الماء والعيش في بيئة سليمة،
- التنمية المستدامة.

وعلى أساس هذا التحديد، يمكن الإقرار لنبذة هذه الحقوق دلالة اجتماعية بما تنفي من تعايش التبعات المجتمعية والاجتماعية المختلفة تحت سقف الحقوق والواجبات والتضامن والتكافل والتعاون في الوطن الواحد، مع الحصول على الخدمات العامة في مساواة وعدل وانصاف دون تمييز، والمشاركة في هذه الخدمات على قدم التساوي. كما أن هذه الدلالة الاجتماعية تنفي حق كل مواطن في الحصول على فرص متساوية لتطوير جودة الحياة التي يعيشها. ويتطلب ذلك توفير الخدمات العامة للمواطنين، وبخاصة الفقراء والمهمشين، وإيجاد شبكة أمان اجتماعي لحماية الفئات المستضعفة في المجتمع.

التأثير على القرارات الحكومية، وواجب وطني يبرر عن قيام الأفراد باختيار أحد المرشحين لتمثيله في الهيئات المنتخبة التي تتولى إعداد القوانين أو في بعض مناصب اتخاذ القرارات من جهة أخرى.

وتجسيدا لانخراط المغرب في المواثيق والاتفاقيات الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان، منح الدستور المغربي الجديد الأجنبي بمجموعة من الحقوق والحريات، وعلى رأسها نجد اعترافه لهم بممارسة مختلف الحريات الأساسية المعترف بها للمواطنين والمواطنات المغاربة، وفقا للشروط والمقتضيات التي يحددها القانون. كما أقر إمكانية مشاركة الأجنبي المقيمين بالمغرب في الانتخابات المحلية فقط دون غيرها وذلك في ثلاث حالات وهي:

- إذا نص القانون على ذلك.
- إذا قضت اتفاقية دولية ذلك.
- إذا تم ذلك في إطار المساهمة بالعمل.

وفي مقابل ذلك ترك المشرع الدستوري للقانون أمر تحديد الشروط لتسليم الأشخاص المغاربة أو الممارنين لدول أجنبية، وكذا شروط منح حق اللجوء.

إن ما تنفي الإشارة إليه هو أن هذا المقتضى الدستوري يشكل تحولا نوعيا هاما، في تعامل السلطات العمومية مع موضوع الأجنبي، كما أنه يمثل تطورا مقاربة بالمبادئ المتعارف عليها في القانون الدولي الخاص، والتي كانت تقتضي باستثناء الحقوق السياسية من دائرة الحقوق المعترف بها للأجنبي، بل إن هذا المقتضى الجديد، جعل مضمون اتفاقيات الاستيطان التي أبرمها المغرب متجاوزا، مما يتبين منه مراجعة هذه الاتفاقيات (18).

### الفصل 31 :

تعمل الدولة والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية، على تهيئة كل الوسائل المتاحة، لتيسير أسباب استعادة المواطنين والمواطنات، على قدم المساواة، من الحق في :

- العلاج والمناخ الصحية،
- الحماية الاجتماعية والتغطية الصحية، والتضامن التضامني أو المنظم من لدن الدولة،
- الحصول على تعليم عصري ميسر والولوج وذي جودة،
- التثنية على التثبث بالهوية المغربية، والتراث الوطنية الراسخة،
- التكوين المهني والاستفادة من التربية البدنية والفنية،

(18) على أساس ذلك فقد تضمن القانون رقم 57.11 المتعلق بالوائح الانتخابية العامة وعمليات الاستفتاء واستعمال وسائل الاتصال السلمي الصوري خلال الحملات الانتخابية والاستفتاءية، في بابه الخامس (المواد 44-40) أحكاما خاصة بالأجنبي المقيمين بالمغرب، وبموجبها يمكن للأجنبي طلب تقديم في لوائح انتخابية إضافية خاصة بالأجنبي وهي لوائح ستقصد بمناسبة التصويت بمناسبة الانتخابات الجماعية. للزيد من التتصيل يراجع في هذا الشأن، عبد المنعم الفلوس، دستور حقوق وحريات الأجنبي، المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، عدد 101، 2011، ص 92.

تسمى الدولة لتوفير الحماية القانونية، والاعتبار الاجتماعي والمعنوي لجميع الأطفال، بكيفية متساوية، بصرف النظر عن وضعيتهم العائلية.

التعليم الأساسي حق للطفل وواجب على الأسرة والدولة.

يحدث مجلس استشاري للأسرة والطفولة.

تمثل الأسرة القائمة على علاقة الزواج الشرعي الخلوية الأساسية والأساس الميثاق داخل كيان أي مجتمع، نظرا لما تقوم به من أدوار صعبة، تتمثل في نقل وترسيخ قيم هذا المجتمع، فهي المحضن الذي ينشرب فيه الفرد القيم الأساسية، والتي عن طريقها يرتبط ويشكل كيانه وتبلور شخصيته وتطبعه بسميزات تستمر معه مدى الحياة، لذلك تعمل الدولة - بموجب التعديل الدستوري لسنة 2011 - على ضمان الحماية الحقوقية والاجتماعية والاقتصادية للأسرة، بمقتضى القانون، بما يضمن وحدتها واستقرارها والمحافظة عليها.

وعلى هذا الأساس، تعتبر مؤسسة الأسرة التواة الدستورية الأولى التي أوكل لها المشرع الدستوري عملية التثنية الاجتماعية، والتي تتولى تنشئة أطفالها أو أفرادها في مراحلهم العمرية الأولى المختلفة، أي أن الأسرة هي الوحدة الاجتماعية الأولى التي ينشأ فيها الطفل ويتفاعل مع أعضائها، وبالتالي فهي تؤثر على نموه الشخصي في مراحلها الأولى، سابقة بذلك أي جماعة أخرى، حيث تعد المسؤولية عن بناء الشخصية الاجتماعية والثقافية، بل أن تأثيرها ينفذ إلى أعماق شخصية الطفل ويسمها في مجموعها.

كما تسمى الدولة - بموجب الوثيقة الدستورية - لتوفير الحماية القانونية، والاعتبار الاجتماعي والمعنوي لجميع الأطفال، بكيفية متساوية، بصرف النظر عن وضعيتهم العائلية، على اعتبار أن الطفولة رهان مجتمعي حقيقي وراثية القيم وحاملة المثل، أجمعت على أهميتها كل الشرائع المساوية والموائق الدولية، والتي جعل الدستور المغربي الجديد من النهوض بوضعيتها وتنشئة قدراتها قاعدة دستورية، تسمى إلى ضمان التعليم الأساسي حق للطفل وواجب على الأسرة والدولة، وبالتالي ضمان حقوق الطفل وربيته على واجباته وفق الهوية والمرجعية والانتماء وروحان تميز في ذلك بين الدين واللغة أو الاسم واللون أو الإثنية والبيئة الحضرية أو القروية.

لقد جاء نص الفصل 32 من الدستور المغربي الجديد على إحداث مجلس استشاري للأسرة والطفولة في سياق شاعلات إشكالات تدبير قضايا الأسرة والطفولة داخل المجتمع المغربي التي تصاعدت وثيرتها خلال العقود الأخيرة، مهمته الأساسية تأمين تتبع وضعية الأسرة والطفولة، وإبداء آراء حول المشكلات الوظيفية المتعلقة بهذه العيادين، وتنشيط النقاش العمومي حول السياسة العمومية في مجال الأسرة، وضمان تتبع وإنجاز البرامج الوطنية، المقدمة من قبل مختلف القطاعات، والهيكل والهيئات المختصة<sup>(20)</sup>.

(20) الفصل 189 من الدستور المغربي الجديد.

إن من شأن الضمان الدستوري لهذه الحقوق كيدا ورجعية دستورية، أن يؤدي إلى الرض من النشئة لدى المواطن والدولة في اتجاه أحدهما للآخر، بما يحقق لعملة التسيج الاجتماعي للمجتمع، ويؤدي إلى شراكة في تنمية المجتمع من خلال المواطن والدولة في نفس الوقت، مجتمع تتحقق فيه المساواة بين المواطنين والمواطنات في الاستفادة من هذه الحقوق، ويتال فيه كل منهما موقعه الاجتماعي ووظيفته عن طريق كفاءته وقدراته وزيادته.

كما أن الإقرار الدستوري في الاستفادة من هذه الحقوق، لا يثني عملية التفاعل والتنافس الإيجابي في القضاء الاجتماعي، والتي تضيقه بضاوابط الوطن ووحدة القائمة على احترام التنوع وليس على تنيه، والمساوية بوسائل قانونية وسلمية للاستفادة من هذا التنوع في تفتين قاعدة الوحدة الوظيفية، بحيث يشعر الجميع بأن مستقبلهم مرمون بها، وأنها لا تشكل نقبا لخصوصياتهم، وإنما مجال للتعبير عنها بوسائل منسجمة وناموس الاختلاف وأفاق المصير ومكسبات الحضارة<sup>(19)</sup>.

#### الفصل 32 :

الأسرة القائمة على علاقة الزواج الشرعي هي الخلوية الأساسية للمجتمع.

تعمل الدولة على ضمان الحماية الحقوقية والاجتماعية والاقتصادية للأسرة، بمقتضى القانون، بما يضمن وحدتها واستقرارها والمحافظة عليها.

(19) إن لبنية الحقوق التي يفرضها الدستور المغربي الجديد العديد من الدلالات يمكن إيجاز أهمها في العناصر التالية :

- الدلالة الحقوقية : ونفني بها هنا أن المنظومة الحقوقية داخل الدستور الجديد تبين بوضوح ما للمواطن من حقوق وما عليه من واجبات في تفصيل تام، وتجليه فيها على كونه إنسانا يستحق هذه الحقوق انطلاقا من الحقوق الإنسانية الأساسية التي شرعها الشرائع المساوية والمعتل الدولي.
- الدلالة القانونية : المنظومة الحقوقية داخل الدستور الجديد دلالة قانونية، حيث لا يمكن ممارستها دون تشريع الحقوق والواجبات، ودون تبين لماعيتها التشريعية، فمجرد التعلق بها يتبادر إلى الذهن الإنساني مجموع الحقوق والالتزامات التي على الفرد والدولة مع تحديد العلاقة بينهما، فالدلالة القانونية تبين معرفة المواطن ما له من حقوق وما عليه من واجبات.
- دلالة الانتماء : تقيد المنظومة الحقوقية داخل الدستور الجديد أن المواطن ينتمي إلى وطنه المغرب ضمن ثقافة وفترة اجتماعية وأيدولوجية ودينية واقتصادية معينة. والانتماء هو انتماء بالمولد أو بالجنسية، وعليه أن يابح عن هذا الوطن في وجه كل اعتداء عليه، انطلاقا من وظيفته وانتمائه إليه.

- الدلالة القيمية : لا يمكن أن تكون للمنظومة الحقوقية داخل الدستور الجديد سوى قيم اجتماعية وإنسانية وأخلاقية وسلوكية، تتكلم في تفاعل دائم من أجل إعطاء قيمة تدلوية لهذه الحقوق في واقع الأفراد والدولة عبر ممارسات واقعية في حياة الناس والمؤسسات، فهي ليست مجرد حقوق، وإنما هي كذلك ثقافة مجتمعية وآليات منسجمة العلاقات يتوجب اكتمالها والتعزز في أدائها.

- الدلالة السياسية : المنظومة الحقوقية داخل الدستور الجديد لها دلالة سياسية أصلية لأنها تتلقل بشأن العام من خلال العمل السياسي، فبذلك ما يسمى بالحقوق السياسية وبقية المشاركة في تدبير الشأن العام، وهي حقوق تتطلب معرفة بالخريطة السياسية للأحزاب، والجماعات السياسية، والقضايا المندولة في الحياة العامة.



- إعادة تأهيل الأشخاص الذين يعانون من إعاقة جسدية، أو حسية حركية، أو عقلية، وإدماجهم في الحياة الاجتماعية والعلمية، وتيسير تمتعهم بالحقوق والحريات المعترف بها للجميع.

يشكل الدستور المغربي الجديد مركز من مركبات التضامن الاجتماعي للرقى بوضعية الأشخاص والعائلات من ذوي الاحتياجات الخاصة، ويحل الشخص في وضعية خاصة على كل شخص عاجز أن يؤمن بنفسه، بصورة كلية أو جزئية ضرورات حياته الفردية أو الاجتماعية المادية بسبب قصور عضوي في قدرته الجسدية أو العقلية. وقد وسع المشرع المستوي في تحديد لهذه الفئة من المواطنين والمواطنات تشمل الأشخاص الذين يعانون من إعاقة جسدية، أو حسية حركية، أو عقلية من جهة، والنساء والأطفال والأشخاص المسنين الذين يعيشون في وضعية هشّة من جهة أخرى.

وعلى أساس هذا التخديد، أزم النص الدستوري السلطات العمومية لتقوم بوضع وتفعيل سياسات موجهة إلى الأشخاص والعائلات من ذوي الاحتياجات الخاصة، بالسهر على معالجة الأوضاع الهشة لفئات من النساء والأطفال والأشخاص المسنين والوقاية منها من ناحية، ثم إعادة تأهيل الأشخاص الذين يعانون من إعاقة جسدية، أو حسية حركية، أو عقلية، وإدماجهم في الحياة الاجتماعية والعلمية، وتيسير تمتعهم بالحقوق والحريات المعترف بها للجميع من ناحية ثانية.

#### الفصل 35:

يضمن القانون حق الملكية. ويمكن الحد من نطاقها وممارستها بموجب القانون، إذا اقتضت ذلك متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد. ولا يمكن نزع الملكية إلا في الحالات ووفق الإجراءات التي ينص عليها القانون.

تفسم الدولة حرية المبادرة والمقاولة، والتنافس الحر، كما تعمل على تحقيق تهيئة بشرية مستدامة، من عائلاتها تعزيز العدالة الاجتماعية، والحفاظ على الثروات الطبيعية الوطنية، وعلى حقوق الأجيال القادمة.

تسهر الدولة على ضمان تكافؤ الفرص للجميع، والرعاية الخاصة للفئات الاجتماعية الأقل حظا.

يقتصد بحق الملكية قدرة الفرد على أن يصبح مالكا لها هو قابل للملك وأن تضامن ملكيته من الاعتداء عليها، ويستتر موضوع الملكية من أهم الموضوعات التي اشتد حولها الصراع الفكري في العصر الحديث بين أنصار المذهب الفردي الذين يطلقون الفئان للملكية الفردية ويسمحون لمالكها أن يتصرف فيها تصرفا مطلقا دون حدود أو قيد، وأنصار المذهب الاشتراكي الذين يلغون الملكية الفردية مطلقا ويعتبرون التأميم عليها مجرد موطئ لدى الدولة. لكن المشرع الدستوري المغربي اتخذ موقفا وسطا بينهما، حينما جعل الملكية حقا فرديا له وظيفة اجتماعية ينظمها القانون، حيث نص على أن القانون يضمن حق الملكية لكنه في مقابل ذلك يمكن الحد

#### الفصل 33:

على السلطات العمومية اتخاذ التدابير اللازمة لتحقيق ما يلي:

- توسيع وتعميم مشاركة الشباب في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية للبلاد،
- مساعدة الشباب على الاندماج في الحياة النشيطة والجموعية، وتقديم المساعدة لأولئك الذين تترتب عنهم صعوبة في التكيف المدرسي أو الاجتماعي أو المهني،
- تيسير ولوج الشباب للثقافة والعلم والتكنولوجيا، والنم والرياسة والأنشطة والأنشطة الترفيهية، مع توفير الظروف المواتية لتفتح طاقاتهم الخلاقة والإبداعية في كل هذه المجالات.

يحدث مجلس استشاري للشباب والعمل الجموعي، من أجل تحقيق هذه الأهداف.

إذا كان الشباب المغربي فاعلا اجتماعيا وسياسيا يساهم بشكل دستوري في التأثير على مسار التحولات والتغييرات التي يمر بها المجتمع المغربي، بات من الضروري رسم سياسة عمومية شباية برؤية شمولية ومتكاملة يكون للشباب المحضور المركزي والقوي فيها، وتعرض على السلطات العمومية اتخاذ التدابير والإجراءات اللازمة لتحقيق مجموعة من الغايات، تهدف إلى:

1- توسيع وتعميم مشاركة الشباب في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية للبلاد.

2- مساعدة الشباب على الاندماج في الحياة النشيطة والجموعية، وتقديم المساعدة لأولئك الذين تترتب عنهم صعوبة في التكيف المدرسي أو الاجتماعي أو المهني.

3- تيسير ولوج الشباب للثقافة والعلم والتكنولوجيا، والنم والرياسة والأنشطة الترفيهية، مع توفير الظروف المواتية لتفتح طاقاتهم الخلاقة والإبداعية في كل هذه المجالات.

وعلا على تكوين الشباب من قضاء مؤسسي للتعبير وتقاسم القضايا الشباية، فقد نص الدستور المغربي الجديد على إحداث المجلس الاستشاري للشباب والعمل الجموعي، الذي يعتبر بوابة لإشراك الشباب في تدبير شؤون البلاد، ومن ضمن ذلك القضايا المتعلقة بالشباب والعمل الجموعي، أي أنه هيئة استشارية في ميادين حماية الشباب والتنبؤ بتطوير الحياة الجموعية، وهو مكلف بدراسة وتبني المسائل التي تهم هذه المسائل وتقديم اقتراحات حول كل موضوع اقتصادي واجتماعي وثقافي يهم مباشرة النهوض بأوضاع الشباب والعمل الجموعي وتنمية طاقاتهم الإبداعية وتحفيزهم على الانخراط في الحياة الوطنية بروح المواطنة والمسؤولية<sup>(21)</sup>.

#### الفصل 34:

تقوم السلطات العمومية بوضع وتفعيل سياسات موجهة إلى الأشخاص والفئات من ذوي الاحتياجات الخاصة. ولهذا الغرض، تسهر خصوصا على ما يلي:

- معالجة الأوضاع الهشة لفئات من النساء والأطفال والأشخاص المسنين والوقاية منها،

تضرب بشكل خاص القطاع العام. وباعتبار أن الشفافية والمساءلة أحد الشروط والقومات الأساسية للتنمية الشاملة والمستدامة في كافة المجالات التنموية في المجتمع المغربي، وأحد أهم الشروط لحكامة جيدة للنمل العمومي، فقد عمل المشرع الدستوري على التعامل بشكل صارم مع كل السلوكات المخالفة لهذا التوجه، بالنص على أنه :

- يعاقب القانون على المخالفات المنقطة بحالات تنازع المصالح، وعلى استغلال التسيريات المخلة بالتفافس النزيه، وكل مخالفة ذات طابع مالي.
- على السلطات العمومية الوقاية، طبقا للقانون، من كل أشكال الانحراف المرتبطة بنشاط الإدارات والهيئات العمومية، وباستعمال الأموال الموجودة تحت تصرفها، وبإبرام الصفقات العمومية وتديرها، والزرع عن هذه الانحرافات.
- يعاقب القانون على الشطط في استغلال مواقع النفوذ والامتياز، ووضعيات الاحتكار والهيمنة، وباقي الممارسات المخالفة لمبادئ المنافسة العرة والمشروعة في العلاقات الاقتصادية.

إن من شأن تفعيل هذه المقتضيات الدستورية في إدارة الشأن العام، يساعد على إبعاد كل السلوكيات غير السوية داخل مختلف التجهيزات الإدارية والسياسية، والمهادنة إلى تطويق الفساد وردع المفسدين، وتعزيز المساءلة واعطاء الحساب، ومكافحة الإفلات من المتابعة، ومكافحة الإفلات من العقاب، ومنع تحقيق الامتيازات، وتخليق القضاء وترسيخ دوره في مكافحة الفساد، وضمان حق وأمن المواطنين في التبليغ عن الفساد ومقاومته.

وبالنظر إلى ما لرقابة من دور هام في التدبير الجيد للشأن العام خصوصا بعد أن اتسع نشاط الدولة، فقد اتجهت دول العالم إلى إيجاد أجهزة مستقلة للرقابة على نشاط الإدارة، وفرت لها من الضمانات والصلحيات ما يكفل لها أداء مهمتها الرقابية في جو من الحيدة للكاملة، وببما عن المؤثرات السلبية من أي نوع، لضمان أعلى قدر ممكن من النزاهة والشفافية وحتى لا تتأثر توجيهاتها أو قراراتها بأي اعتبارات، وبذلك يقضي لها أن تقدم لدولي العلاقة صورة واضحة وصادقة عن التصرفات الإدارية والمالية بالدولة.

ومبيرا على نفس منوال هذه الغايات، عمل المشرع الدستوري على إحداث هيئة وطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحايرتها، تتولى أساسا - بموجب الفصل 167 من الدستور المغربي الجديد - مهام المبادرة والتنسيق والإشراف وضمان تتبع تنفيذ سياسات محاربة الفساد، ولتقي ونشر المعلومات في هذا المجال، والمساهمة في تخليق الحياة العامة، وترسيخ مبادئ الحكامة الجيدة، وثقافة المرفق العام، وقيم المواطنة المسؤولة.

#### الفصل 37 :

على جميع المواطنين والمواطنات احترام الدستور والتقييد بالقانون، ويتعين عليهم ممارسة الحقوق والحريات التي يفلها الدستور بروح المسؤولية والمواطنة المستنيرة، التي تتلائم فيها ممارسة الحقوق بالثبوت بالثبوت بأداء الواجبات.

من نطاقها وممارستها بموجب القانون، إذا اقتضت ذلك متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، ولا يمكن نزع الملكية إلا في الحالات ووفق الإجراءات التي ينص عليها القانون.

كما عمل الدستور المغربي الجديد على تكريس دولة القانون في المجال الاقتصادي، باعتباره الضامن الأساسي لحرية المبادرة والمقاول، والتفافس العر، في خطوة واضحة لطمأنينة المستثمرين وتشجيعا للمحاولات المغربية ذات المبادرة الخاصة ثم دعمها من خلال الضمانة التي قدمها المشرع الدستوري للمنافسة العرة غايته في ذلك تأهيل العنق الاقتصادي على أسس وأزمنة، باتخاذ مجموعة من إجراءات تمكن المقاول المغربية من التفاعل الإيجابي مع الوضعية الاقتصادية العالمية المتغيرة، بكل ما يستدعيه ذلك من قوة، جدية وثقافية تجعلها قادرة على تخطي التحديات والكرهات المفروضة عليها من طرف المولمة أو الاقتصاد العالمي المتطور وذلك لتحقيق غايتها في التنمية الاقتصادية القوية والمستدامة.

وتعمل الدولة -وفقا للمعترب الدستوري الجديد - على تحقيق تنمية بشرية مستدامة من شأنها تعزيز المداة الاجتماعية، والعطاء على الثروات الطبيعية الوطنية، وعلى حقوق الأجيال القادمة، غايته في ذلك إعطاء كل مواطن ما يستحقه وتوزيع المنافع الوطنية بين مختلف أفراد المجتمع المغربي بتوفير متساوي للاحتياجات الأساسية اليومية، مقبورا في ذات التوجه الثروات الطبيعية الوطنية بغضرا أساسيا في التنمية البشرية المستدامة، لكن استغلالها يتطلب ترشيد استعمالها قصد الحفاظ عليها. كما تسهر الدولة على ضمان تكافؤ الفرص للجميع، والبرعاية الخاصة للفئات الاجتماعية الأقل حظا، أي أن لكل فرد من أفراد المجتمع المغربي لديه الفرصة في الصمود والترقي الاجتماعي.

#### الفصل 36 :

يعاقب القانون على المخالفات المتعلقة بحالات تنازع المصالح، وعلى استغلال التسيريات المخلة بالتفافس النزيه، وكل مخالفة ذات طابع مالي.

على السلطات العمومية الوقاية، طبقا للقانون، من كل أشكال الانحراف المرتبطة بنشاط الإدارات والهيئات العمومية، وباستعمال الأموال الموجودة تحت تصرفها، وبإبرام الصفقات العمومية وتديرها، والزرع عن هذه الانحرافات.

يعاقب القانون على الشطط في استغلال مواقع النفوذ والامتياز، ووضعيات الاحتكار والهيمنة، وباقي الممارسات المخالفة لمبادئ المنافسة العرة والمشروعة في العلاقات الاقتصادية.

تحدد هيئة وطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحايرتها.

ليس هناك من شك في أن إقرار مبادئ الحكامة الجيدة في تدبير الشأن العام، أضحت من المبادئ الأساسية التي يقوم عليها الدستور المغربي الجديد، باعتباره التدبير الشفاف والمسؤول للشأن العام إحدى السبل الكفيلة بالقضاء على الفساد والحفاظ على المال العام، وآلية ناجحة من الآليات التي اعتمدها جميع الإدارات الحديثة في النظم الديمقراطية للحد من هذه الآفة التي



### الفصل 39 :

على الجميع أن يتحمل، كل على قدر استطاعته، التكاليف المعنوية، التي للقانون وحده إحداثها وتوزيعها، وفق الإجراءات المنصوص عليها في هذا الدستور.

أزرم المشرع الدستوري جميع المقاربة على قدم المساواة تحمل التكاليف المعنوية كل قدر استطاعته، والتي للقانون وحده إحداثها وتوزيعها وفق الإجراءات التي يقرها الدستور الجديد للمملكة المغربية، أي أن الضرائب والأموال في الدولة، فلا يبقى أحد منها دون مبرر معتبر ومقدر حتى يشارك جميع الأشخاص والتكاليف والنفقات العامة، وهو إلزام يعنى من وراء ذلك تحقيق العدالة للجميع في دعم التكاليف والنفقات العامة، بين كافة الشرائح الاجتماعية، المغربية والتي تتحقق عن طريق التوزيع العادل للمبء الضريبي بين كافة الشرائح الاجتماعية، لأنه لا وجود لواجب ضريبي دون جباية عادلة، لأن ضمان العدالة الضريبية يتم عن طريق دفع المكافآت المتشابهين في الإمكانيات نفس القدر من الضرائب والرسوم المحددة قانوناً، وأن يدفع المكافآت ضرائب تتضاعف بتضاعف إمكانياتهم<sup>(22)</sup>.

يجد مفهوم العدالة الضريبية إذن، أساسه في إقرار الدستور المغربي الجديد بمساهمة كل فرد داخل المجتمع في تحمل النفقات المعنوية، كل حسب قدرته التكليفية، أي ما يحصلون عليه من دخل وما يمتلكون من أموال. ومن ثم يترتباً المساواة الجبائية كأحد المكونات الرئيسية للحكومة الجبائية، لأنه باسم العدالة الجبائية يتم إقرار مبدأ المساواة أمام الضريبة، وعنوية الاقتطاع الجبائي، لأن هذه المساواة تشكل حالة معيارية، قد تكون ممكنة أو غير ممكنة بفعل النظام الجبائي القائم، بخصوصياته البنوية والتاريخية والثقافية، كما أنها تهم مبدأ وجود وعاء ضريبي ذاته وآليات حصابه واسترجاعه وإمكانية الطعن فيه، وبالمقارنة مع هذه الحالة المعيارية، تكون مختلف مكونات المؤشر دالة على مدى التقدم أو على مدى التراجع في مجال توسيع نطاق الإنصاف الضريبي.

(22) تجلّى النظام التالي :

- المساواة المعنوية : تقوم المساواة من خلال قيام سياسة جديدة تقوى توجه العدالة الاجتماعية وتوسع قاعدة الضريبة، كما تبني المساهمة في التنمية الجبائية وفي تحمل المبء الجبائي بالنسبة لكل المزمين، مما يتناسب ومقدورهم التكليفية ودون إقرار إعفاءات جبائية.
  - اليقين : ويقصد به علم المزمين بطرق احتساب الرسوم وموعد استخلاصها حتى لا يصبح تحت رحمة الإدارة الجبائية، ولأن يتأني هذا اليقين إلا من خلال الإعلام بطرق التصفية والتحصيل، مع إقرار التوضيح في صياغة الأحكام الضريبية، وتجنب النصوص الغامضة أو المتناقضة أو تعدد التفسيرات التي تترك الباب مفتوحاً لتعدد الاجتهادات وتباين أشكال التطبيق الذي قد يقضي إلى التجاوز.
  - الانلاية : ويقصد بها اختيار الوقت المناسب التصفية الضريبية وتحصيلها، وأن يكون الضريبة ملائمة لوضع المزمين وجب الأموال بالطرق المشروعة حسب أحوال الناس أثناء الضيق والسمة.
  - الاقتصاد : وتبني عدم الإحراف في تكاليف التحصيل، تجنباً لتبذير الممتلكات والأموال، وتقاداً لها لهدر الجهود وسبب الممتلكات.
- للمزيد من التعميل يراجع في هذا الشأن: كريم لحوش، النظام الجبائي المحلي المغربي: في ضوء الممارسة العملية والاجتهاد القضائي، مطبعة مطب بريس، الرباط، الطبعة الأولى، 2010، ص 184.

يعلم الجميع أن سيادة القانون تستمد من سيادة الدستور، فهو الذي يضع الأسس التي يقوم عليها القانون في كل فروع، فيسوق عليها بحكم مكانته، وتخضع له جميع قواعد القانونية بحكم وحدة النظام القانوني الذي يعلوه الدستور، وبهذه العلاقة العضوية بين الدستور والقانون، تندرج القواعد القانونية من حيث المرتبة، فيتخذ منها الدستور وضعه الأسمى، إلا أن هذا الوضع المتميز للدستور لا ينفي أن المبادئ والتقييم التي يجمعها، لها جزورها التي تسبق وجودها والتي تتفاعل في ضمير الأمة بل والتي تسود في ضمير الشعوب.

ونظراً لتفاعل الدستوري بالقانوني في تنظيم المجتمع، أزم المشرع الدستوري جميع المواطنين والمواطنات احترام الدستور والتبند بالقانون، لأن الدستور يكفل حماية الحقوق والحرريات، ويحفظ كيانها في مواد دستورية والتي من خلالها يمارس تأثيره الفعال على سائر فروع القانون، فلا يجوز لها أن تعيد عن مضمون الحقوق والحرريات التي حددتها الدستور، أو تخلص مآلاتها أو تقلل من فاعليتها أو تنوق حركتها، بل يجب عليها أن تكفلها وتنظم ممارستها فتضع حدودها وتوفر جميع الضمانات لاحتزامها. ومن هنا، كان التأثير البالغ للمواد الدستورية الخاصة بالحقوق والحرريات في توحيد النظام القانوني الذي يخضع له المجتمع وتطبيق مضامينه على الجميع، في إطار وحدة المواطنة السلمية والمسؤولة.

إن مقتضيات السانقية الذكر، تتماشى والمقتضيات التي أقرها الدستور المغربي الجديد فيما يخص ضرورة ممارسة جميع المواطنين والمواطنات للحقوق والحرريات التي يكفلها الدستور بروح المسؤولية والمواطنة العائزمة، التي تتلائم فيها ممارسة الحقوق بالتهوض بأداء الواجبات، باعتبارها علاقة قانونية بين المواطن والدولة ومصدراً لالتزامات متبادلة بينهما ومنهجة آثار قانونية مهمة، لأن للمواطن حقوق تجاه الدولة، وعليه واجبات لحسابها، وأول وأهم هذه الحقوق والواجبات هو حق وواجب المواطنة لأنها مصدر الحقوق الأخرى وصنفه ملازمة جامعة ورابطة بين المواطن والدولة.

### الفصل 38 :

يساهم كل المواطنين والمواطنات في الدفاع عن الوطن ووحدة الترابية تجاه أي عدوان أو تهديد.

بموجب واجبات المواطنة أزم النص الدستوري الجديد المواطنين والمواطنات بالمساهمة في الدفاع عن الوطن ووحدة الترابية تجاه أي عدوان أو تهديد، لأن هنا تتفاعل بين الإنسان المواطن وبين الوطن الذي ينتمي إليه ويعيش فيه، وهي علاقة تفاعل، لأنها ترتب للمواطنين وعليهما العديد من الحقوق والواجبات، فلا بد لتقيام المواطنة أن يكون انتماء المواطن وولاءه كاملين للموطن، يحترم هويته ويؤمن بها وينتمي إليها ويدافع عنها، بكل ما في عناصر هذه الهوية من ثوابت الدين، اللغة والتاريخ والتقييم والأدب العامة، والأرض التي تمثل وعاء الهوية والمواطنين، وولاء المواطن لوطنه يستلزم البراء من أعداء هذا الوطن طالما استقر هذا المبدأ.

على الجميع أن يتحمل، بصفتهم تضامنية، وبشكل يتناسب مع الوسائل التي يتوفرون عليها، التكليف التي تتطلبها تنمية البلاد، وكذا تلك الناتجة عن الأعباء الناجمة عن الأزمات والكوارث الطبيعية التي تصيب البلاد.

ارتقى الدستور المغربي الجديد بشأفة التضامن إلى درجة قاعدة دستورية، باعتبار التضامن تغيير عن الاندماج في مجتمع ما أو بين مجموعة من الأشخاص ومحيطهم ونوع ذلك الاندماج ودرجته، حيث أوجب المشرع الدستوري على الجميع أن يعمل، بصفتهم تضامنية، وبشكل يتناسب مع الوسائل التي يتوفرون عليها، التكليف التي تتطلبها تنمية البلاد، وكذا تلك الناتجة عن الأعباء الناجمة عن الأزمات والكوارث الطبيعية التي تصيب البلاد، جاءلا من عنصر التضامن بين مختلف مكونات المجتمع المغربي مجال حيوي للسياسات الاجتماعية، والذي يختلف من مجتمع لآخر، ففي المجتمعات البسيطة يقوم التضامن على أسس القرابة والقيم المشتركة، بينما في المجتمعات الأكبر والأكثر تعقيدا، توجد العديد من الأسس والنوازل كالدين، واللغة والتاريخ والقيم والأداب العامة، والأرض التي تمثل وعاء الهوية والمواطنين، والتي يمكن على أساسها تفعيل التضامن الدستوري بين مكونات المجتمع المغربي.

## الباب الثالث الملكية

تعتبر المؤسسة الملكية إحدى الركائز الأساسية للنظام السياسي المغربي<sup>(23)</sup>، حيث تستمد شرعيتها من تاريخها العريق وكذلك من بعدها الديني والروحي، إذ يمتد انتمائها إلى المرق الشريف المتصل بالأصل النبوي، فهذا الانتماء إلى الأصول النبوية جعل الملكية منذ تسيخ المنظومة الشرفاء بالمغرب، من خلال تفرع الشرفاء الأدارسة بإنهاء المغرب، ووسط الشرفاء السعديين تطويعهم على ذرع البلاد في منتصف القرن السادس عشر الميلادي تتمتع باستثناء خاص<sup>(24)</sup>.

وتحتل المؤسسة الملكية مكانة محورية في التسيخ التاريخي والاجتماعي والسياسي المغربي، وهذا ما يفسر ديمومتها واستمرارها كمؤسسة فاعلة متميزة عن مثيلاتها من الملكيات، أو الأشكال الشبيهة بها على الصعيد العربي الإسلامي، بيد أن الملكية المغربية لا تستمد قوتها واستمرارها من قدرتها على إعادة إنتاج خطاب الشروعية كأسلوب لشرعة الحكم، وتحديد التواصل مع نخبة المجتمع ومكوناته فحسب، بل من تفرع أنماط التشريعية وتعددتها واختلافها وريادتها وانصهارها<sup>(25)</sup>.

وتأسيسا على هذا الطرح، تحتل الملكية مكانة أساسية في النظام الدستوري المغربي، بحكم وجودها على رأس المؤسسات الدستورية، وامتلاكها لصلاحيات دستورية تمكنها من لعب دور محوري في النظام السياسي المغربي، وهو وضع كرسه مختلف الدساتير الممتدة (1962 - 1970 - 1972 - 1982 - 1986 - 1996 - 2011) التي عرفها المغرب، وتتجسد مكانة المؤسسة الملكية في الوثيقة الدستورية المغربية لسنة 2011 في قيام نظام الحكم في المملكة المغربية، على أساس ملكية دستورية، ديمقراطية برلمانية واجتماعية من جهة، ثم من خلال الصلاحيات التي يمارسها جلالة الملك بموجب الباب الثالث المؤطر في 19 فصلا (من الفصل 41 إلى الفصل 59) من الدستور المغربي الجديد من جهة أخرى.

(23) يحيل النظام السياسي المغربي على مجموع القواعد والأجهزة المتشعبة التي تشكل نظام الحكم والمؤسسات العامة فيه وطريقة ممارسة السلطة وتوزيعها وأجهرته، للمزيد من التفصيل يرجع في هذا الشأن : مصطفى طروش، النظام الدستوري المغربي : المؤسسة الملكية، بابل للطباعة والنشر والتوزيع، الرباط، الطبعة الأولى، 1987، ص 12.

(24) محمد شقيق، الجسد الملكي بالمغرب بين التسامي والتفاني، مجلة وجهة نظر، العدد 47، 2010، ص 17.

(25) كريم لعرض، القانون الإداري المغربي، مرجع سابق، ص 84.



النظام السياسي والدستوري المغربي، هي دعامة للوحدة الوطنية، والضمانة الفعلية والواقعية لتحقيق أمن الممارسة الروحية والسياسية بسبب ما يجتذبه من ضمان لممارسة حقوقهم الدينية، والتعبير عن مواجدهم الإيمانية، لأنهم يشعرون أن عقيدتهم في حامي أمير المؤمنين<sup>(29)</sup>.

ولا يعني ذلك المس بحرية من هو غير مسلم في ممارسة شعائره الدينية، لكن هذه الحرية يقتضيها الملك هي الأخرى، باعتباره ملك المغاربة المسلمين وغير المسلمين، وضمنها الفصل 3 من الدستور نفسه بنفسه على أن الإسلام دين الدولة، والدولة تضمن لكل واحد حرية ممارسة دينه الدينية، والحرية الدينية المعترف بها من خلال هذا النص، تكريس لتقليد عريق لا يفصل عن روح الإسلام ذاته، وتجسد تفسيرها في ذلك الالتزام التاريخي لأمر المؤمنين بضمائم الحماية لأهل الكتاب، وبالنظر إلى أن الملك أمير المؤمنين هو حامي حامي الدين، فإن وطنيته على هذا المستوى تتحدد في حماية وعقائده، ومواثيق الدولة سواء كانوا مسلمين أو يهود أو مسيحيين<sup>(29)</sup>.

والجلس الملكي الأعلى كمؤسسة دينية دستورية تهدف إلى ضمان الأمن الروحي للمغاربة، وحراسة التراث الدينية للأمة المغربية والمعتمنة في العقيدة الأشعرية، والمذهب المالكي... وتعمل من خلال المجالس العلمية المحلية على تنشيط الحياة الدينية وفق برامج محددة، فإن المشرع الدستوري اعتبرها الجهة الوحيدة المعولة لإصدار الفتاوى المعتمدة رسمياً، بشأن المسائل المحالة عليه، استناداً إلى مبادئ وأحكام الدين الإسلامي الحنيف، ومقاصده السمحة. ولأن الفتوى تجعل على إيجاد حلول لنوازل ومشاكل وقضايا تقع للناس باختلاف زمانهم ومكانهم، ترتبط بالأمة وهوومها، فإنها في النموذج المغربي تحصل بالمجلس العلمي الأعلى - باعتباره اختصاص دستوري مكفول له وحده - لرأسته من طرف جلالة الملك أمير المؤمنين، ويجتمع تحت إمرته وأشرفه ورعايته.

#### الفصل 42 :

الملك، رئيس الدولة، وممثليها الأعلى، ورؤس وحددة الأمة، وضامن دوام الدولة واستمرارها، والحكم الأعلى بين مؤسساتها، يسهر على احترام الدستور وحسن سير المؤسسات الدستورية، وعلى صيانة الاختيار الديمقراطي، وحقوق وحريات المواطنين والمواطنات والجماعات، وعلى احترام التعهدات الدولية للمملكة.

الملك هو ضامن استقلال البلاد وحوزة المملكة في دائرة حدودها الحقة.

(29) عكاشة بن المصطفى، المشروعية الدينية كأساس للشرعية الدستورية، مجلة الحقوق المغربية، سلسلة الأعداد الخاصة، العدد 2، 2011، ص 277.

(29) إن الكريس الدستوري لمؤسسة إمارة المؤمنين، يعطي بدا حقيقياً ومدلولاً متميزاً يضمن استتار الملك بالسلطة الدينية، بما يشكل سلطة التشريع في الحقل الديني، وهو طرح منطقي وسليم في دولة إسلامية كالمغرب، التي يمارس فيها الملك الصلاحيات الدينية المتعلقة بإمارة المؤمنين، والمخولة له حصرياً، بمقتضاها بواسطة ظواهر من جهة، كما أن جلالة الملك يرأس - حصته أمير المؤمنين - المجلس العلمي الأعلى، الذي يتولى دراسة القضايا التي يرضها عليه من جهة أخرى. للمزيد من التفصيل يرجع في هذا الشأن : تحليلنا على الفصل 3 من الدستور المغربي الجديد.

الفصل 41 :  
الملك، أمير المؤمنين وحامي حامي الأمة والدين، والضامن لحرية ممارسة الشؤون الدينية.  
يرأس المملكة، أمير المؤمنين، المجلس العلمي الأعلى، الذي يتولى دراسة القضايا التي يعرضها عليه.

ويعتبر المجلس الجهة الوحيدة المؤهلة لإصدار الفتاوى المعتمدة رسمياً، بشأن المسائل المحالة عليه، استناداً إلى مبادئ وأحكام الدين الإسلامي الحنيف، ومقاصده السمحة. لتحديد اختصاصات المجلس وتأليفه وكيفية سيره بظهير.

يمارس الملك الصلاحيات الدينية المتعلقة بإمارة المؤمنين، والمخولة له حصرياً، بمقتضى هذا الفصل، بواسطة ظهائر.

يستلزم المشرع الدستوري الباب المتعلق بالملكية في الوثيقة الدستورية بفصل ذو حمولة دينية في التاريخ الدستوري المغربية، الذي يعتبر الملك، أمير المؤمنين<sup>(26)</sup> وحامي الملة والدين، والضامن لحرية ممارسة الشؤون الدينية، باعتباره سلطة دينية لا توجد في الأنظمة السياسية المقارنة، ويرجع السبب في ذلك إلى كون أن الإسلام هو دين الدولة. ومن ثم، لا بد من سلطة تتولى حماية الدين، ولا يمكن تصور سلطة أخرى، للقيام بهذه الوظيفة غير المؤسسة الملكية، كون العلاقة بين المواطنين والملك تستند إلى رابطة البيعة، وهي رابطة تستند جديراً ومركزاتها من: النظام الإسلامي من جهة<sup>(27)</sup>، كما أن إمارة المؤمنين كسلطة ومؤسسة فاعلة في

(26) شكلت البيعة على مر التاريخ الإسلامي أهم الركائز التي تبنى عليها شرعية النظام السياسي الذي أبدعه المسلمون، وكانت الخلافة إحدى ثمراته، وقد ظلت هذه المنظومة تمثل إلهاماً جامعا لتلقي فيه السلطان الروحية والروحية لدى الحكام المسلم، هذا التناغم بين السلطان الذي استمدت منه العضادة الإسلامية فرائدها ورسائله ببنائها السياسية والاجتماعية لقرون طوال. وإمارة المؤمنين كمؤسسة سياسية تجمع بين حائزين السلطتين الأتيتين، هي إحدى إبداعات هذا النظام الجديد. فالمؤمنون في التصور السياسي والاجتماعي الإسلامي يشكلون وحدة عضوية متسجمة، ونسجاً مترابطاً من المؤسسات والملاقات، وفي أعلى هرم هذه البنية المتراصة تتمركز إمارة المؤمنين، تسوس أمورهم، وتضمن وحدتهم، وتضمن كرامتهم، وترعى أمنهم واستقرارهم، في إطار تعاقد قانوني وأخلاقي بموجب البيعة الشرعية، وشراكة اجتماعية وسياسية يوطئها مبدأ الشورى والمتابعة. للمزيد من التفصيل يرجع في هذا الشأن: عبد المجيد بوكري، البيعة في النظام السياسي المغربي عبر التاريخ، من التنظيم القضي الإسلامي إلى التقيد عرفاً ودستوريا، مجلة الحقوق المغربية، سلسلة الأعداد الخاصة، العدد 2، 2011، ص 135.

(27) إن نسب الدولة العلوية من أمم الأقباط وأشتها وأول ملوكها هو المولى محمد بن الشريف بن محمد بن علي ابن يوسف بن علي السطحاسي بن الحسن بن محمد بن الحسن الداخل بن قاسم بن محمد بن أبي القاسم بن محمد بن الحسن بن عبد الله بن أبي محمد عرفة، بن الحسن بن أبي بكر بن علي بن الحسن بن أحمد بن إسماعيل بن القاسم بن الحسن بن محمد بن عبد الله الأشتر بن محمد النسي الركية بن عبد الله الكامل بن الحسن الملقب بن الحسن السبط بن علي وفاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم، وقد سمي العلماء هذا النسب بالسلسلة الذهبية لأنه شرف مطلق يصحبه لا نزاع في صراحته ولا خلاف في صحته. للمزيد من التفصيل يرجع في هذا الشأن: العياشي المروني، الظهور في عمود نسب الأزارسة، مؤسسة التاليف والنطاعة والنشر والتوزيع للنشال، الطبعة الأولى، 1986، ص 28.

ب الاختصاصات الدينية المرتبطة بإدارة المؤمنين.

- تعيين أعضاء مجلس الوصاية.
- تعيين رئيس الحكومة وأعضائها.
- حل البرلمان أو أحد المجلسين.
- المراقبة على تعيين القضاء.

• إعلان حالة الاستثناء.

• تعيين ستة أعضاء بالمحكمة الدستورية.

• عرض مشروع مراجعة الدستور.

إن الملاحظة الأساسية التي ينبغي الإشارة إليها هي أن حصر المشرع الدستوري للحالات التي لا يقبل فيها توقيع الطوائف بالمعطف من قبل رئيس الحكومة، يجعل على أن الأصل هو توقيع الطوائف من قبل رئيس الحكومة، والاستثناء هو عدم قبول توقيع الطوائف بالمعطف من قبل رئيس الحكومة.

#### الفصل 43

إن عرش المغرب وجوقه الدستورية تنتقل بالوراثة إلى الولد الذكر الأكبر سنا من ذرية جلالة الملك محمد السادس، ثم إلى ابنه الأكبر سنا وهكذا ما تعاقبوا، ما عدا إذا عين الملك قيد حياته خلفا له ولما آخر من أبنائه غير الولد الأكبر سنا، فإن لم يكن ولد ذكر من ذرية الملك فالملك ينتقل إلى أقرب أقربائه من جهة الذكور، ثم إلى ابنه طبق الترتيب والشروط السابقة للذكر.

إذا كان التليد الساماني المغربي، المعتمد في تولية العرش للذكر دون النساء، فقد حوفظ عليه في النص الدستوري الجديد، حيث جعل قاعدة الوراثة الأوتوماتيكية لعرش المغرب وحقوقه الدستورية من قبل الولد الذكر الأكبر سنا من ذرية جلالة الملك محمد السادس، ثم إلى ابنه الأكبر سنا وهكذا ما تعاقبوا، ما عدا إذا عين الملك قيد حياته خلفا له ولما آخر من أبنائه غير الولد الأكبر سنا، فإن لم يكن ولد ذكر من ذرية الملك، فالملك ينتقل إلى أقرب أقربائه من جهة الذكور، ثم إلى ابنه طبق الترتيب والشروط السابقة للذكر، يعتبر تحديد آفي الممارسة السامانية التاريخية المغربية<sup>(31)</sup>.

مما لا شك أن إقرار المشرع الدستوري لهذه القاعدة يكتسي أهمية بالغة ويحتوي على ممان كثيرة، تدخل في الإطار المخول لمقتضيات كل دستور وتتفق والمتمسود من كل فصل من فصوله. ويتلاءم مع الفلسفة التي تهتم على محتوياتها، والتي تعتبر جلالة الملك الضامن لدوام الدولة واستمرارها، والمحافظة على استقلال البلاد وحوزة المملكة والممؤول الأمسي في البلاد سواء بالنسبة للمؤسسات أو الأفراد، والرقب لسير الهيئات والمؤسسات الدستورية، والتي لا يمكنه قطما أن يكون مقيدا بقاعدة جامدة لاسيما فيما يهم تولية العرش.

(31) محمد المنعم، النظام السياسية المعاصرة، مطبعة إريس، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، 1993، ص 139.

يجارس الملك هذه المهام، بمقتضى طوائف، من خلال السلطات المخولة له صراحة بنص الدستور.

توقع الطوائف بالمعطف من قبل رئيس الحكومة، ما عدا تلك المنصوص عليها في الفصول 41 و 44 (الفقرة الثانية) و 47 (الفقرة الأولى والسادسة) و 51 و 57 و 59 و 130 (الفقرة الأولى) و 174.

لعل أهم خاصية تميز الكثير من الأنظمة السياسية لبلد أن المعالم الثالث هي رئاسة الدولة، فهي المؤسسة المحورية التي يقوم عليها هرم السلطة، والتي تستمد منها كل السلطات وتتحرك كل الأجهزة، وبالتالي فإن رئيس الدولة يعتبر الشخصية السياسية الأولى التي تشخص جميع الأجهزة الدستورية التي لا تتمتع بأية استقلالية سياسية، وتبقى تابعة لرئيس الدولة سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، ولعل هذا المعقضي يظهر بعبارة بالنسبة للنظام السياسي المغربي، في اعتبار الملكية هي أهم خاصية سياسية تميزه، وتعتبر في نفس الوقت حجره الأساس، لذا فإن الملك يعتبر نتيجة لذلك قلب النظام السياسي المغربي<sup>(30)</sup>.

ويخول الدستور المغربي الجديد مكانة متميزة في قيادة الدولة المغربية مستندا في ذلك إلى جملة من العناصر المؤسسة لذلك، والتي نوجزها في:

- رئيس الدولة، ومثلها الأسمى، ورمز وحدة الأمة، ضامن دوام الدولة واستمرارها.
- الحكم الأسمى بين مؤسساتها.
- حسن سير المؤسسات الدستورية.
- صيانة الاختيار الديمقراطي، وحقوق وحرقات المواطنين والمواطنات والجماعات.
- احترام التهمات الدولية للمملكة.

إن العناصر السابقة الذكر، تجعل من الحديث عن المؤسسة الملكية ومكانتها داخل النظام السياسي المغربي كمؤسسة المؤسسات، بل عن الدولة المغربية نفسها أي عن المغرب ومملكه، أو الملك وعفوه مما يخلق نوعا من التماهي بين الملك كرئيس والدولة كمؤسسة، الأمر الذي يجعلها مؤسسة توجد على رأس وعرم السلطة المركزية بمختلف مضامينها القانونية والسياسية والإدارية، تمارس اختصاصات متعددة ومتنوعة تجعلها في قلب ومحور مختلف السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية.

وإذا كان جلالة الملك يمارس مختلف المهام والسلطات ذات الطبيعة السيادية والتحكيمية المخولة له صراحة بنص الدستور بمقتضى طوائف، فإن الوثيقة الدستورية سمحت لرئيس الحكومة بإمكانية توقيع هذه الطوائف بالمعطف إلا ما استثناء الدستور نفسه، باعتباره اختصاص حصري لجلالة الملك يمارسه بظهير بنفسه ولا يمكن تفويضه لأي سلطة أخرى، ويمكن حصر ذلك في النقاط التالية:

(30) كريم لحرس، القانون الإداري المغربي، مرجع سابق، ص 84.



٥ رئيس المحكمة الدستورية، بصفته رئيسا.

٥ رئيس الحكومة.

٥ رئيس مجلس المستشارين.

٥ رئيس مجلس المنتدب للمجلس الأعلى للسلطة القضائية.

٥ الأمين العام للمجلس العلمي الأعلى.

٥ عشر شخصيات يعينهم الملك ببعض اختياره.

إن ما تبني الإشارة إليه في هذا السياق، هو أن ممارسة مجلس الوصاية اختصاصات العرض وحقوقه الدستورية باستثناء ما يتعلق منها بمراجعة الدستور، هو الذي جعل المشرع الدستوري يغير من تركيبة هذا المجلس، لأن هذه المكونات السبعة التي تمثل إلى جانب الملك حتى يدرك تمام السنة التشريعية من عمره، هي التي تستطعي الوزن المفيد والفعالية اللازمة لمجلس الوصاية، وذلك بقدرتها وميزتها الأدبية والخلقية وتجربتها وإخلاصها للرشح العلوي الجيد وفائها للمؤسسات الدستورية.

#### الفصل 45 :

للملك قائمة مدنية.

اعتبر المشرع المغربي - منذ أول تجربة دستورية في تاريخ الدستورية المغربية - تدبير الشأن المالي للعائلة الملكية قاعدة دستورية، بالنظر في المصريح على أن للملك قائمة مدنية، وهو نص كرسه الدستور المغربي الجديد، ضمانا منه للحقوق المالية لجلالة الملك وباقي أفراد الأسرة العلوية الشريفة، ولم يكن إدراج هذا الفصل ضمن الوثيقة الدستورية من خلق وإبداع المشرع المغربي فحسب، بل هو تقليد دأبت على انتهاجه مختلف الديمقراطيات المرفقة في العالم، والتي تجعل من الحقوق المالية لرئيس الدولة حقوقا دستورية منصوص عليها في الدساتير المكتوبة (كإسبانيا) أو العرفية (كبريطانيا).

#### الفصل 46 :

شخص الملك لا تنتهك حرمة، وللملك واجب التوقير والاحترام.

ظل شخص الملك - عبر تاريخ الدستورية بالمغرب - يحظى بالاحترام والتقدير نظر المكانة السامية التي يحتلها في المخيال الجمعي للمغاربة، هذه المكانة السامية ستظهر البوادر الأولى لتأسيسها قانونيا ودستوريا مع بداية الإرواحات الدستورية الأولى قبل الحماية، التي تعود إلى بداية القرن العشرين مع ظهور مشروع دستور 1908، والتي ستضمّن واجب التوقير والاحترام لشخص الملك بشكل قانوني ودستوري، وهو توجه سيقيم تكريسه مع في مختلف التجارب الدستورية المتعددة (1962 - 1970 - 1972 - 1982 - 1986 - 1996 - 2011) التي عرفها التاريخ الدستوري المغربي (34).

(34) ككاشة بن المصطفى، المشرعية الدينية كأساس للشرعية الدستورية، مرجع سابق، ص 278.

وعلى أساس ذلك، فإن شخصية الملك ليست مقدسة فحسب، ولكنها تشكل المحور الأساسي والمحرك الرئيسي والوجه الأكبر للنظام الحكم في المغرب قصد تحقيق مستقبل المجتمع المغربي وسعادة الأجيال الصاعدة، لتحقيق الاستقرار والامن للأمة المغربية، لأن ليس من الغريب أن ينتج جلالة الملك، المسؤول الأول على أمن واستقرار البلاد بحق التصرف المطابق في اختيار من يرث إرثه المقدس، ومهامه العظمى، غير خافض لأي الزام إلا ما يبله عليه ضميره، وما توجهه غيره على وقلته ومحجته لشعبه وحكته التي تستمد أصالتها من تجربته والرسمية بما يحقق المصلحة العامة بأنجع الوسائل وأقبحها (35).

#### الفصل 46 :

يعتبر الملك غير بالغ سن الرشد قبل نهاية السنة الثامنة عشرة من عمره. وإلى أن يبلغ سن الرشد، يمارس مجلس الوصاية اختصاصات العرض وحقوقه الدستورية، باستثناء ما يتعلق منها بمراجعة الدستور. ويعمل مجلس الوصاية كهيئة استشارية بجانب الملك حتى يدرك تمام السنة العشرين من عمره.

يرأس مجلس الوصاية رئيس المحكمة الدستورية، ويتركبه، بالإضافة إلى رئيسه، من رئيس الحكومة، ورئيس مجلس النواب، ورئيس مجلس المستشارين، ورئيس المنتدب للمجلس الأعلى للسلطة القضائية، والأمين العام للمجلس العلمي الأعلى، وعشر شخصيات يعينهم الملك ببعض اختياره.

قواعد سير مجلس الوصاية تحدد بقانون تنظيمي.

يحدد الدستور المغربي الجديد سن الملك في 18 سنة، وقبل بلوغه هذا السن، يمارس اختصاصات العرض وحقوقه الدستورية، باستثناء ما يتعلق منها بمراجعة الدستور، مجلس الوصاية كهيئة استشارية تمثل بجانب الملك حتى يدرك تمام السنة 20 من عمره، وإلى جانب ذلك تكون مهمة هذا المجلس في إسداء النصيحة للملك، أثناء مدة من الزمن تتراوح بين بلوغ الملك سنة 18 وحتى يدرك 20 سنة من عمره، قصد تسيير شؤون البلاد على أحسن وجه، لأنه من الممكن أن يحتاج الملك عند بلوغ سن 18 إلى استشارة أي أحد أو أي مجلس، ولكنه فيما إذا احتاج إلى ذلك، فإنه سيجد هيئة إرضاء ورضيته ومساعدته في مهامه (36).

ويشكل إدراج هذه القاعدة في الوثيقة الدستورية الجديدة وسيلة احتياطية، وتنبها عن رغبة جلالة الملك الأكيدة في الحفاظ على سير شؤون البلاد سيرا مجديا، وبكل الوسائل التي يمكنها أن تضمن نجاح الأمة المغربية، وهي رغبة تؤكد لها طبيعة الشخصيات المكونة لتרכيبة مجلس الوصاية في ظل الدستور المغربي الجديد، والتي نجد على رأسها :

(35) أحمد مجيد بخلون، الدستور المغربي: مبادئه وأحكامه، مرجع سابق، ص 130.

(36) إن ما تبني الإشارة إليه في هذا السياق، هو أن ممارسة مجلس الوصاية لاختصاصات العرض وحقوقه الدستورية باستثناء ما يتعلق منها بمراجعة الدستور، لأنه من المنطق السليم والمصلحة العامة أن لا تطبق لمجلس الوصاية الذي هو مجرد وسيلة مؤقتة لتسيير الأمور حتى يدرك جلالة الملك تمام السنة العشرين من عمره إمكانية اقتراح تعديل الدستور، إذ أن هذا الإجراء، من أهم الإجراءات التي تسيير بمقتضاها حياة الأمة وشأنها. للمزيد من التفصيل يراجع في هذا الشأن: أحمد مجيد بخلون، الدستور المغربي: مبادئه وأحكامه، مرجع سابق، ص 133.

ولرئيس الحكومة أن يطلب من الملك إعفاء عضو أو أكثر من أعضاء الحكومة. ولرئيس الحكومة أن يطلب من الملك إعطاء عضو أو أكثر من أعضاء الحكومة بناء على استقالةاتهم الفردية أو الجماعية.

يترتب عن استقالة رئيس الحكومة مهامها تصرف الأمور الجارية إلى غاية تشكيل الحكومة تواصل الحكومة المنتهية مهامها تصرف الأمور الجارية إلى غاية تشكيل الحكومة الجديدة.

يوكد الدستور المغربي الجديد على أن الملك يبين رئيس الحكومة من الحزب السياسي الذي تصدر الانتخابات بناء على نتائجها، مما يفيد بأن حرية الملك في تعيين رئيس الحكومة لم تعد مخالفة كما كان عليه الحال في التجارب الدستورية الخمسة السابقة، بل مقيدة حيث لا يحق له منح رئاسة الحكومة لأي شخص كان، هذا الذي ينتمي إلى الحزب المتصدر للانتخابات وهو غير ملزم باختيار شخص معين - الأمين العام مثلا - أي أن سلطة الملك أصبحت مقيدة ومشروطة بتعيين رئيس الحكومة من الحزب الذي تصدر الانتخابات مجلس النواب.

وأجبرنا لهذا المعتمدين الدستوري، شكل تعيين الملك، للأمين العام لحزب المددالة والتسمية السيد عبد الإله بنكيران رئيسا للحكومة، أولى ملامح التنازل الحقيقي للوثيقة الدستورية الجديدة، بحيث أصبح التنافس الانتخابي يسمح نسبيا بالتداول الديمقراطي على السلطة، انطلاقا من نتائج الاقتراع العام التي من المفروض أن تغير عن إرادة المواطنين، وهو تمييز للمركز الدستوري والقانوني لرئيس الحكومة، ثم إن تنازل الرأي العام مع التعيين الملكي لرئيس الحكومة، أصبح ينظر منه إلى هذا الأخير باعتباره الشخصية الثانية في السلطة التنفيذية من خلال ارتباطه بالأغلبية البرلمانية<sup>(98)</sup>.

وكريسا للمسؤولية الكاملة لرئيس الحكومة على أعضائها، وبعد إجراء مشاورات بين رئيس الحكومة وباقي الأطراف السياسية، من المفروض دستوريا أن يقدم رئيس الحكومة باقتراح جميع أعضاء الحكومة أمام الملك، وهذا الأخير يقوم بتعيين باقي أعضائها. ومن ثم نجد أن رئيس الحكومة يتمتع سلطة الاقتراح، وهي سلطة مطابقة، بينما يتمتع الملك بسلطة التعيين، وهو تكريس لمنطق أن الملك لا يوجد لوزراء السيادة فيها، لأن جميع الوزراء يقترحون من طرف رئيس الحكومة الذي المعطى لا وجود لوزراء السيادة فيها، لكن يمكن لهذا الأخير أن يرفض أو يتعطل على شخصية حكومية معينة، يقوم الملك بتعيينه. لكنه يمكن لهذا الأخير أن يرفض أو يتعطل على شخصية حكومية معينة، وهي أمور تبقى في جميع الأحوال مرتبطة بالتفاوض بين جلالة الملك وبين رئيس الحكومة، والتنازل الذي يمكن أن يسود بينهما كمؤسستين دستوريتين.

(96) لقد حاول رئيس الحكومة - من خلال المشاورات التي أجراها وتديرها، لتشكيلة الحكومة - أن يتصرف ككفالة لتيار سياسي مدعوم شعبيا، وكمسلطة دستورية قوية ومستقلة، لأنه وهو يعيا تشكيله فريقيه الحكومي، أصبح ملزما بالتوفيق بين رغبة جلالاته ورغبة المؤسسة الملكية، وهنا يبرز المنفذ الحزبي كسبيل للمعاطلة على الأغلبية المنسجمة، مقابل تراجع المقادير والفعالية والمنتملة في علاقات التوأمة والمصاحرة والولاء، وبالتالي، والتنازل حول التمسك بالحكومة التتلمذ من محدورية الانتماء الحزبي في تكوين الحكومات، وتجاوز ضعف التناقص السياسي الذي شهده أغلب فترات الحياة السياسية بالمغرب، إلى نقاش وتعامل - بين المجتمع والأحزاب السياسية والمؤسسة الملكية - مرتبط بصناديق الاقتراع.

وفي ظل ذلك، شكل واجب التوقيف والاحترام لشخص الملك - من خلال الوثيقة الدستورية - في علاقة جدلية مع غفصن القدااسة داخل المن الدستوري الأساس المرجعي والأرضية الصلبة التي تستند إليها المؤسسة الملكية في ممارسة اختصاصاتها داخل النظام السياسي المغربي، ويظهر ذلك بجلالة من خلال دسترة وضعية الملك بوصفه أميرا للمؤمنين بموجب الفصل 19، امتيازات واسعة وحماية خاصة، الأمر الذي حول له موقفا مهما داخل النسق السياسي المغربي، هذا التوقيف والاحترام والقدااسة الضمنية لشخص الملك سيتم تكرسها بشكل صريح من خلال الفصل 23 من الدستور الذي أكد على أن شخص الملك مقدس لا تنتهك حرمة<sup>(99)</sup>.

ونظرا للجدل السياسي والقانوني الذي طرحة تطبيق هذا النصل في الجانب المتعلق بقدااسة الملك ومراجعيتها، والذي لم يكن وليد اللحظة التي يعيش فيها المغرب النقاش الواسع في الورش الدستوري الكبير، بل يعود إلى السنوات الأولى من التاريخ الدستوري للمغرب، والذي يرجع فيه المعزى الحقيقي من احتفاظ المعزى الدستوري بقسمية الملك في الدساتير الخمسة اللاحقة لاستقلال المغرب، في أنه لا يجب أن تقصر هذه القدسية في دلالتها الدينية، لأنها ليست كذلك، والدليل على ذلك هو الاتفاق الضمني الذي جرى بين الفاعل السياسي وقتها والقانون الدستوري من أن الاحتفاظ بقدااسة الملك في دساتير المملكة المغربية هدف وفيد في العموم إلى عدم مساءلة ومحاكمة الملك من الناحية السياسية ومن الناحية الجنائية... إلخ.

كما أن الأحزاب السياسية التي قدمت مقترحاتها للجنة الاستشارية المكلفة بإعادة صياغة دستور 2011 لم تطالب بإلغاء الفصل 23 من الدستور، ولكن طالبت بتعديل فقط، من اعتبار شخص الملك مقدس لا تنتهك حرمة إلى اعتبار الملك شخص لا تنتهك حرمة، وللملك واجب التوقيف والاحترام لذلك لم يكن لدى المشرع الدستوري أي مانع في رفع القدااسة عن الملك دون المساس بواجب التوقيف والاحترام لشخصه - من خلال الفصل 46 من الدستور الجديد للملكة المغربية - تكريسا للملكية المواطنة باعتبارها ملكية دستورية، ديمقراطية برلمانية واجتماعية من جهة، وتأكيذا على رفعة وسمو مكانة جلالة الملك وريادته من غير قيد أو شرط في النظام الدستوري المغربي، لأنه يتمتع بوصفه أميرا للمؤمنين بمكانة سامية تدل - بما لا يترك مجالاً للشك - على الريادة السياسية لجلالته التي توجب التوقيف والاحترام لحرمة شخصه، والتي تمكنه من ممارسة اختصاصاته من غير قيد أو شرط من جهة ثانية.

#### الفصل 47 :

يعين الملك رئيس الحكومة من الحزب السياسي الذي تصدر انتخابات أعضاء مجلس النواب، وعلى أساس نتائجها. ويعين أعضاء الحكومة باقتراح من رئيسها. للملك، بمبادرة منه، بعد استشارة رئيس الحكومة، أن يعفي عضوا أو أكثر من أعضاء الحكومة من مهامهم.

(95) أحمد مجيد بجلون، الدستور المغربي: مبادئ وأحكامه، مرجع سابق، ص 135.



بعيداً برأس الملك المجلس الوزاري، الذي يتألف من رئيس الحكومة والوزراء، لكنه أصبح بإمكان رئيس الحكومة أن يترأس أشتال المجلس الوزاري بتفويض من الملك بناء على جدول أعمال محدد. كما أن انعقاد هذا المجلس، أصبح من حق رئيس الحكومة إلى جانب الملك، الدعوة إلى عقد اجتماع المجلس الوزاري - كقيمة مضافة - في محاولة لتجاوز التأخر في انعقاد في التجارب الدستورية السابقة. الأمر الذي كان يؤدي إلى تعطيل العمل الحكومي وإدخال البرلمان في حالة عطالة تشريعية<sup>(36)</sup>.

وتحيل رئاسة رئيس الحكومة للمجلس الوزاري - إلى جانب جلالة الملك - على البعد الديمقراطي التشاركي في تدبير الشأن الحكومي، وتعتبر مدخلا من مدخل الانتقال من الملكية التنفيذية إلى الملكية البرلمانية، وهو معطى يدل على الصلاحيات الجديدة لرئيس الدولة التي تجعل الملك ممثلاً أسمى للدولة من جهة، وتنضوي الإحالات الدستورية، قراءة الرئاسة الملكية لمجلس الوزاري وضعه في سياق وظائفه التنفيذية والضمائية، فممارسة التحكم بين مؤسسات الدولة، وضمان حقوق الأفراد والجماعات من جهة ثانية. ثم إن وجود بناء دستوري يحكم العمل الحكومي يمارس السلطة التنفيذية، وتنفذ البرنامج الحكومي وجمل الظواهر الملكية التي تدخل في نطاق ممارسة صلاحياته السياسية تخضع وجوبا للتوقيع بالمطاف من طرف رئيس الحكومة من جهة ثالثة.

#### الفصل 48 :

يتناول المجلس الوزاري في التقاضي والنصوص التالية :

- التوجهات الإستراتيجية لسياسة الدولة.
- مشاريع مراجعة الدستور.
- مشاريع القوانين التنظيمية.
- التوجهات العامة لمقتروع قانون المالية<sup>(37)</sup>.
- مشاريع القوانين.
- الإطارات المشار إليها في الفصل 71 (الفقرة الثانية) من هذا الدستور.
- مشروع قانون العفو العام.
- مشاريع النصوص المتعلقة بالمجال العسكري.
- إعلان حالة الحصار.
- إشهار الحرب.
- مشروع المرسوم المشار إليه في الفصل 104 من هذا الدستور. (حل مجلس النواب)
- التعيين باقتراح من رئيس الحكومة، وبمبادرة من الوزير المعني، في الوظائف المدنية لوالي ببلت المغرب، والسفراء والولاة والعمال، والمسؤولين عن الإدارات الملكية بالآ من الخارج، والمسؤولين عن المؤسسات والمقاولات العمومية الإستراتيجية.
- وتحدد بقانون تنظيمي لائحة هذه المؤسسات والمقاولات الإستراتيجية.

(36) كريم لعروش، الشان الإداري المغربي، مرجع سابق، ص 128.

كما منح المشرع الدستوري لجلالة لملك دوراً مركزياً في إعفاء الحكومة من مهامها، وهكذا يقع لجلالة الملك إعفاء عضو أو أكثر من أعضاء الحكومة من مهامهم بعد استشارات رئيس الحكومة، ولهذا الأخير ذات الحق في طلب إعفاء أحد أعضائها أو أكثر من الملك بناء على استشارتهم أو بمبادرة منه. أما إذا تعلق الأمر باستقالة رئيس الحكومة، فإنه يساوي إعفاء الحكومة كاملة من مهامها من لدن الملك، وهو ما يجعل على عاتق الحكومة المنتهية مهامها مواصلة تصريف الأمور الجارية إلى حين تشكيل حكومة جديدة.

#### الفصل 48 :

يرأس الملك المجلس الوزاري، الذي يتألف من رئيس الحكومة والوزراء.

يشهد المجلس الوزاري بمبادرة من الملك، أو بطلب من رئيس الحكومة.

للك الملك أن يفوض لرئيس الحكومة، بناء على جدول أعمال محدد، رئاسة مجلس وزاري، يعتبر المجلس الوزاري من أديم المؤسسات الدستورية عامة، والمؤسسات الحكومية بصمة خاصة. إذ يمكن النظر إليه من زوايا متعددة، انطلاقاً من تعدد مهامه، ويتعدد وجهات نظر الأطراف المشاركة فيه، وهو ما يمكن أن نبرزه من خلال<sup>(37)</sup>.

من وجهة نظر رئاسة الدولة بشكل عام، أمكن القول أنه فرصة لإقرار التوجهات العامة للحكومة أمام كل الوزراء، وسيلة لإظهار الخلافات مهما كانت بين الحكومة ورئاسة الدولة.

من وجهة نظر الحكومة فهو فرصة للاجتماع بين كل أعضائها كجهاز جماعي للتداول وتبادل الآراء حول قضايا تم الاتفاق حولها مسبقاً، وهو ما يجعله مؤسسة وسيلة لإعلان القرارات التي ترغب الحكومة في إصدارها.

من وجهة نظر القانون، فالمجلس الوزاري هو إطار منظم بواسطة الدستور لاجتماع أعضاء الحكومة وتنظمة مبرور دستورية وضروية لأهم القرارات الحكومية.

ونظراً للأهمية التي يحتلها المجلس الوزاري في الهيكل المؤسساتي للدولة المغربية، كرس له المشرع الدستوري مكانة خاصة من خلال المساطر والاختصاصات، يتحول هذا المجلس إلى قناة ديمقراطية للمشاركة في ممارسة السلطة بين المؤسسة الملكية والمؤسسات الدستورية المنتخبة.

(37) يعتبر المجلس الوزاري مؤسسة برلمانية نشأة. إذ تم تأسيس هذا المجلس بد التورتين اللتين عرفتاه بريطانيا وخصوصاً مع ملكية حانوفر، ويعود أصله بالضبط إلى المجلس الخاص الذي أحدثته ثورة 1888. وقد نشأ وتطور في ظل النظام النيابي البريطاني ليصبح أهم ما يميز هذا النظام ككل. ولذلك يمكن اعتباره تكل حكومي ناتج عن المسؤولية التضامنية للوزراء تجاه البرلمان، ولهذا المولد وهذه الصفة انتقل المجلس الوزاري ليعود بلبان لروية أخرى كفرنسا 1971 بعد الإصلاحات التي عرفتها ألمانيا وإيطاليا، وحافظت على نظامه مع النمط البرلمانية حيث يتواجد عنصرى المداولة والمسؤولية. كما عرفتة الموعة الأخيرة من المساطر العالمية كواجبة لظهورها، ونخص بالذكر هنا مجموعة من الدول العربية الحديثة العهد بالاستقلال وتركيا والاتحاد السوفياتي المنهار غير أن السلطة الحكومية تبقى مقصورة على مجموعة من الأوبارشية البرلمانية لنظام الحكم، لتعزى من التتمثيل برابع في هذا الشأن :

- Christiane Goudard, Le conseil des ministres sous la Vème République, R.D.P., 1988, P. 424.

ينشر القانون الذي صدر الأمر بتنفيذه، بالجريدة الرسمية للمملكة، خلال أجل أقصاه شهر ابتداء من تاريخ ظهور إصداره.

يعلق إصدار التشريع إلى قيام رئيس الدولة بتوجيه خطاب إلى أركان سلطاته التنفيذية كل فيما يخصه لتنفيذ القانون الذي صادق عليه، نظرا لعدم أحقية السلطة التشريعية بتوجيه مثل هذا الخطاب احتراماً لمبدأ الفصل بين السلطات، وهو ما حمل للإصدار مهمة أساسية تتجلى في إثبات وجود التشريع، لأنه إقراره من طرف السلطة التنفيذية وفقاً لأحكام الدستور، يعتبر شهادة ميلاد للتشريع، من خلال تكليف السلطة التنفيذية بتطبيق القانون الجديد بموجب أمر يصدره رئيس السلطة التنفيذية إلى الهيئات التنفيذية الأدنى، وعلى أساس ذلك، وبعد إقرار القانون يقوم الملك بإصدار ظهير شريف يتضمن الأمر بتنفيذ القانون، وبالتالي إعطاء الأمر للسلطة التنفيذية باحترام أحكامه والعمل على تطبيقه، بصفته رئيساً للسلطة التنفيذية، ويصدر الملك الأمر بتنفيذ القانون خلال الثلاثين يوماً التالية لإحالاته إلى الحكومة بعد تمام الموافقة عليه<sup>(41)</sup>.

أضف إلى ذلك، تجعل عملية النشر على ذلك، الإجراء الذي يهدف إلى تمكين المخاطبين بالقاعدة القانونية من العلم بوجودها والإطلاع عليها<sup>(42)</sup>. لأنه بعد مرحلة إصدار التشريع يولد ويكمل الوجود القانوني القاعدة القانونية وتكتسب صفة الإلزام، إلا أن هذا الوجود القانوني لا يكفي لتفاده، بل ينبغي نشره في الجريدة الرسمية لتتمكن المخاطبين به من العلم بوجوده ومعلومه، وهو ما حمل للمشرع الدستوري فقر بضرورة نشر القانون الذي صدر الأمر بتنفيذه، بالجريدة الرسمية للمملكة، خلال أجل أقصاه شهر ابتداء من تاريخ ظهور إصداره، وبمجرد أن تتم عملية النشر في الجريدة الرسمية، لا يعتبر التشريع نافذاً فوراً، بل يبدأ نفاذه ببعض وقت معلوم من حصول النشر إفساحاً لشبوحة العلم بأحكامه، ونفوات الميعاد الذي يبدأ منه النفاذ ويُقرض جلم الأفراد بالتشريع، فيسري في حق جميع المخاطبين بأحكامه دون استثناء، ولا يعذر أحد بجهله القانون<sup>(43)</sup>.

#### الفصل 51 :

للملك حق حل مجلسي البرلمان أو أحدهما بظهير، طبق الشروط المعينة في المرسوم للملك حق حل مجلسي البرلمان أو أحدهما بظهير، محدداً لذلك 97 و 98.

خول المشرع الدستوري الملك حق حل مجلسي البرلمان أو أحدهما بظهير، محدداً لذلك ثلاثة شروط أساسية، ترتبط بـ<sup>(44)</sup> :

- (41) موزوق أيت الحاج، المدخل الدراسية العلوم القانونية، مطبعة مطرب بريس، الرباط، الطبعة الأولى، 2006، ص 98.
- (42) إن نشر القانون الذي صدر الأمر بتنفيذه في الجريدة الرسمية لا يعني عن النشر بأية وسيلة أخرى حتى ولو كانت أفضل منها من حيث إمكانية إعلاجه للناس عليها، كانشر بالوسائل المقروءة والمسموعة والبرقية، كالصحف والراديو والتلفزيون والفضائيت.
- (43) عبد الواحد شير، النظرية العامة للقانون، مطبعة دار النشر المغربية، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، 2000، ص 183.
- (44) الفصل 96 من الدستور المغربي الجديد.

بالنظر إلى طبيعة القضايا والمسائل التي يتناولها المجلس الوزاري نجد تعدد بين العضائيات ذات الاختصاص الملكي المحض، وقضايا أخرى ترجع للصلاحيات المخولة لرئيس الحكومة، غير أن أهم المسائل التي يتناولها المجلس، والتي جاءت على رأس القائمة هي القضايا التي تهم السياسة العامة للدولة، والتي يقصد بها جميع القضايا التي تمس العمل الحكومي باختيار الحكومة المؤقتة تقيدياً على السلطة التنفيذية، والمتمثلة للإرادة الشعبية عن طريق صناديق الاقتراع، مما يلقي عليها عبء القيام بالتدابير الهامة والبرامج اللازمة لتحقيق النمو والتقدم في جميع الميادين خدمة للمواطن، ومن أجل الصالح العام رفعة وازدهاراً للوطن. وهكذا نجد الدستور المغربي الجديد يخلو للمجلس الوزاري الحق في أن يتناول في مجموع القضايا والنصوص التالية:

- التوجهات الإستراتيجية لسياسة الدولة.
- مشاريع مراجعة الدستور.
- مشاريع القوانين التنظيمية.
- التوجهات العامة لمشروع قانون المالية.
- مشاريع القوانين.
- الإطار المشار إليها في الفصل 71 (الفقرة الثانية) من هذا الدستور<sup>(39)</sup>.
- مشاريع قانون القفو العام.
- مشاريع التعويضات المتعلقة بالمجال العسكري.
- إعلان حالة العصا.
- إشهار الحرب.
- مشروع الرسوم المشار إليه في الفصل 104 من هذا الدستور<sup>(40)</sup>.
- تعيين باقترح من رئيس الحكومة، وبمبادرة من الوزير المعني، في الوظائف المدنية لوالي بكن، المغرب، والسفراء والولاة والعمال، والمسؤولين عن الإدارات المكلفة بالأمن الداخلي، والمسؤولين عن المؤسسات والمقاولات العمومية الإستراتيجية، على أن تحدد بقانون تنظيمي لائحة هذه المؤسسات والمقاولات الإستراتيجية.

#### الفصل 50 :

يصدر الملك الأمر بتنفيذ القانون خلال الثلاثين يوماً التالية لإحالاته إلى الحكومة بعد تمام الموافقة عليه.

- (39) تنص الفقرة الثانية من الفصل 71 من الدستور الجديد على أنه: «البرلمان، بالإضافة إلى الميادين المشار إليها في الفقرة السابقة، صلاحيات التصويت على قوانين إطاراً للأهداف الأساسية لنشاط الدولة، في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والثقافية».
- (40) ينص الفصل 104 من الدستور الجديد على أنه: «يمكن لرئيس الحكومة حل مجلس النواب، بعد استشارة الملك ورئيس المجلس، ورئيس المحكمة الدستورية، بمرسوم يتخذ في مجلس وازري: يقدم رئيس الحكومة أمام مجلس النواب تصريحا يتضمن: بصلة خاصة، دوافع قرار الحل وأهدافه».



ه التبيين في الوظائف العسكرية.

ن الإشراف على تكوين الأفر العليا التي تنتمي إلى المؤسسة العسكرية في مختلف المهاد العسكرية الأجنبية والوطنية كالأكاديمية الملكية العسكرية بمكناس، بتحديد وتحديد الجيش المغربي سنويا بأفواج جديدة من الضباط والطيارين والقياد، حيث يقوم جلالة الملك بإعطاء كل فوج اسما.

ن تزويد مختلف وحدات القوات المسلحة الملكية البرية والبحرية والجوية بالأجهزة الضرورية للقيام بها... إلخ.

وحتى أساس ذلك، تقوم القوات المسلحة الملكية المغربية تحت القيادة العليا لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، بمجموعة من الأدوار الأساسية التي تهدف إلى تفضية الدولة المغربية وحماية ترابها الوطني ضد كل عدوان يهدده، كما أنها تساهم مساهمة فعالة في عدة مشاريع تنموية، وكذا في عمليات الإنقاذ في حالة الكوارث الطبيعية، ويشاركون كذلك في مهمات حفظ السلام تحت غطاء الأمم المتحدة، أضف إلى ذلك أن الجيش المغربي يقوم بإرسال وحدات عسكرية إلى كافة الدول المحتاجة إلى المعونة الدولية (سواء كانت المساعدات ذات هدف ملبي أو عسكري).

#### الفصل 54 :

يحدث مجلس أعلى للأمن، بصفته هيئة للتشاور بشأن استراتيجيات الأمن الداخلي والخارجي للبلاد، وتدير حالات الأزمات، والسهر أيضا على مأسسة ضوابط الحكامة الأمنية الجيدة.

يرأس المجلس هذا المجلس، وله أن يفوض لرئيس الحكومة صلاحيات رئاسة اجتماع لهذا المجلس، على أساس جدول أعمال محدد.

يضم المجلس الأعلى للأمن في تركيبته، علوة على رئيس الحكومة، ورئيس مجلس النواب، ورئيس مجلس المستشارين، والرئيس المنتدب للمجلس الأعلى للسلطة القضائية، الوزراء المكلفين بالداخلية، والخارجية، والعدل، وإدارة الدفاع الوطني، وكذا المسؤولين عن الإدارات الأمنية، وضباط سامين بالقوات المسلحة الملكية، وكل شخصية أخرى يُعتبر حضورها مفيدا لأشغال المجلس.

ويحدد نظام داخلي للمجلس قواعد تنظيمه وتسييره.

ارتقى الدستور المغربي الجديد بالمجلس الأعلى للأمن إلى موقع مؤسسة دستورية تشاورية بشأن الاستراتيجيات الأمنية للبلاد، تتحصر مهمته الأساسية في القيام بثلاثة وظائف تتعلق بالتشاور حول :

(47) سيتولى المجلس الأعلى للأمن كمؤسسة دستورية الإشراف على تطبيق المخطط الأمني 2013-2017، الذي يوزع استراتيجيات أمنية على المدى الطويل عوض الاقتصاد على خطط أمنية قصيرة المدى في ظل التحديات الأمنية، التي فرضها تنامي التغيرات الإحصائية وتطور أنواع الجرائم والوسائل المستعملة فيها.

ن استشارة رئيس المحكمة الدستورية.

ن إخبار رئيس الحكومة ورئيس مجلس النواب، ورئيس مجلس المستشارين.

ن توجيه خطاب الملك إلى الأمة.

إن ما تبني الإشارة إليه، هو أن الدستور المغربي الجديد حدد انتخاب البرلمان الجديد أو المجلس الجديد في ظرف شهرين على الأكثر بعد تاريخ العمل من جهة<sup>(48)</sup>. لكنه إذا وقع حل أحد المجلسين، فلا يمكن حل المجلس الذي يليه إلا بعد مضي سنة على انتخابه، ما عدا في حالة تذمر توفر أغلبية حكومية داخل مجلس النواب الجديد<sup>(49)</sup>.

#### الفصل 52 :

للملك أن يخاطب الأمة والبرلمان، ويتلى خطابه أمام كلا المجلسين، ولا يمكن أن يكون مضمونه موضوع أي نقاش داخليهما.

يعمل جلالة الملك مكانة دستورية متميزة في النظام السياسي المغربي، وهي مكانة يستمد ما من مختلف الضمانات التي منحتها المشرع الدستوري للمؤسسة الملكية، بدءا من الصيغة المزججة للملك في مبنى ومبنى صفة الملك كأمير المؤمنين ورئيس الدولة الحديثة، والتي تعمل من جلالاته شخصية محصنة في الممارسة الدستورية المغربية، بدليل أن هذه الحصانة ستكون لها مجموعة من الآثار القانونية والسياسية على أكثر من مستوى، الأمر الذي انعكس على طبيعة الحياة السياسية في مختلف أبعادها، بحيث نجد أن الحصانة التي يتمتع بها الملك تستدعي شخصه لتشمل كافة أعماله، من قرارات ومواقف وخطب وفلها، فالخطب الملكية، تبقى في منأى عن أي نقد أو مجادلة وغير قابلة للنقاش، بحيث تسمح الوثيقة الدستورية للملك أن يخاطب الأمة والبرلمان، ويتلى خطابه أمام كلا المجلسين، ولا يمكن أن يكون مضمونه موضوع أي نقاش داخليهما.

#### الفصل 53 :

الملك هو القائد الأعلى للقوات المسلحة الملكية. وله حق التعيين في الوظائف العسكرية، كما له أن يفوض لغيره ممارسة هذا الحق.

على غرار التجارب الدستورية التي عرفها المغرب، كرس الدستور المغربي الجديد القيادة عالميا لجلالة الملك محمد السادس للمؤسسة العسكرية المغربية، بمختلف فروعها أي القوات المسلحة الملكية المغربية التي تشمل : الجيش الملكي الملكي، والقوات الجوية الملكية والقوات البحرية الملكية، والدرك الملكي والحرس الملكي، وتمنع هذه القيادة لجلالة الملك - والذي يخوله المشرع الدستوري إمكانية تفويض ممارسة هذه القيادة لغيره -، الحق في تدبير شؤون المؤسسة العسكرية انطلاقا من :

(45) الفصل 97 من الدستور المغربي الجديد.

(46) الفصل 98 من الدستور المغربي الجديد.

٥ وزير الداخلية : يعتبر عضوا في تركيبة المجلس الأعلى للأمن، يحكم إشرافه على الأجهزة الأمنية كالمديرية العامة للأمن الوطني وإدارة مراقبة التراب الوطني.... والتي تشكل مصدرا أساسيا للمعطيات الأمنية، وتساهم في التنفيذ الفعلي لمختلف السياسات والإستراتيجيات الأمنية.

٥ وزير الخارجية : يعتبر عضوا حيويا في تشكيلة المجلس الأعلى للأمن، لالتزامه ضمن اللجنة الأعضاء المدنيين الذين يسيرون قطاعات حكومية، ومن ثم يشكل حضوره داخل هذا المجلس قيمة مضافة لاضطلاع على مختلف القضايا المتعلقة بالسياسة الخارجية بما فيها كل ما يهم الإستراتيجيات الأمنية.

٥ وزير العدل : يعد عضوا جوهريا في تركيبة المجلس الأعلى للأمن، واعتباره رئيس النيابة العامة، التي تشارك إلى جانب القضاء في تطبيق القانون وسراقة مدى احترام المساطر القانونية خلال عمليات التوقيف والاعتقال، والتي تتضمن على تعيينه للاستفادة من الخبرة القانونية للوزارة وتقديم المشورة خلال التعامل مع الملفات الأمنية التي ستعرض على هذا المجلس.

٥ الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بإدارة الدفاع الوطني : يشكل عنصرهما في تركيبة المجلس الأعلى للأمن، لكونه يشرف على إدارة تساهم بشكل فعال في الحفاظ على الأمن الداخلي والخارجي للمملكة المغربية، لذلك فإن مساهمته في اجتماعات وجلسات هذه المؤسسة الدستورية في بلورة أمنية تراعي المبدئين الداخلي والخارجي وفقا لما تقتضيه متطلبات الحكامة الجيدة الأمنية.

٥ المسؤولين عن الإدارات الأمنية ومسابط سامين بالقوات المسلحة الملكية.

٥ شخصيات مدنية وعسكرية يعتبر حضورها مقبدا لأشغال المجلس كالخبراء وغيرهم من المتخصصين، الذين يمكنهم أن يحضروا أشغال المجلس لتقديم التقارير أو إبداء المشورة حول ملف معين يكون موضوعا أمام أنظار المجلس.

وإذا كان المشرع الدستوري قد فصل في التصفين على تركيبة المجلس الأعلى للأمن، فإنه ترك قاعده تنظيمه وتسييره لنظام داخلي، ذلك أن الدستور المغربي الجديد حدد لكل الأجهزة المختصة بموجبه قانونا تنظيميا يحدد قواعد تنظيمها وتسييرها باستثناء المجلس الأعلى للأمن، وهذا بشكل مستجدا بالنسبة لتسلسل القواعد القانونية، بحيث يتم عادة المرور من الدستور إلى القانون التنظيمي أو إلى القانون قبل التصديق وأعداد النظام الداخلي كما هو الحال بالنسبة لقرقي البرلمان اللتين عليهما إعداد نظامهما الداخلي بعد المرور حتما عبر القانون التنظيمي.

#### الفصل 55 :

يعتمد الملك المضرء لدى الدول الأجنبية والمنظمات الدولية، ولديه يعتمد المضرء، وممثل المنظمات الدولية.

٥ استراتيجيات الأمن الداخلي والخارجي البلاد.

٥ تدبير حالات الأزمات.

٥ المسهر على مأسسة ضوابط الحكامة الأمنية الجيدة.

وهكذا، فإذا كانت المهمتين الأوليتين تدرجان ضمن صلاحيات المجلس الأعلى للأمن، والتي تعتبرها العديد من البلدان مبررا لإحداث مجالسها الوطنية للأمن، فإن السمو بالحكامة الأمنية الجيدة إلى مستوى دستوري هو خصوصية مغربية أضلتها الإرادة القوية التي تحمى المجتمع المغربي (أفراد وجماعات) لتجمل من تطبيق قواعد حقوق الإنسان يشمل جميع القطاعات التي تمس التدبير اليومي لشؤون المواطنين بما فيها المجال الأمني.

إضافة إلى ذلك سيتولى المجلس الأعلى للأمن مهمة التنسيق بين العديد من المصالح المتداخلة في المجال الأمني بالمغرب منها: المديرية العامة للأمن الوطني، والمديرية العامة للدراسات والمستندات، والمديرية العامة لمراقبة التراب الوطني، والاستعلامات العامة، والدرك الملكي، ومصالح الاستعلامات العامة للقوات المساعدة ومصالح الاستعلامات العسكرية، الأمر الذي يستأهده على القيام بمهمة دراسة المعلومات الواردة عليه من مختلف المصالح لمرضاها على أصبحا القرار على الوجه المطلوب (48).

وعلى مستوى القيادة، منح المشرع الدستوري رئاسة المجلس الأعلى للأمن لجلالة الملك، باعتباره القائد العام للقوات المسلحة الملكية، كما منحه إمكانية أن يفوض لرئيس الحكومة صلاحية رئاسة اجتماعات المجلس، لكنه قيد هذا التفويض بضرورة وضع جدول أعمال محدد. ومنح الدستور لأول مرة في تاريخ المغرب فرصة للمدنيين للمساهمة في تدبير الشأن الأمني بالمغرب من خلال وضع سياسات عمومية أمنية توحى ترسيخ مبادئ الحكامة الأمنية الجيدة، إذ تتكون تركيبة المجلس الأعلى للأمن - إلى جانب العسكريين - من :

٥ **رئيس الحكومة** : يعتبر عضو محوري داخل المجلس الأعلى للأمن، لذلك منحه المشرع الدستوري **رئاسة** اجتماعات المجلس نيابة عن الملك، توسيما **لصلاحيات** رئيس الحكومة لتشمل **صلاحيات** تقول له **الأصلاح** له **الأصلاح** على **الأستراتيجيات** الأمنية التي تتخذ في مختلف المناسبات، سواء الداخلية أو الخارجية.

٥ **رئيس مجلس النواب** : يعتبر عضوا أساسيا في المجلس الأعلى للأمن من أجل الإصلاح والمشاركة في مختلف الاستراتيجيات الأمنية، التي يتم إقرارها خلال اجتماعات المجلس، ولإصلاحه كذلك على تطورات الملفات الأمنية التي تعرض على هذه المؤسسة الدستورية.

٥ **رئيس مجلس المستشارين** : يعد عضوا حيويا في المجلس الأعلى للأمن، لتمكينه من المشاركة في صياغة الإستراتيجيات الأمنية التي يقرها هذا المجلس، وتمكينه من الإضطلاع على الملفات الأمنية المعروضة على مؤسسة الحكامة الأمنية.

٥ **الرئيس المنتدب للمجلس الأعلى** للسلطة القضائية : يمثل الجهاز القضائي داخل المجلس الأعلى للأمن، ومن شأن حضوره إلى جانب وزير العدل أن يمنع أشغال المجلس قيمة مضافة من الناحية القانونية، على اعتبار أنه من بين الخبراء القانونيين، الذين ترمسوا في مناصب متعددة قبل الوصول إلى منصب المجلس الأعلى.

(48) نوردين سنيان، تأملات حول مستقبل المجلس الأعلى للأمن الوطني، مجلة الشرطة، العدد 87، 2012، ص 40.

وإذا كان الفصل 55 من الدستور المغربي الجديد قد سمح لجلالة الملك بالتوقيع على المعاهدات والمصادقة عليها، فإنه لا يمكنه التصديق على بعض من هذه المعاهدات إلا بعد الموافقة عليها بقانون، وتمثل هذه المعاهدات في:

- o معاهدات السلم أو الاتحاد.
- o المعاهدات التي تهم رسم الحدود.
- o معاهدات التجارة.
- o المعاهدات التي تترتب عنها تكاليف تلزم مالية الدولة.
- o المعاهدات التي يستلزم تطبيقها اتخاذ تدابير تشريعية.
- o المعاهدات المتعلقة بحقوق وحرقات المواطنين والمواطنين، العامة أو الخاصة.

هذا وللملك أن يعرض على البرلمان كل معاهدة أو اتفاقية أخرى قبل المصادقة عليها. إذا صرحت المحكمة الدستورية، إثر إحالة الملك أو رئيس مجلس النواب، أو رئيس مجلس المستشارين، أو سمس أعضاء المجلس الأول، أو ريع أعضاء المجلس الثاني، الأمر إليها، أن التزاما دوليا يتضمن بندا يخالف الدستور، فإن المصادقة على هذا الالتزام لا تقع إلا بعد مراعاة الدستور.

وبلا حقا من خلال هذا التصنيف لأنواع المعاهدات أن سلطة التصديق التي يمتاز بها الملك ليست مطلقة، إذ تخضع لمرابطات متعددة من أهمها ورود عبارة: «إلا بعد الموافقة عليها بقانون»، بمعنى أنه لا يتم المصادقة على هذه المعاهدات إلا بتدخل الجهاز التشريعي للموافقة عليها عن طريق قانون يأذن بذلك، أي أن الدستور المغربي الجديد يكرس مبدأ الموافقة البرلمانية على المعاهدات الدولية، وبشكل خاص تلك المجالات المنصوص عليها حصرا، متأثرا في ذلك بدساتير العديد من الدول التي أخذت بنظام توزيع سلطة إبرام المعاهدات بين الجهاز التشريعي والجهاز التشريعي، رغم اختلاف تنظيم وتوزيع هذه السلطة من بلد لآخر (49).

#### الفصل 56

##### برأس الملك، المجلس الأعلى للسلطة القضائية.

منح الدستور المغربي الجديد رئاسة المجلس الأعلى للسلطة القضائية لجلالة الملك، من منطلق الصفة المزدوجة للملك، صفة أمير المؤمنين وصفة رئيس الدولة، في ارتباطه ببطبيعة العلاقة المؤسسية بين الملك والسلطة القضائية والقضاة، وما يترتب عن هذا المبدأ الدستوري المرجعي من نتائج، فمن المسلم به أن البنية الدستورية لنظام الحكم الملكي في المغرب تركز على اعتبار الموافقة البرلمانية على المعاهدات إحدى التقنيات الدستورية الأكثر شيوعا لضمان مشاركة البرلمان في السياسة الخارجية، وإبرام المساعدات بغير من الأعمال البرلمانية الأهمية بالنسبة لدولة، مما يحتم إبراز السبب في مراقبتها من خلال منطوقها ببطبيعة المبادئ الديمقراطية التي تقضي بأن كل ما من شأنه إبرام الدولة أو إضافة أعباء جديدة على ماله يجب أن يخضع لموافقة السلطة التشريعية، لأنه قد يترتب من هذه الالتزامات الدولية آثار فورية على القانون الداخلي وفي بعض الحالات آثار قد تروهن مستقبل الأجيال القادمة.

يوقع الملك على المعاهدات ويصادق عليها، غير أنه لا يصادق على معاهدات السلم أو الاتحاد، أو التي تهم رسم الحدود ومعاهدات التجارة، أو تلك التي تترتب عنها تكاليف تلزم مالية الدولة، أو يستلزم تطبيقها اتخاذ تدابير تشريعية، أو بحقوق وحرقات المواطنين والمواطنين، العامة أو الخاصة، إلا بعد الموافقة عليها بقانون.

للملك أن يعرض على البرلمان كل معاهدة أو اتفاقية أخرى قبل المصادقة عليها. إذا صرحت المحكمة الدستورية، إثر إحالة الملك أو رئيس مجلس النواب، أو رئيس مجلس المستشارين، أو سمس أعضاء المجلس الأول، أو ريع أعضاء المجلس الثاني، الأمر إليها، أن التزاما دوليا يتضمن بندا يخالف الدستور، فإن المصادقة على هذا الالتزام لا تقع إلا بعد مراعاة الدستور.

تحدد الوثيقة الدستورية لكل دولة بشكل عام توزيع السلطات في الميدان الدبلوماسي، وبشكل خاص الجهات التي لها حق تمثيل الدولة على الصعيد الخارجي وقدرة حملها على الالتزام أي المكافحة بإبرامها، فهاذا، وحرضا من المشرع الدستوري المغربي على وضع قواعد تؤمن لممارسة وطنية في هذا المجال، فقد جاءت مختلف الدساتير المغربية المتفاقية لتتص على توزيع الاختصاصات بين السلطات الدستورية فيما يتعلق بتدبير الشأن الدبلوماسي وإبرام المعاهدات بحيث يمكن التمييز في هذا الإطار بين سلطات الملك وسلطات البرلمان.

وكفكذا تعدد المقننات الدستورية الجديدة اختصاصات الملك في مجال تعيين الممثلين الدبلوماسيين وكذا تلقي أوراق اعتماد الممثلين الدبلوماسيين الأجانب، بحيث يعتمد الملك السفراء لدى الدول الأجنبية والمنظمات الدولية، ولديه يعتمد السفراء، وممثلو المنظمات الدولية، وهو اختصاص يستتد به رئيس الدولة عادة في أغلب بلدان العالم. إذ ينبغي دور البرلمان نهائيا في هذا المجال، الأمر الذي يعني أن الشؤون المتعلقة بالتمثيل الخارجي منضوية في المجال المحفوظ لجلالة الملك الذي يملك الحق في تعيين السفراء وفي إنهاء مهامهم، ولذلك فسفر، المغرب في الخارج يعيرون سفراء لجلالة الملك ويخضعون المسؤولية أمامه.

كما جعل الدستور المغربي الجديد جلالة الملك يستأثر بسلطات واسعة في مجال المعاهدات خاصة فيما يتعلق بسلطات التوقيع والتصديق، إذ يقوم الملك بتوقيع المعاهدات بنفسه أو بتفويض لغيره هذا الاختصاص، لكن واقع الحال يثبت أن جلالة الملك نادرا ما يوقع على المعاهدات الدولية، الأمر الذي يعني أن التوقيع عليها يقوم به أشخاص يتلقون تفويضا بذلك من جلالة الملك، مثل رئيس الحكومة والسلطات الوزارية الأخرى وخاصة وزير الخارجية، كما يمكن لهذا الأخير أن يفتح وثائق التفويض لمن يبعد إليه بالتوقيع على المعاهدة من جهة، وحتى تكون جميع المعاهدات نافذة ومنتهية لأثارها القانونية يتوجب أن يصادق عليها الملك والتصديق على المعاهدات هو إحدى السلطات التي منحها الدستور للملك وحده، وهذا يعني أنها عكس سلطة التوقيع ليست محلا للتفويض، بحيث لا يمكن تصور إجراء المصادقة على المعاهدات من طرف سلطة أخرى غير الملك من جهة أخرى.



## الفصل 58 :

يمارس الملك حق العفو.

لا أحد يستطيع إنكار حقيقة أن القضاء بشر، وهم عرضة للخطأ والسهو، ومن ثم هناك أخطاء قضائية ليس في الوعاء تاركها بالسبل المقررة في القانون، ولذا شرع - دستورياً - نظام العفو لمعالجة تلك الأخطاء، والتخفيف من شدة العقوبات في الأحوال التي تقتضي فيها العقوبة للدالة، وأعني هنا العقوبة كعقوبة وليس الحكم، أي إذا كانت قاسية مقارنة بالجرائم المرتكب. فضلاً عن أنه قد يكون من حسن السياسة الجنائية العفو عن بعض العقوبات بغرض إصلاح المحكوم عليهم وضبط سلوكهم، أو إسدال القالب على جريمة أو جرائم معينة بغرض إعطاء فرصة أخيرة للمحكوم عليهم أو المتهمين بمراجعة أنفسهم، وكبح جماحها.

حسناً فلنشرع الدستوري المغربي حينما اختص جلالة الملك، بسلطة العفو الخاص، ذلك أن الملك باعتباره أميراً للمؤمنين ورئيس الدولة العصرية، راعي هذا البلد، وولي أمر من فيه، وثانياً عن الأمة المغربية في رعاية مصالحها، وفي إرساء القيم، ونمطيق الدالة بين أفراد المجتمع، لا بد من أن يكون له - في سبيل تحقيق هذه الغايات - العديد من الإجراءات التي يمكن له اتخاذها، والتي منها العفو عن العقوبة، وقد استند جلالته الملك هذا الحق من الدستور مباشرة بيمارس الملك حق العفو، وليس من قانون الجنائي والمسطرة الجنائية، وطالما أن هذا الحق جزء لا يتجزأ من دستور البلاد، فالملك موارسته كيفما شاء ووفقاً لشارع، وله وحده تقدير الظروف التي في ظلها يباشر هذا الحق دون معقب عليه.

## الفصل 59 :

إذا كانت حوزة التراب الوطني مهددة أو وقع من الأحداث ما يعرقل السير العادي للمؤسسات الدستورية، يمكن للملك أن يعلن حالة الاستثناء بطلبين بعد استشارة كل من رئيس الحكومة، ورئيس مجلس النواب، ورئيس مجلس المستشارين، ورئيس المحكمة الدستورية، وتوجيه خطاب إلى الأمة.

ويخول الملك بذلك صلاحية اتخاذ الإجراءات التي يفرضها الدفاع عن الوحدة الترابية، ويقتضيها الرجوع، في أقرب الأجل، إلى السير العادي للمؤسسات الدستورية.

لا يحل البرلمان أثناء ممارسة السلطات الاستثنائية.

تبقى الحريات والحقوق الأساسية المنصوص عليها في هذا الدستور مضمونة.

تُرفع حالة الاستثناء بمجرد انتفاء الأسباب التي دعت إليها، واتخاذ الإجراءات المشككية المقررة لإعلانها.

تغطي الدساتير عادة لرئيس الدولة سلطات واسعة كي يتمكن من مواجهة الأوضاع غير العادية التي تهدد أمن الدولة وسلامة البلاد، من خلال تعرض البلاد لطوارئ غير عادية تتجلى في مجموعة من الظروف الاستثنائية تتعلق بحالة الاستثناء، والتي يمكن لجلالة الملك أن يعلنها بظهور، إذا توفرت شرطين أساسيين: الأول موضوعي والثاني شكلي.

على الأسس التي يقوم عليها النظام الدستوري المغربي والثوابت الجامعة للأمة، ودخل هذا الخيار الدستوري المتجذر في عمق التاريخ، قبل وبعد المرحلة الدستورية التي يعيشها المغرب في 2011، تتمحور الصيغة المزدوجة للملك في معنى ومعنى الفصلين 41 و42 من الدستور، وتضع بالتالي جلالة الملك في الموقع المؤسساتي والاعتباري الوازن في قمة الهرم المؤسساتي للسلطة القضائية، بما يعين أن ترتب عنه صلاحيات، وأساساً في مجال التعيين والعزل...<sup>(50)</sup>

فلما كان مؤكداً أن طبيعة العلاقة النظامية والمؤسساتية بين الملك والسلطة القضائية والقضاء تركز على تلازم محكم الارتباط بين الصفة الأولى لجلالة الملك كرئيس الدولة وممثلها الأعلى، والحكم الأسمى بين المؤسسات، والساخر على احترام الدستور وحسن سير المؤسسات الدستورية، والصفة الدستورية كأمر المؤمنين بفهمها الديني المرجعي، التي تكس لمولوك المغرب مسؤولية الإمامة العظمى التي يعتبر القضاء من ضمن البقاع المعجزة. ومن ثم فإن للصفتين ما في تلازمهما أشد الارتباط، يفترض أن يكون أساساً دستورياً مرجعياً لجعل جلالة الملك على رأس المجلس الأعلى، للسلطة القضائية كمؤسسة تنفي - يبر الشأن القضائي وشؤون القضاء.

كما أن إسناده رئاسة جلالة الملك للمجلس الأعلى للسلطة القضائية يرجع إلى طبيعة العلاقة النظامية المعركة دستورياً بين جلالة الملك والقضاء، والتي بموجبها تجعل من الأحكام القضائية تصدر باسم جلالة الملك، وتأخذ هذه العبارة الأخيرة مدلول النيابة الشخصية في إصدار الأحكام، وتعني أن النائب أو النواب، وهم القضاء يصدرون الأحكام في إطار نيابة شخصية مباشرة ودستورية عن السلطة الأصلية، وأن منطلق هذه النيابة، يفترض دستورياً أن تعتمد للنتيجه، وهو الملك سلطة تعيين النائب أو النواب وهم القضاء، كمبدأ قانوني قار يحدد الدستور مسطرة مزاوته بشكل اقتراعي أو استشاري من قبل أعضاء المجلس الأعلى للسلطة القضائية.

## الفصل 57 :

يوافق الملك ويظهر على تعيين القضاء من قبل المجلس الأعلى للسلطة القضائية.

ارتقى المشرع الدستوري بالسلطة الاقتراحية التي كانت مقرونة لأعضاء المجلس الأعلى للقضاء إلى سلطة تقريرية، وبالمقابل فقد سحب هذا المقتضى الدستوري من الملك السلطة التقريرية التي كرسها الدساتير الخمسة السابقة، وحصرها في مجرد موافقة ملزمة على قرار التعيين، فعبارة «يوافق الملك» جاءت في النص العربي مطابقة، في معناها ومعناها مع النص الفرنسي «le Roi Approuve» لغوياً ونحوياً، تحمل طابع الإلزام والتقييد. وينبغي على ذلك أن يظهر الموافقة في صيغة الفصل 57 من الدستور المغربي الجديد لا يحل إلا على تركية ملكية تخص بحوثها الدستورية قرار التعيين الصادر عن أعضاء المجلس الأعلى للسلطة القضائية ضد التلبية للطنن فيه أمام القضاء الإداري تعييزاً له عن بقية الوضعية المردية للقضاء، التي أصبحت تخضع لرقابة القاضي الإداري عن طريق الملئ<sup>(51)</sup>.

(50) ينظر في هذا الشأن تفصيلاً على الفصل 115 من الدستور المغربي الجديد.

(51) الفصل 114 من الدستور المغربي الجديد.

## الباب الرابع السلطة التشريعية

أولى المشرع الدستوري لمؤسسة البرلمان باعتباره أعلى سلطة تشريعية، أهمية خاصة في تنظيم المؤسسات للدولة المغربية، حيث يعتبره المشرع الدستوري <sup>مختصا</sup> بحسب الأصل - بجميع ممارسات السلطة التشريعية وفقا لمبدأ الفصل بين السلطات، ويتكون من مجموعة من الأفراد يطلق عليهم اسم النواب أو الممثلين، ويكون النخاطف بالبرلمان عن طريق الانتخاب والإقراع العام باستخدام الأساليب الديمقراطية، ويتم اختيارهم بواسطة المواطنين المسجلين على اللوائح الانتخابية في عملية انتخاب أو اقتراع عام سري ومباشر، وبالتالي يكون للبرلمان السلطة كمؤسسة دستورية الكاملة فيما يتعلق بإصدار التشريعات والقوانين، أو إلغاؤها والتصديق على الاتفاقات الدولية والخارجية التي يبرمها ممثلو السلطة التنفيذية.

وعلى الرغم من أن هذه الأحكام في عمومها لا تدخل في نطاق المسائل التي تعتبر دستورية ببلبيتها وجوهرها، بل في من الاختصاصات الطبيعية للمجالس التشريعية، فقد عملت الوثيقة الدستورية على دستورها، وقد هدف المشرع الدستوري من إدماج مثل هذه الموضوعات في صلب الدستور المغربي الجديد هو إضفاء الاستقرار واللبات على تلك الموضوعات، بحيث لا تتعرض للتغيير والتبدل إلا وفقا لمسطرة تعديل الدستور، حيث إن مراجعة الوثيقة الدستورية تخضع لمسطرة أكثر تعقيدا من تلك التي تتبع سواء في تعديل القوانين التنظيمية والمادية أو اللوائح التنظيمية، لذلك جاءت مقتضيات السلطة التشريعية في الدستور الجديد مؤطرة في 27 فصلا (من الفصل 60 إلى 86)، موزعة على ثلاثة مخار نجلها في:

### المحور الأول: تنظيم البرلمان

يعمل تنظيم البرلمان في ظل الدستور المغربي الجديد على التفصيل والتدقيق في جملة المقتضيات المرتبطة بحياة البرلمان كمؤسسة تشريعية من حيث تكوينه ووضعية أعضائه وطريقة انتخابهم ومدة عضويتهم وحصاتهم، وانتخاب رئيسه ومكتبه وصلاحيتهما ودوراته العادية والاستثنائية افتتاحها واختتامها، وإجائه الدائمة والمؤقتة، وطبيعة جلساته... انطلاقا من 9 فصول (من الفصل 60 إلى الفصل 69).

### الفصل 60:

يتكون البرلمان من مجلسين مجلس النواب ومجلس المستشارين، ويستمد أعضاؤه نيابتهم من الأمة، وحقوقهم في التصويت حق شخصي لا يمكن تفويضه.

المظاهر	المظاهر
<ul style="list-style-type: none"> <li>- تهديد حوزة التراب الوطني مهددة.</li> <li>- يقع من الأحداث ما يعرقل السير العادي للمؤسسات الدستورية.</li> </ul>	المظاهر
<ul style="list-style-type: none"> <li>- استشارة الملك لكل من: <ul style="list-style-type: none"> <li>- رئيس الحكومة.</li> <li>- رئيس مجلس النواب.</li> <li>- رئيس مجلس المستشارين.</li> <li>- رئيس المحكمة الدستورية.</li> </ul> </li> <li>- توجيه خطاب إلى الأمة.</li> </ul>	الشروط الشكلية

المصدر: الفصل 59 من الدستور المغربي الجديد

إن الإعلان على حالة الاستثناء يخول الملك صلاحيه اتخاذ مجموعة من الإجراءات، التي يفرضا الدفاع عن الوحدة الترابية، ويقتضيها الرجوع -في أقرب الأجال- إلى السير العادي للمؤسسات الدستورية. ولا يترتب على ذلك حل البرلمان أثناء ممارسة السلطات الاستثنائية، بينما تبقى الحريات والحقوق الأساسية المنصوص عليها في هذا الدستور مضمونة. على أن ترفع حالة الاستثناء بمجرد انتهاء الأسباب التي دعت إليها، وباتخاذ الإجراءات الشكائية المقررة لإعلائها.

ومن أهم هذه الوسائل، حرية الاتصال بالمواطنين، لتنظيمهم والمساهمة في تطويرهم، وإلا فهم أفكارها، والعمل على إقناعهم بجدوى برامجها، وما يتبكره من اتجاهات مخالفة لوجهات الأغلبية، وما تترجحه من حلول وتدابير لمواجهة ما قد يسود المجتمع من مشاكل ومعضلات اجتماعية واقتصادية أو غيرها، وإذا استطاعت أن تمنع أوسع الفئات الاجتماعية بمرواب خياراتها، ونجاعة بدائلها، يمكنها أن تحصل على ثقة أغلبية الناخبين في الانتخابات العامة الموالية، وتشكل تبعاً لذلك من موقع المعارضة إلى الحكومة، في إطار التداول الديمقراطي الساطة<sup>(54)</sup>.

#### المصل 61 :

يجرد من صفة عضو في أحد المجلسين، كل من تخلى عن انتمائه السياسي، الذي ترشح باسمه للانتخابات، أو الترتيق أو المجموعة البرلمانية التي ينتمي إليها.

وتصبح المحكمة الدستورية بشفور المقعد، بناء على إحالة من رئيس المجلس الذي عينه الأمر، وذلك وفق أحكام القانون التنظيمي للمجلس العمومي، الذي يحدد أيضاً آجال ومسطرة الإحالة على المحكمة الدستورية.

إن ربط الويئة الدستورية الجديدة بين تغيير الانتماء السياسي للمنتخب الذي ترشح باسمه للانتخابات أو تغيير فريقه أو مجموعته البرلمانية التي ينتمي إليها، وبين التجريد من صفة العضوية في أحد مجلسي البرلمان (مجلس النواب ومجلس المستشارين) سيمنهم بشكل واضح في القضاء على ظاهرة الترحال السياسي التي تشهدها كل استحقاق انتخابي لتتوخ العملية الانتخابية من قيمتها التقاعدية مع المواطن. خاصة وأن المحكمة الدستورية تصرح بشفور المقعد، بناء على إحالة من رئيس المجلس الذي يعينه الأمر، وذلك وفق أحكام القانون التنظيمي للمجلس العمومي، الذي يحدد أيضاً آجال ومسطرة الإحالة على عليها<sup>(55)</sup>.

ومسألة لهذه التوجه الدستوري، التي يتوخى القضاء النهائي على ظاهرة الترحال السياسي، وبالتالي ممارسة ترسيخ المديد من الأهداف والقيم السامية في العقل السياسي المغربي :

= ■ المساهمة في تطوير وتشكيل المواثيق والمواثيق، من خلال الأحزاب المكونة لها، طبقاً لأحكام الفصل 7 من هذا الدستور.

■ الحق في ممارسة السلطة عن طريق التراب الديمقراطي، محلياً وجوياً وطنياً، في نطاق أحكام الدستور.

■ يجب على فرق المعارضة المساهمة في العمل البرلماني بكيفية فعالة وبناءة.

■ تحدد كليات ممارسة فرق المعارضة لهذه الحقوق، حسب الحالة، بموجب قوانين تنظيمية أو قوانين أو يعتمدى النظام الداخلي لكل مجلس من مجلسي البرلمان.

(54) للزيد من التصيل يرجع في هذا الشأن، تليقنا على الفصل 10 من الدستور المغربي الجديد، والاخبار (55) يستند الترحال السياسي في تيريرات شرعته على خلفية ديموقراطية مضمونها حرية الانتماء وهو ما ينهم المضمونة دستورياً وقانونياً، رغم أن مداراته وأدائه تصب في اتجاه تقييد الديمقراطية فيها، وهو ما ينهم على التناقض الصارح بين التيريرات القانونية والآثار المتأنية للديموقراطية، وبالتالي تند ظاهرة الترحال السياسي مطهراً عن هذه التناقضات ونتيجة لها.

المعارضة مكون أساسي في المجلسين، وتشارك في وظيفة التشريع والمراقبة، طبقاً لما هو منصوص عليه خاصة في هذا الباب.

لقد اختار المغرب منذ فجر الاستقلال التعددية السياسية والنظام البرلماني في مختلف المحطات التي مرت منها التجربة الدستورية المغربية، مستنداً في ذلك إلى مجموعة من الخصوصيات والتقاليد المغربية، ومستأنساً بالنظام البرلماني للتجارب المتأثرة الرائدة في هذا الباب عامة، والنظام البرلماني للجمهورية الفرنسية الخامسة بصفة خاصة، وهو توجه كرسه المشرع الدستوري المغربي، حيث اعتبر البرلمان المكون من مجلسين : مجلس النواب ومجلس المستشارين كأعلى سلطة تشريعية في البلاد، يستند شخصيته القانونية من الويئة الدستورية، كما يستند أعضاؤه نيابتهم من الأمة، وحكمهم في التصويت حق شخصي لا يمكن تفويضه<sup>(56)</sup>.

تعتبر المعارضة البرلمانية أحد الأركان الأساسية للأنظمة البرلمانية، لذلك اعتبرها المشرع المغربي مكون أساسي في مجلسي النواب، لكونها تقوم بدور أساسي في ميدان التشريع والمراقب للأداء الحكومي، ولا تتأخر لها هذه المراقبة إلا إذا اعترف لها الدستور بحزمة من الحقوق، في مجالي الرقابة والتشريع<sup>(57)</sup>، تسمح لها بالعمل بشق الوسائل المشروعة، على أن تصبح أغلبية،

(52) لقد جاء التكريس الدستوري لنظام الثنائية البرلمانية من أجل لتحقيق مجموعة من الأهداف، نجد على أساسها :

■ تدعيم شرعية المؤسسات السياسية من خلال تمثيلية متنوعة ومتكاملة تضم ممثلي الجماعات الترابية، والقطاعات وممثلي رجال الأعمال، والفاعلين الاقتصاديين على اختلاف مشاربهم لتدعيم مجالات الديمقراطية التشاركية.

■ الحد من هيمنة ولدفاع مجلس النواب قصد مراقبة والتحكم في توجهاته لتلبين الخلافات بينه وبين الحكومة، وتسريع وتيرة الديناميكية الديمقراطية لمجلس النواب.

■ للزيد من التصيل يرجع في هذا الشأن : المختار معلي، نظام البرلمان ذي النورقتين بالمغرب، سلسلة الدراسات القانونية والسياسية والاقتصادية، الممد 1، 1999، ص 8.

(53) ينقض العمل 10 من الدستور المغربي الجديد على أنه : يقضن الدستور للمعارضة البرلمانية مكانة تفوقها حقوقاً، من شأنها تمكينها من التفويض بها، على الوجه الأكمل، في العمل البرلماني والحياة السياسية. ويقضن الدستور، بصفة خاصة، للمعارضة الحقوق التالية :

■ حرية الرأي والتعبير والجمع.

■ حيز زمني في وسائل الإعلام الرسمية يتناسب مع تمثيليتها.

■ الاستفادة من التمويل العمومي، وفق مقتضيات القانون.

■ المشاركة الفعلية في مسطرة التشريع، لا سيما عن طريق تسجيل مقترحات قوانين بجدول أعمال مجلسي البرلمان.

■ المشاركة الفعلية في مراقبة العمل الحكومي، لا سيما عن طريق ملتقى الرقابة، ومساءلة الحكومة، والأسئلة الشفوية الموجهة للحكومة، واللجان التحقيقية لتقصي الحقائق.

■ المساهمة في اقتراح وانتخاب الأعضاء المترشحين لعضوية المحكمة الدستورية.

■ تشيئة ملائمة في الأنشطة الداخلية لمجلسي البرلمان.

■ رئاسة اللجنة المكلفة بالتشريع بمجلس النواب.

■ التفويض على وسائل ملائمة لتفويض بعضها المؤسسة.

■ المساهمة الفاعلة في الديبلوماسية البرلمانية، للدفاع عن التعاليات العادلة للوطن ومصالحه الحيوية.



كما عمل القانون التنظيمي المتعلق بمجلس النواب على تحديد مبادئ التسييم الانتخابي، وشروط العاقبة للانتخاب خاصة تلك المتعلقة بفتح الباب بالمعوق المدنية والسياسية، وحالات التنافي، وقواعد الحد من الجمع بين الانتخابات، ونظام المنازعات الانتخابية. ووفقا لهذا التعديد ينتخب رئيس مجلس النواب وأعضاء المكتب - على أساس التمثيل النسبي لكل فريق - ورؤساء اللجان الدائمة ومكاتبها، في مستهل الفترة النيابية، ثم في سنتها الثالثة عند دورة أبريل لما تبقى من الفترة المذكورة.

#### الفصل 63 :

يتكون مجلس المستشارين من 90 عضوا على الأقل، و120 عضوا على الأكثر، ينتخبون بالاقتراع العام غير المباشر، لمدة ست سنوات، على أساس التريكية التالية :

- ثلاثة أخماس الأعضاء ممثلين للجماعات الترابية، يتوزعون بين جهات المملكة بالتناسب مع عدد سكانها، ومع مراعاة الإصاف بين الجهات، ينتخب المجلس الجهوي على مستوى كل جهة، من بين أعضاءه، الثلث المخصص للجهة من هذا العدد. وينتخب الثلثان المتبقيان من قبل هيئة تخابية تتكون على مستوى الجهة، من أعضاء المجالس الجماعية ومجالس العائلات والأقاليم.

- خمسان من الأعضاء لنتخبهم، في كل جهة، هيئات تخابية تتألف من المنتخبين في الغرف المهنية، وفي المنظمات المهنية للأشخاص الأكثر تمثيلية، وأعضاء لنتخبهم على الصعيد الوطني، هيئة تخابية مكونة من ممثلي المأجورين.

ويبين قانون تنظيمي عدد أعضاء مجلس المستشارين، ونظام انتخابهم، وعدد الأعضاء الذين لنتخبهم كل من الهيئات التخابية، وتوزيع المقاعد على الجهات، وشروط الضالعية للانتخاب، وحالات التنافي، وقواعد الحد من الجمع بين الانتخابات، ونظام المنازعات الانتخابية.

ينتخب رئيس مجلس المستشارين وأعضاء المكتب، ورؤساء اللجان الدائمة ومكاتبها، في مستهل الفترة النيابية، ثم عند انتهاء منتصف الولاية التشريعية للمجلس.

ينتخب أعضاء المكتب على أساس التمثيل النسبي لكل فريق :

أقر الدستور المغربي الجديد بتركية جديدة جديدة لمجلس المستشارين، حيث يتكون من 90 عضوا على الأقل، و120 عضوا على الأكثر، ينتخبون بالاقتراع العام غير المباشر، لمدة ست سنوات، على أساس التريكية التالية :

o ثلاثة أخماس الأعضاء ممثلين للجماعات الترابية، يتوزعون بين جهات المملكة بالتناسب مع عدد سكانها، ومع مراعاة الإصاف بين الجهات، ينتخب المجلس الجهوي على مستوى كل جهة، من بين أعضاءه، الثلث المخصص للجهة من هذا العدد. وينتخب الثلثان المتبقيان من قبل هيئة تخابية تتكون على مستوى الجهة، من أعضاء المجالس الجماعية ومجالس العائلات والأقاليم.

o ترسيخ رزية قيمة الانزام السياسي  
o استرجاع ثقة المواطن في الأحزاب السياسية التي من المفروض أن تشكل امتدادا لمشاريع مجتمعية وبرامج سياسية تتنافس فيما بينها.

o التحديد على تخليق الحياة السياسية.  
o الرفع من قيمة الانتماء السياسي وأهميته.

عمل المشرع المغربي - من خلال المادة 20 من القانون التنظيمي المتعلق بالأحزاب السياسية - على منح الترحال السياسي والمقاب عليه، والتي تنص على أنه لا يمكن لعضو في أحد مجلسي البرلمان أو في مجالس مجالس الجماعات الترابية أو في الغرف المهنية التخلي عن الانتماء للحزب السياسي الذي ترشح باسمه للانتخابات، تحت طائلة تجريده من عضويته في المجالس أو الغرف المذكورة.<sup>(56)</sup>

#### الفصل 62 :

ينتخب أعضاء مجلس النواب بالاقتراع العام المباشر لمدة خمس سنوات، وتنتهي عضويتهم بين افتتاح دورة أكتوبر من السنة الخامسة التي تلي انتخاب المجلس. وينتخب أعضاء مجلس النواب، ونظام انتخابهم، وبمبادئ التسييم بين قانون تنظيمي عدد أعضاء مجلس النواب، وحالات التنافي، وقواعد الحد من الجمع بين الانتخابية، وشروط العاقبة للانتخاب، وحالات التنافي، وقواعد الحد من الجمع بين الانتخابية.

ينتخب رئيس مجلس النواب وأعضاء المكتب، ورؤساء اللجان الدائمة ومكاتبها، في مستهل الفترة النيابية، ثم في سنتها الثالثة عند دورة أبريل لما تبقى من الفترة المذكورة.

ينتخب أعضاء المكتب على أساس التمثيل النسبي لكل فريق.

ينتخب أعضاء مجلس النواب بالاقتراع العام المباشر لمدة خمس سنوات : وتنتهي عضويتهم عند افتتاح دورة أكتوبر من السنة الخامسة التي تلي انتخاب المجلس، وقد بين القانون التنظيمي المتعلق بمجلس النواب أن عدد أعضاء مجلس النواب هو 305 عضوا، ينتخبون بالتصويت العام المنطق بمجلس النواب على أساس التمثيل النسبي حسب قاعدة أكبر بقية بالنسبة ل 305 المباشر عن طريق الاقتراع على أساس التمثيل النسبي (الدائرة الوطنية) ل 90 نائب، ستين امرأة، وثلاثين شاب يقل نائبا، وعن طريق التمثيل النسبي (الدائرة الوطنية) ل 90 نائب، ستين امرأة، وثلاثين شاب يقل عمرهم عن أربعين سنة. ويكون طريقة مزج الأصوات والتصويت التفاضلي، غير أنه في حالة انتخاب جزئي، وإذا تعلق الأمر بانتخاب عضو واحد، يجري الانتخاب بالتصويت العام بالأغلبية النسبية في دورة واحدة.<sup>(57)</sup>

(56) طهير شريف رقم 1.166.1 من ذي القعدة 1432 (22 أكتوبر 2011) المتعلق بتنفيذ القانون الانتخابي رقم 11.29 للأحزاب السياسية، الجريدة الرسمية، العدد 5988. 26 من ذي القعدة 1432 (24 أكتوبر 2011).

(57) القانون التنظيمي المتعلق بمجلس النواب رقم 11.27، الجريدة الرسمية، العدد 5987. 17 أكتوبر 2011.

أقر المشرع الدستوري الحصانة البرلمانية باعتبارها ضماناً لحماية المضمون البرلماني أي لشخص ممثل الأمة ووظيفته من متابعات القضاء التي يكون مصدرها الحكومة أو مؤسسات عامة أو خاصة وهي مبدأ معترف به من قبل معظم الدساتير الديمقراطية، لأنه يضمن استقلال المؤسسة البرلمانية، ويشجع المضمون البرلماني على أداء مهمته بعيداً عن أي ضغط أو تأثير أو تخوف. لكن لا يفهم من هذا أن الأمر يتعلق بالتمييز بل - فقط - من أجل تشجيع العمل البرلماني مع عدم تجاهل الاستثناءات الواردة على الحصانة المخولة لأعضاء البرلمان<sup>(59)</sup>.

ومنذ أول تجربة دستورية شهدها المغرب، تم التعامل مع مسألة الحصانة البرلمانية من منطلق مبدأ عدم المسؤولية، أي أنه يشمل العضو البرلماني خلال ممارسته لعمله أثناء مدة النيابة، والتي لا يمكن خلالها متابعة أي عضو من أعضاء البرلمان، ولا البعث عنه، ولا إلقاء القبض عليه، ولا اعتقاله ولا محاكمته، بمناسبة إبدائه لرأي أو قيامه بتصويت خلال مداولته لهامه، ماعدا إذا كان الرأي المعبر عنه يجادل في أحد العناصر التالية :

- النظام الملكي
- الدين الإسلامي
- يتضمن ما يحل بالاحترام الواجب للملك.

إن إقرار الدستور المغربي الجديد للمقتضيات المرتبطة بحصانة العضو البرلماني لضمان حرته في المناقشة وإبداء الآراء أثناء أدائهم لمهامهم البرلمانية سواء في جلسات البرلمان أو لجانته عما يبدونه من آراء مع بعض الاستثناءات، أي أن مبدأ عدم المسؤولية البرلمانية ليست مخالفة في النظام الدستوري المغربي، إنما لها ضوابط وقواعد لا بد من البرلماني احترامها وتكييف سلوكياته وقتها، ذلك أن الأفعال والأراء التي تصدر عن العضو البرلماني ولو داخل الجلسات البرلمانية، نظراً لخصوصية المغرب من حيث مكانة الدين الإسلامي في الدولة، وكذا مكانة الملكية ك نظام للحكم بالمغرب اعتبرها المشرع الدستوري من تراث الأمة المغربية والأسس المرجعية التي تقوم عليها الدولة المغربية ولا يمكن المساس بها أو مناقشتها<sup>(60)</sup>.

#### الفصل 65 :

يعقد البرلمان جلساته أثناء دورتين في السنة، ويرأس الملك افتتاح الدورة الأولى التي تبتدئ يوم الجمعة الثانية من شهر أكتوبر وتفتتح الدورة الثانية يوم الجمعة الثانية من شهر أبريل.

إذا استمرت جلسات البرلمان أربعة أشهر على الأقل في كل دورة، جاز ختم الدورة بمرسوم. يؤدي البرلمان وظائفه التشريعية والخاصة بالمرافقة من خلال مدة زمنية يحددها المشرع الدستوري في مجموعة من الآليات تدعى بالدورة البرلمانية، حيث نظم الدستور المغربي الجديد على تنظيم جلسات البرلمان بصفة لدورتين عاديتين في السنة، يرأس الملك افتتاح الدورة

(59) الاختار ملحق، نظام البرلمان ذي الدورتين بالمغرب، مرجع سابق، ص 72.  
(60) للمزيد من التحصيل يراجع في هذا الشأن: فليقتا على الفصل 1 من الدستور المغربي الجديد.

خمساً من الأعضاء تنتخبهم، في كل جهة، هيئات ناخبة تتألف من المنتخبين في النرف المهنية، وفي المنظمات المهنية للممثلين الأكثر تمثيلية، وأعضاء تنتخبهم على الصعيد الوطني، هيئة ناخبة مكونة من ممثلي المأجورين.

إن الدستور المغربي الجديد جعل من الجهات والجماعات الترابية الأخرى شركاً أساسياً في تفعيل السياسة العامة للدولة، وعوضاً مهماً في إعداد السياسات الترابية، من خلال دعم تمثيلاتها داخل مجلس المستشارين، الذي ينتخب لمدة ست سنوات - وهي نفس مدة انتخاب أعضاء مجالس الجهات ومجالس الممالات والأقاليم والجماعات والمقاطعات -، بتقوية عدد الأعضاء المنتخبين لها داخله، حيث أصبح عدد أعضاء مجلس المستشارين محدداً في 120 عضواً - وهو العدد الأقصى المنصوص عليه في الفصل 63 من الدستور -، منهم 108 ينتخبون على صعيد الجهات من طرف هيئة ناخبة جووية تمثل فيها الجماعات الترابية و 72 عضواً، والنرف المهنية و 24 عضواً والمنظمات المهنية للممثلين الأكثر تمثيلية ب 12 عضواً، بالإضافة إلى 12 عضواً عن ممثلي هيئة المأجورين ينتخبون على الصعيد الوطني.

وقد عدد القانون التطبيقي المتعلق بمجلس المستشارين<sup>(58)</sup> على أن انتخابات أعضاء مجلس المستشارين تجري عن طريق الإقتراف باللائحة والتمثيل النسبي على أساس قاعدة أكبر بقية ودون استعمال طريق مزج الأصوات والتصويت التفاضلي وتخصص المقاعد للمرشحين عن كل لائحة حسب الترتيب التمثيلي، غير أن الانتخاب يباشر بالإقتراف الفردي وباللائحة النسبية في دورة واحدة إذا تعلق الأمر بانتخاب مستشار واحد في إطار هيئة ناخبة معينة. إلى جانب ذلك أوكل المشرع الدستوري لهذا القانون التطبيقي أمر تحديد عدد الأعضاء الذين تنتخبهم كل من الهيئات الناخبة، وتوزيع المقاعد على الجهات، وشروط الناخبة للانتخاب، وحالات التناهي، وقواعد العد من الجمع بين الانتخابات، ونظام المنازعات الانتخابية، بينما ألزمت الوثيقة الدستورية انتخاب رئيس مجلس المستشارين وأعضاء المكتب - على أساس التمثيل النسبي لكل فريق -، وولساء اللجان الدائمة ومكاتبها، في مستهل الفترة النيابية، ثم عند انتهاء منتصف الولاية التشريعية للمجلس.

#### الفصل 64 :

لا يمكن متابعة أي عضو من أعضاء البرلمان، ولا البحث عنه، ولا إلقاء القبض عليه، ولا اعتقاله ولا محاكمته، بمناسبة إبدائه لرأي أو قيامه بتصويت خلال مزاولة مهامه، ماعدا إذا كان الرأي المعبر عنه يجادل في النظام الملكي أو الدين الإسلامي، أو يتضمن ما يحل بالإلزام الواجب للملك.

(58) ظهير شريف رقم 1.1.1.72 صادر في 24 من ذي الحجة 1432 (21 نونبر 2011) المتعلق بتنفيذ القانون التطبيقي رقم 28.11 بمجلس المستشارين، الجريدة الرسمية، العدد 5997 مكر، 26 من ذي الحجة 1432 (22 نونبر 2011).

إن ما تبني الإشارة إليه هو أنه بالنسبة لنظام دورات البرلمان بصمة عامة بفرنسا والمغرب، فهو مفيد بالعقائد وبهيمنة الجهاز التنفيذي خاصة وأن البرلمان يشغل خلال مدة تقرب من ستة أشهر خلال السنة، وبأقل الوقت كله يبقى للحكومة والجهاز التنفيذي، وحتى شروط عقد دورة استثنائية تبقى صعبة التحقيق وتتحكم فيها الحكومة من خلال إعلانها بالأغلبية في البرلمان.

#### المصل 67 :

للوزراء أن يحضروا جلسات كلا المجلسين واجتماعات لجانهما، ويمكنهم أن يستعينوا بمندوبين يعينونهم لهذا الغرض.

علاوة على اللجان الدائمة المشار إليها في الفقرة السابقة، يجوز أن تشكل بمبادرة من الملك، أو يطلب من ثلث أعضاء مجلس النواب، أو ثلث أعضاء مجلس المستشارين، لجان نيابية لتقصي الحقائق، يئاد بها جمع المعلومات المتعلقة بوقائع معينة، أو بتدبير المصالح أو المؤسسات والمعاملات العمومية، وإطلاع المجلس الذي شكلها على نتائج أعمالها، ولا يجوز تكوين لجان لتقصي الحقائق، في وقائع تكون موضوع متابعات قضائية، ما دامت هذه المتابعات جارية، وتنتهي مهمة كل لجنة لتقصي الحقائق، سبق تكوينها، فور فتح تحقيق قضائي في الوقائع التي اقتضت تشكيلها.

لجان تقصي الحقائق مؤقتة بطبيعتها، وتنتهي أعمالها بإبلاغ تقريرها لدى مكتب المجلس المعني، وعند الاقتضاء، بإحالة على القضاء من قبل رئيس هذا المجلس.

تخصص جلسة عمومية داخل المجلس المعني لمناقشة تقارير لجان تقصي الحقائق.

يحدد قانون تنظيمي طريقة تعيين هذه اللجان.

يتطلب التنظيم المنطقي لمجلس النواب والمستشارين وجود لجان مصغرة تقتضيها الحاجة إلى تقسيم العمل البرلماني يختلف تخصصاته، لأن كثرة عدد نواب الأمة في الجلسات العمومية البرلمان يحول دون القيام بها، على الوجه المطلوب، حيث سمح المشرع الدستوري للوزراء أن يحضروا جلسات كلا المجلسين واجتماعات لجانهما، ويمكنهم أن يستعينوا بمندوبين يعينونهم لهذا الغرض،<sup>(89)</sup>

مناقشة مشاريع ومقررات القوانين المعروضة عليها، وتعين تقرير يتم الاعتماد عليه في المناقشة العامة للبرلمان.

حق التصويت على مراسيم - قوانين خلال الفترة الفاصلة بين الدورات العادية لمجلس النواب والمستشارين.

حق مراقبة أعمال الحكومة بطريقة غير مباشرة، وتصل هذه المراقبة لدورها أثناء مراقبتها لمشروع القانون المعالي، فتكون متابعة سنوية لمراقبة السياسة الحكومية.

(89) ملكة الصورخ، القانون الدستوري، مرجع سابق، ص 209.

الأولى، التي تقيد يوم الجمعة الثانية من شهر أكتوبر، وتفتح الدورة الثانية يوم الجمعة الثانية من شهر أبريل ولا يمكنها من شهر أبريل، كما أنه إذا استمرت جلسات البرلمان أربعة أشهر على الأقل في كل دورة، جاز ختم الدورة بمرسوم.

وبالرجوع إلى التجربة الفرنسية، يعقد البرلمان في دورتين عاديتين، الدورة الأولى تفتح الأولى يوم ثاني أكتوبر وتستمر خلال 80 يوما. أما الدورة الثانية فتفتح يوم ثاني أبريل ولا يمكنها أن تستمر 90 يوما. وإذا كان يوم ثاني أكتوبر أو ثاني أبريل عطلة يكون الافتتاح في اليوم الموالي ليوم أيام عطلة. وهذا يعني أن البرلمان الفرنسي يشغل 170 يوما فقط خلال السنة، أي 24 أسبوعا، وقد جرت العادة تسمية هاتين الدورتين بدورة «الخريف» أو دورة العيزانية، ثم دورة الربيع، وقد كان تلمذ المشرع المغربي للفرنسي وأضحى في اعتياده هو كذلك نظام الدورتين دورة الخريف ودورة الربيع ليبقى الاختلاف فقط في أن الدورة الأولى يفتحها المعامل الفرنسي.

#### المصل 68 :

يمكن جمع البرلمان في دورة استثنائية، إما بمرسوم، أو يطلب من ثلث أعضاء مجلس النواب، أو بأغلبية أعضاء مجلس المستشارين.

تعقد دورة البرلمان الاستثنائية على أساس جدول أعمال محدد، وعند ما تتم المناقشة في القضايا التي يتضمنها جدول الأعمال، تختتم الدورة بمرسوم.

إن الهدف من عقد الدورات الاستثنائية للبرلمان هو مناقشة مواضيع طارئة، وخاصة تكتسي طابع الاستعجال، وفي الغالب، فإن الممارسة البرلمانية تلجأ لعقد هذا النوع من الدورات، واقتراح قطع جدول أعمالها لها علاقة بتقييم الأداء الحكومي في مجال من المجالات. وقد نظم المشرع الدستوري سير عمل البرلمان في العديد من المقتضيات الأساسية، والمتعلقة بمقد المؤسسة التشريعية للدورة الاستثنائية إما بمرسوم، أو بطلب من ثلث أعضاء مجلس النواب، أو بطلب من ثلث أعضاء مجلس المستشارين. بحيث تعقد هذه الدورة على أساس جدول أعمال محدد، بأغلبية أعضاء مجلس المستشارين. بحيث تعقد هذه الدورة بمرسوم.

وينعقد البرلمان الفرنسي في دورة استثنائية بطلب من الوزير الأول أو من أغلبية أعضاء الجمعية الوطنية، وذلك طبقا لجدول أعمال محدد، وحينما تعقد الدورة الاستثنائية بطلب من أعضاء الجمعية الوطنية يصدر مرسوم إغلاقها بعد إنهاء البرلمان لجدول الأعمال الذي على أساسه انعقدت هذه الدورة أو على أكثر تقدير بعد مرور 12 يوما على عقدها. وللوزير الأول وحده الصلاحية في طلب عقد دورة استثنائية جديدة قبل نهاية الشهر الذي يلي صدور مرسوم إغلاق الدورة. لكنه خارج نطاق الدورات الاستثنائية التي تعقد ضمن الإطار القانوني تعقد دورات استثنائية وفق مرسوم يصدره رئيس الجمهورية.<sup>(90)</sup>

(90) المختار مطيع، نظام البرلمان في الدورتين بالمغرب، مرجع سابق، ص 101.

(91) المختار مطيع، نظام البرلمان في الدورتين بالمغرب، مرجع سابق، ص 102.

(92) المختار مطيع، نظام البرلمان في الدورتين بالمغرب، مرجع سابق، ص 102.



إضافة إلى ذلك، يعق البرلمان إنشاء أجهزة تنظيمية تساعده على استيفاء معلومات وحقائق مباشرة أثناء حدوث وقائع مبنية بالبلاد من أجل معالجة صلاحياته الدستورية باعتباره مؤسسة مختص في مراقبة العمل الحكومي، وهكذا يعجز المشرع الدستوري تشكيل لجان نيابية تقصي الحقائق إما بـ :

- بمبادرة من الملك.
- بطلب من ثلث أعضاء مجلس النواب.
- ثلث أعضاء مجلس المستشارين.

وبناءً على هذا النوع من اللجان جمع المعلومات المتعلقة بوقائع معينة، أو بتدبير المصالح أو المؤسسات والمحاولات المموهة، وأطلاع المجلس الذي شكلها على نتائج أعمالها، ولا يجوز تكوين لجان تقصي الحقائق، في واقع تكون موضوع متابعات قضائية، ما دامت هذه المتابعات جارية، وتنتهي مهمة كل لجنة تقصي الحقائق، سبق تكوينها فور فتح تحقيق قضائي في الوقائع التي اقتضت تشكيلها. وتتميز هذه اللجان بطبيعتها الزوقية، وتتولى أعمالها بإيداع تقريرها لدى مكتب المجلس المدني، وعند الاقتضاء، بإحالة على القضاء من قبل رئيس هذا المجلس، على أن تخصص جلسة عمومية داخل المجلس المعني لمناقشة تقارير لجان تقصي الحقائق.

#### الفصل 68 :

جلسات مجلسي البرلمان عمومية، وينشر محضر مناقشات الجلسات العامة برسمه في الجريدة الرسمية للبرلمان.

لكل من المجلسين أن يعقد اجتماعات سرية، بطلب من رئيس الحكومة، أو بطلب من ثلث أعضائه.

جلسات لجان البرلمان سرية، ويحدد النظام الداخلي لمجلسي البرلمان الحالات والظوابط التي يمكن أن تعقد فيها اللجان بصفة علنية.

يعقد البرلمان جلسات مشتركة بجمعية، وعلى وجه الخصوص، في الحالات التالية :

□ افتتاح الملك للملكة للثورة التشريعية في الجمعة الثانية من شهر أكتوبر، والاستماع إلى الخطب الملكية الموجهة للبرلمان.

- المضادقة على مراجعة الدستور وفق أحكام الفصل 174.
- الاستماع إلى التصريحات، التي يقدمها رئيس الحكومة.

- عرض مشروع قانون المالية السنوي.

- الاستماع إلى رؤساء الدول والحكومات الأجنبية.

كما يمكن لرئيس الحكومة أن يطلب من رئيسي مجلسي النواب والمستشارين عقد اجتماعات مشتركة للبرلمان، للاستماع إلى بيانات تتعلق بقضايا تكتسي طابعاً وطنياً هاماً.

تتمتع الاجتماعات المشتركة برئاسة رئيس مجلس النواب.

فاللجان البرلمانية هي هيئات تتبع عن البرلمانات ويقتضى منحها ودراسة مشروعات القوانين والرقابة على أعمال السلطة التنفيذية، وأعداد التوصيات بشأنها للمجلس. وتعد اللجان الساحة المناسبة لإجراء المناقشات التفسيرية للقضايا التي تناقشها البرلمانات، كما أنها المكان المناسب لتوزيع الأعضاء وفقاً لميولهم التي تتمتع بفعل تراكم الخبرة. وتختلف الأنظمة البرلمانية في تشكيلها للجان من حيث الدور الممنوح لها وحدود هذا الدور، وأنواع هذه اللجان والمهام المنوطة بها، والأهمية التي تولي لها، والأدوات التي تعمل بها.

بخصوص اللجان الدائمة في مجلس النواب موزعة على النحو التالي :

- لجنة الخارجية والدفاع الوطني والشؤون الإسلامية والمغارية المقيمين في الخارج.
- لجنة الداخلية والجماعات الترابية والسكنى وسياسة المدينة.

- لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان.
- لجنة المالية والتنمية الاقتصادية.

- لجنة القطاعات الانتاجية.
- لجنة البنيات الأساسية والطاقة والمعادن والبيئة.

- لجنة التعليم والثقافة والاتصال.

وكل فريق برلماني عدد المقاعد في كل لجنة واقعة يتناسب مع العدد الذي يضمه كل فريق حيث تشكل اللجان الدائمة في بداية الفترة التشريعية على أساس التمثيل النسبي، ومجلس النواب هو الذي ينتخب رؤساء اللجان لمدة سنة تشريعية.

أما بخصوص اللجان الدائمة في مجلس المستشارين، فيكون عدد أعضاء هذه اللجان عن عدد لا يقل عن 15 عضو ولا يزيد عن 45 عضو، وتتعلق هذه اللجان بـ :

- لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية.
- لجنة الخارجية والحدود والمناطق المحتلة والدفاع الوطني.

- لجنة الداخلية والجهات والجماعات الترابية.
- لجنة المالية والتجهيزات والتخطيط والتنمية الجهوية.

- لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان.
- لجنة الفلاحة والشؤون الاقتصادية.

تكتسب اللجان البرلمانية أهمية كبرى في العمل البرلماني، ولا يكاد نظام ديمقراطي برلماني أو رئاسي، أو غير ذلك لا يستمد في أدائه على عمل اللجان، خاصة وأنها تغطي الفرصة المناسبة للتفاعل بين أعضاء البرلمان من جهة والجمهور والسلطة التنفيذية من جهة أخرى، كما أن اللجان تقوم بهمهم يصعب على البرلمان القيام بها كهيئة جماعية كبيرة، مثل اقتراح مشاريع القوانين ودراساتها والتشاور بشأنها مع السلطة التنفيذية والقطاعات ومؤسسات المجتمع المدني، وممارسة الوظائف الرقابية على أداء مؤسسات السلطة التنفيذية بشكل يومي وعملي.

- واجبات الأعضاء في المشاركة الفعلية في أعمال اللجان والجلسات العامة، والجزاءات المطبقة في حالة الغياب.

- عدد اللجان الدائمة واختصاصها وتنظيمها، مع تخصيص رئاسة لجنة أو لجتين للمعارضة، على الأقل، مع مراعاة مقتضيات الفصل 10 من هذا الدستور.

يمل الدستور المغربي الجديد على التنظيم الداخلي للبرلمان بواسطة القانون الداخلي الذي يقوم بوضعه بعدما يتم انتخابه ويقره بالتصويت، إلا أنه لا يجوز العمل به إلا بعد أن تصدر المحكمة الدستورية بمطابقته لأحكام هذا الدستور. ويقتضي على مجلسي البرلمان، في وضعهما لنظاميهما الداخليين، مراعاة تناغمهما وتكاملهما، ضمانا لنجاحة العمل البرلماني، والذي يجب أن يحدد بصفة خاصة :

o قواعد تركيب وتسيير الفرق والمجموعات البرلمانية والانتساب إليها، والحقوق الخاصة المعترف بها لفرق المعارضة.

o واجبات الأعضاء في المشاركة الفعلية في أعمال اللجان والجلسات العامة، والجزاءات المطبقة في حالة الغياب .

o عدد اللجان الدائمة واختصاصها وتنظيمها، مع تخصيص رئاسة لجنة أو لجتين للمعارضة، على الأقل، حيث يضمن الدستور المغربي التجديد للممارسة البرلمانية مكانة تفوقها حقوقا، من شأنها تمكينها من التهيؤ بفعاليتها، على الوجه الأكمل، في العمل البرلماني والحياة السياسية.

#### المحور الثاني : سلطات البرلمان

إن لمؤسسة البرلمان شكل وميكل رسمي يضم أفرادا يعملون ويتعاملون معا، بأسلوب متساو ومتعاون لتحقيق أهداف معروفة ومشتركة، أي أن المؤسسة البرلمانية تشمل في بنيتها ووظيفتها - على هيكل وإطار تنظيمي يحدد مختلف مجالات أنشطة وأهداف هذه المؤسسة، وجموعة من الأفراد الذين يتوحد بهم مطلب القيام بهام النيابة البرلمانية وتمثيلية الأمة وممارسة الأدوار التشريعية والرقابية من أجل تحقيق المصلحة العامة، بالإضافة إلى تظافر الأدوار والأدوات المساعدة في تحقيق هذه الأهداف. ذلك أن قوة البرلمان من قوة أعضائه وتتم قوة السلطات المنوطة له، وعضو البرلمان يشكل نقطة الارتكاز في أي عملية تطويرية للعمل البرلماني، من خلال تغييراته والسلطات والاختصاصات المخولة له، نظرا لما للسلوك الفردي والعامي لأعضاء البرلمان وأدائهم من تأثير على حجم فعالية المؤسسة البرلمانية. ويمكن لنا من هذه الفعالية من خلال حجم المهام والسلطات التي خولها الدستور المغربي الجديد للبرلمان بجمليته من منطقتي 8 فصول (من الفصل 70 إلى الفصل 77).

#### الفصل 70 :

يمارس البرلمان السلطة التشريعية.

يصوت البرلمان على القوانين، ويراقب عمل الحكومة، ويقدم السياسات العمومية.

ويحدد النظام الداخلي للمجلسين كيفية ومضوابط انعقادها. علاوة على الجلسات المشتركة، يمكن للجان الدائمة للبرلمان، أن تعقد اجتماعات مشتركة للاستماع إلى بيانات تتعلق بقضايا تكتسي طابعا وطنيا هاما، وذلك وفق ضوابط يحددها النظامان الداخليان للمجلسين.

جل الدستور المغربي الجديد جلسات مجلسي البرلمان عمومية، ولأجل إقرار الشفافية في تدبير العمل البرلماني، يتم نشر محضر مناقشات الجلسات العامة برمتها في الجريدة الرسمية للبرلمان، لكنه يصبح لكل من المجلسين الحق في أن يعقد اجتماعاته بشكل سري، بطلب من رئيس الحكومة، أو بطلب من ثلث أعضائه. ونفس التوجه يسري على جلسات لجان البرلمان سري، ويحدد النظام الداخلي لمجلسي البرلمان الحالات والضوابط التي يمكن أن تعتمد فيها اللجان بصفة علنية، كما يمكن للبرلمان يعقد جلسات مشتركة بجمليته، وعلى وجه الخصوص، في الحالات التالية :

o افتتاح الملك للمرة التشريعية في الجمعة الثانية من شهر أكتوبر، والاستماع إلى الخطاب الملكي الموجه للبرلمان.

o المصادقة على مراعاة الدستور وفق أحكام الفصل 174.

o الاستماع إلى التصريحات، التي يقدمها رئيس الحكومة.

o عرض مشروع قانون المالية السنوي.

o الاستماع إلى رؤساء الدول والحكومات الأجنبية. كما يمكن لرئيس الحكومة أن يطلب من رئيسي مجلسي النواب والمستشارين عقد اجتماعات مشتركة للبرلمان، للاستماع إلى بيانات تتعلق بقضايا تكتسي طابعا وطنيا هاما.

وتعقد الاجتماعات المشتركة برئاسة رئيس مجلس النواب، ويحدد النظام الداخلي للمجلسين كيفية ومضوابط انعقادها. علاوة على الجلسات المشتركة، يمكن للجان الدائمة للبرلمان، أن تعقد اجتماعات مشتركة للاستماع إلى بيانات تتعلق بقضايا تكتسي طابعا وطنيا هاما، وذلك وفق ضوابط يحددها النظامان الداخليان للمجلسين.

#### الفصل 69 :

يضع كل من المجلسين نظامه الداخلي ويقره بالتصويت، إلا أنه لا يجوز العمل به إلا بعد أن تصدر المحكمة الدستورية بمطابقته لأحكام هذا الدستور.

يتعين على المجلسين، في وضعهما لنظاميهما الداخليين، مراعاة تناغمهما وتكاملهما، ضمانا لنجاحة العمل البرلماني.

يحدد النظام الداخلي بصفة خاصة :

- قواعد تركيب وتسيير الفرق والمجموعات البرلمانية والاستماع إليها، والحقوق الخاصة المعترف بها لفرق المعارضة.

- المسطرة المدنية والمسطرة الجنائية.
- نظام السجون.
- النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية.
- الضمانات الأساسية الممنوحة للموظفين المدنيين والعسكريين.
- نظام مصالح وقوات حفظ الأمن.
- نظام الجماعات الترابية، ومبادئ تحديد دورها الترابية.
- النظام الانتخابي للجماعات الترابية، ومبادئ تقطيع الدوائر الانتخابية.
- النظام الضريبي، ووجاء الضرائب، ومقدارها وطرق تحصيلها.
- النظام القانوني لإصدار العملة ونظام البنك المركزي.
- نظام الجمارك.
- نظام الأثرزومات المدنية والتجارية، وقانون الشركات والتعاونيات.
- الحقوق العينية وأنظمة الملكية العقارية العمومية والخاصة والجماعية.
- نظام النقل.
- علاقات النقل، والضمان الاجتماعي، وحوادث الشغل، والأمراض المهنية.
- نظام الأبنائك وشركات التأمين والتعاضديات.
- نظام كنترول وجبا المعلومات والاتصالات.
- التعمير وأعداد التراب.
- القواعد المتعلقة بتدبير البيئة وحماية الموارد الطبيعية والتنمية المستدامة.
- نظام المياه والغابات والصيد.
- تحديد التوجيهات والتنظيم العام لميادين التعليم والبحث العلمي والتكوين المهني.
- إحداث المؤسسات العمومية وكل شخص اعتباري من أشخاص القانون العام.
- تأميم المنعشات ونظام الخوصصة.
- لبرلان، بالإضافة إلى الميادين المشار إليها في الفقرة السابقة، صلاحية التصويت على قوانين تضع إطاراً للأهداف الأساسية لنشاط الدولة، في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والثقافية.
- إذا كان البرلمان يعتبر الجهة الرسمية والرسمية المختصة دستورياً بسن والتشريعات والتوانين بوجه عام، فإن المشرع الدستوري خوله حق اقتراح القوانين ومناقشتها والتصويت عليها بالرفض أو بالقبول، وكذا إصدارها، إذ وسع مجال القانون من تسع مجالات في دستور 1996 إلى ثلاثين مجالاً في دستور 2011، حيث يختص القانون، بالإضافة إلى المواد المسندة إليه صراحة بفضول أخرى من الدستور، بالتشريع في الميادين التالية :

يترجم البرلمان في ظل الدستور المغربي الجديد انطلاقاً من مهام النيابة التمثيلية، بنشاط من طبيعة متميزة يشمل الأعمال التشريعية والرقابية، هذه الأعمال التي تدعت وسائلها باعتماد الوثيقة الدستورية لسنة 2011، والتي تشكل حافزاً وتبريراً لتأطير أساليب عملها وتحسين نشاطها التشريعي من حيث تعدد أبعاد ومستوياته، وهكذا يمارس البرلمان السلطة التشريعية من خلال :

- التصويت على القوانين.
- مراقبة عمل الحكومة.
- يقيم السياسات العمومية.

وعليه يبرر القانون عن القواعد القانونية الصادرة عن البرلمان بمقتضى الدستور، كما أنه يمارس سلطة تشريعية تفوق بكثير السلطة التي كان يمارسها في هذا المجال في الدساتير السابقة، حيث يمارس البرلمان حق اقتراح القوانين ومناقشتها والتصويت عليها بالرفض أو بالقبول، وكذا إصدارها، ثم يراقب عمل الحكومة ويقيم السياسات العمومية استناداً إلى العديد من الآليات التي خيلها له المشرع الدستوري للاضطلاع بهذه المهام.

وهكذا، إذا كان المشرع الدستوري قد جعل من البرلمان هو السلطة التشريعية الأصلية فإنه سمح للحكومة بالتدخل في ممارسة السلطة التشريعية بواسطة التشريع بالإذن أو التشريع بالتفويض، وهو الذي يصدر في وجود البرلمان، ويتفويض صريح منه إلى السلطة التنفيذية بإصدار مثل هذا التشريع، حيث سمح الدستور المغربي الجديد للقانون أن يأذن للحكومة أن تتخذ في ظرف زمني محدود، ولغاية معينة، بمقتضى مراسيم تدابير يخصص القانون عادة بالتخاذل، ويجري العمل بهذه المراسيم بمجرد نشرها. غير أنه يجب عرضها على البرلمان بقصد المصادقة، عند انتهاء الأجل الذي حدده قانون الإذن بإصدارها، ويظل قانون الإذن إذا ما وقع حل مجلسي البرلمان أو أحدهما.

#### الفصل 71:

- يختص القانون، بالإضافة إلى المواد المسندة إليه صراحة بفضول أخرى من الدستور بالتشريع في الميادين التالية :
- الحقوق والحريات الأساسية المنصوص عليها في التصدير، وفي فصول أخرى من هذا الدستور.
- نظام الأسرة والحالة المدنية.
- مبادئ وقواعد المنظومة الصحية.
- نظام الواساط السعوية البصرية والصحافة بمختلف أشكالها.
- الحق العام.
- الجنسية ووضع الأجنبي.
- تحديد الجرائم والمقوبات الجزائية عليها.
- التنظيم القضائي وأحداث أصناف جديدة من المحاكم.



إن تحديد المشرع الدستوري لمجالات ممارسة البرلمان للسلطة التنفيذية، يجعل أعضاء المؤسسة التشريعية (مجلس النواب ومجلس المستشارين)، يتصرفون في إطار منظومة قانونية ودستورية محددة جداً، لا يمكن تجاوزها أو التفرغ عنها، على اعتبار أن نص الدستور حدد للبرلمان هامش ضيق في مجال ممارسة السلطة التشريعية واردة في 30 مجالاً على سبيل العصر، بخلاف مجال تدخل الحكومة في ممارسة السلطة التشريعية، والذي جعل المشرع الدستوري من مجالات ممارستها على سبيل المثال، الأمر الذي يجعل الإنتاج التشريعي لمؤسسة البرلمان يبرز التفوق الحكومي من خلال عدد مشاريع القوانين مقارنة مع مقترحات القوانين، وهو ما أصبح معه الحكومة مشرعاً أصلياً، والبرلمان القيم على السلطة التشريعية مجرد مشرع ثانوي.

## الفصل 72 :

يختص المجال التنظيمي بالمواد التي لا يشملها اختصاص القانون.

جملت الوثيقة الدستورية المجال التنظيمي يختص في التشريع في مختلف المجالات التي لم يشملها اختصاص القانون، وهو نتيجة مبدئية لحصر مفهوم مجال القانون الواردة حصراً في المادة 71 وقصير أخرى من الدستور المغربي الجديد، أي تحديد وتقييد اختصاص البرلمان وحصره في أمور معينة من طرف الدستور، بحيث لا يمكن للبرلمان أن يشرع في غيرها ما حدد له من موضوعات بمقتضى الوثيقة الدستورية، وعليه أصبح في الإمكان تشريع السلطة التنفيذية (أي الحكومة) فيما عدا ذلك من الموضوعات بحرية لدرجة أن مجال السلطة التنفيذية أصبح القاعدة ومجال التشريع هو الاستثناء في المنتج التشريعي لمؤسسة البرلمان بالمغرب.

## الفصل 73 :

يمكن تغيير النصوص التشريعية من حيث الشكل بمرسوم، بعد موافقة المحكمة الدستورية، إذا كان مضمونها يدخل في مجال من المجالات التي تمارس فيها السلطة التنفيذية اختصاصها.

خول الدستور المغربي الجديد للسلطة التنفيذية (الحكومة) إمكانية تغيير النصوص التشريعية من حيث الشكل بموجب مرسوم، بشرط موافقة المحكمة الدستورية، إذا كان مضمونها يدخل في مجال من المجالات التي تمارس فيها السلطة التنفيذية اختصاصها بموجب التشريع المرعي سواء في بعده التنفيذي أو التطبيقي أو الضبطي، ومن ثم يحتاج هذا المرسوم باعتباره قرار إداري صادر عن السلطة التنفيذية مضمن قواعد عامة ومجردة، إلى الشروط التالية :

- ❑ تغيير النصوص التشريعية من حيث الشكل.
- ❑ يدخل مضمون هذا النص التشريعي ضمن اختصاص السلطة التنفيذية.
- ❑ موافقة المحكمة الدستورية على التمديل الشكلي للنصوص التشريعية.

من هذا

الدستور.

❑ نظام الأسرة والحالة المدنية.

❑ مبادئ وقواعد المنظومة الصحية.

❑ نظام الوسائط السمعية البصرية والصحافة بمختلف أشكالها.

❑ العموم العام.

❑ الضمنية ووضعية الأجانب.

❑ تحديد الجرائم والمقومات الجارية عليها.

❑ التعليم القضائي وأحداث أصفاف جديدة من المحاكم.

❑ المسطرة المدنية والمسطرة الجنائية.

❑ نظام السجون.

❑ النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية.

❑ الضمانات الأساسية الممنوحة للموظفين المدنيين والمسكرين.

❑ نظام مصالحي وقوات حفظ الأمن.

❑ نظام الجماعات الترابية، ومبادئ تحديد دوائرها الترابية.

❑ النظام الانتخابي للجماعات الترابية، ومبادئ تطبيق الدوائر الانتخابية.

❑ النظام الضريبي، ووجاه الضرائب، ومقدارها وطرق تحصيلها.

❑ النظام القانوني لإصدار العملة ونظام البنك المركزي.

❑ نظام المحاراك.

❑ نظام الائتمانات المدنية والتجارية، وقانون الشركات والتأمينات.

❑ الحقوق المدنية وأنظمة الملكية العقارية العمومية والعامة والجماعية.

❑ نظام النقل.

❑ علاقات الشغل، والضمان الاجتماعي، وحوادث الشغل، والأمراض المهنية.

❑ نظام الإيباك وشركات التأمين والتضاميات.

❑ نظام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

❑ التعبير وأعداد التراب.

❑ القواعد المتعلقة بتدبير البيئة وحماية الموارد الطبيعية والتنمية المستدامة.

❑ نظام المياه والغابات والصيد.

❑ تحديد التوجهات والتنظيم العام لميادين التعليم والبحث العلمي والتكوين المهني.

❑ إحداث المؤسسات العمومية وكل شخص اعتباري من أشخاص القانون العام.

❑ تأميم المنشآت ونظام الخوصصة.

❑ إضافة إلى ذلك، سمح الدستور المغربي الجديد للبرلمان صلاحية القيام بالتصويت على

قوانين تنصح إطاراً للأهداف الأساسية لشغل الدولة، هي الميادين الاقتصادية والاجتماعية

والبيئية والثقافية.

المالي قرابة ثلاثة أشهر ونصف ابتداء من شهر ذي الحجة ويتأخر بعد المصادقة عليه في مجلس الحكومة ثم في مجلس الوزراء، يتم إحالته على البرلمان قصد مناقشته والتصويت عليه. لذلك يعتبر قانون المالية -وفقا للدستور المغربي الجديد- الذي يودع بالأسبقية لدى مجلس النواب، بالتصويت من قبل البرلمان، وذلك طبق الشروط المنصوص عليها في قانون تنظيمي، ويحدد هذا القانون التنظيمي طبيعة المعلومات والوثائق والمعطيات الضرورية لتعزيز المناقشة البرلمانية حول مشروع قانون المالية<sup>(64)</sup>.

وثاني أهمية القانون المالي من ارتباطه بمختلف السياسات العمومية ومختلف القطاعات الحكومية، وبالحياة اليومية للمواطن، وبشبهة الاستقالات ونسبة النمو... ولهذا فمناقشة القانون المالي تعطي باهتمام كبير من قبل كل انصاعين من ملك وحكومة وبرلمان ومستثمرين ومواطنين... إلخ. غير أنه على الرغم من هذه الأهمية، فإن دور البرلمان بخصوصه، يعتبر متواضعا ومحدودا، ويمكن التديل على ذلك بسلولك المسملة التالية<sup>(65)</sup>:

٥ يصوت البرلمان مرة واحدة على نفقات التجهيز التي يتطلبها، في مجال التنمية، إنجاز الد -نفقات التنمية-، والبرامج متعددة السنوات، التي تقدمها الحكومة ويطلع عليها البرلمان، ويوافق عليها، ويستمر مفعول الموافقة تلقائيا على النفقات طيلة مدة هذه المخططات والبرامج التنموية والحكومية وحدها الصلاحية لتقديم مشاريع قوانين ترمي إلى تغيير ما تمت الموافقة عليه في الإطار المذكور.

٥ إذا لم يتم في نهاية السنة المالية التصويت على قانون المالية أو صدور الأمر بتنفيذه، بسبب إحالته على المحكمة الدستورية، فإن الحكومة تفتح بمرسوم الاعتمادات اللازمة لسير المرافق العمومية، والقيام بالأنهام المنوطة بها، على أساس ما هو مقترح في الميزانية المعروضة على الموافقة<sup>(66)</sup>.

(64) نجيب جبري، الاختصاص المالي للبرلمان في دستور 2011 ومهام الإصلاح الدستوري في المغرب، مجلة الحقوق، سلسلة الأعداد الخاصة، العدد 5، 2012، ص 19.

(65) أحمد مفيد، الرقابة البرلمانية على العمل الحكومي في الدستور المغربي الجديد، مرجع سابق، ص 18.

(66) تمت الفصل 132 من الدستور المغربي الجديد: "تمارس المحكمة الدستورية الاختصاصات المسندة إليها بمصطلح الدستور. وبأحكام القوانين التنظيمية، وتبت بالإضافة إلى ذلك في صحة انتخاب أعضاء البرلمان وعملات الاستفتاء".

تعال إلى المحكمة الدستورية القوانين التنظيمية قبل إصدار الأمر بتنفيذها، والأنظمة الداخلية لكل من مجلس النواب ومجلس المستشارين قبل الفرع في تطبيقها لتبت في مطابقتها للدستور.

يمكن للملك، وكذا لكل من رئيس الحكومة، ورئيس مجلس النواب، ورئيس مجلس المستشارين، وعضو أعضاء مجلس النواب، وأمين عفو من أعضاء مجلس المستشارين، أن يحيلوا القوانين أو اللوائح الدورية، قبل إصدار الأمر بتنفيذها، أو قبل المصادقة عليها، إلى المحكمة الدستورية، لتبت في مطابقتها للدستور.

تبت المحكمة الدستورية في الحالات المنصوص عليها في الفترتين الثانية والثالثة من هذا الفصل، داخل أجل شهر من تاريخ الإحالة. غير أن هذا أجل يقضى في حالة الاستعجال إلى ثمانية أيام، يطلب من الحكومة تبت المحكمة الدستورية في الملوك المتعلقة بانتخاب أعضاء البرلمان، داخل أجل ستة، ابتداء من تاريخ انقضاء أجل تقديم الملوك إليها. غير أن للمحكمة تجاوز هذا أجل بموجب قرار ملل، إذا استوجب ذلك عدد الملوك المرفوعة إليها، أو استلزم ذلك الملوك المقدم إليها.

وعلى أساس ذلك، يمكن القول أنه على الرغم من كون هذا المرسوم ليس صادرا عن مجلسي البرلمان صاحب الولاية العامة في التشريع، إنما هو تغيير عن عمل تشريعي لا عمل تنفيذي، وهو لا يختلف عن القانون في شيء إلا من حيث صدوره عن السلطة التنفيذية كسلطة تشريعية بدلا من صدوره عن البرلمان كسلطة تشريعية رئيسية.

#### الفصل 74:

يمكن الإعلان لمدة ثلاثين يوما عن حالة الحصار، بمقتضى ظهير يوقعه بالمصطفى رئيس الحكومة، ولا يمكن تنفيذ هذا الأجل إلا بالقانون.

يعتبر الدستور المغربي الجديد حالة الحصار إجراء يتم بمقتضى ظهير شريف بعد التداول في المجلس الوزاري، ويجب أن لا تتجاوز ثلاثين يوما، لكن إذا كانت هناك ضرورة لتعدد حالة الحصار أكثر من 30 يوما، لكنه في هذه الحالة لا بد من صدور قانون عن البرلمان بمقتضاها تمدد حالة الحصار.

#### الفصل 75:

يعتبر قانون المالية، الذي يودع بالأسبقية لدى مجلس النواب، بالتصويت من قبل البرلمان، وذلك طبق الشروط المنصوص عليها في قانون تنظيمي، ويحدد هذا القانون التنظيمي طبيعة المعلومات والوثائق والمعطيات الضرورية لتعزيز المناقشة البرلمانية حول مشروع قانون المالية.

يصوت البرلمان مرة واحدة على نفقات التجهيز التي يتطلبها، في مجال التنمية، إنجاز المخططات التنموية الاستراتيجية، والبرامج متعددة السنوات، التي تقدمها الحكومة وتطلع عليها البرلمان، وذلك عندما يوافق عليها، ويستمر مفعول الموافقة تلقائيا على النفقات طيلة مدة هذه المخططات والبرامج التنموية والحكومية وحدها الصلاحية لتقديم مشاريع قوانين ترمي إلى تغيير ما تمت الموافقة عليه في الإطار المذكور.

إذا لم يتم في نهاية السنة المالية التصويت على قانون المالية أو صدور الأمر بتنفيذه، بسبب إحالته على المحكمة الدستورية، تطبيقا للفصل 132 من الدستور، فإن الحكومة تفتح بمرسوم الاعتمادات اللازمة لسير المرافق الحكومية، والقيام بالأنهام المنوطة بها، على أساس ما هو مقترح في الميزانية المعروضة على الموافقة.

ويستمر العمل، في هذه الحالة، باستخلاص المعايير طبقا للمقتضيات التشريعية والتنظيمية الجاري عملها، باستثناء المعايير المقترح إلغاؤها في مشروع قانون المالية، أما المعايير التي ينص المشروع المذكور على تخفيض متدرجا، فستخصص على أساس المقدار الجديد المقترح.

تحدد مهمة القانون المالي في وضع التقييم وتحديد التوقعات، وكذا الترخيص لكل الملوك المرتبطة بمداخيل ونفقات الدولة في كل سنة مالية، وتستمرق عملية تحضير وأعداد القانون

عندما تتم المصادقة على مشروع قانون المالية وينشر في الجريدة الرسمية، تُنشر السلطات التنفيذية في تحصيل وصرف النفقات وتولى هيئات الرقابة التحقق من هذا التنفيذ، ومن الوجهة المبدئية، وعند انتهاء هذه الرقابات، ينظم حساب عام المدخل والنفقات المنشئة فملا، ويسمى مشروع قانون التصفية، ويعال على البرلمان الموافقة عليه، ويعتبر هذا القانون آخر مراحل المراقبة، وهذا ما تنص عليه الوثيقة الدستورية الجديدة، حيث تعرض الحكومة سنوياً على البرلمان، قانون التصفية المتعلق بتنفيذ قانون المالية، خلال السنة الثانية التي تلي سنة تنفيذ هذا القانون، وهو ما يؤكد على إيجاب ضمنى للحكومة على احترام الأجل لتدبير مشروع قانون التصفية للسلطة التشريعية، تبيها لبدء المسألة والماسبة<sup>(68)</sup>.

وثبت في قانون يسمى «قانون التصفية» -وفقا للمادة 47 من القانون التنظيمي للمالية- الصبغ النهائي للمدخل المقبوض والنفقات العامور بصرفها والمتعلقة بنفس السنة المالية ويحصر في حساب نهاية السنة. ويرفق مشروع القانون المذكور بقرار يقدمه المجلس الأعلى للحسابات حول تنفيذ قانون المالية وبالتصريح العام بمطابقة حسابات المحاسبين الفردية للمصداق العام للمملكة. وعليه يمكن التأكيد على أن قانون التصفية يصدر بعد تنفيذ قانون مالية السنة، والقوانين المعدلة له عند الاقتضاء، وهو يأتي لينتج النتائج التي أسفر عنها تنفيذ قانون مالية، ويحدد الفروق بين التوقعات والإجراءات (قانون يقارن بين ما تم تخطيطه وما تم تنفيذه).

إن الصورتان التي نرقها هذه القوانين هو أنها لا يصادق عليها إلا بعد فترة لاحقة ومتأخر، وهذا ما يفرغ المراقبة السياسية للبرلمان من محتواها، وهذه الإشكالية التي تروق السياسات الإصلاحية في القوانين المالية بالمغرب، قدمت تطابق القاعدة القانونية مع طريقة تطبيقها على مستوى الواقع، هو الذي يؤدي في غالب الأحيان على فشلها، وبالتالي فشل الخطط التنموية، فالقانون هو الدرع الواقعي لأية سياسة تنموية من الانحراف عنه، الأهداف الموضوعة من أجل تنفيذها.

#### الفصل 77 :

يسهر البرلمان والحكومة على الحفاظ على توازن مالية الدولة.

وللحكومة أن ترفض، بعد بيان الأسباب، المقترحات والتعهدات التي يقدم بها أعضاء البرلمان، إذا كان قبولها يؤدي بالنسبة للقانون المالية إلى تخفيض الموارد العمومية، أو إلى إحداث تكليف عمومي، أو الزيادة في تكليف موجود.

(68) إن الصورتان التي نرقها هذه القوانين هو أنها لا يصادق عليها إلا بعد فترة لاحقة ومتأخرة، وهذا ما يفرغ المراقبة السياسية للبرلمان من محتواها، وهذه الإشكالية التي تروق السياسات الإصلاحية في القوانين المالية بالمغرب، قدمت تطابق القاعدة القانونية مع طريقة تطبيقها على مستوى الواقع، هو الذي يؤدي في غالب الأحيان على فشلها، وبالتالي فشل الخطط التنموية، فالقانون هو الدرع الواقعي لأية سياسة تنموية من الانحراف عنه، الأهداف الموضوعة من أجل تنفيذها.

د يسترسل العمل - في هذه الحالة الأخيرة - باستخلاص المدخل طبقا للمقتضيات التشريعية والتنظيمية الجارية عليها، باستثناء المدخل المقترح المناوئها في مشروع قانون المالية، أما المدخل التي ينص المشروع المذكور على تنفيذ مقدارها، فتستخلص على أساس المقدر العديد المقترح.

وعلى أساس ذلك يتضح أن الدور المالي للبرلمان في ظل الدستور الجديد محدود، لأن دوره في مشروع قانون المالية يقتصر في التصويت على أحكامه بالقبول أو الرفض، أي الإذامه بالتصويت مرة واحدة على نفقات التجهيز التي تهم عدة سنوات، ولا يمكنه إطلاقا تقديم أية مقترحات لتغيير ما تمت المصادقة عليه في هذا الإطار. أضف إلى ذلك أن تأخر البرلمان في المصادقة على القانون المالي يمنع الحكومة إمكانية التصرف بشكل مريح، كما ولو تمت الموافقة عليه. لأن السلطة التشريعية عندما تصادق على مشروع قانون المالية فإنها تصادق على مشروع متعدد البرامي والأهداف، لأن كل شطر منه يكلف السلطات صاحبة الاختصاص عملا مضنيا ابتداء من السلطة التنفيذية التي توفيق القانون إلى السلطة التشريعية التي تصادق عليه<sup>(67)</sup>.

#### الفصل 76 :

تعرض الحكومة سنوياً على البرلمان، قانون التصفية المتعلق بتنفيذ قانون المالية، خلال السنة الثانية التي تلي سنة تنفيذ هذا القانون.

ويتضمن قانون التصفية حصيلة ميزانيات التجهيز التي انتهت مدة نفاذها.

(67) عندما توفيق السلطة التنفيذية مشروع قانون ما، فإن المجال المراء تقيته وأشير به يكون محدودا، بحيث يمكن للسلطة المالية أن تحصر الجوانب المتعلقة بالمشروع، لأن الأمر يتعلق بمجال محدود، وبذلك فالأجهزة المكلفة بالإعداد والتجهيز تستفيد من المدة المحددة لها قانونا بصريح نص الدستور. وكذلك الأمر بالنسبة للسلطة التشريعية، فبما تعرض عليها مثل هذه المشاريع فإنها توجب الوقت الكافي لتجميع المعشور، وذلك بوضع على اللجنة المختصة صاحبة الاختصاص، وبالتالي إعطاء الفرصة للبرلمان والمستشارين لإعطاء ملاحظاتهم ومواقفتهم على المشروع، والأمر يختلف عندما يكون مشروع القانون ذي أبعاد وجوانب متعددة من شأنها أن تتهك السلطة التنفيذية عند مرحلة التمهيد والإعداد، ونضني كذلك السلطة التشريعية عند مرحلة الدراسة والمصادقة، فطول المدة التي يقابلها ذلك المشروع - بالإضافة إلى أنها صغنية - فإنها تعطي للسلطة التشريعية الوقت الكافي لممارسة اختصاصها المستند لها بصريح نص الدستور، خصوصاً إذا علمنا أن القانون في أغلب التشريعات ينفذ هذه المدة حتى لا تشمل الآلة التشريعية وبالتالي تتكلم أصواتها ووروا في مجال إدارة الشأن العام، وهذا ملاحظ أن الأمر يتعلق بسلطة التنفيذية واتسام المجال المردوس أو المطالب المصادقة عليه، وهذا ملاحظ أن الأمر يتعلق بسلطة التشريعية وهي تدرس وتصادق على هذه البنية من المشاريع، فإن كانت السلطة التنفيذية لها القدرة الكافية بمل تمتعها بالوقت الكافي والموارد البشرية المؤهلة للتأمل بمرحلة الإعداد، لأن الأمر يكسبه العمومي المكلف بهذه المهمة له وثيقة قارة تتدق في الحالات العادية عقدين من الزمن، الأمر الذي يكسبه العمومي المكلف بهذه المهمة في مباشرة مهامه، بالإضافة إلى الامتياز التشريعي التي تمنح به الحكومة حيث يمكنها أن تمدد السلطة المختصة عليها قانونا لتتقدم المشروع، فإن هذه الاعتبارات المعطر إليها كلها تعنف السلطة التشريعية التي يمكن أن تكون في بعض الحالات مجرد تابع غير مستقل للسلطة التنفيذية، والتي ينص لها التمول والفصل في إدارة الشأن العام، للمزيد من التفصيل يرجع في هذا الشأن : عبد النبي اخريف، قانون المالية 5 أم قانون الميزانية 4، المجلة المغربية للتدقيق والتنمية، عدد 23 و24، 2007، ص 50.



## المفصل 78 :

لرئيس الحكومة ولا أعضاء البرلمان على السواء حق التقدم باقتراح القوانين. تودع مشاريع القوانين بالأسبقية لدى مكتب مجلس النواب، غير أن مشاريع القوانين المتعلقة، على وجه الخصوص، بالجماعات الترابية وبالانتمية الجهوية، وبالقطاعات الاجتماعية، تودع بالأسبقية لدى مكتب مجلس المستشارين.

يعد النص التشريعي الوجه الأهم لأي سياسة عمومية، ووجهها الآخر هو تنفيذ مقتضيات ونود هذا النص، ومن ثم فالتخصص التشريعية مشاريع أو مقترحات، أهمية كبرى في تحديد السياسات المتبعة في أي دولة كانت، ولها من الأهمية ما يجعل الميسر على عملية التشريع هو الهيمن على عملية رسم السياسة العامة، فالنظر إلى أصل النصوص (برلمانية أو حكومية) يبين اتجاه ميزان القوى داخل المشهد السياسي، لذلك جعل المشرع الدستوري لرئيس الحكومة ولا أعضاء البرلمان على السواء حق التقدم باقتراح القوانين، وللمعلم فإن المبادرة بالاقتراح خيما تأتي من :

• عضو أو أكثر من أعضاء أحد مجلسي البرلمان، فإنه يطلق عليه اقتراح قانون أو مقترح قانون.

• رئيس الحكومة، فإنه يطلق عليه مشروع قانون.

إن ما ينبغي الإشارة إليه هو أنه تودع مشاريع القوانين بالأسبقية لدى مكتب مجلس النواب، غير أن مشاريع القوانين المتعلقة، على وجه الخصوص، بالجماعات الترابية وبالانتمية الجهوية، وبالقطاعات الاجتماعية، تودع بالأسبقية لدى مكتب مجلس المستشارين.

وإذا كان الدستور المغربي الجديد قد أوجد نوعا من المساواة بين الحكومة والبرلمان حيث جعل المبادرة التشريعية من حق الإثنين، وبالتالي قد جعل التقدم بمشاريع القوانين اختصاصا دستوريا للحكومة، إلا أن النظر في الإنتاج التشريعي يبرز التفوق الحكومي من خلال نسبة عدد المشاريع إلى المقترحات إذ أصبحت الحكومة مشرعا أصليا وأصبح البرلمان القيم على السلسلة التشريعية مجرد مشرع ثانوي. ويتفق مشروع القانون آلية مهمة وتقنية أساسية ووثيقة مميزة بين الجهاز الحكومي من أجل توفير الإطار التشريعي لأي تدخل في الشأن العام عبر خلق سياسات عامة تبلور الرؤية والاستجابة الحكومية للمطالب والحاجيات والانتظارات الشعبية.

## المفصل 79 :

تلحكمة أن تدفع بعدم قبول كل مقترح أو تعديل لا يدخل في مجال القانون، كل خلاف في هذا الشأن ثبت فيه المحكمة الدستورية، في أجل ثمانية أيام، يطلب من أحد رئيسي المجلسين، أو من رئيس الحكومة.

حدد الدستور المغربي الجديد للبرلمان - كسلطة تشريعية - مجالات التشريع بشكل حصري، انطلاقا من 30 اختصاص المحدد بموجب الوثيقة الدستورية في (70) :

(70) الفصل 71 من الدستور المغربي الجديد.

يستوجب مبدأ توازن مالية الدولة ضرورة تساوي جملة الإيرادات مع جملة النفقات، هذا التوازن الذي تقتضي به هذه القاعدة قد يكون شكليا أو ماديا، فالتوازن الشكلي يقصد به أن تغطي كل النفقات المزمع القيام بها بواسطة الإيرادات المزمع جبايتها سواء كانت إيرادات عادية أو غير عادية، لذا يسمح التوازن الشكلي بتحقيق توازن مالية الدولة عن طريق التوازن، أما التوازن المادي فيقصد به أن تغطي كل النفقات بواسطة الإيرادات العادية، أي أنه لا يجوز اللجوء إلى القروض لسد العجز في الميزانية، من ذلك يأتي تقسيم الميزانية إلى عادية وغير عادية الذي تتبعه بعض الدول وذلك حسب نوع الإيرادات التي تغطي النفقات المقررة<sup>(89)</sup>.

وعلى أساس ذلك، يسهر البرلمان والحكومة على الحفاظ على توازن مالية الدولة، باعتباره نتيجة منطقية لتأدية ذهنية في المالية العمومية، والتأدية بأن الموارد تحكم النفقات، كما أن هذا التوازن يقيد بأن تكون المداخيل كافية لتغطية النفقات المقررة فيها، لذلك فإن الدولة ملزمة بضرورة احترام مبدأ توازن مبالغتها، حيث تغطي مجموع الإيرادات مجموع النفقات بشكل كامل، وبالتالي عليها أن لا يتألف في مضاعفة تدبيرات المداخيل الخاصة بالجزء الأول من الميزانية بصفة كبيرة، حتى تتمكن من الحصول على فائض مالي في الجزء الخاص بالتسيير ينتقل إلى الجزء الثاني الخاص بالتهجير. لذلك فإن الدستور المغربي الجديد مكن الحكومة من رفض، بعد بيان الأسباب، المقترحات والتعديلات التي يقدم بها أعضاء البرلمان، إذا كان قولها يؤدي بالانتمية لتوازن المالية إلى تخفيض الموارد العمومية، أو إلى إحداث تكليف عمومي، أو الزيادة في تكليف موجود.

## المحور الثالث : ممارسة السلطة التشريعية

تتمتع السلطة التشريعية في النظام البرلماني التقليدي بسيادة مطلقة تحول لها الانفراد بممارسة السلطة التنفيذية، حيث كانت المبادرة في اقتراح القوانين وتودعها للبرلمان الذي يبت دون قيد أو شرط. ومع التحولات التي شهدها مفهوم الدولة (بالانتمال من الدولة الحارسة إلى الدولة التدخلية) تطورت وظائف البرلمان وتعددت المهام الموكلة إليها وتعددت المشاكل التي يفرضها التقدم العلمي والتكنولوجي وتستدعيها التغيرات الاجتماعية المتسارعة، ولم يعد بإمكان الهيئات التمثيلية النيابية إصدار تشريعات تسير هذه التطورات بالسرعة والكفاءة المنشودتين، كما أصبحت غير قادرة على القسم في بعض القضايا المطروحة أو الشائكة، وإضافة لهذا العجز، عانت بعض من هذه الأنظمة البرلمانية التقليدية من ظاهرة عدم الاستقرار السياسي بفعل غياب أغلبية برلمانية قوية وفي ظل ذلك عمل المشرع المغربي على دسرة ممارسة السلطة التشريعية في ضوء التطورات والمستجدات التي أصبح يشهدها النظام البرلماني المغربي، انطلاقا من 9 فصول (من الفصل 78 إلى الفصل 86).

(89) عبد المنعم فوزي، المالية العامة والسياسة المالية، دار النهضة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، 1972، ص 338.



- ٥ المشاريع أو مقترحات القوانين والنصوص المخالة من لدن أحد المجلسين.
  - ٥ الأسئلة الشفوية في الجلسة الأسبوعية ليوم الأربعاء.
  - ٥ إخبار المجلس من لدن المكتب بما ورد عليه من مراسلات.
  - ٥ القضايا الأخرى المعروضة أو المخالة على مكتب مجلس النواب أو مجلس المستشارين.
- وللمكتب أن يقرر تنظيم المناقشة حول جدول الأعمال بالقرع من ندوة الرؤساء، وأن لم يفلح أغلبية من أعضائها في تنظيم هذه المناقشة أن يطالبوا بذلك، إما ساعة تسجيل المواضيع في جدول الأعمال أو عند ابتداء المناقشة داخل مجلس النواب أو مجلس المستشارين، وفي هذه الحالة يجب على المجلس التصويت على الطلب دون مناقشة.

#### الفصل 83 :

**لأعضاء مجلسي البرلمان وللحكومة حق التعديل.** وللحكومة، بعد افتتاح المناقشة، أن تعارض في بحث كل تعديل لم يعرض من قبل على اللجنة التي يعينها الأمر.

يبت المجلس المعروض عليه النص، بتصويت واحد، في النص المتناقش فيه، كله أو بعضه إذا ما طلبت الحكومة ذلك، مع الاقتصار على التعديلات المقترحة أو المقبولة من قبلها. وبإمكان المجلس المعني بالأمر أن يعترض على هذه المسطرة بأغلبية أعضائه.

يجل مصطلح التعديل - بحسب المجمع الدستوري - على اقتراح يستهدف إدخال تغيير على نص معروض للمناقشة أمام مجلس تشريعي، وبعد هذا الحق مرجعيته وأساسه الدستوري في حق المبادرة التشريعية، فبمجرد ما يكون مسموحا للبرلمان بأن يقترح نصا قانونيا بكامله، أي الترخيص له بإدخال تغييرات جزئية على النص، ونفس الأمر يطبق على الحكومة. يمكن لأي حق التعديل أن تركز في إقرارها - مادام هذا الحق يمارس أثناء الجلسة العامة - على حق أخذ الكلمة، أو نتيجة منطقية لعق المناقشة.

على أساس ذلك، يؤكد الدستور المغربي الجديد حق أعضاء مجلسي البرلمان والحكومة في التعديل، وللحكومة، بعد افتتاح المناقشة، أن تعارض في بحث كل تعديل لم يعرض من قبل على اللجنة التي يعينها الأمر. وهو ما يوضح الهاشم الكبير الذي تنص به الحكومة في وضع تعديلات متعلقة بتغيير محتوى أي نص تشريعي متى نشأ وفي أي وقت تريد، ونتيجة لذلك فإن أعضاء البرلمان ليست لهم أية إمكانية للاعتراض على التعديلات التي ترغب الحكومة في إدخالها على نص تشريعي باستثناء سلطة التصويت عليها بالقبول أو الرفض، بل وأكثر من ذلك، فعق التعديل الحكومي لا يقتصر فحسب على مشاريع القوانين. إذ يشمل أيضا مقترحات القوانين التي يقدم بها أعضاء المجلس التشريعي سواء المنتخبين منهم للأغلبية أو للمعارضة بعد أن تتبناها الحكومة.

وفي مقابل حق التعديل الواسع المخول للحكومة، نجد أن حق التعديل المعترف به لأعضاء البرلمان ليس على إطلاقه بل هو مراقب من قبل الحكومة التي تتمتع باليات وتقنيات دستورية تسمح لها بالاعتراض على المبادرات البرلمانية في حالة تجاوزها للحدود المرسومة لها، بحيث

أحاط المشرع الدستوري المغربي تشريع المراسيم بمجموعة من القيود. وهذا طبيعي حتى لاستقل الحكومة هذه الفترة لسن تشريعات لا تتماشى مع إرادة ممثلي الأمة ولا تستخدم مصالحها، كما أن تشريع الحكومة خلال هذه الفترة هو تشريع استثنائي، لأن التشريع هو من اختصاص البرلمان، وتخويله لسلطة أخرى يستدعي بالضرورة تقييدا دستوريا لضبطه، والتحكم فيه، وعدم استغلاله استغلالا سبيلا. وبخصوص القيود يشير النص الدستوري إلى ثلاثة شروط هي :

- ٥ إمداد مراسيم القوانين خلال الفترة الفاصلة بين الدورات.
- ٥ الاتفاق مع اللجان التي يعينها الأمر.
- ٥ عرض المراسيم المتخذة بقصد المصادقة على البرلمان.

كما أن الوثيقة الدستورية أضافت مجموعة من الإجراءات التي يجب أن تتبع للقيام بهذه الشروط، والتي ترتبط أساسا بوجوب إيداع مشروع المرسوم بقانون لدى مكتب مجلس النواب، وتناقشه بالتتابع اللجان المعنية في كلا المجلسين، بنية التوصل داخل أجل ستة أيام، إلى قرار مشترك بينهما في شأنه. وإذا لم يحصل هذا الاتفاق، فإن القرار يرجع إلى اللجنة المعنية في مجلس النواب.

#### الفصل 82 :

يضع مكتب كل من مجلسي البرلمان جدول أعماله. ويتضمن هذا الجدول مشاريع القوانين ومقترحات القوانين، بالأسبقية ووفق الترتيب الذي تحدده الحكومة.

يخصص يوم واحد على الأقل في الشهر لدراسة مقترحات القوانين. ومن بينها تلك المقدمة من قبل المعارضة.

حسب النظام التقليدي كانت المجالس النيابية سيدة جدول أعمالها باعتباره أحد أسس النظام البرلماني الكلاسيكي. لكن، بعد إخضاع هذا النظام إلى المقلنة في عدة دول من العالم، أصبحت الحكومات هي سيدة جداول الأعمال، من خلال هيمنة الأجهزة التنفيذية على العمل البرلماني، وعلى إثر أقول نجم المجالس البرلمانية انطلاقا من بريطانيا أو النظام النيابي، وبالرجوع إلى التجربة الدستورية الفرنسية يتضمن القانون الداخلي للجمعية الوطنية مقتضيات تخص تكوين ندوة الرؤساء التي يجمعها الرئيس كل أسبوع والتي تشمل نواب رئيس الجمعية، رؤساء اللجان الدائمة، المقرر العام للجنة المالية ورؤساء الفرق. ويمكن أن يحضرها رؤساء اللجان الخاصة بطلب منهم. أما الحكومة فهي تمثل عادة من قبل المكتب بالملاقات مع البرلمان، لكن صلاحيات ندوة في مجال تهيئة جدول الأعمال كانت محدودة جدا.

لكنه في التجربة الدستورية المغربية نجد أن الدستور المغربي الجديد قد حول مكتب كل من مجلسي البرلمان وضع جدول أعماله، والذي يتضمن مشاريع القوانين ومقترحات القوانين، بالأسبقية ووفق الترتيب الذي تحدده الحكومة. لكنه يخصص يوم واحد على الأقل في الشهر لدراسة مقترحات القوانين، ومن بينها تلك المقدمة من قبل المعارضة. وإذا رجعت إلى النظام الداخلي لورقة البرلمان بالمغرب نجد أن جدول أعمال الجلسة العامة يتكون من (71) :

- (71) المختار مطبق، نظام البرلمان ذي التوفيق بالمغرب، مرجع سابق، ص 108.



يجب أن يتم إقرار القوانين التنظيمية المتعلقة بمجلس المستشارين، باتفاق بين مجلسي البرلمان، على نص موحد.

لا يمكن إصدار الأمر بتنفيذ القوانين التنظيمية، إلا بعد أن تصرح المحكمة الدستورية بمطابقتها للدستور.

يصدر القانون التنظيمي - شأنه شأن القانون العادي - عن البرلمان، وقد خصه المشرع الدستوري بمسطرة خاصة، سواء في اتخاذ أو في تنديده، تتجلى فيما يتعلق بالمدى التي يتعين بعد انصرامها على إيداع مشروعه أو مقترحه بأحد مجلسي البرلمان تقديمه للمداولة ثم للتصويت، وهي عشرة أيام، حيث يؤكد على أنه لا يتم التداول في مشاريع ومقرحات القوانين التنظيمية من قبل مجلس النواب، إلا بعد مضي عشرة أيام على وضعها لدى مكتبه، ووفق المسطرة المشار إليها في الفصل 84 من هذا الدستور.

هذا ويتم المصادقة عليها نهائيا بالأغلبية المطلقة للأعضاء الحاضرين من المجلس المذكور، غير أنه إذا تعلق الأمر بمشروع أو بمقترح قانون تنظيمي يخص مجلس المستشارين أو الجمعاعات الترابية، فإن التصويت يتم بأغلبية أعضاء مجلس النواب، مع الإشارة إلى أنه يجب أن يتم إقرار القوانين التنظيمية المتعلقة بمجلس المستشارين، باتفاق بين مجلسي البرلمان، على نص موحد. هذا ولا يتم إصدار الأمر بتنفيذ القوانين التنظيمية، إلا بعد أن تصرح المحكمة الدستورية بمطابقتها للدستور.

وهكذا أطر المشرع الدستوري القوانين التنظيمية بمسطرة خاصة تختلف عن المسطرة المتبعة في القوانين العادية، لأنها تقوم بدور أساسي في تكملة الدستور. فالصياغة الفنية السليمة تستلزم أن تقتصر مواد الدستور على الأصول الكلية التي تتوافر لها صفة الاستقرار والدوام النسبي، وألا تتعرض للتفاضيل المتغيرة، حتى لا يكون الدستور الذي هو أسس قوانين الدولة، عرضة للتغييرات المستمرة، لذلك فإن الدساتير المعاصرة كثيرا ما تكتفي بالمبادئ العامة وتترك التفاصيل لقوانين مكلمة، لذلك نص الدستور المغربي الجديد على أن بعض مقتضياته تكون قابلة للتعدد والتكلمة بمقتضى قوانين تنظيمية، وهذه الحالات أو الموضوعات أو المقضيات محصورة في الوثيقة الدستورية الجديدة في المجالات التالية :

- د اللغة الأمازيغية.
- د مجلس وطني للمات والثقافة المغربية.
- د الأحزاب السياسية.
- د تقديم عرائض إلى السلطات العمومية.
- د المواطن المشرع.
- د حق الإضراب.
- د مجلس الوصاية.
- د تعيين في المؤسسات والمقالات الاستراتيجية.
- د تنظيم مجلس النواب.
- د تنظيم مجلس المستشارين.

نجد المشرع الدستوري للحكومة - بعد افتتاح المناقشة - قد منحها الحق في أن تمارض في بحث كل تعديل لم يبرض من قبل على اللجنة التي يعينها الأمر من جهة. وبنت المجلس المعروف عليه النص، بتصويت واحد، في النص المتناقش فيه، كله أو بعضه إذا ما طلبت الحكومة ذلك، مع الاقتصار على التديلات المقترحة أو المقبولة من قبلها، وبإمكان المجلس المعني بالأمر أن يترض على هذه المسطرة بأغلبية أعضائه من جهة أخرى.

#### الفصل 84 :

يتداول مجلسا البرلمان بالتتابع في كل مشروع أو مقترح قانون، بغية التوصل إلى المصادقة على نص واحد، ويتداول مجلس النواب بالأسبقية، وعلى التوالي، في مشاريع القوانين، وفي مقترحات القوانين، التي قدمت بمبادرة من أعضائه، ويتداول مجلس المستشارين بدوره بالأسبقية، وعلى التوالي، في مشاريع القوانين وكذا في مقترحات القوانين التي هي من مبادرة أعضائه، ويتداول كل مجلس في النص الذي صوت عليه المجلس الآخر في الصيغة التي أحيل بها إليه،

ويود لمجلس النواب التصويت النهائي على النص الذي تم البت فيه، ولا يقع هذا التصويت إلا بالأغلبية المطلقة لأعضائه الحاضرين، إذا تعلق الأمر بنص يخص الجمعاعات الترابية، والمجالات ذات الصلة بالتنمية الجهوية والشؤون الاجتماعية.

خلو المشرع الدستوري لمجلسي البرلمان الحق في دراسة ومناقشة الأمور الشروعية المعروضة عليه، بأن يتداول بالتتابع كل مشروع أو مقترح قانون، بغية التوصل إلى المصادقة على نص واحد، لكنه يتداول بالأسبقية وعلى التوالي :

د مجلس النواب : في مشاريع القوانين، وفي مقترحات القوانين التي هي من مبادرة أعضائه.

د مجلس المستشارين : في مشاريع القوانين وكذا في مقترحات القوانين التي هي من مبادرة أعضائه.

ويتداول كل مجلس في النص الذي صوت عليه المجلس الآخر في الصيغة التي أحيل بها إليه، ويعود لمجلس النواب التصويت النهائي على النص الذي تم البت فيه، ولا يقع هذا التصويت إلا بالأغلبية المطلقة لأعضائه الحاضرين، إذا تعلق الأمر بنص يخص الجمعاعات الترابية، والمجالات ذات الصلة بالتنمية الجهوية والشؤون الاجتماعية.

#### الفصل 85 :

لا يتم التداول في مشاريع ومقرحات القوانين التنظيمية من قبل مجلس النواب، إلا بعد مضي عشرة أيام على وضعها لدى مكتبه، ووفق المسطرة المشار إليها في الفصل 84، ويتم المصادقة عليها نهائيا بالأغلبية المطلقة للأعضاء الحاضرين من المجلس المذكور، غير أنه إذا تعلق الأمر بمشروع أو بمقترح قانون تنظيمي يخص مجلس المستشارين أو الجمعاعات الترابية، فإن التصويت يتم بأغلبية أعضاء مجلس النواب.

## الباب الخامس السلطة التنفيذية

تحيل السلطة التنفيذية على ذلك الفرع من الحكومة المسؤول عن تنفيذ السياسات والقواعد التي تمنها السلطة التشريعية، أي أن السلطة التنفيذية هيئة تختص بتنفيذ القوانين، وبالتالي فهي بمهمة الموظفين الإدارية والسياسية في الدولة<sup>(72)</sup>. تمارس من جانب عدد هائل من الموظفين، يملك كل منهم اختصاصات معينة ينفذه أيها القانون، ويمتدح عليه التنازل عنها، أو تجاوزها. وبشكل مولا: الموظفون حركيون<sup>(73)</sup>.

د فقيه رؤساء السلطة التنفيذية، (الملك، رئيس الحكومة، الوزراء).

د قاعدته أصحاب الدرجات الوظيفية الدنيا.

وتوجد بين هذين المنصرين خطوط اتصال، تربط الرؤساء بالمرؤوسين، وتمثل في الأوامر البراشية، وفي الإشراف والتوجيه، الذي يمارسه الرؤساء على تصرفات مرؤوسيه، كما يملك الرؤساء حق التفتيش على التصرفات التي يقوم بها هؤلاء الأخيرون، فيقررون ما قاموا به من تصرفات، أو يلغونها، أو يسحبونها.

هذا، والسلطة التنفيذية اختصاصات واسعة ومهمة، فهي تختص أولا بتنفيذ القوانين التي تقرها السلطة التشريعية، وهي في معرض ممارستها لهذا الاختصاص تقوم بإصدار اللوائح العسرة والمنفذة والمفصلة للقوانين، باعتبارها أقرب للواقع، والأكثر فاعلية من السلطة التشريعية، وكذلك تختص السلطة التنفيذية بحفظ الأمن الداخلي، والدفاع الخارجي، والصحة والتعليم والتخطيط والإعلام والثقافة والصناعة والتجارة وإدارة العلاقات الخارجية، إضافة إلى بعض الاختصاصات الاستثنائية التي تمنحها صلاحيات واسعة جدا في حالة الضرورة<sup>(74)</sup>.

(72) لقد كانت الوظيفة التنفيذية مختلطة قديما بالموظفين القضائيين والشرعية، وهي، شأنها في ذلك شأن هاتين الأخيرتين، كانت تدخل في اختصاص الملك، بناء على تفويض من ألقه، كما كان لرجال الدين شأن أيضا في ممارسة هذه الوظيفة، مما أدى بدوره إلى حدوث صراع مطول بين الملوك ورجال الدين، ولم تسلب الوظيفة التنفيذية عن الموظفين القضائيين والشرعية تماما، إلا مع ظهور أفكار الفقيه الفرنسي مونتسكيو عن الفصل بين السلطات، وضارب كل واحدة منها عن الأخرى.

(73) تختلف الجهة التي تمارس السلطة التنفيذية في مستوياتها العليا، باختلاف النظام السياسي الذي يسود كل دولة، فهي تتمركز في بعض الدول في يد رئيس الدولة، كما هو الحال في الولايات المتحدة الأمريكية، أو في يد رئيس الوزراء والوزراء، كما هو الحال في بريطانيا، أو يمارسها كل من رئيس الدولة ورئيس الوزراء والوزراء وفق توزيع معين للاختصاصات يحدده دستور كل دولة على حدة، وكما هي الحال في فرنسا.

(74) تتمتع السلطة التنفيذية في معرض ممارستها لهذه الاختصاصات -لأنها تعمل في سبيل تحقيق الصالح العام- باختصاصات أساسية، تسمى امتيازات السلطة العامة، والتي يأتي في مقدمتها إمكانية إصدار =

- د لجان تقصي الحقائق.
  - د تغيير أفعال الحكومة والوضع القانوني لأعضائها.
  - د النظام الأساسي للقضاء.
  - د انتخاب وتقييم وسبر المجلس الأعلى للسلطة القضائية.
  - د تنظيم المحكمة الدستورية.
  - د مجال اشتغال المحكمة الدستورية.
  - د تنظيم الجهات.
  - د المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي.
- إن من شأن إصدار هذه القوانين التنظيمية مساهم في التزويل العملي لمقتضيات الدستور المغربي الجديد، وسيعمل العديد من الإشكاليات العملية التي تثير تدبير الشأن العام، كالتعاون التنظيمي المتعلق بممارسة حق الإضراب - مثلا -، إذ لا تنفي أهمية هذا الحق في ضمان حسن سير المرافق العمومية، بحيث أن هذا الحق يمس مبدأ استمرارية-مرفاق-المرفق وسيره بالنظام واضطراب. وفي صميم ذلك نجد القانون التنظيمي ينظم هذا الحق والذي يخضع له الموظفون العموميون العاملون في المرفق. وإذا ما صدر قانون تنظيمي في هذا المجال الذي يبقى معالما منذ أول دستور للمملكة المغربية، فإن صدوره يجب أن يتوخى احترام مبدأ استقرار واستمرار المؤسسات الدستورية والإدارية.

### الفصل 86 :

تعرض القوانين التنظيمية المنصوص عليها في هذا الدستور وجوبا قصد المصادقة عليها من قبل البرلمان، في أجل لا يتعدى مدة الولاية التشريعية-التي-تلي صدور الأمر بتنفيذ هذا الدستور.

إذا كانت القوانين التنظيمية تقوم بوز مهم في المنظومة الدستورية والقانونية، من خلال تكملة مقتضيات الدستور أو الاستقلال في تشريع قواعد دستورية لم يتطرق إليها الدستور، فإن مقتضيات الدستور المغربي الجديد جعلت القوانين التنظيمية المنصوص عليها في هذا الدستور تعرض وجوبا قصد المصادقة عليها من قبل البرلمان، في أجل لا يتعدى مدة الولاية التشريعية الأولى التي تلي صدور الأمر بتنفيذ هذا الدستور.

الملك  
محمد VI  
في  
الرباط  
الـ ١٥ من  
أكتوبر ٢٠١١

وإذا كان المشرع المغربي قد حدد مكونات الحكومة المغربية في رئيس الحكومة وعدد من الوزراء تختلف درجاتهم ومكانتهم، فإنها قد تضم أيضا : وزير الدولة، الوزير المنتدب، كاتب الدولة و نائب كاتب للدولة. وهو ما يمكن أن نوضحه من خلال التصنيف التالي :

د وزير الدولة : يحتل وزير الدولة مرتبة أسنى من الوزير العادي من حيث الأسبقية في البروتوكول، ومن الناحية السياسية والأدبية، وغالبا ما يتبع بهذا اللقب بعض الشخصيات ذوة المكانة أو الوضعية الخاصة في البلاد أو لدى صاحب الجلالة شخصيا مثل مستشاري جلالة رؤساء الأحزاب السابقين... إلخ. لذلك فإن هذه التسمية مرتبطة بشخص الوزير ليس بالمنصب الذي يمثله، وهي تشغل معه إذا ما انتقل إلى وزارة أخرى، ويمكن أن تستند إلى وزير الدولة وزارة معينة، فيتوفر على نفس المصالح والمساعدات الذين يتوفّر عليهم الوزير.

د الوزير : يعهد للوزير بتسيير وتسيير إحدى الوزارات والمراقب الخارجية التابعة لها. ويتم اختياره تبعا لعنكته وكفاءته، وإن كان عددهم وطريقة اختيارهم تخضع لاعتبارات سياسية. والوزير العضو في الحكومة يوجد في نفس الوقت على رأس مجموعة من المصالح الإدارية تتولى الإشراف على قطاع أو مجموعة من القطاعات الحكومية تسمى وزارة. يمارس بهذه الصفة اختصاصات متعددة، يمكنه إسناد بعضها إلى أعضاء ديوانه أو إلى المسؤولين في بعض المصالح الإدارية التابعة له.

د الوزير المنتدب : يعتبر الوزير المنتدب عضوا في الحكومة، ومكلفا بمهمة محددة في مجال معين، لأن طبيعة النشاط الموكول إليه لا تجعل منه وزارة قائمة بذاتها، لذلك يبقى منتدبا لدى رئيس الحكومة أو لدى أحد الوزراء. وقد جعل منه وزير الأمن منصبه يقترب كثيرا من منصب الوزير العادي، بل يكاد يحتل به في كثير من الوجوه، إلا أن مهمته لها طابع التخصيص بتكليفه بمهمة معينة كإدارة الدفاع الوطني، الشؤون العامة للحكومة....

د كاتب الدولة : يعتبر كواب الدولة من مكونات الحكومة، ولكن يوجدون في أدنى مراتب الهيئة الوزارية بد الوزراء المنتدبين، ويحضرون في اجتماعات المجلس الوزاري والمجلس الحكومي، ويتم منح صفة كاتب الدولة لشخص يتم اقتراحه لتولي منصب وزاري ولكن سلطة التعيين ترى أن شخصيته أو تجربته لا تسمح بأن تغطي له صفة وزير كامل. وغالبا ما تكون بداية المشوار الوزاري لشخصية من الشخصيات هي كاتب دولة وتنتهي بوزير، أو وزير أول، أو مستشارا لجلالة الملك. وتتوفر طائفة كتاب الدولة على فئتين أساسيتين، تمثل الفئة الأولى في كتاب الدولة المنتدبون لدى رئيس الحكومة أو أحد الوزراء، وهؤلاء، يعهدون بالوزير المعني لموارثته في تسيير أحد القطاعات الوزارية المسندة إليهم، ويتم ذكرهم في ظهور تعيين الحكومة بصفتهم الانتدابية هذه. وعلى أساس ذلك يتولون ممارسة الصلاحيات المرتبطة بالقطاع المسند إليهم من قبل الوزير المعينين به بموجب تفويض من هذا الأخير. في حين تتجلى الفئة الثانية في كتاب الدولة المستقلون، الذين يكتفون بقطاع حكومي أو بجزء منه باستقلال عن عضو الحكومة المسؤول عن القطاع المعني، وقد يعين كاتب الدولة دون حقبة، أي دون أن يكلف بقطاع حكومي معين ولا مهام محددة.

وعلى أساس ذلك، احتلت السلطة التنفيذية مكانة متميزة في الدستور الجديد للمملكة المغربية على مستوى الهيكلية والتنظيم والإختصاصات، عمل على تأطيرها من خلال 7 فصول (من الفصل 87 إلى الفصل 94).

#### الفصل 87 :

تتألف الحكومة من رئيس الحكومة والوزراء، ويمكن أن تضم كتابا للدولة. يُحدد قانون تنظيمي، خاصة، القواعد المتعلقة بتنظيم وتسيير أنشطة المصالح الحكومية والوضع القانوني لأعضائها. ويحدد هذا القانون التنظيمي أيضا حالات التنافي مع الوظيفة الحكومية، وقواعد الحد من الجمع بين المناصب، والقواعد الخاصة بتصرفات الحكومة للأموال الخارجية.

تتألف الحكومة في ظل الدستور المغربي الجديد من رئيس الحكومة والوزراء الذين يوجدون على رأس الوزارات، ولهم صفتان، صفة سياسية باعتبارهم أعضاء في الحكومة ويشاركون في عملها الجماعي، وصفة إدارية باعتبارهم رؤساء للوزارات التي يشرفون عليها، فكل وزير هو بمثابة سلطة إدارية بالنسبة للوزارة المختصة بها. إذ يستند من التصور الدستوري كل الاختصاصات الضرورية واللازمة لتسيير المصالح الضرورية واللازمة لتسيير المصالح الإدارية التي تتكون منها الوزارة المختصة بها (87).

قرارات تنفيذية، أي يمكن أن تتخذ مفاعيلها في مواجهة المخالفين بأحكامها من دون الرجوع إلى القضاء، كما تمتع بحق الاستعلاء لشمورات المصلحة العامة مقابل توفيق عادل، وكذلك بسلطة التنفيذ الجبري، وبالسلطة التنفيذية التي تفكها من وزن الظروف التي تدفعها إلى إصدار قراراتها. وبمناصب موزعت على قراراتها مع أساليبها.

(87) يقدر ما يشير مفهوم الحكومة من المفاهيم السياسية الأكثر ديموعا وشيوعا وانتشارا بقدر ما لا يحقق إجماعا حوله، مستندا في تحديده إلى معايير أساسية :

- المعيار العضوي : الذي ينظر للحكومة باعتبارها السلطة التنفيذية التي يعهد إليها بتنفيذ القوانين، وتسيير الشأن العام من خلال سلطة سياسات عمومية. وتعمل أيضا على مجموع الهيئات العامة أو المسمرة للدولة، أي السلطات العامة في الدولة، وذلك تشمل السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية والسلطة القضائية.
- المعيار الموضوعي : الذي يعتبر الحكومة الهيئة المكننة بممارسة السلطة في جماعة سياسية معينة، وبالتالي يكون المقصود من هذا المفهوم نظام الحكم في الدولة، أي كينية ممارسة صاحب السيادة للسلطة العامة. كما تجسد الحكومة الجانب التنظيمي في الدولة، لكونها تعمل على صياغة السياسة العمومية، مثلما يقوم بتسيير الشأن العمومي على المستوى الداخلي، ونظرا لأهميتها القصوى في تنظيم الدولة اعتبرت أحد الأركان الأساسية لتأطيرها، فهي المعبر عن استمرار أزميتها وجوهيتها.

- للنزاع من التوصل برأى في هذا الشأن :
- أمينة المسموي، الوزراء في النظام السياسي المغربي 1955/1992 : الأصول، المناهج، المآل، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، 2001، ص 13.
- محمد زين الدين، القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، 2011، ص 166.
- محمد لحاجي، الحكومة المغربية في بداية القرن العشرين، المطابع المغربية، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، 1975، ص 112.
- Ali Sadani, Les strictures administratives territoriales et le développement local au Maroc. Edition FSES, RABAT, Série, N° 32, 1981, P25.



## الفصل 89 :

تمارس الحكومة السلطة التنفيذية.  
تعمل الحكومة، تحت سلطة رئيسها، على تنفيذ البرنامج الحكومي وعلى ضمان تنفيذ القوانين والإدارة موضوعة تحت تصرفها، كما تمارس الإشراف والوصاية على المؤسسات والمقاولات العمومية.

إذا كانت الحكومة تعتبر الممارس الفعلي للسلطة، والتي تشمل رئيس الحكومة والوزراء ومساعدتهم لكنهم الأداة والمحرك الرئيسي لأجهزة الدولة، وقد يفهم منها نظام الحكم في الدولة، بمعنى كيفية ممارسة صاحب السيادة للسلطة السياسية العامة في الدولة. فإن الدستور المغربي الجديد قد أوكلها ممارسة السلطة التنفيذية، تعمل تحت سلطة رئيسها، حيث تخضع في ممارستها لهذه السلطة لجهة من الاعتبارات السياسية، المرتبطة بصورة أساسية بطبيعة اشتغال النظام السياسي وأهدافه العامة، والدور المرتبط بمختلف المؤسسات المتفاعلة في الحقل السياسي وعلى رأسها المؤسسة الدلاكية، التي يعود لها الاختيار الموضوعي لأعضاء الحكومة ووضع حد لمهامهم، وتقوم بالتوجيه الفعلي للسياسة العامة للدولة، وهو ما سيجعل دور الهيئة الوزارية يقتصر في مهام تنفيذية صرفة. والتي حددتها المشرع الدستوري في العناصر التالية :

• تنفيذ البرنامج الحكومي : باعتبارها خارطة طريق توجه العمل الحكومي طيلة فترة مدة عمل الحكومة، وترجمة لبرنامج الأحزاب المكونة للائتلاف الحكومي، وهو ما سيجعل معه آلية وسيلة مهمة في عملية صناعة السياسة العامة للدولة.

• ضمان تنفيذ القوانين : إن النصوص التشريعية الجاهزة، والمصادق عليها من طرف البرلمان تقتضي وجود جهاز محكم يسهر على تنفيذها، ويمثل هذا الجهاز في الحكومة التي تعتبر هيئة إدارية عليها مهمتها الأساسية في تطبيق وتنفيذ القوانين التي يركز عليها تنظيم الدولة.

• الإدارة موضوعة تحت تصرف الحكومة : لتتمكن الحكومة من أداء وظيفتها التنفيذية فقد وضعت الإدارة ضمن إشارتها سواء منها الإدارة المركزية أو الإدارات الترابية المعنية والمنقبة.

• الإشراف والوصاية على المؤسسات والمقاولات العمومية : ملما بخول لها التدقيق والتوجيه بما يتلاءم مع توجهات الوزارة والمجتمع الحكومي التابعة له. وبهذا يشرف الوزير المدني على رئاسة مجالس المؤسسات العمومية أو يتوب على رئيس الحكومة في القيام بهذه المهمة، أي أن الوزير المدني يمارس رقابة على جميع مستويات القطاع الذي ينتمي إليه، ولا ينبت من هذه الرقابة سوى بعض الأجهزة التي تألئ طليعة وظيفتها الخاضعة لها.

انطلاقا من هذه العناصر المحورية، يمكن الإقرار أن نجاح الحكومة في ممارسة السلطة التنفيذية وصناعة السياسات العامة، يتطلب تعقيق مجموعة من الشروط، تتجلى على سبيل المثال لا الحصر، في وجود حياة سياسية مفتوحة، تسمح بمساهمة أطراف متعددة في مناقشة واسعة لمختلف البدائل المطروحة، وهو ما يعني أن مجال صنعها وتنفيذها هو المؤسسات الحكومية من جهة. وتوفر النخبة الحكومية على درجة عالية من الفعالية والكفاءة والاحترافية،

## الفصل 88 :

بعد تعيين الملك لأعضاء الحكومة، يتقدم رئيس الحكومة أمام مجلسي البرلمان مجتمعين، ويعرض البرنامج الذي يعتزم تطبيقه. ويجب أن يتضمن هذا البرنامج الخطوط الرئيسية للعمل الذي تنوي الحكومة القيام به، في مختلف مجالات النشاط الوطني، وبالأخص في ميادين السياسة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والثقافية والحرارية.

يكون البرنامج المشار إليه أعلاه، موضوع مناقشة أمام كلا المجلسين، يعقدها تصويت في مجلس النواب.

تعتبر الحكومة منصبة بعد حصولها على ثقة مجلس النواب، المعبر عنها بتصويت الأغلبية المطلقة للأعضاء الذين يتألف منهم، لصالح برنامج الحكومة.

الزم الدستور المغربي الجديد الحكومة -بعد تعيين الملك لأعضائها-، أن تقدم رئيس الحكومة أمام مجلسي البرلمان مجتمعين، ويعرض البرنامج الحكومي الذي يعتزم تطبيقه، لأنه بمثابة إعلان عن نوايا الحكومة بخصوص السياسة الحكومية المزمع تطبيقها، ويجب أن يتضمن هذا البرنامج الخطوط الرئيسية للعمل الذي تنوي الحكومة القيام به، في مختلف مجالات النشاط الوطني، وبالأخص في ميادين السياسة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والثقافية والحرارية. وبالتالي فالبرنامج الحكومي هو وثيقة تقدمها هيئة وزارية معينة أمام البرلمان، كونها مسؤولة أمامه لإحلاله على ما تنوي تنفيذه من سياسات في كافة الميادين والتجالات. ينض النظر أن يكون هذا البرنامج، موضوع مناقشة أمام كلا المجلسين، يعقدها تصويت في مجلس النواب.

إذا كان البرنامج الحكومي وسيلة لمعرفة توجه الحكومة في الميادين التي سيتم التركيز عليها خلال سنوات عملها، والعضاا التي توليها أهمية في أجندتها، فإن هذا البرنامج يظل إجراءا شكليا مادامت الحكومة قد حققت بالثقة الملكية، ومن ثم يعتبر تقديم البرنامج الحكومي أمام البرلمان الذي يكون من أغلبية برلمانية حكومية ترجح الموافقة عليه دون أي اعتراض، وهو ما تعتبر منه الحكومة منصبة بعد حصولها على ثقة مجلس النواب، المعبر عنها بتصويت الأغلبية المطلقة للأعضاء الذين تتألف منهم، لصالح برنامج الحكومة، الذي يشكل بدون شك خارطة طريق للعمل الحكومي، وترجمة لبرامج الأحزاب المكونة للائتلاف الحكومي، وهو ما سيجعل معه آلية وسيلة مهمة في عملية صناعة السياسة العامة للدولة.

## الفصل 91 :

يعين رئيس الحكومة في الوظائف المدنية في الإدارات العمومية، وفي الوظائف السامية في المؤسسات والمطاولات العمومية، دون إخلال بأحكام الفصل 49 من هذا الدستور.

يمكن لرئيس الحكومة تفويض هذه السلطة.

أفردت الوثيقة الدستورية أهمية خاصة للسلطة التنفيذية، بعد أن ارتقت المكانة الدستورية للوزير الأول إلى رئيس الحكومة والجهاز التنفيذي، وكسرت مسؤولية الكاملة على كافة أعضاء فريقه الحكومي، حيث خولت له صلاحية اقتراحهم وإنهاء مهامهم، وقيادة وتنسيق العمل الحكومي والإشراف على الإدارات العمومية، إذ مكّنه المشرع الدستوري من صلاحية تعيين وفي المناصب الحكومية السامية مثل (79) :

مقتنيات ونصوص محدودة تنقل بالتوقيع في التشريعات الإدارية، فإن الاجتهاد القضائي والمديد من الباحثين زعموا في بعض الحالات إلى كون التوقيع شرطا لازما على القرارات المكتوبة ولو لم يرد به نص، لا باعتباره من البيانات الأساسية التي تدخل في تكوين الشكل الكتابي للقرار.

■ يند تفرغ التوقيع نوعا من التنظيم الداخلي للإدارة، حيث لا يبدو أن يكون مجرد نقل للعمل الإداري في التوقيع باسم المفوض، فهو لا يؤدي إلى إحداث تغيير في توزيع الاختصاصات كما لا يترتب عنه نزاع الاختصاص من صاحبه الأصلي حيث يجوز له ممارسته في أي وقت شاء.

■ يعتبر تفويض التوقيع تفويض شخصي، لأن المفوض يختار المفوض إليه شخصا، وبذلك حيث ينتهي هذا النوع من التفويض بانتهاء وظيفة أي طرف من الطرفين نظرا لسمته الشخصية، أي أن مدة التفويض رتبة بطلان أو قصر المدة التي يبقى فيها المفوض أو المفوض إليه في وظيفته. كما يترتب أيضا عن الصفة الشخصية لتفويض التوقيع واعتباره مجرد تفويض داخلي، أن يظل المفوض مسؤولا عن قرارات المفوض إليه، فيما بدا ما يترتب على قرارات هذا الأخير من مسؤولية تأديبية، يضاف إلى ذلك أن المفوض يستطيع أن يتدخل ويولي أو يعدل قرارات المفوض إليه.

للزيد من التفصيل يراجع في هذا الشأن :

■ كريم لعروش، القانون الإداري المغربي، مرجع سابق، ص 70.

■ محمد جمال، الوجيز في القانون الإداري، الدار العلمية للنشر والتوزيع، مصر، الطبعة الثانية، 2003، ص 77. (79) ينص الفصل 49 من الدستور المغربي الجديد على أنه : يتداول المجلس الوزاري في القضايا والنصوص التالية :

- التوجهات الإستراتيجية لسياسة الدولة.
- مشاريع مراجعة الدستور.
- مشاريع القوانين التنظيمية.
- التوجهات العامة لمشروع قانون المالية.
- مشاريع القوانين.
- الإطارات المشار إليها في الفصل 71 (المشورة الثانية) من هذا الدستور.
- مشروع قانون النمو العام.
- مشاريع النصوص المتعلقة بالمجال المسكوني.
- إعلان حالة الحصار.

وأما لهما لروية استنتاجية وأهمية ملزمة بمختلف المطالب والإكراهات التي يطرحها تدبير الشأن العمومي، والتي تفرض تبني قيم التجديد العقلاني من قبل مختلف الفاعلين من جهة ثانية. (79)

## الفصل 90 :

يمارس رئيس الحكومة السلطة التنظيمية، ويمكن أن يفوض بعض سلطاته للوزراء، تحمل المقررات التنظيمية، الصادرة عن رئيس الحكومة، التوقيع بالعطف من لدن الوزراء المكلفين بتنفيذها.

يقتصد بالسلطة التنظيمية سلطة إصدار مراسيم تنظيمية، واتخاذ قرارات تنفيذية ذات طابع عام، وهي مراسيم - بالنسبة إلى موضوعها - قد تكون فردية اسمية تتعلق بشخص أو أكثر بأسمائهم، وقد تكون تنظيمية تتضمن أحكاما عامة تتعلق بفئات غير محددة من السكان أو جميعهم. وبعد الاختصاص التنظيمي مجال مخصص في الأنظمة البرلمانية للوزير الأول، أما في التعيرية السياسية المغربية، فإن ممارسة السلطة التنظيمية عرفت بعض الاختلاف، حيث تراوحت بين ممارستها من قبل الملك وبين ممارستها من قبل الوزير الأول (77).

في ظل هذا التوجه، عمد المشرع الدستوري إلى تكريس ممارسة رئيس الحكومة للسلطة التنظيمية، والذي يمكنه أن يفوض بعض سلطاته للوزراء، أي ممارسة الوزراء للسلطة التنظيمية تحت الإشراف العام رئيس الحكومة وتفويض منه، والتي تختص العديد من المظاهر، كتفويض القوانين، لأن هناك من القوانين ما تحتاج لتطبيقها إلى مرسوم تنظيمي، ينص عليه القانون، ولأن نفسه المراد تطبيقه، يحدد الإجراءات والتدابير اللازمة الضرورية لتسهيل تطبيق القانون، ولأن رئيس الحكومة هو صاحب الحق في إصدار هذه المراسيم التطبيقية، فإنه يفوض هذا الاختصاص إلى الوزراء المكلفين لريقته الحكومي الذين يساهمون في إعداد وتخصيص هذه المراسيم التطبيقية عن طريق الاقتراح والاستشارة والموافقة.

كما جعل الدستور المغربي الجديد المقررات التنظيمية - الصادرة عن رئيس الحكومة - تحمل التوقيع بالعطف من لدن الوزراء المكلفين بتنفيذها، أي منح الإمكانية للوزراء التوقيع بالعطف لتنفيذ المراسيم التنظيمية الصادرة عن رئيس الحكومة، الشيء الذي يقر بشرعية هذه المراسيم، لأن المرسوم الذي لا يحمل التوقيع بالعطف يعتبر من الناحية القانونية لائما من جهة وإذا كان لرئيس الحكومة أن يستعمل حقه في التفويض، وله واسع النظر في ذلك، فإن هذا التفويض لا يسري على التوقيع بالعطف على الظواهر الشريفة، وكذا الاختصاصات التي نص الدستور على ممارستها بمراسيم لرئيس الحكومة من جهة ثانية (78).

(79) محمد الرضواني، التنمية السياسية في المغرب : تشكل السلطة التنفيذية وممارستها من سنة 1956 إلى سنة 2000، طبعة المعارف الجديدة، الرباط، الطبعة الأولى، 2011، ص 148.

(77) أحمد سنهجي، الوجيز في التنظيم الإداري، مطبعة فاس بريس، فاس، الطبعة الأولى، 2004، ص 80.

(78) تتحكم في تفويض المديد من العناصر أهمها :

- يشتر التوقيع، أهم ميزة في سلسلة الميزولات العامة المشتركة التي تحدد المظهر الخارجي للقرارات الإدارية حيث يعد عنصر أساسيا في القرارات التي تأخذ الشكل المكتوب، وإذا كانت لا توجد إلا

يعتبر المجلس الحكومي أداة أساسية للعمل الحكومي ومركز للتنسيق بين السياسات القطاعية لمختلف الوزراء، باعتباره مكان للإعلام والاتصال على الشؤون العامة للدولة، ولكن أهمية هذا المجلس في الدور الحاسم الذي يلعبه في القرارات التي تتخذها الحكومة - خصوصاً تلك التي لا تتطلب المروء إلى المجلس الوزاري - سواء تعلق الأمر بتعويضها حيث تكون هذه المرحلة بمثابة جلسات عمل تهيئ لاختلاف قرارات أو لتنفيذها، وهي أهمية جعلت المشرع الدستوري يرتقي بهذه المؤسسة إلى مؤسسة دستورية.

إن من شأن دستور المجلس الحكومي ترقية مكانة هذه المؤسسة، بفتحها الحماية الدستورية أثناء ممارسة مسؤولياتها التنظيمية والتنفيذية، وكذا من خلال توضيح اختصاصاتها بشكل واضح في انسجام وكامل مع المجلس الوزاري. وهكذا فإذا كانت رئاسة المجلس الوزاري تحول لجلالة الملك أو لرئيس الحكومة، فإن رئاسة المجلس الحكومي تخول لرئيس الحكومة، الذي يتقيد بمبادرة منه وبتركية تشمل كافة أعضائه، ولم يفت المشرع الدستوري أن يقوم بتحديد صلاحيات هذا المجلس، حيث يتداول - تحت رئاسة رئيس الحكومة - في القضايا والنصوص التالية :

- o السياسة العامة للدولة قبل عرضها على المجلس الوزاري.
- o السياسات العمومية.
- o السياسات القطاعية.
- o طلب الثقة من مجلس النواب، قصد مواصلة الحكومة تحمل مسؤولياتها.
- o القضايا الراهنة المرتبطة بحقوق الإنسان وبالنظام العام.
- o مشاريع القوانين، ومن بينها مشروع قانون المالية، قبل إيداعها بكتب مجلس النواب دون إدخال بالأحكام الواردة في الفصل 49 من هذا الدستور.

- o مراسيم القوانين.
- o مشاريع المراسيم التنظيمية.
- o مشاريع المراسيم المشار إليها في الفصول 65 (الفقرة الثانية) و 66 و 70 (الفقرة الثالثة) من هذا الدستور.

- o المعاهدات والاتفاقيات الدولية قبل عرضها على المجلس الوزاري
- o تعيين الكليات الجامعيين، ومديري الإدارات المركزية بالإدارات العمومية، ورؤساء الجامعات والمعمدا، ومديري المدارس والمؤسسات العليا، وللقانون التنظيمي المشار إليه في الفصل 49 من هذا الدستور، أن يتم لائحة الوظائف التي يتم التمييز فيها في مجلس الحكومة، ويحدد هذا القانون التنظيمي، على وجه الخصوص، مبادئ ومعايير التمييز في هذه الوظائف، لاسيما منها مبادئ تكافؤ الفرص والاستحقاق والكفاءة والشفافية.

وعلى ضوء هذا التحديد، يمكن الإقرار أن المجلس الوزاري لم يعد القناة الوحيدة لاستصدار القرارات التنفيذية، إذ أن عددا من التدابير الحكومية يتم الحسم فيها ابتداء وانتهاء في المجلس الحكومي دونما الحاجة للإحالة على المجلس الوزاري، الأمر الذي يجعل هذا الأخير إطارا للمشاركة في تدبير الملفات التي تهم البعد الاستراتيجي، والسياسي والتنظيمي للدولة المغربية.

- o والي بنك المغرب.
  - o السفراء.
  - o الولاة والمجال.
  - o المسؤولين عن الإدارات المكلفة بالأمن الداخلي.
  - o المسؤولين عن المؤسسات والمقاولات العمومية الاستراتيجية.
- وتسعى لهذه المكلفة، منح الدستور المغربي الجديد لرئيس الحكومة حق التمييز في الوظائف المدنية في الإدارات العمومية، وفي الوظائف السامية في المؤسسات والمقاولات العمومية، ويمكن لرئيس الحكومة تفويض هذه السلطة من أجل توزيع العمل الحكومي توزيعا دقيقا ومنظما.

#### الفصل 92 :

- يتداول مجلس الحكومة، تحت رئاسة رئيس الحكومة، في القضايا والنصوص التالية :
- السياسة العامة للدولة قبل عرضها على المجلس الوزاري.
- السياسات العمومية.
- السياسات القطاعية.
- طلب الثقة من مجلس النواب، قصد مواصلة الحكومة تحمل مسؤولياتها.
- القضايا الراهنة المرتبطة بحقوق الإنسان وبالنظام العام.
- مشاريع القوانين، ومن بينها مشروع قانون المالية، قبل إيداعها بكتب مجلس النواب دون إدخال بالأحكام الواردة في الفصل 49 من هذا الدستور.

- مراسيم القوانين.
- مشاريع المراسيم التنظيمية.
- مشاريع المراسيم المشار إليها في الفصول 65 (الفقرة الثانية) و 66 و 70 (الفقرة الثالثة) من هذا الدستور.

- المعاهدات والاتفاقيات الدولية قبل عرضها على المجلس الوزاري.
- تعيين الكليات الجامعيين، ومديري الإدارات المركزية بالإدارات العمومية، ورؤساء الجامعات والمعمدا، ومديري المدارس والمؤسسات العليا، وللقانون التنظيمي المشار إليه في الفصل 49 من هذا الدستور، أن يتم لائحة الوظائف التي يتم التمييز فيها في مجلس الحكومة، ويحدد هذا القانون التنظيمي، على وجه الخصوص، مبادئ ومعايير التمييز في هذه الوظائف، لاسيما منها مبادئ تكافؤ الفرص والاستحقاق والكفاءة والشفافية.

يطلع رئيس الحكومة الملك، على خلاصات مداوات مجلس الحكومة.

- إخبار الحرب.
- مشروع المرسوم المشار إليه في الفصل 104 من هذا الدستور.
- التمييز باقتراح من رئيس الحكومة، وبمبادرة من الوزير المنتدب، في الوظائف المدنية لوالي بنك المغرب، والسفراء والولاة والمجال، والمسؤولين عن الإدارات المكلفة بالأمن الداخلي، والمسؤولين عن المؤسسات والمداولات العمومية الاستراتيجية.
- وتحدد بملفون تنظيمي لائحة هذه المؤسسات والمقاولات الاستراتيجية.



٥ يمكن للوزير التوقيع والتصديق على الصفقات الحكومية وسيير الأملاك التابعة للوزارة التي يشرّف عليها سواء كانت أملاكاً في ملكية الوزارة أو أملاكاً خاصة.

تشيل الدولة باعتبارها شخصا معنويا، أي أنه بإمكانه إبرام العقود، والتعاضدي باسم الوزارة التي يشرف على مصالحها، والقيام بجميع التصرفات القانونية في حدود ما تنص عليه المقضيات التشريعية والتطبيقية.

□ يعتبر الوزير المسؤول المباشر عن تمثيل الوزارة سواء أمام الغير أو أمام القضاء في حالة أي نزاع.

إن ما يتبني الإشرار إليه هو أن الوزراء يقومون بأداء المهام المرسلة إليهم من قبل رئيس الحكومة، ويطلبون مجالس الحكومة على ذلك، كما يمكن للوزراء أن يفرضوا جزءاً من اختصاصاتهم ككتاب الدولة.

۹۴

أعضاء الحكومة مسؤولون جنائياً أمام محاكم المملكة، مما يتركبون من جنایات وجنح، أبناء مدارسهم لهما هم.

يُحدد القانونان المسطرة المتعلقة بهذه المسؤولية.

تعتبر المسؤولية الجنائية من أقدم أشكال المسؤولية الوزارية، حيث ارتبط ظهورها بشكل وثيق بالنظام البرلماني حيث لم تتمكن من الانفصال عن المسؤولية السياسية التي انبثقت منها. وعمود المسؤولية الجنائية للوزراء في أصلها إلى نظام الاتهام الذي عرفت بريطانيا في القرن 14، وطبقا لهذا النظام أوكل الإتهام إلى مجلس العموم واختص مجلس اللوردات في المحاكمة، وكانت المسؤولية الجنائية للوزراء في ذات الوقت هي السبيل الوحيد لرقابة البرلمان على أعضاء الحكومة. وغالبا ما كان يؤدي التلويح بتحركها إلى إصرار الوزراء بتقديم استقالتهم. نظرا لخطورة الجرائم التي قد يرتكب عن إجراء المحاكمة، والذي قد يصل بعض الأحيان في حالة نبوت هذه المسؤولية إلى حد الإعدام أو اللفي<sup>(81)</sup>.

وانتقل النظام من بريطانيا إلى الدول المجاورة وعلى رأسها فرنسا التي لم تبرز فيها فكرة المسؤولية الجنائية للوزراء بشكل واضح إلا مع الثورة الفرنسية سنة 1789، ومنذ ذلك الوقت لم تختف هذه المسؤولية من النظام الدستوري الفرنسي، ذلك أن نظام المساءلة الجنائية للوزراء ارتكز على الدستور الفرنسي لسنة 1958 إلى العديد من الدول التي كانت من مستعمراتها ومن بينها المغرب الذي كرست دساتيره اللاحقة على الاستقلال مبدأ المساءلة الجنائية للوزراء أما البرلمان، ولأجل ذلك عهد له المشرع بتشكيل محكمة خاصة تسم بمطابيحها السياسي الصرف، حيث يتم اختيار أعضائها مناصفة بين البرلمانيين (النواب والمستشارين). إلا أن التحول الذي حققه الدستور المغربي الجديد في هذا المجال، جعل أعضاء الحكومة مسؤولين جنائيا أمام محاكم المملكة، عما يرتكبون من جنایات وجنح، أثناء ممارستهم لمهامهم، وقفا للمسطرة المتعلقة بهذه المسؤولية المحددة قانونا.

[181] شعبي شكري، دراسة لبعض جوازات قانون محاكمة الوزراء في فرنسا والكييت ومصر، دار النهضة العربية، القاهرة، الطبعة الأولى، 1895، ص 16.

كما أن المجلس الحكومي يفتح مجموعة من الصلاحيات التنفيذية الواصفة، ذاتية تقديرية وأخرى تدولية تعال على المجلس الوزاري لبيت فيها ضمن ما جرى الاحتفاظ به، من صلاحيات استثنائية وتكيفية وتوجيهية، بما فيها الحرص على التوازنات الماكرو-اقتصادية والمالية، التي صارت قاعدة دستورية من جهة، ثم أن تمتيع مؤسسة مجلس الحكومة بمجموعة من الاختصاصات التي لا تعرض وجوباً على المجلس الوزاري، سييسل وييسط وتيرة العمل الحكومي، ويسرع من وتيرة الأداء الحكومي، ويساهم هذا المعقضى كذلك في ضمان استمرارية العمل الحكومي بشكل منتظم من جهة ثانية.

الفصل 93 :

الوزراء مسؤولون عن تنفيذ السياسة الحكومية كل في القطاع المنفصلة، وفي نفس الوقت تضاماً من الحكومة.

الحكومة على ذلك، يمكن تصور  
يهد الدستور المغربي الجديد إلى الوزراء، بمسؤولية تنفيذ السياسة الحكومية كل في القطاع  
المكلف به في إطار النظام الحكومي، وهو ما يخوله ممارسة العديد من الصلاحيات التي تؤوله  
تدبير وتسيير الشؤون الخاصة بالمصالح الوزارية، أي أنه يباشر جميع الأعمال والتصرفات  
القرارات التنظيمية والفرعية لتنفيذ هذه السياسة في نطاق تولاه وزارته، حيث يقوم  
يصدر القرارات الوزارية التنفيذية والقرارات والبرامج المتعلقة بوزارته تفهيدا لتعليمها  
إعداد مشروع ميزانية الوزارة ومشروعات القوانين والبرامج المتعلقة بوزارته تفهيدا لتعليمها  
الوزير بالوزير المعوض :  
(80) :

٥ ممارسة جميع المهام والوظائف التي يترتب عنها في هذا المجال حتى تعيين الموظفين ونقلهم وتدريبهم وترقيتهم وعزلهم، وتحديد اختصاصات كل منهم وتوزيعهم على فروع الوزارة وإدارات الوزارات في المعامل والأقاليم.

وتتضمن هذه الوثيقة، من بين أمور أخرى، ما يلي:

يتوقع الوزير بصلحية إصدار القرارات والتوجيهات التي من شأنها أن تساهم في سلامة تدبير العراق الذي يوجد على رأسها، واحترام هذه التوجيهات مضمون عبر السلمة الانبثاقية التي يملكها الوزير. ويمكنه تفويض هذه الصلاحيات إلى مسؤوليه وممثليه المحليين. يتوقع الوزير سلمة التقرير فيما يخص البصالح الخارجية وتحديد اختصاصاتها ونظمها، وكذا تحديد مقراتها.

٥ يعتبر الوزير الأمر بالصرف في حدود اختصاص ولائحته، فلهذه الصفة بعضه به الحق في الانزاع بالاموال العامة والخاصة، وبإمكانه تنقيض هذا الاختصاص إلى أميرين بالصرف لأنولين.

(80) محمد يحيى، المغرب الإداري، مطبعة اسبارطيل، طنجة، الطبعة الرابعة، 2011، ص 108.

للملك أن يطلب من كلا مجلسي البرلمان أن يعزأ قراءة جديدة كل مشروع أو مقترح قانون. يُطالب القراءة الجديدة بخطاب، ولا يمكن أن ترفض هذه القراءة الجديدة.

يجعل حق طلب القراءة الجديدة على سلطة تمكن رئيس الدولة من إيقاف القانون الذي وافق عليه البرلمان، أي أنه لا يستعمل هذا الحق إلا بعد موافقة البرلمان على القانون، وأجل هذا الأخير على رئيس الدولة للتصديق عليه. ووقت استعمال هذا الحق يطلق عليه حق الاعتراض أو طلب القراءة الثانية أو طلب القراءة الجديدة، فإن الأثر المترتب عنه هو إيقاف القانون الذي وافق عليه البرلمان، الأمر الذي يجعل من ممارسة حق الاعتراض - الذي يكون مطلقا أو نسبيا - عبئة تحول دون ميلاد القانون<sup>(84)</sup>.

وفي النظام الدستوري المغربي، للملك أن يطلب من كلا مجلسي البرلمان أن يعزأ قراءة جديدة كل مشروع أو مقترح قانون، والتي تتطلب القراءة الجديدة بقطاب، ولا يمكن أن ترفض هذه القراءة الجديدة ويستتوي في ذلك أن يكون القانون عبارة عن مشروع قانون قدم من طرف الحكومة أو اقتراح قانون قدم من طرف أعضاء البرلمان، ذلك أن المشرع الدستوري حول الملك صلاحية طلب قراءة جديدة (حق الاعتراض) حينما يقدر أن القانون الذي وافق عليه البرلمان غير ملائم لإعتبارات قد تكون اجتماعية أو اقتصادية أو أمنية أو سياسية... وغيرها.

لذلك يعتبر طلب القراءة الجديدة عبارة عن لفت نظر أعضاء مجلسي البرلمان إلى ما في القانون من نقص أو تعارض أو عدم ملائمة لإصداره أو جوانب تستدعي إعادة النظر فيه، ومن ثم يعتبر طلب إجراء قراءة جديدة وسيلة منطقية وديمقراطية يمارسها رئيس الدولة باعتباره ممثلا اسمي للامة والساهر على تحقيق المصلحة العامة من جهة، ثم إن طلب القراءة الجديدة

(84) يتخذ حق الاعتراض وجوبين أساسيين هما :

■ الاعتراض المطلق: يرتب على هذا النمط من الاعتراض قبح مشروع القانون بصفة نهائية بحيث لا يمكن التقلب عليه حتى ولو وافق البرلمان على المشروع مرة ثانية ولو بالإجماع، وفي الاعتراض بهذا الوصف الذي يتسم بالنهائية والإطلاق يمارسه رئيس الدولة باعتباره جهة من السلطة التشريعية، حيث لا وجود للعمل التشريعي دون موافقته. فإذا اعترض رئيس الدولة على القانون، فلا توجد وسيلة دستورية تمكن البرلمان من تجاوزه، والأمر الجلي في كون هذا النمط من الاعتراض يتعارض مع النظام الديمقراطي الذي يجعل لبراب الأمة الدور الفعال في سن التواعد القانونية، لذلك فإن الأنظمة الدستورية لا تحص على هذا النوع من الاعتراض لما يترتب عنه من واد القانون وقبحه بصفة نهائية.

■ الاعتراض النسبي أو التوقيفي: هذا النمط من الاعتراض يمكن البرلمان أن يطلب عليه عن طريق الموافقة على القانون الذي اعترض عليه رئيس الدولة وفق الشروط الدستورية، والاعتراض هنا ليس اعتراضا نهائيا ولا رفضا مطلقا، بل هو اعتراض نسبي ورفض مؤقت، حيث يقتد مصير القانون على مدى قدرة البرلمان على استئماع الشروط المنصوص عليها دستوريا، فإذا أقر البرلمان القانون للمرة الثانية، فإن ذلك يعد إستماعا لاعتراض رئيس الدولة، وتحتم على هذا الأخير إصدار مشروع القانون طبقا لإرادة البرلمان التي جعل لها الدستور الكلمة العليا والنهائية.

للتريد من التفصيل يراجع في هذا الشأن : مصطفى كلوش، النظام الدستوري المغربي : المؤسسة الملكية، مرجع سابق، ص 70.

## الباب السادس

### العلاقات بين السلط

إن التعامل في مختلف الأنظمة السياسية القديمة والمعاصرة، ومن يساير تطور وثيرة أنظمة الحكم في العالم منذ القرن 18 إلى يومنا هذا، يعد أن العلاقات بين السلط، وخاصة التشريعية والتنفيذية، قد خضعت لأكثر من تنظيم، كما ساهمت أفكار كل من جون لوك وشارل دي مونتسكيو المتولدة في القرنين 17 و18 في بلورة مبدأ الفصل بين السلط كأساس للعلاقات بينها. ومبدأ الفصل هذا كان يعد بالنسبة للجمهورانية آنذاك أداة للحد من جبروت الطبقة الأرستقراطية التي كانت امتيازاتها لا تند ولا تبحص، وكذلك من طغيان أمجاد الحكم المطلق، وهكذا أثير هذا المبدأ بشكل جدي مباشرة غداة وفاة حاكم فرنسا لويس 14 في بداية القرن 18، والذي - أي العبد - سيشكل فيما بعد إحدى الآليات الأساسية للديمقراطية الليبرالية.

على أساس ذلك، جاء مبدأ الفصل بين السلط من أجل تجاوز العذر من السلطة عامة والحد من جبروت السلطة المطلقة على وجه الخصوص، لأنه أحد ثوابت الفكر الليبرالي الذي اعتبر أن تمرز الحكم في يد واحدة، يؤدي حتما إلى انكسار الحقوق الفردية والمقوق ضمنية للمواطن. فالنصل بين سلطة تشريعية يضطلع بها البرلمان، وسلطة تنفيذية تمارسها الحكومة، يجانب قصاء مستمل يسهو على ضمان تطبيق القانون ومراقبة شرعية القرارات وتطبيق القانون، اعتبر ضرورة ملحة لكل شعي يريد التمتع بالحريات والحقوق<sup>(82)</sup>. وهو توجه جعل الدستور المغربي يتبنى هذا المبدأ بالنص على : «يقوم النظام الدستوري للمملكة على أساس فصل السلط، وتوازنها وتمازجها، والديمقراطية الموازنة والتشاركية، وعلى صير الحكامة الجيدة، و«ربط المسؤولية بالمحاسبة»<sup>(83)</sup>.

وكريسا لهذا التوجه، صمد المشرع الدستوري المغربي إلى تأطير العلاقات بين السلط في الباب السادس من خلال محورين أساسيين يشغلان 12 فصلا (من الفصل 95 إلى الفصل 106).

أولا - العلاقة بين الملك والسلطة التشريعية :

لقد بوا الدستور المغربي الجديد الملك مركز الصدارة في علاقته بالنسبة للمؤسسات الدستورية الأخرى خاصة البرلمان والحكومة، وهكذا يمارس جلالة الملك في علاقته بالسلطة التشريعية صلاحيات واسعة في المجال التشريعي أظهرها المشرع الدستوري في المعور الأول من هذا الباب تحت عنوان العلاقة بين الملك والسلطة التشريعية، وتشغل 5 فصول (من الفصل 95 إلى الفصل 99).

(82) يوسف الفاسي الفوري، القانون الدستوري، مطبعة الفوري انت، فاس، الطبعة الأولى، 1997، ص 280.

(83) الفقرة الثانية من الفصل 1 من الدستور المغربي الجديد.

بالإعلان عن حل مجلي البرلمان أو أحدهما، فإن انتخاب البرلمان الجديد أو المجلس الجديد ينبغي أن يتم في شهرين على الأكثر من تاريخ الحل، وذلك لتسهيل تشكيل المجلس التشريعي الجديد، ولكن إذا حصل التعميد في الأجل المذكور لطرف المصلحة فإن ذلك لا يتناقض وأحكام هذا النص الدستوري.

#### الفصل 98 :

إذا وقع حل أحد المجلسين، فلا يمكن حل المجلس الذي يليه إلا بعد مضي سنة على انتخابه، ما عدا في حالة تمدد توفر أغلبية حكومية داخل مجلس النواب الجديد. إذا وقع حل أحد المجلسين، فلا يمكن حل المجلس الذي يليه إلا بعد مضي سنة على انتخابه، ما عدا في حالة تمدد توفر أغلبية حكومية داخل مجلس النواب الجديد. يواءم تعلق الوضع بمجلس النواب أو مجلس المستشارين لضمان استمرارية المجلس خلال تلك الفترة على الأقل لممارسة مسؤولته احتراماً لإرادة الشعب، واستمراراً لشؤون الحياة السياسية.

#### الفصل 99 :

يتم اتخاذ قرار إشهار الحرب داخل المجلس الوزاري، طبقاً للفصل 99 من هذا الدستور وبعد إحاطة البرلمان علماً بذلك من لدن الملك. حينما تعرض الدولة لخطر خارجي يهدد حوزة التراب الوطني، فإن من حق رئيس الدولة أن يعلن الحرب للرد عن تراب الدولة وسلامة الأفراد، سواء الحرب هجومية أم دفاعية، وهو توجه كرسه المشرع الدستوري بالنص على أنه يتم اتخاذ قرار إشهار الحرب داخل المجلس الوزاري، وبعد إحاطة البرلمان علماً بذلك من لدن الملك.

#### ثانياً- العلاقات بين السلطتين التشريعية والتنفيذية :

إن البحث في العلاقات بين السلطتين التشريعية والتنفيذية هو رصد في العلاقات التفاعلية بين البرلمان والحكومة في إطار النظام الدستوري المغربي، يشكل أحد المدخل الأساسية لفهم طبيعة النظام السياسي والدستوري السائد، لذلك نجد أغلب الدساتير تولي عناية كبيرة لمسألة ضبط وتنظيم العلاقات القائمة بين هذين السلطتين، حيث تعمل على تعديدهما بشكل دقيق متبادلاً في فراغ أو ثغرات يمكن أن تملأ مصدرها التزامات سياسية ودستورية غير محدودة المراقبة، ولم يخرج المشرع الدستوري المغربي عن هذه القاعدة حيث عمل على تقنين العلاقات بين السلطتين التشريعية والتنفيذية من خلال المحور الثاني للباب السادس من الدستور الجديد المملكة المغربية، من منطلق 7 فصول (من الفصل 100 إلى الفصل 106).

#### الفصل 100 :

يخصص بالأسبقية جلسة في كل أسبوع لأستشارة أعضاء مجلسي البرلمان وأجوبة الحكومة.

لا يوقع بالمطف من قبل رئيس الحكومة، لأنه ليس عمل تشريعي، وإنما هو إجراء تنفيذي يمارسه رئيس الدولة باعتباره رئيساً السلطة التنفيذية، المسؤول عن تنفيذ القوانين والقواعد على توقع ما قد يترتب على تنفيذ القانون من آثار وانعكاسات إيجابية أو سلبية من جهة ثانية.

#### الفصل 96 :

للملك، بعد استشارة رئيس المحكمة الدستورية وأخبار رئيس الحكومة ورئيس مجلس النواب، ورئيس مجلس المستشارين، أن يحل بطلب المجلسين معاً أو أحدهما. يقع الحل بعد خطاب يوجهه الملك إلى الأمة.

لما كان البرلمان يمارس الوظيفة التشريعية ويملك حق الرقابة على أعمال الحكومة بما في ذلك حجب الثقة عنها، فإنه من المنطقي لتحقيق التوازن إعطاء السلطة التنفيذية حق الدفاع عن نفسها. وهذا الحق يتجلى في حل البرلمان للحيلولة دون استبداده وإسرافه وخاصة عندما يؤدي تفنت البرلمان إلى عدم الاستمرار السياسي، ويحل حق الحل على إنهاء الولاية التشريعية للبرلمان قبل نهاية العدة التي حددها له الدستور. ولا شك أن هذا الحق يستعمل لتأجيل متعدد منها<sup>(96)</sup>

تأجيل استمرار الحكومة والتأني بها عن تقديم الاستقالة إذا ما تراءى لرئيس الدولة أن البرلمان قد اشتط في قراره الرامي إلى حجب الثقة، ليحال الأمر على الشعب لتحكيمه في النزاع القائم بين البرلمان والحكومة.

يستعمل كوسيلة لحسم الخلاف بين الأحزاب التي لها تمثيل داخل البرلمان بقصد تحقيق أغلبية متجانسة قادرة لم تكن متوافرة.

يلجأ إليها كوسيلة يدافع بها رئيس الدولة عن آرائه التي يعتقد أنها تحقق المصلحة العامة وأن الشعب يؤيدها فيها.

يستعمل حق الحل في حالة ما إذا كانت هناك رغبة في إدخال تعديلات أساسية في وضع الدولة السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي التي تمس مصالح الدولة الجوهرية.

وعلى أساس ذلك، خول للملك، في الدستور المغربي الجديد حق حل البرلمان المجلسين معاً أو أحدهما بظهور، وذلك بعد توفر الشروط الشكلية التالية :

#### • استشارة رئيس المحكمة الدستورية.

#### • إخبار رئيس الحكومة.

#### • إخبار رئيس مجلس النواب. إخبار رئيس مجلس المستشارين.

#### • يقع الحل بعد خطاب يوجهه الملك إلى الأمة.

#### الفصل 97 :

يتم انتخاب البرلمان الجديد أو المجلس الجديد في ظرف شهرين على الأكثر بعد تاريخ الحل.

(96) مصطفى قلوش، النظام الدستوري المغربي المؤسسة الملكية، مرجع سابق، ص 105.



للملك أن يطلب من كلا مجلسي البرلمان أن يقرّ قراءة جديدة كل مشروع أو مقترح قانون. يُطالب القراءة الجديدة بخطابه، ولا يمكن أن ترفض هذه القراءة الجديدة.

يجعل حق طلب القراءة الجديدة على سلطة تمكن رئيس الدولة من إيقاف القانون الذي وافق عليه البرلمان، أي أنه لا يستعمل هذا الحق إلا بعد موافقة البرلمان على القانون، وأجل هذا الأخير على رئيس الدولة للتصديق عليه. وقت استعمال هذا الحق يطلق عليه حق الاعتراض أو طلب القراءة الثانية أو طلب القراءة الجديدة، فإن الأثر المترتب عنه هو إيقاف القانون الذي وافق عليه البرلمان، الأمر الذي يجعل من ممارسة حق الاعتراض - الذي يكون مطلقا أو نسبيا - عقبة تحول دون ميلاد القانون<sup>(84)</sup>.

وفي النظام الدستوري المغربي، للملك أن يطلب من كلا مجلسي البرلمان أن يقرّان قراءة جديدة كل مشروع أو مقترح قانون، والتي تتطلب القراءة الجديدة بخطابه، ولا يمكن أن ترفض هذه القراءة الجديدة ويستوي في ذلك أن يكون القانون عبارة عن مشروع قانون قدم من طرف الحكومة أو اقتراح قانون قدم من طرف أعضاء البرلمان، ذلك أن المشرع الدستوري حول الملك صلاحية طلب قراءة جديدة (حق الاعتراض) حينما يقدر أن القانون الذي وافق عليه البرلمان غير ملائم لإعتبارات قد تكون اجتماعية أو اقتصادية أو أمنية أو سياسية... وغيرها.

لذلك يعتبر طلب القراءة الجديدة عبارة عن لفت نظر أعضاء مجلسي البرلمان إلى ما في القانون من نقص أو تعارض أو عدم ملائمة لإصداره أو جوانب تستدعي إعادة النظر فيه، ومن ثم يعتبر طلب إجراء قراءة جديدة وسيلة منطقية وديمقراطية يمارسها رئيس الدولة باعتباره ممثلا أسما للأمة والساهر على تحقيق المصلحة العامة من جهة. ثم إن طلب القراءة الجديدة

(84) يتخذ حق الاعتراض وجهين أساسيين هما :

■ الاعتراض المطلق: يرتب على هذا النمط من الاعتراض قبل مشروع القانون بصفة نهائية بحيث لا يمكن التغلب عليه حتى ولو وافق البرلمان على المشروع مرة ثانية ولو بالإجماع، وحق الاعتراض بهذا الوصف الذي يتسم بالنهائية والإطلاق يمارسه رئيس الدولة باعتباره جزء من السلطة التشريعية، حيث لا وجود للعمل التشريعي دون موافقته. فإذا اعترض رئيس الدولة على القانون، فلا توجد وسيلة دستورية تمكن البرلمان من تجاوزها، والأمر الجلي في كون هذا النمط من الاعتراض يعارض مع النظام الديمقراطي الذي يجعل لثواب الأمة الدور الفعال في سن القواعد القانونية، لذلك فإن الأنظمة الدستورية لا تنص على هذا النوع من الاعتراض لما يترتب عنه من واد القانون وقبره بصمة نهائية.

■ الاعتراض النسبي أو التوقيفي: هذا النمط من الاعتراض يمكن البرلمان أن يطلب عليه عن طريق الموافقة على القانون الذي اعترض عليه رئيس الدولة وفق الشروط الدستورية، والاعتراض هنا ليس اعتراضا نهائيا ولا رفضا مطلقا، بل هو اعتراض نسبي ورفض مؤقت، حيث يقتعد مصير القانون على مدى قدرة البرلمان على استئصال الشروط المنصوص عليها دستوريا. فإذا أقر البرلمان القانون للمرة الثانية، فإن ذلك يعد إستماتا لاعتراض رئيس الدولة، وتعتمد على هذا الأخير إصدار مشروع القانون ملتبسا لإدراة البرلمان التي جعل لها الدستور الكلمة العليا والنهائية.

المعتمد من التتصيل يرجع في هذا الشأن : مصطفى حقيش، النظام الدستوري المغربي : المؤسسة الملكية، مرجع سابق، ص 70.

## الباب السادس

### العلاقات بين السلطات

إن المتأمل في مختلف الأنظمة السياسية القديمة والمعاصرة، ومن يساهل تطور وثيرة أنظمة الحكم في العالم منذ القرن 18 إلى يومنا هذا، يجد أن العلاقات بين السلطات، وخاصة التشريعية والتنفيذية، قد خضعت لأكثر من تنظيم، كما ساهمت أفكار كل من جون لوك وشارل دي مونتسكيو المتولدة في القرنين 17 و18 في بلورة مبدأ الفصل بين السلطات كأساس للعلاقات بينها. ومبدأ الفصل هذا كان يعد بالنسبة للجمهوريات آنذاك أداة للحد من جبروت الطبقة الأرستقراطية التي كانت استبازاتها لا تعد ولا تحصى، وكذلك من طغيان أسعاب الحكم المطلق، وهكذا أثر هذا المبدأ بشكل جدي مباشرة غداة وفاة حاكم فرنسا لويس 14 في بداية القرن 18، والذي -أي العبد- سيشكل فيما بعد إحدى الآليات الأساسية للديمقراطية الليبرالية.

على أساس ذلك، جاء مبدأ الفصل بين السلطات من أجل تجاوز العذر من السلطة عامة والحد من جبروت السلطة المطلقة على وجه الخصوص، لأنه أحد ثوابت الفكر الليبرالي الذي اعتبر أن تمرکز الحكم في يد واحدة، يؤدي حتما إلى انتكاس الحقوق الفردية والمستوفى ضحية المظالم، فالفصل بين سلطة تشريعية يضطلع بها البرلمان، وسلطة تنفيذية تمارسها الحكومة، بجانب قضاة مستقل يسهل على ضمان تطبيق القانون ومراقبة شرعية القرارات وتطبيق القانون، يعتبر ضرورة ملحة لكل شعب يريد التمتع بالحريات والحقوق<sup>(82)</sup>. وهو توجه جعل الدستور المغربي يتبنى هذا المبدأ بالنص على : «يقوم النظام الدستوري للمملكة على أساس فصل السلطات، وتوازنها وتعاونها، والديمقراطية الموازنة والتشاركية، وعلى مبادئ الحكامة الجيدة، وربط المسؤولية بالمحاسبة»<sup>(83)</sup>.

وتكرسا لهذا التوجه صعد المشرع الدستوري المغربي إلى تأطير العلاقات بين السلطات في الباب السادس من خلال محوئين أساسيين يشغلان 12 فصلا (من الفصل 85 إلى الفصل 106).

أولا- العلاقة بين الملك والسلطة التشريعية :

لقد بدأ الدستور المغربي الجديد الملك مركز الصدارة في علاقته بالنسبة للمؤسسات الدستورية الأخرى خاصة البرلمان والحكومة، وهكذا يمارس جلالة الملك في علاقته بالسلطة التشريعية صلاحيات واسعة في المجال التشريعي أطرها المشرع الدستوري في المحور الأول من هذا الباب تحت عنوان العلاقة بين الملك والسلطة التشريعية، ويشغل 5 فصول (من الفصل 85 إلى الفصل 99).

(82) يوسف القاضي، القانون الدستوري، مطبعة التوزيعات، فاس، الطبعة الأولى، 1997، ص 280.  
(83) الفقرة الثانية من الفصل 1 من الدستور المغربي الجديد.

خلالها. كما أدت بالعدد من المهتمين بالشأن السياسي والدستوري إلى المطالبة بالتخلي عنها. لذلك حاول الدستور المغربي الجديد أن يتجاوز هذا الأمر، بالتمييز في الاختصاص بين مجلسي البرلمان، بالرفع من جدية وجودة العمل البرلماني في مجال الرقابة على العمل الحكومي<sup>(86)</sup>.

#### الفصل 101 :

يعرض رئيس الحكومة أمام البرلمان الحصيلة المرحلية لعمل الحكومة، إما بمبادرة منه، أو بطلب من ثلث أعضاء مجلس النواب، أو من أغلبية أعضاء مجلس المستشارين. تُخصص جلسة سنوية من قبل البرلمان لمناقشة السياسات العمومية وتقييمها.

يعد تقييم السياسات العمومية من أهم الاختصاصات الجديدة التي نص عليها الدستور المغربي الجديد، وأناطها بالبرلمان، حيث أن جل البرلمان يصوت على التوانين، ويراقب عمل الحكومة، وتقيم السياسات العمومية<sup>(87)</sup>، يُد توجّه يسائر تخصيص المشرع الدستوري، جلسة سنوية من قبل البرلمان لمناقشة السياسات العمومية وتقييمها، مع العلم أنه يعرض رئيس الحكومة أمام البرلمان الحصيلة المرحلية لعمل الحكومة، إما بمبادرة منه، أو بطلب من ثلث أعضاء مجلس النواب، أو من أغلبية أعضاء مجلس المستشارين.

وتجدر الإشارة إلى أن التقييم البرلماني للسياسات العمومية، شكل مطلباً أساسياً في الإصلاح الدستوري المغربي من قبل مختلف الفاعلين، على اعتبار أن تقييم السياسات العامة من المراكز الأساسية لنظام الحكم الجديدة، انطلاقاً من كونه يشكل حلقة وصل بين المعرفة العلمية، والقرار السياسي والنقاش العمومي، ومن خلال ذلك يتم اللجوء إلى أسلوب التقييم كمؤشر قوي يعكس حقيقة بناء مجتمع حديث مبني على قيم الشفافية والمسؤولية والفعالية. وأكد أن تقييم السياسات العمومية يمثل مكوناً أساسياً لكل فعل تعديفي للتدبير العمومي، وهي عمليات تجعل مهمة البرلمان - في ظل الدستور المغربي الجديد - لا تنتهي بمجرد منح الثقة للحكومة وتخصيبها، وإنما يستمر عمله من خلال الرقابة على مدى التزامها بما سبق أن تقدم به رئيسها أمامه في أول جلسة عمومية يقدمها البرلمان مباشرة بعد تعيين رئيس وأعضاء الحكومة.

#### الفصل 102 :

يمكن للجان المعنية في كلا المجالسين أن تطلب الاستماع إلى مسؤولي الإدارات والمؤسسات والمعاملات العمومية، بحضور الوزراء التابعين لهم، وتحت مسؤوليتهم.

إن عملية تدبير السياسات العمومية وبلوغ أهدافها وغاياتها تتطلب العمل وفق إستراتيجية شمولية محكمة، يتم فيها إشراك مختلف الفاعلين داخل الدولة لصناعة القرار العمومي لكي يكون ذو فائدة على الأغلبية إن لم يكن على الجميع، وبمعتبر - داخل هذا التحديد - تقييم السياسات العمومية أداة ووسيلة لتحسين القدرة على تعلم طريقة قيادة إصلاحات فعالة وتحديد الأهداف القابلة للإنجاز في مجال نجاعة العمل العمومي حسب الوسائل أو النتائج. ويخضع هذا

(86) أحمد مفيد، الرقابة البرلمانية على العمل الحكومي في الدستور المغربي الجديد، مرجع سابق، ص 14.  
(87) المقرة الثانية من الفصل 70 من الدستور المغربي الجديد.

تدني الحكومة بجوابها خلال العشرين يوماً الموالية لإحالة السؤال عليها. تُقدم الأجوبة على الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة من قبل رئيس الحكومة، وتخصص لهذه الأسئلة جلسة واحدة كل شهر، وتُقدم الأجوبة عنها أمام المجلس الذي يعنيه الأمر خلال الثلاثين يوماً الموالية لإحالة الأسئلة على رئيس الحكومة.

تحل الأسئلة البرلمانية مكانة مهمة في الأنظمة البرلمانية، وقد استندت التوانين الداخلية لبرلمانات دول العالم إلى وظائف السؤال البرلماني والتي يهدف المضمون البرلماني من وراءها إلى التحقق من واقعة وصل عليها إليه أو استهتام المضمون عن أمر يحمله أو معرفة ما تقتزمه الحكومة في أمر من الأمور. ويرجع التوسع في استخدام الأسئلة البرلمانية كوسيلة للرقابة البرلمانية إلى بساطة وسهولة استخدامها، فهي لا تتطلب خبرة مينة لدى المضمون المسائل إذ غالباً ما يتم وضع السؤال في أي صيغة مختصرة مما يجعله في متناول يد أي عضو من أعضاء المجلس التشريعي دون أي عناء يذكر.

ويجبل السؤال الذي يطرحه أعضاء البرلمان كوسيلة لمراقبة الحكومة على الفعل الذي بمقتضاه يطلب نائب برلماني من وزير إيضاحات حول نقطة معينة، أي أنه حق يمكن الأعضاء في البرلمان من معرفة أمور يجهلونها، أو لفت نظر الحكومة إلى موضوع معين، وهو يمثل علاقة مباشرة بين المسائل والمسؤول... وهو ما يجعل السؤال البرلماني عبارة عن الاستفسار عن شيء ما داخل في اختصاص الوزير وجعله مقدم السؤال، وعلى ذلك فإن الغرض من توجيه السؤال هو معبر الوقوف على الحقيقة فلا محل فيه للمناقشة... إلخ.

كما أن السؤال الذي يتم طرحه هنا لا يكون مصحوباً بعزاء سياسي فوري، مما يميزه جذرياً عن الأنماط الأخرى المراقبة في النظام البرلماني (كماتنس الرقابة) التي تستهدف هي الأخرى الحصول على استبانات من الحكومة، ولكنها تنتهي بعزاء في شكل تصويت تثار فيه المسؤولية الحكومية. وتعتبر الأسئلة البرلمانية هي أكثر الوسائل التي نص عليها المشرع استعمالا في مراقبة البرلمان للحكومة، من حيث سهولة مسطرة تنفيذها ومن حيث محدودية تأثيراتها السياسية إذ لا يصل الأمر فيها إلى مستوى إثارة المسؤولية السياسية كما هو الشأن بالنسبة للماتنس الرقابة.

ونظراً الأهمية التي تحظى بها الأسئلة البرلمانية، فقد نظم المشرع الدستوري الأسئلة البرلمانية باعتبارها أداة لمراقبة البرلمان للحكومة، حيث تخصصت بالأسبقية جلسة في كل أسبوع لأسئلة أعضاء مجلسي البرلمان وأجوبة الحكومة. على أن تدني الحكومة بجوابها خلال العشرين يوماً الموالية لإحالة السؤال عليها. وتقدم الأجوبة على الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة من قبل رئيس الحكومة، وتخصص لهذه الأسئلة جلسة واحدة كل شهر، وتقدم الأجوبة عنها أمام المجلس الذي يبينه الأمر خلال الثلاثين يوماً الموالية لإحالة الأسئلة على رئيس الحكومة.

إن ما يلاحظ على الجلسة الأسبوعية - من خلال الممارسة البرلمانية في التجارب السابقة - هو تكرار نفس الأسئلة تقريباً في كلا المجلسين، وتقديم الحكومة لنفس الأجوبة، مما جعل مسألة الثنائية المجلسية بالمغرب محل سؤال كبير، أدت إلى عدم متابعة المواطنين لأشغال البرلمان

❑ لا يمكن سحب الثقة من الحكومة، أو رفض النص، إلا بالأغلبية المطلقة للأعضاء، الذين يتألف منهم مجلس النواب.

❑ لا يقع التصويت إلا بعد مضي ثلاثة أيام كاملة على تاريخ طرح مسألة الثقة.

إن ما تشهني الإشارة إليه هو أن المشرع الدستوري قد رتب على سحب الثقة ضرورة تقديم الحكومة لاستقالتها بشكل جماعي، وهو ما يجعل من اللجوء إلى طلب الثقة أمر خطير جداً، يترتب عنه مسؤولية سياسية كبيرة. ولكن في واقع الممارسة العملية، ومادام طلب الثقة أمر اختياري غير إجباري، فإن رئيس الحكومة لن يلجأ عملياً إلى طلب الثقة إلا إذا كان متأكداً من موافقة الأغلبية المطلقة لأعضاء مجلس النواب على التصريح أو النص الذي يقدم به أمام مجلس النواب<sup>(90)</sup>.

#### الفصل 104 :

يمكن لرئيس الحكومة حل مجلس النواب، بعد استشارة الملك ورئيس المجلس، ورئيس المحكمة الدستورية، بمرسوم يتخذ في مجلس وازاري.

يقدم رئيس الحكومة أمام مجلس النواب تصريحا يتضمن، بصمة خاصة، دوافع قرار الحل وإبعاده.

منح الدستور الجديد للمملكة المغربية لرئيس الحكومة الحق في حل البرلمان، بموجب مرسوم يتخذه داخل المجلس الوزاري، بعد توفر شرطين أساسيين هما :

❑ استشارة رئيس الحكومة لحالة الملك ورئيس مجلس النواب، ورئيس المحكمة الدستورية،

❑ تقديم رئيس الحكومة أمام مجلس النواب تصريحا يتضمن، بصمة خاصة، دوافع قرار الحل وإبعاده.

ونظير قرار التصيغ الدستوري على حق رئيس الحكومة في حل البرلمان أحد الممتنعين الرئيسة التي خلل بها الدستور الجديد للمملكة المغربية، في سبيل تقوية المكافحة الدستورية لمؤسسة رئيس الحكومة باعتبارها المؤسسة الدستورية الثانية في الهرم المؤسساتي داخل النظام السياسي المغربي من حيث الأهمية بعد المؤسسة الملكية من جهة، وتندرج منح هذا الحق لرئيس الحكومة في إطار عقلة العلاقات بين السلطة التشريعية والتنفيذية وتوازنها من جهة ثانية.

#### الفصل 105 :

لمجلس النواب أن يعارض في مواصلة الحكومة تحمل مسؤوليتها، بالتصويت على ملتصق للرقابة ؛ ولا يقبل هذا الملتصق إلا إذا وقع على الأقل خمس الأعضاء الذين يتألف منهم المجلس.

لا تصح الموافقة على ملتصق الرقابة من قبل مجلس النواب، إلا بتصويت الأغلبية المطلقة للأعضاء الذين يتألف منهم.

(90) أحمد مفيد، الرقابة البرلمانية على العمل الحكومي في الدستور المغربي الجديد، مرجع سابق، ص 15.

التقييم -وفقا لمقتضيات الدستور المغربي الجديد- لإجراء المساءلة والاستفسار البرلماني عن طريق الاستماع للمسؤولين على تنفيذ السياسات العمومية القطاعية، من خلال تفويضه للجان المعنية في كلا المجلسين، إمكانية طلب الاستماع إلى مسؤولي الإدارات والمؤسسات والمقاولات العمومية، بحضور الوزراء التابعين لهم، وتحت مسؤوليتهم.

#### الفصل 103 :

يمكن لرئيس الحكومة أن يربط لدى مجلس النواب، مواصلة الحكومة تحمل مسؤوليتها بتصويت يمنح الثقة بشأن تصريح يدلي به في موضوع السياسة العامة، أو بشأن نص يطلب الموافقة عليه.

❑ يمكن سحب الثقة من الحكومة، أو رفض النص، إلا بالأغلبية المطلقة لأعضاء

الذين يتألف منهم مجلس النواب.

❑ لا يقع التصويت إلا بعد مضي ثلاثة أيام كاملة على تاريخ طرح مسألة الثقة.

يؤدي سحب الثقة إلى استقالة الحكومة استقالة جماعية.

يهدف التأكد من مواصلة الأغلبية البرلمانية، دعمها للعمل الحكومي، خول الدستور المغربي الجديد رئيس الحكومة أن يربط، لدى مجلس النواب، مواصلة الحكومة تحمل مسؤوليتها بتصويت يمنح الثقة بشأن تصريح يدلي به في موضوع السياسة العامة، أو بشأن نص يطلب الموافقة عليه.

أي أن طلب الثقة يكون بمثابة من رئيس الحكومة، ولكن الموافقة عليها تكون فقط أمام مجلس النواب دون مجلس المستشارين، وليرجع السبب في ذلك إلى جعل المشرع الدستوري مجلس النواب هو المختص بتصويب الحكومة بعد عرض البرنامج الحكومي مباشرة بعد التعيين الملكي لرئيس وأعضاء الحكومة<sup>(98)</sup>.

وإذا أكد الدستور المغربي الجديد على أولوية مجلس النواب التنفيذية عن الإقناع العام المباشر في الموافقة على الحكومة التي ينص عليها جلالة الملك، فإن رئيس الحكومة يطلب ثقتها من البرلمان في حالتين<sup>(99)</sup>.

❑ أثناء عرض تصريح يدلي به في موضوع السياسة العامة.

❑ بشأن نص يطلب الموافقة عليه.

لقد أثبت واقع الممارسة العملية -في تاريخ العلاقات بين السلطين التشريعية والتنفيذية على ممارسة الحالة الأولى فقط، أي طلب الثقة من خلال تقديم التصريح (البرنامج) الحكومي أثناء تشكيل الحكومة وبعد تنصيبها من طرف جلالة الملك، وعادة ما يمنح البرلمان الثقة للحكومة وحتى ولم تكن غير مثبقة منه جزئيا أو كليا.

ولم يترك الدستور المغربي الجديد للمملكة المغربية الفرصة تقوت للتصحيص على شروط صحة التصويت على طرح الثقة بموجب التصريح الحكومي أو بموجب النص، المحددة دستوريا فيما يلي :

(98) أحمد مفيد، الرقابة البرلمانية على العمل الحكومي في الدستور المغربي الجديد، مرجع سابق، ص 14.

(99) أحمد مفيد، الرقابة البرلمانية على العمل الحكومي في الدستور المغربي الجديد، مرجع سابق، ص 136.

(99) المختار مطيع، نظام البرلمان في العرفين بالمغرب، مرجع سابق، ص 136.



إضافة لملتئم الرقابة الذي يمارس من قبل مجلس النواب، أقر المشرع الدستوري لمجلس المستشارين الحق في تقديم ملتئم لا ترتب عنه أية مسؤولية سياسية، وفقاً للتعديد التالي :

- لمجلس المستشارين أن يسائل الحكومة بواسطة ملتئم يوقعه على الأقل خمس أعضائه.
- لا يقع التصويت عليه، بعد مضي ثلاثة أيام كاملة على إيداعه، إلا بالأغلبية المطلقة لأعضاء هذا المجلس.

- يبعث رئيس مجلس المستشارين -على الفور- بنص ملتئم المسالة إلى رئيس الحكومة.
- لرئيس الحكومة أجل ستة أيام ليرض أمام هذا المجلس جواب الحكومة، بتوله نقاش لا يقيه تصويت.

ويبدو من خلال هذه المقترحات الدستورية أن ملتئم مجلس المستشارين، لا يمكن أن ترتب عنه استقالة الحكومة، حيث لا يكون متبوعاً بتصويت، ويرجع السبب في ذلك لكون هذا المجلس لا يشارك في تصيب الحكومة ومنعها الثقة، وبالتالي فلا يمكنه أن يسحب منها الثقة، كما أنه حتى مجرد إعمال هذا الملتئم، لا يعد أمراً سهلاً، وذلك بالنظر للأغلبية الواجب توفرها في المصادقة على تقديم هذا الملتئم وهي الأغلبية المطلقة.

إن ما تبني الإشارة إليه هو أنه إذا كان ملتئم مجلس النواب يرتب استقالة الحكومة دون أن يكون ملتئم مجلس المستشارين ذات الأثر، فإن ذلك يوضح بوضوح، قوة الوسائل التي يتمتع بها مجلس النواب في إطار الرقابة على العمل الحكومي مقارنة بمجلس المستشارين في الدستور الجديد، وذلك على خلاف دستور سنة 1996، الذي كان يفتح لمجلس البرلمان الحق في تقديم ملتئم رقابة في مواجهة الحكومة. وبهذا يمكن القول بأن دستور 2011 صمّم أوضاع الرقابة البرلمانية، وأرجع الأمور إلى نصابها كما هو متعارف عليها في إطار الأنظمة البرلمانية<sup>(91)</sup>.

لا يقع التصويت إلا بعد مضي ثلاثة أيام كاملة على إيداع الملتئم، وتؤدي الموافقة على ملتئم الرقابة إلى استقالة الحكومة استقالة جماعية.

إذا وقعت مراقبة مجلس النواب على ملتئم الرقابة، فلا يقبل بعد ذلك تقديم أي ملتئم رقابة أمامه، طيلة سنة.

إذا كان طرح الثقة يتم بمبادرة من رئيس الحكومة، فإن ملتئم الرقابة يكون -وفقاً لمقتضيات الدستور المغربي الجديد- بمبادرة من مجلس النواب، الذي له أن يعارض في مواصلة الحكومة تعمل مسؤوليتها، بالتصويت على ملتئم الرقابة، ولا يقبل هذا الملتئم إلا إذا وقره على الأقل خمس الأعضاء الذين يتألف منهم المجلس، ولا تصح الموافقة على ملتئم الرقابة من قبل مجلس النواب، إلا بتصويت الأغلبية المطلقة لأعضاء الذين تألف منهم، ولا يقع التصويت إلا بعد مضي ثلاثة أيام كاملة على إيداع الملتئم، وتؤدي الموافقة على ملتئم الرقابة إلى استقالة الحكومة استقالة جماعية، وإذا وقت موافقة مجلس النواب على ملتئم الرقابة، فلا يقبل بعد ذلك تقديم أي ملتئم رقابة أمامه، طيلة سنة.

ويبدو من خلال هذه المقترحات بأن مجلس النواب، والذي يتم انتخابه عن طريق الاقتراع العام المباشر، وتولى تصيب الحكومة من خلال الموافقة على برنامجها الحكومي، يتوفر على سلطات دستورية عامة في إطار الرقابة على العمل الحكومي. وبعد ملتئم الرقابة من أهم وأخطر الآليات التي يملكها البرلمان في هذا الصدد، وذلك بالنظر لما يترتب عن إعماله من نتائج سياسية خطيرة، تتجلى أساساً في إنهاء الوجود القانوني للحكومة، حيث تكون هذه الأخيرة ملزمة من الناحية الدستورية بتقديم استقالة جماعية، وذلك في حالة توفر الشروط القانونية المنصوص عليها في مقتضيات الدستور.

ولكن على الرغم من أهمية ملتئم الرقابة، فإن الشروط القانونية الواجب احترامها لإعماله، تعد شروطاً معقدة، من الصعب إن لم يكن من المستحيل توفرها، ماعداً في حالة وجود تقاسم حاد وغياب تام للانقسام داخل الأغلبية الحكومية. وهذا ما جعل ملتئم الرقابة لم يستعمل سوى مرتين فقط (ذلك من خلال سنة 1964 وسنة 1990) في التاريخ الدستوري المغربي، ولكنه لم ينبج ذلك لعدم توفر الشروط القانونية المنصوص عليها في الدستور.

#### الفصل 106 :

لمجلس المستشارين أن يسائل الحكومة بواسطة ملتئم يوقعه على الأقل خمس أعضائه، ولا يقع التصويت عليه، بعد مضي ثلاثة أيام كاملة على إيداعه، إلا بالأغلبية المطلقة لأعضاء هذا المجلس.

يبعث رئيس مجلس المستشارين، على الفور بنص ملتئم المسالة إلى رئيس الحكومة، ولها الأجل ستة أيام ليرض أمام هذا المجلس جواب الحكومة، يتلوه نقاش لا يقيه تصويت.

(91) أحمد مفيد، الرقابة البرلمانية على العمل الحكومي في الدستوري المغربي الجديد، مرجع سابق، ص 16.

أعمال القضاء لتوجيهه وجهة معينة، أو لتحويل سيرته، أو لتعرض عن أحكامه، وبإحاطة القضاء بسياج من الضمانات ما يقيهم كل تجاوز أو اعتداء من شأنه أن يهدد مبدأ الاستقلال وعدم آثاره، وهي مقتضيات أطرها الدستوري في 5 فصول (من الفصل 107 إلى 111).

## الفصل 107 :

السلطة القضائية مستقلة عن السلطة التشريعية وعن السلطة التنفيذية.  
الملك هو الضامن لاستقلال السلطة القضائية.

يركز تغيير شؤون الدولة العصرية، يركز على مجموعة من القواعد الدستورية، التي تنظم ممارسة السلطة في إطار العديد من الضوابط والأنظمة القانونية الأساسية، والتي تستهدف أساسا التنظيم الداخلي للسلطة السياسية، بتوزيع الصلاحيات والاختصاصات بين أجهزة تتمتع بكياناتها المستقلة عن بعضها البعض، مع ضمان التوازن فيما بينها، حتى لا تطفئ أي واحدة منها على الأخرى، ولا يتم التفاعل والتماثل بينها إلا في إطار مقتضيات التي يحددها الدستور والقوانين المؤطرة لذلك، حيث يتولى أحد هذه الأجهزة -وهي السلطة التشريعية- بوضع القواعد العامة، وأصدار التشريعات الضرورية لسير الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ويتولى جهاز آخر -وهو السلطة التنفيذية- السهر على تنفيذ البرامج والقوانين الموضوعية، لكن البت في المنازعات، أو في حالة الاختلاف حول مضامين القوانين، فيرجع لجهاز ثالث وهو السلطة القضائية.

ونظرا للأهمية التي تكسبها السلطة القضائية كضمانة لاحترام حقوق وحريات ومصالح الأفراد والجماعات، وباعتبارها الآلية المهود سيادة القانون، ومساواة الجميع أمام مقتضياتها، فلا بد أن تولاها سلطة تتمتع بكامل الاستقلال عن السلطين التشريعية والتنفيذية، لذلك تحرص معظم الدساتير على التخصيص الصريح على مبدأ استقلال السلطة القضائية، ومقتضاه أنه لا يجوز باسم أية سلطة سياسية أو إدارية أو أي نفوذ مادي أو معنوي التدخل في أي عمل من أعمال القضاء أو التأثير عليه بأي شكل من الأشكال، ولا يجوز لأي شخص أو مؤسسة من السلطة التنفيذية أو التشريعية أن يتدخل لدى القضاء، بخصوص أي قضية معروضة عليه للبت فيها، أو ممارسة ضغط مباشر أو غير مباشر للتأثير على المحاكم بخصوص ما تصدره من أحكام قضائية، وأن لا يخضع القضاء وهم بزاويلون مهامهم إلا لضمائرهم ولسلطان القانون<sup>(84)</sup>.

كما أن تسمية السلطة القضائية في -الفصل 107 تعتبر تغييرا مهما يستوجب لمطلب ملج وضع حدا لإمكانية لطالما تجادبت أطرافها مناقشات وطرحت بشأنها تساؤلات عن ملية القضاء، لأن هذه التسمية تتم عن الارتقاء بهذا الأخير إلى مصاف السط المؤثرة للنظام السياسي المغربي على غرار الجهازين التشريعي والتنفيذي، ناهيك عن أنه اعترف لها بالاستقلالية عنهما، مؤكدا بأن الملك هو الضامن لذلك، مما يحصل على القول أن القضاء يندرج في وظائف إمارة المؤمنين، وبالتالي، فإن الملك هو المؤتمن على ضمان استقلال السلطة

(84) بلال المشوي، المجلس الأعلى للقضاء وتبعية مبدأ استقلال القضاء، المجلة المغربية للمحامي الباحث، العدد 1، 2012، ص 86.

## الباب السابع السلطة القضائية

يشكل القضاء السلطة الثالثة ضمن السط والمؤسسات الدستورية للدولة الحديثة (السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية)، ويمكن مقارنته بصورة عامة في مجموعة القرارات والأحكام المتخذة تنفيذا للتخصص القانوني ووفق إجراءات مستطرية معلومة. ومع أن الاختصاصات -المرجعي للسلطة القضائية هو السهر على احترام وتنفيذ القانون، فإن المهام الموكولة إليها -خاصة في ظل الأنظمة الديمقراطية- تترجم أساسا في ضمان حقوق الأفراد والجماعات وصيانة الحريات العامة والخاصة، والسهر على تقيد الجميع بمبادئ سيادة القانون وضموع الكل لأحكامه في إطار دولة الحق والقانون<sup>(82)</sup>.

ويتبرر النقاش حول السلطة القضائية مسألة جوهرية لضمان بروز سلطة بالغة إلى جانب السلطين التشريعية والتنفيذية، وهو نقاش طبيعي -بل ومطلوب- باعتبار الحقلة الدستوري التي يعيشها المغرب، والتي تجعل من القضاء الحصن المنيع لحقوق الفرد وحرياته وضمانة موقوفة وفعالية وفعالة، تمطي لكل ذي حق حقه بالإجبار، وهي ضمانات ينص عليها القانون وينظم استخدامها ويخضعها لمواعيد محددة يبين اللجوء إليها خلالها ولا سقط الحق فيها. لذلك تم إرتقاء به إلى سلطة مستقلة بعدما ظل لفترة طويلة مجرد وظيفة وتم التخصيص صراحة على هذا الخيار في الدستور المغربي الجديد حتى يؤدي رسالته على الوجه الأكمل، لذلك جاءت مقتضيات السلطة القضائية في الدستور الجديد في ثلاثة محاور مؤطرة في 22 فصلا (من الفصل 107 إلى 128).

### المحور الأول : استقلال القضاء

يتحدد باستقلال القضاء في ظل الدستور المغربي الجديد عدم خضوع القضاء في ممارستهم لمهامه لسلطات أي جهة أخرى، وأن يكون عملهم خالصا لإقرار الحق والعدل<sup>(83)</sup>، خاضعا لما يبله عليهم المشرع والضمير دون أي اعتبار آخر، بالإحالة دون تدخل أي جهة مهما كانت طبيعتها في عملهم المشرع والضمير دون أي اعتبار آخر، بالإحالة دون تدخل أي جهة مهما كانت طبيعتها في عملهم

(82) بن بوش المرزوقي وعبد المنعم حسني، أي مكانة الهيئات القضائية نحو الانتقال من سلطة القضاء إلى سلطة الدولة، المجلة المغربية للمحامي الباحث، العدد 1، 2012، ص 91.

(83) بالنظر إلى تعدد وتوسع حقوق الأفراد وحرياتهم، والمنصوص عليها في الدستور المغربي الجديد، فإنه لا يكفي تنفيذها وضمان احترامها وحمايتها مجردة دون أن تعيد هذه النصوص تأثيرا وتجليها من جانب السلطات المختصة في الدولة، لذلك كان من اللازم وجود سلطة تكون لها رقابة على السلطات الأخرى لتؤكد من مدى الاحترام لهذه الحقوق والحريات ومدى تطبيق النصوص، ورد ما ينال هذه الحقوق والحريات من انتهاكات أو عدوان أو مساس بها، حتى لا تصبح النصوص موهلة أو منهكة.

خضوعهم لسلطان القانون فقط، ولتحقيق ذلك حرصت الدساتير على إحاطة القضاء ببعض الضمانات التي من شأنها تحقيق ذلك الهدف، ومنها ما ورد في الفصل 109 من الدستور المغربي الجديد، الذي يؤسس لمفهوم الاستقلال الشخصي للقضاة في أداء مهامهم القضائية بتحكم القانون والضمير المهني، دون الخضوع لأي مؤثرات (أوامر أو تعليمات أو ضغوطات أو توجيهات...)، كفيما كان شكلها، تاركا المشرع الدستوري المسؤولية بين يدي القاضي عند المس باستقلاليته الشخصية بإحالة المسألة إلى المجلس الأعلى للسلطة القضائية قصد البت فيها.

إن القاضي، باعتباره إنسانا وكياناً بشرياً، قد يعيب وقد يخطئ، غير أن هذا الخطأ قد يكون مشتبهاً بالعمد وسوء النية، مما يقتضي معه مساءلة هذا القاضي وتأديبه، وذلك بحسب درجة ونسبة الخطأ المنسوب إليه، حينما اعتبر النص الدستوري أن كل إخلال من القاضي بواجب الاستقلال والتجرد يعتبر خطأ مهنيًا، بصرف النظر عن المتاعبات القضائية المعتمدة، وهذا لا يعني أن القاضي معرض للمسؤولية التأديبية عن الإخطاء التي تصدر عنه أثناء تأدية عمله بضمين بية، إلا إذا وصلت لحد الخطأ الجسيم أو العث، وذلك لتوفر له حرية الإجهاد في إصدار الأحكام وإبداء الآراء في القضايا المعروضة عليه، أضف إلى ذلك أن القانون يهاب كل من حاول التأثير على القاضي بكيفية غير مشروعة، وهي ضمانات أساسية لضمان الحيادية القضائية، التي تخلق للقاضي مناعة خلقية تبده عن الإغراءات والمال... وغيرها، وتضمنه من الاعتراف والازلال... الخ.

#### الفصل 110 :

لا يلزم قضاء الأحكام إلا بتطبيق القانون، ولا تصدر أحكام القضاء إلا على أساس التطبيق العادل للقانون.

يجب على قضاة النيابة العامة تطبيق القانون، كما يتعين عليهم الالتزام بالتعليمات المكتوبة الصادرة عن السلطة التي يتبعون لها.

أزوم الدستور المغربي الجديد قضاء الأحكام بتطبيق القانون، على اعتبار أن هذا الأخير هو أسمى تمييز عن إرادة الأمة، لذلك يجب أن ينعكس رغبته واختيارها لطريقة الميث التي تريدها، وهو أداة لتطعيم المجتمع، وضمان تساكن وتعايش مكوناته المختلفة، وحماية مصالح وحقوق وحريات الأفراد والجماعات داخله، غير أنه لا يكفي أن توجد رسالة هائلة من القوانين لإقامة التوازن بين المصالح المتعارضة، وتحقيق العدل والإنصاف بين الناس، وضمان حسن سير المؤسسة القضائية لما فيه مصلحة عموم المواطنين، وفق ما تقتضيه قواعد المحاكمة العادلة، بصدر أحكام القضاء على أساس التطبيق العادل للقانون.

إن الجديد الذي حدده المشرع الدستوري هو ديمومة طريقة عمل النيابة العامة، حيث أوجب على قضائهم تطبيق القانون، لأن احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون يفرضان وجود سلطة إدعاء قوية، محايدة ومستقلة تتحمل مسؤولية كاملة في ملاحة المتهمين والمشتبه فيهم ووقاية المواطنين من الجريمة بصورة فعالة، وتضمن تحقيق مساواة الجميع أمام القانون وإقامة عدالة

القضائية، غير أن استقلال القاضي، يكفله أيضا الميثاق القائم بينه وبين ضميره، الذي يبد السباح الزاقي من تحكم أي مؤثرات في إجراءات فيه أثناء أداء رسالته التي تقتض في شخصه، إلى جانب الاقتصاد المهني والاحترازية الكافية، قيمة أدبية كالنزاهة والحياد، تجعله يمثل لسلطان القانون ويهتدي بها لتعليه عليه مقتضيات العدالة والإنصاف.

#### الفصل 108 :

لا يميز قضاة الأحكام ولا يتفوقون إلا بمقتضى القانون.

لقد منح الدستور المغربي الجديد قضاء الأحكام بمجموعة من الضمانات تطبقهم لممارسة مهامهم بكل استقلالية وحياد، إذ لا يجوز عزل قاضي التحقيق إلا من قبل السلطة القضائية ذاتها، وبموجب قواعد قانونية حاكمة وصارمة، وهو باختصار عدم ترك الفصل في عزل القاضي من عدمه بيد السلطة التنفيذية، وذلك لا يعني عصمة القاضي، لكن يضمن إحاطة عزله بضمانات تكفل له أداء مهامه بأمان وأطمئنان، ولا يقارض، مع هذا المبدأ إمكانية مساءلة القاضي تأديبياً أو حتى جزائياً، لذلك اعتبر المشرع الدستوري مبدأ عدم قابلية القضاء للمزل من أقوى الضمانات التي تكفل تحقيق استقلال القضاء وإدراك العدالة.

ولا يفت الأمر عند هذا الحد، بل تمده إلى التأكيد على أنه لا يمكن نقل قضاة الأحكام إلا بمقتضى القانون، وبمقتضى ذلك أنه لا يمكن نقل القضاة - كعادة عامة - إلا بمقتضى ظهير شريف يصدر بالقرار من المجلس الأعلى للسلطة القضائية، بحيث ينظر هذا الأخير في طلبات الانتقال على ضوء الخريطة القضائية باعتماد مجموعة من المعايير أهمها: مراعاة المصلحة القضائية، وحاجيات كل محكمة ثم وضعية أصحاب طلبات الانتقال... الخ، ومن ثم يكون توزيع القضاة على المحاكم تبعاً لنظام يأخذ بين الاعتبار عدد من النطاق الأساسية أهمها : عدد القضاة المسجلة ونوعيتها وطبيعتها، ووضعية المحاكم، وخصوصيات كل منطقة من التواحي الاجتماعية والاقتصادية والديموغرافية... الخ.

#### الفصل 109 :

يمنع كل تدخل في القضايا المعروضة على القضاء، ولا يتلقى القاضي بشأن مهمته القضائية أي أوامر أو تعليمات ولا يخضع لأي ضغط.

يجب على القاضي، كلما اعتبر أن استقلاله مهدد، أن يحيل الأمر إلى المجلس الأعلى للسلطة القضائية.

يعد كل إخلال من القاضي بواجب الاستقلال والتجرد خطأ مهنيًا، بصرف النظر عن المتاعبات القضائية المحتملة.

يعاقب القانون كل من حاول التأثير على القاضي بكيفية غير مشروعة. يتجسد الاهتمام الدستوري باستقلالية السلطة القضائية في استقلالية القاضي، لا شخصه، بل الدور العظيم الذي يقوم به والهدف النبيل الذي يسعى لتحقيقه، ويقصد بذلك، توفير الاستقلالية للقضاة كأشخاص وعدم وضعهم تحت سلطة أي جهة من السلطات الحاكمة وأن يكون



منح الدستور المغربي الجديد للقضاة الحق في حرية التعبير، باعتبارها ضرورة حيوية لدور القاضي في سير المحاكمة العادلة، فالقضاة هم الضامنون لسيادة القانون وهم جزء لا يتجزأ من المجتمع القانوني، لذلك يتوجب أن تتاح لهم الفرصة الكاملة للمشاركة في المناقشات حول الإصلاحات القانونية والقضائية. ومع ذلك، فإن هذا الحق المخول للقضاة يوضع لبعض القيود التي تفرضها الوظيفة القضائية، أي أنه يجب على القاضي ممارسة حرية التعبير بما يتلاءم مع واجب التحفظ والأخلاقيات القضائية، لأن ممارسة القضاة لهذا الحق بدون قيود قد يعرض أو يبالغ في إستقلالهم ووزانهم، كأن يكشفوا عن ملاحظات قضية ما أو معلومات معينة إلى أحد طرفي النزاع أو إلى وسائل الإعلام، لذلك، يجب على القضاة أن يمتنعوا عن تقويض الحق في محاكمة عادلة، ويشمل ذلك إقراض البراءة، خصوصاً في القضايا التي تكون قيد النظر.

ويعد حق القضاة في تأسيس جمعيات مهنية والإلتزام إليها من صميم مجمل الضمانات المذكورة دستوريا لتفعيل مبدأ استقلالية القضاء، إذ يمكن للقضاة الانخراط في جمعيات، أو إنشاء جمعيات مهنية، مع احترام واجبات التجرد واستقلال القضاء، طبقاً للشروط المنصوص عليها في القانون، غاية المشرع الدستوري أن تؤدي الجمعيات المهنية القضائية دوراً جوهرياً في التأكيد على استقلال الساحة القضائية واحترام سيادة القانون، إذ لا حق للانخراط فيها من لدن الأغيار، وتساهم في جمع وتنظيم القضاة من أجل الدفاع عن استقلالهم واستقلال العمل القضائي.

لكن المشرع الدستوري منع في مقابل ذلك - على القضاة الانخراط في الأحزاب السياسية والمنظمات القاعدية تقادياً لتأثير الروابط الحزبية بين الأدلة الموضوعية، فالساحة القضائية تفصل أحياناً في مسائل لها طبيعة سياسية إلهياً آثار سياسية ومن شأنها لا محالة وضع القضاة في مرمى الأسلحة السياسية، وبالتالي فعلى القاضي ألا يتحول إلى أداة لترسيخ أيديولوجية سياسية معينة والانصرار لها على منصة القضاء، وعلى حساب إلقاء في مواجهة مراضيتها وذلك حتى لا يتخلى عن مفترضات الحياد.

#### الفصل 112 :

يحدد النظام الأساسي للقضاة بقانون تنظيمي.

يحدد النظام الأساسي للقضاة بقانون تنظيمي، والذي من شأنه أن يشكل إطاراً مرجعياً يساهم في تطبيق وتنظيم وأجراء الحقوق الدستورية التي منحت للقضاة في الدستور المغربي الجديد، مثل الحق في حرية التعبير، بما يتلاءم مع واجب التحفظ والأخلاقيات القضائية، وحق القضاة في الإلتزام إلى جمعيات، أو إنشاء جمعيات مهنية، مع احترام واجبات التجرد واستقلال القضاء، وطبقاً للشروط المنصوص عليها في القانون، كما يمنع على القضاة الانخراط في الأحزاب السياسية والمنظمات النقابية.

(98)

حداية منصبة، لأجل ذلك يجب أن يكون الأشخاص الذين تم اختيارهم لشغل منصب النيابة العامة ذوي مقدرة ووزامة ومؤهلات ملائمة وحياد وتجرد.<sup>(98)</sup> إن التزماء المهنية لنص هذا الفصل، تطي انطبعا واضحا وقويا بأن وضعية قضاة النيابة العامة قد تغيرت إذ أن هذا الجهاز لم يبقى قضاء مطلقا للتعليمات كما كان شأنها عنه وإنما أضحي قضاة النيابة العامة لا يتقيدون إلا بالتعليمات الكتابية القانونية الصادرة عن السلطة التي أضحى قضاة لها، وفي هذا ارتقاء بمؤسسة النيابة العامة ودمترة لطريقة عملها وتنفيذها للتعليمات يتبعون لها، بل ونوع من الرقابة المسبقة من طرف قضاة النيابة العامة للتعليمات الموجهة إليهم، إذ أنهم لا يلتزمون في ظل الدستور الجديد إلا بتنفيذ التعليمات شريطة أن تكون متسلمات المستوي بشكل واضح نحو تضييق مجال التعليمات الواردة إلى قضاة النيابة العامة بشكل يبرز صادرة عن السلطة التي يتبعون لها. تعليمات كتابية، وتعليمات قانونية، وهو ما يعني توجيه المشرع الدستوري بشكل واضح نحو تضييق مجال التعليمات الواردة إلى قضاة النيابة العامة بشكل يبرز استقلاليتهم، وبضمن فصلا تاما بين عمل النيابة العامة، وما يمكن أن يتأثر به أعضاؤها من تعليمات تصدر عن السلطة التنفيذية في شخص وزير العدل والجريبات.

#### الفصل 111 :

للقضاة الحق في حرية التعبير، بما يتلاءم مع واجب التحفظ والأخلاقيات القضائية. يمكن للقضاة الإلتزام إلى جمعيات، أو إنشاء جمعيات مهنية، مع احترام واجبات التجرد واستقلال القضاء وطبقاً للشروط المنصوص عليها في القانون.

وينع على القضاة الانخراط في الأحزاب السياسية والمنظمات النقابية.

(95) تتطلب عدالة القوانين توافق مجموعة من الشروط الأساسية منها :

■ أن تكون مضامين القوانين تنظم الحياة في المجتمع على أسس عادلة، تبدأ من الدستور الذي يجب أن ينظم مؤسسات الدولة على قواعد ديمقراطية، ويتم التوازن بين السلطة، وبضمن الحقوق والحريات الأساسية للإنسان، ثم القوانين التي تنظم مختلف المجالات، والتي ينبغي أن تؤمن الحماية من جميع أشكال الظلم والتسرف والحيث والفساد، أو سوء المعاملة، من طرف أشخاص عابدين، أو ذوي النفوذ، أو المحتشد من قبل أشخاص معينين، مثل الدولة ومؤسساتها.

■ أن تسري القوانين في مواجهة الجميع بشكل متساو، ودون أي ميز، بسبب الجنس، أو اللون، أو المعتقد الديني، أو الإلتزام السياسي أو الثقافي، أو بسبب النفوذ السلطوي، أو العلاقات العائلية أو الشخصية مع ذوي المراتب العليا في هرم الدولة، أو بسبب الجاه والمال، أو الإرضاء وتقديم الهدايا للمسؤولين.

■ أن يتم احترام القوانين على أرض الواقع، فلا تكون مجرد نصوص شكلية، ولا يتم تطبيقها، أو عدم تطبيقها إلا بكونية انتقائية. وإنما ينبغي أن تسري على جميع الحالات المشابهة.

■ أن توجد الوسائل الكافية لتحقيق القوانين، وأن يتم حل الخلافات والمنازعات، باللجوء إلى سلطة قضائية مستقلة وزيهية، وجديرة بالثقة، وأن تكون قراراتها وأحكامها ملزمة لجميع الفرقاء، ولا تقبل التعليل أو التماطل في تنفيذها من طرف المحكوم ضدهم، ولو كانوا يشغلون الدولة، أو إحدى مؤسساتها، ولا تستعمل أية المنى لتعطيل الأحكام القضائية في مواجهة ذوي الجاه والنفوذ.

من المسلم أن القوانين ليست جامدة، وإنما هي قابلة دائما للتغيير، لمواكبة التطورات والمستجدات التي تمر بها مختلف مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ومن المفروض أن يكون دور السلطة التشريعية في هذا المجال يكمن بحرية المحتج وسيوره وتطوره، إلا أن تغيير القوانين السائدة، واصدار تشريعات جديدة، وتطبيقها في المجالات التي شرعت من أجلها، لا يمكن أن يتم إلا في نطاق الشروط السالمة الذكر، ولا وقع الإخلال بعيداً سيادة القانون.

٢ يصدر المجلس الأعلى للسلطة القضائية، بطلب من الملك أو الحكومة أو البرلمان، آراء مفصلة حول كل مسألة تتعلق بسير القضاء مع مراعاة مبدأ فصل السلطات، لأن استشارة المجلس الأعلى للسلطة القضائية من طرف السلطات العمومية في كل ما يتعلق بالشأن القضائي، هو عين الصواب باعتبارها الهيئة العليا التي تدبر الحقل القضائي والفاعل المركزي في صناعة السياسات العمومية القضائية في إطار استقلال تام عن السلطات التشريعية والتنفيذية.

وعلى أساس ذلك، فإن المهام الجديدة المسندة للمجلس الأعلى للسلطة القضائية تجعل هذه المؤسسة العليا القضائية، تقوم بأدوار حيوية في تدبير الحياة القضائية لمختلف المتدخلين في منظومة العدالة بالمغرب، تجعل منها الفاعل الأساسي في متابعة وتسريع وتيرة إصلاح قطاع القضاء، بتحديث المحاكم، وتحفيز القضاء وأحزاب المدالة وتكوينهم الأساسي والمستمر، والتقييم المنتظم لأدائهم... إلخ.

#### الفصل 114 :

تكون المقررات المتعلقة بالوضعيات الفردية، الصادرة عن المجلس الأعلى للسلطة القضائية قابلة للطعن بسبب الشطط في استعمال السلطة، أمام أعلى هيئة قضائية إدارية بالسلطة.

لقد مكن المشرع الدستوري القضاء من إمكانية الطعن بسبب الشطط في استعمال السلطة في المقررات المتعلقة بالوضعيات الفردية، الصادرة عن المجلس الأعلى للسلطة القضائية، أمام أعلى هيئة قضائية إدارية بالسلطة، باعتبارها ضمانات قانونية تمكن القضاء من رفع الانتظامات التي تعطلهم من جراء المقررات المتعلقة بوضعيتهم الفردية الإدارية أو المالية، والمشبوبة بالشطط في استعمال السلطة، أمام أعلى هيئة قضائية إدارية بالسلطة.

ومن ثم، يوفق المشرع المغربي للقضاة المعالجة والأدلة السريعة لحياتهم، عند المخروقات التي لمس وضعيتهم الفردية في شقها الإداري أو المالي أمام أعلى هيئة إدارية قضائية في التنظيم القضائي المغربي، لأن ولاية القضاء الإداري في دعاوى الإلغاء المتعلقة بتضايي الوضعية الفردية للقضاة، عندما يكون قرار المجلس الأعلى للسلطة القضائية المتعلق بالوضعية الفردية للقاضي متسما بعبوب عدم المشروعية، المستثناة في عيب الشكل، وعيب عدم الاختصاص، وعيب مخالفة القانون، وعيب الانحراف في استعمال السلطة، وعيب السبب، يجوز المطالبة بإلغائه في كل الأحوال.

#### الفصل 115 :

- يرأس الملك المجلس الأعلى للسلطة القضائية، ويتألف هذا المجلس من :
- الرئيس الأول لمحكمة النقض، رئيسا منتدبا،
- الوكيل العام للملك لدى محكمة النقض،
- رئيس الغرفة الأولى بمحكمة النقض،

#### المحور الثاني : المجلس الأعلى للسلطة القضائية

يعتبر المشرع الدستوري المجلس الأعلى للسلطة القضائية من أهم المؤسسات الدستورية العليا، انسجاما مع الاختيار الدستوري المنبثق عن الفكر الديمقراطي الممتد لمبدأ فصل السلطات، وضمان استقلال بعضها عن البعض، خاصة استقلال السلطة القضائية عن التنفيذية، ذلك أن وجود قضاء مستقل بصورة حقيقية ودون بؤام عديدة، ترتبط أساسا بفتح مجال أوسع للمجلس الأعلى للسلطة القضائية في تدبير شؤون القضاء وضمان استقلالية السلطة القضائية، إذ حاول الدستور المغربي الجديد التأسيس له، من خلال المحور الثاني من هذا الباب، الذي ينظم اختصاصات وهيكل المجلس الأعلى للسلطة القضائية انطلاقا من 4 فصول أساسية (من الفصل 113 إلى الفصل 116).

#### الفصل 113 :

يسهر المجلس الأعلى للسلطة القضائية على تطبيق الضمانات المنوطة للقضاة، ولا يتبعها فيما يخص استقلالهم وتعيينهم وتقاعدهم وتأديبهم.

يضع المجلس الأعلى للسلطة القضائية، بمبادرة منه، تقارير حول وضعية القضاء ومنظومة العدالة، ويصدر التوصيات الملزمة بشأنها.

يصدر المجلس الأعلى للسلطة القضائية، بطلب من الملك أو الحكومة أو البرلمان، آراء مفصلة حول كل مسألة تتعلق بسير القضاء مع مراعاة مبدأ فصل السلطات.

لضمان الاستقلال التام للسلطة القضائية، لابد من إسناد كل ما يتعلق بتسيير الجهاز القضائي، إلى هيئة عليا تتكون من القضاة أنفسهم، ولا تتدخل في شؤونها أي سلطة أخرى، ولا أي جهة من خارج القضاء، وباعتبار المجلس الأعلى للسلطة القضائية الممثل الدستوري الضامن لاستقلالية السلطة القضائية، فقد أولاه المشرع الدستوري بالعديد من المهام المتعلقة بتدبير شؤون القضاء والعمل القضائي بالمغرب من خلال العناصر التالية:

٢ يسهر المجلس الأعلى للسلطة القضائية على تطبيق الضمانات المتعلقة بالحياة الوظيفية للقضاة، بالبت في الوضعيات الإدارية والمادية للقضاة بجميع مستوياتهم، واتخاذ القرارات المتعلقة بتعيينهم، أو بتغيير أماكن عملهم، أو بتأديبهم عندما يثبت لها ما يدعو إلى ذلك، دون أن يكون لأي سلطة أخرى حق التدخل أو التأثير أو التوجيه، لا في تسيير الجهاز القضائي، ولا فيما يزاوئه القضاء من عمل، وما يصدر عنه من أحكام، كما يجب أن تسهر نفس الهيئة على أن توفر للقضاة الظروف الملائمة، والوسائل المادية والمعنوية التي تصورت كإمتهم، وتحصنهم في مواجهة أي إغراء أو تأثير يمكن أن يمارس عليهم من لدن ذوي النفوذ، أو المال، أو الجاه.

٣ يضع المجلس الأعلى للسلطة القضائية، بمبادرة منه، تقارير حول وضعية القضاء ومنظومة العدالة، ويصدر التوصيات الملزمة بشأنها، غاية في ذلك تفحص واقع حال الشأن القضائي لمعرفة مكان الخلل التي تنطبق تطبيق المدالة، وبالتالي الخروج بالحلل الناجمة لها وصياغتها في شكل توصيات لأجل تجاوزها في الممارسة القضائية.

ت تتضمن تركيبة المجلس الأعلى للسلطة القضائية شخصيات لا تنتمي إلى سلك القضاء، فإذا استثنينا الوسيط ورئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، اللذان ينتميان إلى المجال الحقوقي، هناك خمس شخصيات يمثلها الملك، مشهود لها بالكفاءة والتجرد والنزاهة. والمطامئ المتميز في سبيل استقلال القضاء وسيادة القانون، من بينهم عضو بقرحة الأمين العام للمجلس الوطني الأعلى.

إن ما تنبغي الإشارة إليه هو إشراك مجموعة من الشخصيات والفعاليات غير القضائية في تركيبة المجلس الأعلى للسلطة القضائية، بشكل قيمة مضافة ياضاه المزيد من الشفافية والمصداقية في عمل هذه المؤسسة، كما أن إشراك هيئات وأطراف غير قضائية ليس فيه أي مساس باستقلالية السلطة القضائية التي ستضمن على المستوى الدستوري، وإنما هو زيادة في الضمانات الممنوحة للقضاة حتى لا تتأثر الجهة الممثلة لهم باتخاذ قرارات قد تصبغ بحقوق قضائية أنفسهم. أضف إلى ذلك أن إشراك هذا النوع من الشخصيات والفعاليات داخل تركيبة المجلس الأعلى للسلطة القضائية، يتطلب مجموعة من الصفات والمعايير ترتبط بالكفاءة والتجرد والنزاهة، والمطامئ المتميز في سبيل استقلال القضاء وسيادة القانون، كما يجب أن نحدد مهامها بدقة حتى تؤدي الفرض الذي من أجله تم إدماجها.

#### الفصل 116 :

يعقد المجلس الأعلى للسلطة القضائية دورتين في السنة على الأقل، يتوفر المجلس الأعلى للسلطة القضائية على الاستقلال الإداري والمالي، يساهم المجلس الأعلى للسلطة القضائية، في المادة التأديبية، قضاء وفيتيون من ذوي الخبرة.

يحدد بقانون تنظيمي انتخاب وتنظيم وسير المجلس الأعلى للسلطة القضائية، والمعايير المتعلقة بتدبير الوضعية المهنية للقضاة، ومسطرة التأديب، يراعي المجلس الأعلى للسلطة القضائية، في القضايا التي تهم قضاء النيابة العامة، تقارير التقييم المقدمة من قبل السلطة التي يتبعون لها.

منح الدستور المغربي الجديد المجلس الأعلى للسلطة القضائية بالشخصية المعنوية، التي تجعله يتوفر على الاستقلال الإداري والمالي، والذي تؤطه للتدبير الذاتي لشؤون القضاء والقضاة، ويعقد أجل ذلك دورتين في السنة على الأقل، على أن يساعده -في المادة التأديبية- قضاة مفتتون من ذوي الخبرة، ويحدد بقانون تنظيمي انتخاب وتنظيم وسير المجلس الأعلى للسلطة القضائية، والمعايير المتعلقة بتدبير الوضعية المهنية للقضاة، ومسطرة التأديب، ويراعي المجلس -في القضايا التي تهم قضاء النيابة العامة- تقارير التقييم المقدمة من قبل السلطة التي يتبعون لها.

- أربعة ممثلين لقضاة محاكم الاستئناف، ينتخبهم هؤلاء القضاة من بينهم،
- ستة ممثلين لقضاة محاكم أول درجة، ينتخبهم هؤلاء القضاة من بينهم،
- ويجب ضمان تمثيلية النساء القاضيات من بين الأعضاء المشرة المنتخبين، بما يتناسب مع حضورهن داخل السلك القضائي.

- الوسيط،

- رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان،
- خمس شخصيات يمثلها الملك، مشهود لها بالكفاءة والتجرد والنزاهة، والمطامئ المتميز في سبيل استقلال القضاء وسيادة القانون، من بينهم عضو بقرحة الأمين العام للمجلس الوطني الأعلى.

تركز الأحكام الدستورية التي تركز على السلطة القضائية على موارد في الفصل 115 من الدستور المغربي الجديد، والذي يؤسس لهيكل جديد لهذه الهيئة الدستورية، ويكرس استقلاليتها عن السلطة التنفيذية، وهو معطى يسمح بإثارة مجموعة من الملاحظات تتعلق بـ :  
بما إذا كان ترويس جلالة الملك للمجلس الأعلى للسلطة القضائية، لا يمكن مناقشته، بسبب دلالاته الدستورية والسياسية وكذا الاجتماعية العميقة، المستمدة أساساً من النظام الدستوري والسياسي المغربي، على اعتبار أن الأحكام القضائية تصدر باسمه، كما أنه هو من يعين القضاة، بل أكثر من ذلك، فإن النظام القضائي المغربي يعتبر أن ممارسة القضاء بالتراب المغربي مظهر من مظاهر السيادة المغربية، ولا يجوز لأي شخص كمنها كان أن يقوم بها إلا بتفويض من جلالة الملك، الذي له صيانة حقوق وحرقات المواطنين والهيئات والجماعات، لذلك فإن الدستور المغربي الجديد أكد ترويس جلالة الملك للمجلس الأعلى للسلطة القضائية، فإنه قصد بذلك ضمان تجرد ونزاهة عمله، لأنه هو الوحيد الذي له ضمان حرمة القضاء واستقلاله، في كل الظروف والأحوال، لإعطاء كل ذي حق حقه، وإعادة الأمور إلى نصابها.

ن نبوب عن جلالة الملك في هذه الرئاسة الرئيس الأول لمحاكمة القضاة -بدلاً عن وزير العدل والحريات- بصفته رئيساً مستقلاً، باعتباره أعلى مسؤول في قمة الهرم القضائي، ضماناً لحرمة الجسم والجهاز القضائيين وحفاظاً عن استقلالية السلطة القضائية التي رسيخ معالمها الدستور المغربي الجديد.

ت تشكل عضوية كل من الوكيل العام للملك لدى محكمة التمييز ورئيس النوقة الأولى بمحاكمة التمييز قيمة مضافة داخل تركيبة المجلس الأعلى للسلطة القضائية، بسبب مركزهما القانوني على أعلى مستوى الهرم القضائي، ويحكم إشراكهم على جميع قضايا القضاء بها وارتفع عدد القضاة المنتخبين للهيئة القضائية من أجل تعزيز الضمانات التي يتوقع لها الحسم القضائي ولجعل التواصل المطلوب بين المجلس والأسرة القضائية في مستوى أرقى، وهكذا أصبح عدد القضاة المنتخبين داخل المجلس الأعلى للسلطة القضائية مؤزعا بين أربعة ممثلين لقضاة محاكم الاستئناف، ينتخبهم هؤلاء القضاة من بينهم، وستة ممثلين لقضاة محاكم أول درجة، ينتخبهم هؤلاء القضاة من بينهم، ويجب ضمان تمثيلية النساء القاضيات من بين الأعضاء المشرة المنتخبين، بما يتناسب مع حضورهن داخل السلك القضائي.



القضائي إلى مصاف الحقوق الدستورية<sup>(96)</sup>، بعدما أصبحت مبادئ الحكامة الجيدة بدورها خياراً استراتيجياً والتزاماً دستورياً للمحاكم المغربية، على اعتبار أن النظام الدستوري للمملكة يقوم على أساس فصل السلط وتوازنها وتعاونها والديمقراطية والمواطنة التشاركية وعلى مبادئ الحكامة الجيدة وربط المسؤولية بالمحاسبة<sup>(97)</sup>.

#### الفصل 118 :

حق التقاضي مضمون لكل شخص للدفاع عن حقوقه ومن مصالحه التي يحميها القانون.

كل قرار اتخذ في المجال الإداري، سواء كان تنظيمياً أو فردياً، يمكن الطعن فيه أمام الهيئة القضائية الإدارية المختصة.

يتمتع الحق في التقاضي من الحقوق الأساسية المخولة للأفراد، وهو في مقدمته العام يجعل على تمكين الشخص من اللجوء إلى القضاء بغاية حماية حقوقه المنقولة قانوناً، عند انتهاكها من طرف الأفراد أو الجماعات. وقد عرف هذا الحق مجموعة من التطورات إلى أن بلغ مصاف القاعدة الدستورية، فأصبح يتمتع بقوة التي لا تجز المساس به من طرف أي سلطة كانت تشريعية أم تنفيذية، بل الأكثر من ذلك نجد أن الحق في التقاضي اكتسب بعداً عالمياً بعد أن تضمنته العديد من الاتفاقيات الدولية خاصة المتعلقة بحماية حقوق الإنسان<sup>(98)</sup>.

لقد استقر الوضع الدستوري والقانوني في كافة بلدان العالم ومنها المغرب على الاعتراف بالحق في التقاضي كحق منحه القانون للأفراد، يقوم مقام الحريات العامة التي ضمتها الدستور والقانون والتي لا يجوز حرمان أي مواطن منها، لذلك اعتبرت الفقرة الأولى من الفصل 118 من الدستور المغربي الجديد أن : «حق التقاضي مضمون لكل شخص للدفاع عن حقوقه وعن مصالحه التي يحميها القانون». وبالتالي تهدف دسترة هذا الحق لتحقيق غايتين أساسيتين هما :  
من أن الحق في التقاضي هو خير ضامن لإقامة العدل بين الناس بما يمكن من تقادي العدالة الخاصة ويحقق السلم الاجتماعي المنشود.

(96) إن الأمن القضائي في هذا المستوى يعمل على تأمين تفتين أساسيتين هما : تأمين الانسجام القانوني والقضائي وتأمين الجودة وهو ما تبرز عنه أغلب الدراسات والكتابات بشييرات تتمحور حول مبادئ متعددة وهي واجب القاضي بالبت طبق القوانين المطبقة يوم تقديم الطلب، وعدم رجعية التواعد القانونية، والأثار الملزمة لاشهادات الطراف، والتأويل في أسبق نطاق للمصوص الجزائية، واحترام أجل الطعون، وأخيراً حجبية الأمر العقبي، به ثم حماية مبدأ اللثة المشروعة. للمزيد من التفصيل يراجع في هذا الشأن، خالد الإريسي، دور المجلس الأعلى للقضاء في تحقيق الأمن القضائي، المجلة المغربية للمحامي الباحث، العدد 1، 2012، ص 119.

(97) الفصل 1 من الدستور المغربي الجديد.

(98) يعتبر الإعلان العالمي لحقوق الإنسان المرجع الأساسي لجميع الحقوق ومنها الحق في التقاضي، إذ جاء بالمدارة الثانية منه : «كل إنسان حق التمتع بجميع الحقوق والحريات المذكورة في هذا الإعلان دون تمييز من أي نوع، ومعنى ذلك أن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ضمن لكل شخص حق التمتع بالحقوق الواردة فيه وأنها الحق في التقاضي».

يتر المشرع المغربي - لأول مرة في تاريخ المغرب- مجموعة من القواعد الدستورية التي تنفي بحقوق المتقاضين وقواعد أخرى تتعلق بسير العدالة، كفتح مستقل من الفروع الثلاثة المندرجة ضمن السلطة القضائية في الدستور الجديد للمملكة المغربية، ويترج دسترة هذا النوع من القواعد القانونية في اتجاه تكريس المساواة أمام القضاء والسعي إلى ترسيخ مبادئ المحاكمة العادلة، لذلك خصها المشرع الدستوري بالثي عشر فصلا من الفصل 117 إلى الفصل 128، موزعة بين نقطتين أساسيتين هما :

#### أولاً - حقوق المتقاضين :

حرص المشرع الدستوري على دسترة حقوق المتقاضين أمام العدالة بالنص على جملة من الحقوق كانت في الأصل - مضرورة ضمن أبواب المسائل المدنية والجنائية، لكنه ارتأى الرقي بها لتصبح من الثوابت الدستورية لفرع قواعدها على المشرع المادي والمحددة في أربعة فصول من الفصل 117 إلى الفصل 120.

#### الفصل 117 :

يتولى التقاضي حماية حقوق الأشخاص والجماعات وحياتهم وأمتهم القضائية، وتطبيق القانون.

إذا كان التاريخ الدستوري المغربي قد أفرد للقضاء مكانة هامة ومعوية في ترسيخ وحدة الدولة والحفاظ على مقوماتها، فإن مستقبله الآن أمام حدث تاريخي مركز في العديد من خياراته - التي لا رجة فيها - على وجود سلطة قضائية مستقلة بكل ما تعمله هذه الكلمة من معاني وللايات، يكون هدفها خدمة المواطن بحماية حقوقه وحرياته وأمنه القضائي والتطبيق العادل للقانون، أهداف أصبحت حقوقاً دستورية لفائدة المواطن والآن واقع على عائق القضاء أدائه وتنفيذه على أحسن وجه.

وبهذا يصبح القضاء المغربي مطالبين بالمساهمة في بناء المستقبل من خلال التفاعل الإيجابي والانخراط التام في الورش الإصلاحي الذي وضع أسسه وخارطة طريقه فصول الدستور المغربي الجديد، هذا الانخراط لن يكون إلا بالتفعيل الأمل والتزويل الإيجابي لمقتضيات هذا الدستور، الذي بعدما وطد أسس استقلال القضاء واستقلالية القضاء في أبعادهما المختلفة، أوضح بعد ذلك من خلال ترتيب أبوابه وفصوله أن الأمر لا يتعلق بامتياز لسلطة القضائية وإنما هو حق للمواطن في المقام الأول، هدفه الحفاظ على ثقة الأفراد في المؤسسة القضائية.

وترادة متأنية لأهم بنوده يبدو أن المشرع الدستوري كان واضحا نسب عينيه هذا المعطى، إذ أسس لمفهوم الأمن القضائي كإحدى الغايات والأهداف المطلوب من القاضي تحقيقها حيث يؤكد في الفصل 117 من الدستور المغربي الجديد، على ضرورة تولي القاضي حماية حقوق الأشخاص والجماعات وحياتهم وأمتهم القضائية، وتطبيق القانون، فارتقى بذلك بالأمن

الإدارية التي تتخذها الإدارة لمصالح أو ضد مختلف الأشخاص المتعاملين معها، في مختلف أشكال النشاط الذي تقوم به، إذ نجدتها في تسير المرافق العمومية، وفي مجال الشرطة الإدارية، وفي مجال التوجيه، كما نجدتها أيضا في بعض جوانب المتور الإدارية، خاصة فيما يتعلق بالتدليل الإبتدائي للمقد إذ توجه أوامر محددة للمقربين معها، وعليه، فإن القرارات الإدارية الفردية هي القرارات التي تخاطب أفراد معينين بذواتهم، أي أنها تتعلق بأفراد معروفين بأسمائهم وأشخاصهم ولو تعدد هؤلاء الأشخاص<sup>(98)</sup>.

وداخل هذا التمييز، يقصد بالرقابة القضائية في هذا الباب تلك الرقابة التي تتولاها المعاكم على أعمال الإدارة سواء كانت معاكم إدارية، مدنية، جنائية...، وبعتبر هذه الصورة أهم أنواع الرقابة، لأن القضاء -الذي يمارس تلك الرقابة- يعتمد عن الإدارة بالعبودية القانونية. والعبادة، والاستقلال في أداء وظيفته فضلا عن تمتعه بالصلاحيات القانونية. كذلك فالأحكام القضائية التي يصدرها القضاء يترتب عليها أثر عام، فهي تنهي المنازعات بطريقة حاسمة نهائية، بحيث لا يجوز إثارة هذه المنازعات مرة أخرى أمام القضاء، مما يعطي الحكم جبهة وقوة خاصة، لأن الأحكام القضائية تتمتع بقوة وجبة الشيء المقضي به<sup>(99)</sup>.

(98) مثال ذلك القرار الذي يصدر بخصوص شئيين أو ثلثة عدد كبير من الموظفين بينهم التراز بأسمائهم، والقرار الذي يصدر من أجل منح درجات أو علاوات لعدد كبير من الموظفين بعضهم كذلك بأسمائهم، وهو ما يجعل كل قرار من هذه الأمثلة قرارا إداريا فرديا أي كانت سلطة إصداره، لأنه قد يصدر من الوزير الأول: كقراره بتعيين متصرف ممتاز، أو الوزير: كالترازم الصادر عن الأمين العام للحكومة يرفض للمفوض طين فتح عبادة حرة، أو العامل أو القائد أو رئيس المجلس العمومي... للترديد من التفصيل يراجع في هذا الشأن: كريم لحريش، "القانون الإداري المغربي: سلطة اللا مركزية والإدارة المحلية"، العدد 14 و15 النظمية الثانية، 2011، ص 480 و481.

(99) يُعد الرقابة القضائية في صور مختلفة فيما نوع الدعاوى المرفوعة على القضاء، لهذا وجد قضاء الإلغاء، قضاء فحوص المشروعية بالنسبة للقرارات الإدارية، قضاء التعويض والقضاء الشامل أو الكاسل:

■ قضاء الإلغاء: يقصد به اللجوء "الفرد" الذي يضرر من قرار إداري مخالف للتأويل: إلى القضاء طالبا منه إلغاء القرار الإداري المعيب، وإذا ظهر للقاضي سلامة الدعوى فإنه يحكم بالإلغاء.

■ قضاء فحوص المشروعية: هي هذه الحالة يكون القضاء بصدد نظر قضية أصلية مرفوعة أمامه، فيدفع أمامه بعدم مشروعية التصرف الإداري.

■ قضاء التعويض: يقصد به أن من لحقه ضرر من جراء تصرفات الإدارة وأعمالها المادية، عليه اللجوء إلى القضاء للحصول على تعويضات عن الأضرار التي أصابه من تصرفات الموظفين العموميين أو نتيجة تسير المرافق العمومية.

■ القضاء الشامل: يتمتع القاضي بصدد الدعاوى المرفوعة إليه في هذه الحالة بسلطات كاملة، تتمثل في إلغاء القرارات الإدارية غير المشروعة والحكم أيضا بالتعويض عن الأضرار الناجمة عن هذه القرارات، وأحيانا لا يقتضي القاضي بإلغاء القرار الإداري المعيب بل إنه يقدم إلى تعديله ويمنع عن الإجراء الصحيح، إن ما ينبغي الإشارة إليه هو أن الرقابة القضائية لا تتحرك من تلقا نفسها، وإنما لابد من دفع دعوى أمام القضاء حتى يمارس وقائعه على أعمال الإدارة ليفحص مدى مشروعيتها ومدى إمكانية التعويض عن الأضرار التي ألحقها الأفراد من جراء تصرفات الإدارة غير المشروعة. للمزيد من التفصيل يراجع في هذا الشأن: كريم لحريش، القضاء الإداري المغربي، مرجع سابق، ص 36.

د إن القضاء أصبح من مقتضيات سيادة الدولة مع ما يفرضه ذلك من ضرورة إيجاد سلطة قضائية تتولى ضمان تطبيق القانون ومعمو.

وعلى أساس ذلك، ولتجسيد هذه الغايات على أرض الواقع، تطلب ضمان تطبيق مجموعة من المراكز القانونية، بل أهمها خلق جهاز قضائي يضمن حماية الحقوق ويظهر على تجسيد مبدأ أساسي مفاده أنه لا يجوز لأي شخص أن يقتض لنفسه بنفسه، أي أنه لكل شخص الحق في حماية حقوقه أمام جهات قضائية تسم بالزاهة والاستقلال والكفاءة، لتضمن له حقوق الدفاع والمساواة مع غيره من المتقاضين، كما تضمن له تنفيذ الأحكام الصادرة عنها سواء في مواجهته أو لصالحه.

وبعيد الحق في التقاضي، أي اللجوء إلى المعاكم الوطنية دون أي عائق، وتتمكنه عند استيفاء الشروط المطلوبة والتبند بالقواعد المحددة قانونيا، من دفع الدعاوى والتقدم بالمقتر التي يعين عليها النظر فيها ولصدار أحكام بشأنها، وأن يمارس الطعون أمامها وأمام الهيئات المختصة، لا سيما وأنها تعد إحدى الضمانات الأساسية للمدالة الجيدة، لأن المحكمة من سننها تكمن في بسط رقابة على الأوامر والأحكام والقرارات القضائية من حيث سلامتها ومساقتها للواقع والقانون، ويثبت للمطالبة في نفس المتكلم منها.

لقد حظي حق المعلن في القرارات الإدارية بمكانة مهمة داخل الدستور الجديد، بحيث سمحت الفقرة الثانية من الفصل 118 منه، بإمكانية المعلن في كل قرار اتخذ في المجال الإداري -سواء كان تنظيميا أو فرديا- أمام الهيئة القضائية الإدارية المختصة، لأن تقسيم القرارات الإدارية إلى قرارات تنظيمية وقرارات فردية، أهم تقسيمات القرارات الإدارية، نظرا لما يترتب عليه من نتائج تتعلق بالنظام القانوني الذي تخضع له القرارات التنظيمية والقرارات الفردية.

مكدا تحيل القرارات التنظيمية على القرارات التي تتضمن قواعد عامة ومجردة تسري على جميع الأفراد التي تطبق عليهم الشروط التي وردت في الناحية القانونية، تصدرها السلطات الإدارية المختصة لكي تطبق على عدد غير معين وغير محدد من الأشخاص، ولا يمكن معرفة من سيطبق عليهم القرار بصورة مسبقة، ذلك أن العمل أو التصرف التنظيمي صدر لكي يطبق على كل ما يوجد في مركز قانوني معين اتجاه الإدارة العامة سواء حاليا أو مستقبلا وغالبا ما يطلق عليها المراسيم التنظيمية.

وبهذا الصرح تعتبر القرارات التنظيمية تشريع ثانوي يقوم إلى جانب التشريع المادي -الآن- أن يصدر عن الإدارة، فهو تشريع ينطبق على كل من يستوفي شروطا معينة تضمنها الناحية القانونية مسبقا، ولا يستند القرار التنظيمي موضوعه بتطبيقه، بل يظل قائما ليطبق مستقبلا. لذلك فإن مضمون هذا النوع من القرارات الإدارية يقترب من القانون إذ يتصف هو أيضا بالعمومية والتجريد والإلزام، إلا أنها يختلفان من حيث المصدر، فالقانون يصدر عن السلطة التشريعية في حين أن القرارات الإدارية الفردية شخصيا واحدا مبنيا بذاته أو مجموعة من الأشخاص.

بينما تخص القرارات الإدارية الفردية شخصا واحدا بمجرد صدوره، وتفتي هذه القرارات، مختلف القرارات مبنية، وهو الذي يستهلك مرة واحدة بمجرد صدوره، وتفتي هذه القرارات، مختلف القرارات

ولقد أقر المشرع الدستوري قرينة البراءة لضمان أمن الأشخاص وحماية حرياتهم الفردية، لأن المشتبه فيه أو المتهم الذي يستفيد من مبدأ قرينة البراءة يتبين أن يخضع لنظام مشابه لذلك الذي يستفيد منه الشخص العادي، وبالتالي فلا يجب حرمانه من حريته خلال سريان البحث والتحقيق والمحاكمة الجنائية، وإذا كان من الضروري إنشاء القبض عليه أو اعتقاله احتياطياً، فيجب أن تقتضي ضرورات التحقيق والأمن العام ذلك، كما أن تطبيق مبدأ قرينة البراءة يمكن أن يبعد عن الشخص الذي تمت مقابته وحصل على حكم بالبراءة، كل نظرة تمييزية يتبنّاها من المواطنين تعمل الإدانة والتشكك، ذلك أن قرينة البراءة أقرها المشرع لمواجهة كل اتهام كاذب أو اقتلاع مسبق، وكذا الإبعاد احتمال أي خطأ قضائي الذي يبقى حاضراً في جميع مراحل الدعوى الجنائية، لأن هدف قرينة البراءة هو إشهار الحقيقة وإقرار مبدأ المساواة، فالحقوق الممنونة للدفاع تكون غير ثامة دون مبدأ مساواة الجرائم والعقوبات الذي ترجع حقيقته إلى مبدأ قرينة البراءة المضمون لكل منهم.

وقد أخذ المشرع المغربي كثيراً من التشريعات المعاصرة بمبدأ افتراض البراءة بالنسبة لكل منهم أو مشتبه فيه بارتكاب جريمة، مستعملاً لأول مرة عبارة مشتبه فيه، وهو الشخص الذي يكون محل شبهة بارتكاب جريمة ويكون من جراء ذلك حاسماً لبحث تجرية السلطات المختصة في المرحلة السابقة عن توجيه الاتهام (مرحلة البحث التمهيدي)، وترتيب عن قرينة البراءة، باعتبارها قرينة قانونية، عدة آثار تخص مجال الإثبات ومجال الحرية الفردية. ويربط المشرع الدستوري بأن المشتبه فيه أو المتهم بارتكاب جريمة بريئاً، إلى أن تثبت إدانته بمقرر قضائي، مكتسب لقوة الشيء المقضي به.

والأحكام لا تكون حجة إلا بما فصلت فيه من الحقوق، ولا تكون حجة إلا على من كان مثلاً فيها، أي أنه لا ينتج بالحكم الصادر فيها إلا على الخصوم الذين كانوا ممثلين في الدعوى التي صدر فيها هذا الحكم، وذلك إعمالاً للقاعدة نسبية أثر الأحكام، ولا حجية للحكم إلا فيما يكون قد فصل فيه بين الخصوم بصيغة صريحة أو بصيغة ضمنية خفية سواء في المنطوق أو في الأسباب المتصلة به اتصالاً وثيقاً، والتي لا يقوم المنطوق بدونها لا تحوز قوة الأمر المقضي، لأن هذه القوة لا تلحق إلا بالمنطوق الحكم، وما يكون متصلاً بهذا المنطوق من الأسباب اتصالاً وثيقاً وحتمياً بحيث لا تكون له فائضة إلا بها.

- تضمن العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية من جهة نصاً مماثلاً في المادة 214 منه التي تنص على مايلي: «من حق كل منهم بارتكاب جريمة أن يعتبر بريئاً إلى أن يثبت عليه الجرم قانوناً».
  - اعتبرت المادة 140 ب من اتفاقية حقوق الطفل أن قرينة البراءة ضماناً لكل طفل يدعى بأنه انتهك قانون العقوبات.
  - تنص الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان في مادتها 206 على أنه: «كل شخص متهم بارتكاب جريمة يعد بريئاً حتى تثبت إدانته قانوناً».
  - تنص الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان نصت في المادة 208 منها على أنه «كل متهم بجريمة خطيرة الحق في أن يعتبر بريئاً طالما لم تثبت إدانته وفقاً للقانون».
  - نصت المادة 07 من الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب على أن: «الإنسان بريء حتى تثبت إدانته أمام محكمة مختصة».
- للمزيد للتوصل برآح في هذا الشأن: عبد القادر الشنوف، استقلال القضاء، نداعة مثبنة لقيام النظام الحكامة، المجلة المغربية للمحامي الباحث، العدد 1، 2012، ص 41.

وعلى أساس ماسلف، فإن من حق المتقاضى أن يتكفل القضاء بتزويد حقوقه وحرياته بما يلزم من حماية قضائية سندها القانون، وحقه في التقاضي، أي اللجوء إلى المحاكم الوطنية دون أي عائق -والأفما جدوى تقصيص تلك المؤسسات بالبلد إذا لم يكن من السهل على المتظام الوصول إليها للدفاع عن حقوقه وصالحه المشروعة؟- وتكفيه عند استيناء الشروط المطلوبة والتبند بالتواعد المحددة قانوناً، من رفع الدعاوى والتقدم بالدفع التي يتعين عليها النظر فيها وإصدار أحكام بشأنها، وأن يمارس الطعون أمامها وأمام الهيئات المختصة، لاسيما أنها تند إحدى الضمانات الأساسية لمدالة جيدة لأن الحكمة من سنها تكمن في بسط رقابة على الأوامر والأحكام والقرارات القضائية من حيث سلامتها ومطابقتها للواقع والقانون، وبمث الضمانات في نفس المنظلم منها، هذا بصورة عامة، أما الدستور الجديد فأبى إلا أن يثير إمكانية الطعن في القرارات الإدارية -كانت فردية أم تنظيمية- أمام الهيئة الإدارية المختصة.

## الفصل 119 :

يعتبر كل مشتبه فيه أو متهم بارتكاب جريمة بريئاً، إلى أن تثبت إدانته بمقرر قضائي، مكتسب لقوة الشيء المقضي به.

يعد مبدأ قرينة البراءة مرجعيته في الشريعة الإسلامية وكذا في المواثيق والإعلانات الدولية، فضلاً عن تكريسه في دساتير مختلف بلدان العالم ومنها المغرب، إذ تمارس الدولة بواسطة السلطة القضائية حقها في توقيف العقاب على المجرمين وتحقيق الرخ العام للعقاب على الأمن العام داخل المجتمع، فتتولى سلطة الاتهام متابعة كل شخص اشتبه في ارتكابه لجريمة إذا انعدمت دواعي الحفظ القانونية والموضوعية، غير أنه يناط دستورياً بالدولة أيضاً بحماية الحقوق والحريات الأساسية والمضمونة لكل مواطن حتى وإن كان محل متابعة جنائية مادام لم تثبت بعد إدانته بموجب حكم قضائي بات صادر عن سلطة قضائية نظامية مع توفير كل الضمانات القانونية والقضائية الكفيلة بتدعيم وحماية قرينة برأته الأصلية<sup>(107)</sup>.

(107) لقد كرمت الشريعة الإسلامية النفس الإنسانية وأقرت براءة المتهم صراحة وذلك ما يستنتج من قوله صلى الله عليه وسلم: «أدروا الحدود عن المسلم ما استطعتم»، فإن وجدتم المسلم مخرجاً فخلوا سبيله، فإن الإمام تثن يحلف في الغور غير من أن يحلف في العقوبة، وبذلك لا تتبل الشريعة الإسلامية وانته الإسلام الجنائي دعوى مجردة من دليل، كما يأمر الإسلام القاضي بالآ يصدر حكمه إلا بناءاً على بينة قضائية لقوله صلى الله عليه وسلم: «أدروا الحدود بالشبهات». ويعد مبدأ قرينة البراءة مرجعيته في الثقافة العربية في:

- الأفكار التي شاذي بالحرية الفردية، فقد بين «بيكاريا» في كتابه «الجرائم والعقوبات» لسنة 1864 بأنه: «لا يجوز وصف الشخص بأنه مذنب إلا بعد صدور حكم القضاء»، اعتبر «مونتيسكيو» في كتابه «روح القوانين»: «وبأنه عندما لا تضمن براءة المواطنين فإن يكون للمعزة وجود».
- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في المادة 11 منه التي نصت على أنه: «كل شخص متهم بجريمة يعتبر بريئاً إلى أن يثبت ارتكابه لها قانوناً في محاكمة علنية تكون قد وفرت له جميع الضمانات اللازمة للدفاع عن نفسه».



ن إعلامه سريعا وبالتفصيل، وليلة نفيها، بظيعة التهمة توجهه إليه وأسبابها.

ن أن يحاكم دون تأخير لا مبرر له أي في الأجل المعقولة.

ن أن يناقش شهود الاتهام، بنفسه أو من قبل غيره.

ن أن يحصل على الموافقة على استدعاء شهود النفي بذات الشروط المطبقة في حالة شهود الاتهام.

ن أن لا يكره على الشهادة ضد نفسه أو على الاعتراف بذنب.

ن إذا كانت إمكانية الخطأ وأردت في العمل التضايفي، فإن المحاكمة المادة تقرر تمتيع الشخص الذي أزيل به عتاب نتيجة ذلك بتعويض وفقا للتانون.

كما يرتبط الحق في المحاكمة المادة بحق جوهري متفق بضمنان الدستور المغربي الجديد لحقوق الدفاع أمام جميع المحاكم، والذي يعطى للشخص من الوقت ومن التسهيلات ما يكفيه لإعداد دفاعه وللاتصال بمحام يختاره بنفسه، وأن يخطر بخله في وجود من يدافع عنه إذا لم يكن له من يدافع عنه... والإعداد للدفاع، يقتضي توفر الضمانات التي تسمح للمحامي بأن يمارس دوره في الدفاع عن موكله وفق ظروف قانونية مقبولة، ذلك أن تعيين هذا المحامي لا ينبغي أن يقتصر على الحضور الشكلي، وأن أي عرقلة لمهنته تحول دون المساهمة في تحقيق المحاكمة المادة.

كما نص المشرع الدستوري على حق المتقاضى في صدور الأحكام داخل أجال معقولة، وهو متفق بسبب في متابعة إشكالية البطء في الإجراءات، وحتى إعمال إصدار الأحكام في القضايا الجائرة التي حل دور تعيينها في الجلسة، على أن تكون ضوابط تلك الأجال محددة على ضوء طبيعة أنواع القضايا التي تعرض على أنظار المحاكم، وحقه في الدفاع أمامها، ذلك الحق الذي يمثل التوازن للعدالة الجيدة، كيف لا؟، وهو حق أصيل ينبغي مكان الصدارة بين طائفة الحقوق الفردية العامة، ويشكل ضمانا ينبغي أن يتمتع بها المتقاضى في مساحة القضاء لتحقيق محاكمة تستوفي معايير ومضامين بالعدالة كاحاطته فرصة للإدلاء بأقواله وتغويله من الوقت ومن التسهيلات ما يكفيه لإعداد وسائله ووزايد بمحام محاميا في حالة احتياجه وما إلى ذلك.

إن كريس المحاكمة المادة وحقوق الدفاع هو كريس لتحقيق الإنسان التي لا ينازع المغرب فيها رسما، والذي يدل مجهورا على مستوى تحديث قطاع العدالة، وعلى صعيد الانفتاح على اليهود والمواثيق الدولية ذات صلة بحقوق الإنسان، لكنه بالموازاة مع ما أنجز، وأخذنا بين الاعتبار الانتقارات المجتمعية وقضايا الحقوق المعرفية، تظل العدالة في المغرب مطبوعة باختلالات تتطلب إصلاحات عميقة، ومن أهداف هذه الإصلاحات، بل وفي صلبها، ينبغي أن تكون قضيتة تمتع الأشخاص بحقوقهم وحرياتهم حاضرة بقوة، وفي انسجام كامل مع أمن واستقرار المجتمع.

#### ثانيا- قواعد سير المادة :

ارتقى المشرع الدستوري بجملة من التواعد المستطرية وجعل منها مبادئ دستورية، ذلك أن هذا الرقي في درجة المشروعية انطوى على تقوية للبيئة القانونية لتلك المبادئ التي ارتقى بها إلى أعلى درجات المشروعية بصفتها ومليتها الأساسية، ناسيا القواعد للمدالة وليس للقضاء.

#### الفصل 120 :

لكل شخص الحق في محاكمة عادلة، وفي حكم يصدر داخل أجل معقول.

لا جدال أن ضمانات إقامة العدالة تشكل ركنا أساسيا لازما لحماية كافة حقوق الإنسان، لذلك ككل المشرع الدستوري لكل شخص الحق في المحاكمة المادة، والتي تتطلب توافر العديد من الضمانات التي تجعل القضاء في خدمة العدالة عامة، وفي خدمة المواطن خاصة، ومن هذه المتطلبات نجد حق كل متهم بارتكاب جريمة أن يتمتع أثناء النظر في قضيتة بضمانات دنيا، منها<sup>(102)</sup> :

(102) إذا كان من المسلم به في سائر الأنظمة القانونية أن لكل دولة الحق في توقيع العقوبة اللازمة على مرتكبي الجرائم، من وطنيين وأجانب مشتمين فوق ترابها، تأمينا لصلحة الجماعة والأفراد، إلا أن ممارسة هذا الحق، يظل مقيدا بمراجعة الدولة لضوابط المحاكمة المادة، ولتجنبها سائر الإجراءات التي تكفل احترام الضحية القانونية للمتهم، أي كانت حالته السياسية، وأيا كان وضعه الاجتماعي، وسواء سبق له المشغل أمام المحكمة وتوقيع العقوبة عليه، أو لم يسبق له ذلك، ومن ما يفرض على المشرع تحقيق التوازن بين مصلحتين متعارضتين، هما المصلحة العامة في تحقيق العدالة الجنائية، بتطبيق القوانين الجزائية، والتوازن في أرض الواقع ما لم تخصص الدولة قواعد إجرائية، من شأنها ضمان محاكمة عادلة، عادة ما يتم إقرار أمورها العامة في النصوص الدستورية وقواعدها التنفيذية في قانون الإجراءات الجنائية والقوانين الأخرى ذات الصلة.

وعلى أساس ذلك، تعيل المحاكمة المادة على أحد الحقوق الأساسية للإنسان، وهي تقوم على توافر مجموعة من الإجراءات التي تتم بها الخصومة الجنائية في إطار حماية الحريات الشخصية وغيرها من حقوق الإنسان وكرامته وشخصيته المتكاملة. فالمحاكمة المادة تقوم أساسا على توافر مجموعة إجراءات تحقيق كل مراحل السبابة الجنائية، من شأنها أن تحفظ للمتهم كرامته وشخصيته القانونية، ولا ينبغي تلزام كل مراحل السبابة الجنائية، من شأنها أن تحفظ للمتهم كرامته وشخصيته القانونية، ولا ينبغي تطبيقها لهذه الإجراءات تفرق الطنين أو المشتبه فيه إلى بعض الممارسات التي من شأنها المساس بعدالة المحاكمة ك :

- إخضاعه لمعاملة قاسية.
- تعريضه للتعذيب والمذاب.
- دفعه على الاعتراف ضد نفسه.
- عدم تمكنه من تقديم أدلته وتوضيحاته.
- حرمانه من ممارسة حق الدفاع.
- إحالة على محكمة خاصة.

■ فرض ازدواجية في مجال الإجراءات الجنائية لطبق كل إجراء، على فئة دون أخرى، بل يبين أن ككون الإجراءات أصول المحاكمة المادة أن يبال في التهم مماثلة البرية، حتى صدور حكم الإدانة ضده من قبل جهة القضاء المختصة، وبعد توافر جملة الأدلة تجاهه، وبعد أن يمكن من كل الضمانات المقررة له قانونا. كما تقتضي عرض قضيتة على محكمة مستقلة محايدة، وأن تظهر فيها نظرا موضوعيا عادلا وسريعا، وأن يستند الحكم، ويمكن المتهم من حق الطعن. لأن الحرية لم تعد مجرد فكرة مثالية أو نظرية، بل صار لها وجود على المستوى العملي، وقيمة محددة يتمتع بها الأفراد في مواجهة السلطة، وذلك عن طريق تشييد نظامها وتعبيد نطاقها، وهذا التقييد يسي بسبب الشرعية المزيد من التفصيل يرجع في هذا الشأن، أحمد قضي سرور، الشرعية الدستورية وحقوق الإنسان في الإجراءات الجنائية، دار النهضة العربية، القاهرة، الطبعة الثانية، 1993، ص 3 و4.

وهناك بعض الرسوم يقوم المتقاضى بأدائها إزاء الخدمات المقدمة له من طرف المدالة، وهي رسوم رمزية، مع أن الالتزام بدفع هذه الرسوم يحكمه اعتبار أن أساسيان حتى لا تكون مجانية القضاء سببا في تشجيع الأفراد على رفع الدعاوى الكيدية من جهة، وحتى لا تكون المصاريف القضائية عائقا يحول دون اللجوء إلى القضاء، أي الموازنة بين الحفاظ على حسن سير مرفق القضاء وعدم انتهاك حق الشخص في اللجوء إلى القضاء<sup>(105)</sup>. لكن المشرع المغربي أورد على مبدأ المجانية استثناءات تحت مبدأ لكل قاعدة استثناء وتتمثل هذه الاستثناءات في الإغناء من المصاريف القضائية أو ما يعرف بالمساعدة القضائية.

والمساعدة القضائية هي تدبير أقره المشرع لمصلحة المتاعين الذين لا تمكنهم حالتهم المادية من دفع نفقات الدعوى، فيستولون بموجب دفع هذه الدعوى والسير بها وإتمام جميع إجراءات التحقيق فيها حتى صدور الحكم وتبليغه والظن فيه عند الاقتضاء بالطرق القانونية وأجراء تنفيذ، وتسخير محام يساعدهم في خصوصتهم مجانا، دون إلزامهم بدفع الرسوم والنفقات المقررة في القانون أو من قبل المحكمة وذلك بصورة مؤقتة أو نهائية حسب الأحوال. ويمكن أن يستفيد من المساعدة القضائية جميع الأشخاص الذين لهم حق الإدعاء سواء كانوا أشخاصا طبيعيين أو معنويين مغاربة أو أجانب، المصابون بحدوث عمل بنسبة دعوى تحديد الإرادة، والعمل في القضايا المرفوعة لدى محاكم العمال.

#### الفصل 122 :

يحق لكل من تضرر من خطأ قضائي الحصول على تعويض تحمله الدولة.

استحدثت الفصل 122 قاعدة ذهبية كانت غائبة في المساتير السابقة والقوانين المغربية، وهي قاعدة يمكن المتقاضى مستقبلا من مقاضاة الدولة للمطالبة بالتعويض عن الضرر الذي تسبب له فيه الخطأ القضائي، إذ يعد بحق مستجدا مطورا، بحيث سينتقل بالوضع الذي كان سائدا في المغرب تشريعا وقضاء، والمتمثل في عدم تقرير مسؤولية الدولة عن أخطاء القضاء كقاعدة عامة، إلا في حالات استثنائية ضيقة وضمت نطاق معين -كما في، بمخاصمة القضاء المنصوص عليها في قانون المسطرة المدنية، ومراجعة الأحكام الواردة في قانون المسطرة الجنائية- إلى دسرة تقرير مسؤولية الدولة عن أخطاء القضاء، وهو من هذا المنطلق نهج يقاضي والمبادئ السامية للمدالة وقيم الديمقراطية وحقوق الإنسان.

(105) يعد الأمر رقم 79-68 المتعلق بالمصاريف القضائية الذي يبين لنا الرسوم القضائية وكيفية التعامل معها، خاصة المادة: 1، فقرة 1 وع 1 من هذا القانون تنص على: «كل من يقدم طلبا أمم القضاء أو يطلب تحرير عقد غير عقد توثيق أو القيام بتبليغ أو عملية قضائية أو يطلب إجراء ما، من قلم كاتب جهة قضائية أو يستفيد من مساعدتها، يجب عليه أداء رسم يسمى بالرسم القضائي». ويستحق هذا الرسم مبلغا ويستوفيه كاتب الضبط لمصالح الخزينة، أما بالنسبة لغيرها فيعدها المشرع في قانون المالية، أما عن طريقة دفعها وقيمتها في كل قضية أو نزاع فتحدد أساسا في منطوق الحكم المنهني للنزاع أو إذا لم تصدر في منطوق الحكم أو القرار يقوم القاضي بوصفها منفصلة وهذا ما تنص عليه المادة: 7 من قانون المصاريف القضائية كالآتي: «إذا لم تدرج تصفية المصاريف الكاملة في منطوق الأمر أو الحكم أو القرار فيمكن وضعها منفصلة من قبل القاضي. ويسلم فيها أمرا بالتنفيذ لمصالح الخصم المحكوم له الذي سبق المصاريف».

وفي ذلك تعبير دقيق لأن المدالة لا تتحقق بالقضاء وحده، بل لابد لتحقيقها من تظافر جهود مجتمعة مع القضاء بواسطة الأجهزة التي يطلق عليها مساعيد القضاء، وهي على وجه التحديد المحامون والخبراء والشركة القضائية والمفوضون القضائيون وكاتب الضبط والخزينة، فكلما تختلف أحد هذه الأجهزة عن الوفاء بالتزامه على الوجه المطلوب اختل ميزان المدالة. ولهذا فإن المشرع الدستوري يؤسس لقواعد يساهم جميع العاملين القضائيين في حمايتها حددتها في ثمانية فصول بحددة من الفصل 121 إلى الفصل 128 من الدستور المغربي الجديد.

#### الفصل 121 :

يكون التقاضي مجانيا في الحالات المنصوص عليها قانونا لمن لا يتوفر على موارد كافية للتقاضي.

إذا كانت مجانية التقاضي كقاعدة من قواعد سير المدالة التي حرص الدستور المغربي الجديد على ترسيخها في الممارسة القضائية بالمغرب، والتي تجعل على أن القضاء لا يتقاضون أجورهم من المتقاضين، بل ينتهزون من موظفي الدولة، ونفس الشيء بالنسبة للعاملين في هذا السلك فهم يتقاضون مرتباتهم من الدولة، لكنه في مقابل ذلك قيد المشرع الدستوري هذا الحق بالنص على أنه يكون التقاضي مجانيا في الحالات المنصوص عليها قانونا لمن لا يتوفر على موارد كافية للتقاضي<sup>(106)</sup>، لكن هذا لا يعني مخالفة لمبدأ مجانية القضاء، لأن جباية هذه الصوائر لا يقصد منه حصول الدولة على تكاليف التتامي من الخصوم، وإنما القصد من فرض هذه الصوائر أو الواجبات إيجاد بعض الأعباء على رافع الدعوى عند رفعها حتى لا يسهل على المشائين سبيل التقاضي فيخاطون إليه بداع وبغير داع، ولذا يلزم المدعي بهذه الصوائر أو الواجبات كدفع من الرقابة على جدية دعوته<sup>(107)</sup>.

(106) تنفي مجانية القضاء المتناهي من أداء أغلب من يقوم بشؤون القضاء من قضاء وكاتب وأعاون، والقضاء مرفق عام تقوم الدولة الإبتناء عليه، كبقية المرافق العامة الموضوعة ضمن إشراف واستعمال السكان، وتسير شؤونهم من أداء أجور موظفيه وبناء المعاكم وتجهيزها وضباطها، وما الرسوم القضائية التي يؤدونها المتقاضون إلا رمز للمشاركة معهم في مصاريف الدعوى، إذ أن الرسوم المدفوعة لا تمثل شيئا يذكر بالنسبة للمصاريف التي تؤديها الدولة لتسيير وزارة العدل، ومع ذلك فإن هذه الرسوم يؤديها في الأخير من خسر الدعوى لأنه هو الذي كان سببا في إقامتها ويكون بظهوره أو بسوء نيته جر الطرف الآخر إلى ساحة القضاء فيكون عليه في الأخير أن يعمل نتيجة تهوره «مراجع شرع الفصل 124 الأثية». وقد أعطى المشرع مجموعة مهمة من الاستثناءات من أداء الرسوم القضائية، من مصاريف تسجيل الدعوى وأجرة الخبير وأجرة المحامي ومصاريف تثقيف الشهود ومصاريف التنفيذ، وهذه اللزمة راضي فيها المشرع طبيعة عملها، ونوع الدعاوى التي تقيمها، هكذا نجد المشرع أعطى العمال من أداء جميع المصاريف القضائية في الدعاوى التي يقيمونها أو تنام عليهم، والمنفصلة بنزاعات الشغل وحوادثه، ودعاوي العمال الاجتماعيين، كما فتح باب المساعدة القضائية «في النهاية العامة التي تتولى دراسة الطلب لتقديم من أداء الرسوم وتعين له محاميا إن ظهر لها وجه لفتت». كما أن القانون يقيم محاميا للمتهم بجباية أدعى أنه لا يملك ما يقدم من بدافع عنه، وجبالية القصد، كما رأينا مبدأ عرفه القضاء الإسلامي منذ نشوئه.

يبتز صدور الأحكام وتنفيذها باسم الملك وطبقا للقانون، من المبادئ الذي تشكل قاعدة مسطرة ثابتة لم تكن محط أي منازعة أو خرق، وبالتالي فإن الارتقاء بها لاجعلها مبدأ دستوريا يضيف لها قوة عملية، خاصة بعد صدور الأحكام باسم الملك، عوض «جلالة الملك»<sup>(106)</sup>، مشفوعة ببشارة «طبقا للقانون»، تأكيد على التوجه القضائي الذي يؤكد على أن أحكام القضاء لا تصدر إلا على أساس التطبيق الماد للقانون<sup>(107)</sup>.

## الفصل 125 :

تكون الأحكام معلقة وتصدر في جلسة علنية، وفق الشروط المنصوص عليها في القانون. يقصد بتعليق الأحكام مجموعة الأداة الراقية والعجج القانونية التي استندت عليها المحكمة في تكوين قضاها بالحل القاضي الذي تضمنته حكمها. وكذلك الإشارة إلى النصوص القانونية التي أنارها النزاع. فقبل أن يشير القاضي إلى منطق حكمه، يبين عليه أولا أن يسرد جملة المل والأدلة التي تدفعه للاقتناع بضموم هذا الحكم دون غيره، ويجب أن يؤسس ذلك على أدلة ثابتة في الملف، وأن يذكر النصوص القانونية التي علقها على النزاع المعروف عليه. بحيث أظهرت التجربة العضائية والممارسة العملية لأداء العمل القضائي، الأهمية التي يحتلها مبدأ تعليق الأحكام، لأن عدالة الأحكام تفرص هذا التعليق. وبالنسبة لثبوت شرعيتها. لذلك فإن التعليق هو الوسيلة المؤثرة في إقناع الخصوم، والدليل الذي يبرهن على سلامة الأحكام وموافقتها للقانون والعدالة. ولا يكون التعليق إلا بطريق التحقيق والدراصة المعمقة والتعميم، وهو ما يدفع القاضي لأن يبذل الجهد لإطلاق النير على نتائج التحقيق الذي قام به والدراصة التي انتهى إليها<sup>(108)</sup>.

(106) المادة 50 من قانون المسطرة المدنية.

(107) المادة 563 من قانون المسطرة الجنائية.

(108) الفصل 110 من الدستور المغربي الجديد.

(108) ينص المشرع الدستوري من وراء أن تكون الأحكام معلقة وتصدر في جلسة علنية، وفق الشروط المنصوص عليها في القانون. تحقيق جملة من المقاصد لعل أهمها :

- توفير حماية للقاضي : إن التبرؤ الأساس من وراء فرض تعليق الأحكام على اختلاف أنواعها ودرجاتها هو حماية القاضي نفسه مصدر الحكم، أو حماية هيئة الحكم إن كانت جماعية، فعلى القاضي يتجنب التعرض بالملق الذي توصل إليه وجب أن يسرد جملة من الأسباب ومجموعة عل وبراهين تؤكد صحة وعدالة وموضوعية ما وصل إليه، وحتى يثبت جهده في القضية، ولكي لا يعتبر كائنا من كان أن القاضي تلفظ بهذا الملطوق دون أن يدرس الملف، أو دون أن يواجه الغير بأسباب تقضى إصداره بالشكل الذي نطق به القاضي، لأن فائدة التعليق تكمن في دفع أي شبهة ترد على الأحكام والنشئة لملفها من التمسك والغير.
- ولا شك أن ذلك يمتد الإطمان في تبرؤ المتقاضين.
- حماية التقاضي : لا شك أن فرض التعليق في الأحكام القضائية تنوّر فائدته أيضا على المتقاضين، فغير أطراف النزاع وذوي المصلحة جملة الأسباب التي دفعت القاضي للنطق بالحكم، فإذا حكم القاضي بحسب أو بتوفيق للطرف المضرور كشف في حكمه عن السبب الذي أدى به إلى إصدار هذا الحكم، فالحكم إذا كان في منطق نتيجة أو الحل للعاسم في النزاع المعروف على القاضي، إلا أنه ينبغي أن يتضمن مجموعة حجج تبيّن على صحته وقوته وإقناع الغير به وسهول أصحاب الشأن وأطراف النزاع، ذلك أن القاضي يتسبب حكمه بجهته وبصحة، فهو إن رجع دليلا على آخر، أو اقتبح مطلب، أو =

وهذا الحق المستحدث بدوره يقتضي التفتين المحكم، لأن الدولة عندما يحكم بحلولها محل موظفيها لتعويض أخطائهم، من حقها الرجوع عليهم في حالة الخطأ العسيم أو العمدي. فقد أدت المبالغة في مقاضاة الأخطاء، مثلا في الدول الديمقراطية المتقدمة إلى التحوط وتشبيل المزية، بل إلى حد الامتناع عن الإقدام على مباشرة العمليات الجراحية المعقدة من جهة. أضف إلى ذلك أنه يقدر ما يحقق هذا الحق لضعايا الخطأ القضائي الحصول على تعويض الضرر الذي أصابهم، يقدر ما يمكن الدولة من الإقدام على التمسك في الاعتقال والمطالبة ورعا بالتدخل في القضاء لمحاربة المعارضين السياسيين أو المعتقلين دون الاكراهات بالعواقب التي ستجرها عليها دعاوى التعويض عن الخطأ القضائي من جهة أخرى.

## الفصل 123 :

تكون الجلسات علنية ما عدا في الحالات التي يقرر فيها القانون خلاف ذلك. يقصد بعلانية الجلسات أن تكون المناقشات والمرافعات والنطق بالحكم في جلسة علنية، يسمح فيها بالدخول للعموم. وتكون أبواب القاعة التي يتمد فيها الجلسة مفتوحة، وتتوافق دسترة هذا الحق مع الفصل 43 من قانون المسطرة المدنية الذي ينص على أن : «تكون الجلسات علنية إلا إذا قرر القانون خلاف ذلك، وللرئيس سلطة حفظ النظام بالجلسة، ويمكنه أن يأمر بأن تكون المناقشة العلنية في جلسة سرية، إذا استوجب ذلك النظام بالجلسة، ويمكنه أن يأمر بأن تكون المناقشة في جلسة سرية، إذا استوجب ذلك النظام العام أو الأخلاق الحميدة».

فعلاية الجلسات إذن هو الأساس، إلا إذا قرر القانون خلاف ذلك، وهذا نادر ما يكون، وقد نض القانون على حالات خاصة تعرى فيها المناقشة والمرافعة في غرفة المشورة رأى المشرع أن يعطيها بسرية حفاظا على أطرافها، ويحضر الأطراف ومحاموهم فقط، ولا يمكن أن يحضرها محام لا ينوب عن أحد أطراف النزاع، وكما أعطى المشرع لرئيس الجلسة أن يأمر بأن تكون سرية إذا رأى في ذلك مصلحة لأطراف النزاع، وينص على هذا الإجراء في الحكم، إلا أن النطق بالأحكام يجب أن يكون في جلسة علنية ولو كانت المناقشة سرية.

وفي علانية الجلسات نوع من المراقبة الشعبية على القضاء، لأن المناقشة تكون علانية يستمع الحاضرون إلى دفع الخصوم وحججهم ومرافعات محاميهم، فيكونون فكر عن الموضوع، وقد تكون لهم أحكام مسبقة، ولما يستمعون إلى الحكم يدركون بحسهم الفطري وحسهم أن الحكم صاف الصواب أو جانيه، وإن كان حكم الجمهور لا يكون صحيحا في أغلبية، إلا أنه يكون صحيحا في أقله، ويكون له تأثير على القضاء، فعلاية الجلسات إذن مبدأ من المبادئ التي أقرها التنظيم القضائي في كل الدول الديمقراطية، وهو مبدأ عرفة للقضاء الإسلامي منذ بدئه إذ كانت الجلسات تتمد في المساجد التي هي عادة أماكن عمومية.

## الفصل 124 :

تصدر الأحكام وتنفذ باسم الملك وطبقا للقانون.



المحكمة العسكرية والمحكمة العليا، قبل أن يتم حذف محكمة العدل الخاصة وتُسند اختصاصاتها إلى معاكم الاستئناف والمحاكم الابتدائية<sup>(109)</sup>.

#### الفصل 128 :

تعمل الشرطة القضائية تحت سلطة قضاة النيابة العامة وقضاة التحقيق، في كل ما يتعلق بالتحريات والتحريات الضرورية بخصوص الجرائم وضبط مرتكبيها وإثبات الحقيقة.

جمل المشرع الدستوري - بمقتضى الفصل 128 الشرطة القضائية - تحت سلطة النيابة العامة وقضاة التحقيق في ما يخص الأبحاث والتحريات الضرورية في شأن الجرائم وضبط مرتكبيها وإثبات الحقيقة بشأنها. يشكل هذا المبدأ الدستوري قاعدة مسطرية في قانون المسطرة الجنائية، إذ يوجبها يعهد إلى الشرطة القضائية بـ<sup>(110)</sup> :

- ـ تثبت من وقع الجرائم وجميع الأدلة عنها والبحث عن مرتكبيها،
- ـ تنفيذ أوامر وإثبات قضاء التحقيق وأمر النيابة العامة.

وعلى أساس ذلك يمارس مهام الشرطة القضائية القضاة والضابط والموظفون والأعوان، ويسير وكيل الملك أعمال الشرطة القضائية في دائرة نفوذه<sup>(111)</sup>. بينما توضع الشرطة القضائية في دائرة نفوذ كل محكمة استئناف تحت سلطة الوكيل العام للملك ومراقبة الغرفة الجنحية بمحكمة الاستئناف<sup>(112)</sup>.

(109) إن الحديث عن الإحداث واستعمال التعريف بالالف، فإنه يستبعد إنشاء المحاكم الاستئنائية الموجودة حالياً، لأن بالمشرع الدستوري لم يستعمل صيغة تمنع بالمعلق المحاكم الاستئنائية.

(110) المادة 18 من قانون المسطرة الجنائية.

(111) المادة 16 من قانون المسطرة الجنائية.

(112) المادة 17 من قانون المسطرة الجنائية.

يجب على الجميع احترام الأحكام النهائية الصادرة عن القضاء.

يجب على السلطات العمومية تقديم المساعدة اللازمة أثناء المحاكمة، إذا صدر الأمر إليها بذلك، ويجب عليها المساعدة على تنفيذ الأحكام.

أرأى المشرع الدستوري أن يعمل - بمقتضى الفصل 126 - الأحكام النهائية الصادرة عن القضاء ملزمة للجميع وليس فقط لأطرافها، ذلك أنه يجعل مفهوم الأحكام النهائية على الأحكام الاتهامية وليس فقط القرارات الصادرة عن المحاكم الاستئنافية التي تمد قانوناً نهائية. وسيزكي هذا المبدأ الدستوري القاعدة الإيجابية التي تجعل من الأحكام القضائية ملكاً للكافة وليس فقط مقصورة على أطرافها، وهو ما سيترتب عنه حتماً حق كل مواطن في الحصول على نسخة من الحكم للاستشهاد به في أي قضية من جهة، وبمركز توجه إقرار مبدأ الشفافية القضائية، وذلك بإبراز حق المواطنين بصفة عامة والباحثين بصفة خاصة في الاطلاع على تقدم الاجتهاد القضائي وتبعية نظيره وسينفتح المسؤولون إلى الالتزام بنشر جميع الأحكام على مواقع المحاكم والمؤسسات القضائية من جهة ثانية.

ومن أجل تعزيز مفهوم فصل السطاح وما يقتضيه من تعاون أزم المشرع الدستوري السلطات العامة بتقديم المساعدة اللازمة للقضاء أثناء المحاكمة كلما صدر الأمر لها بذلك وهو ما يصطاح عليه بحق تسخير تبة العمومية وينطوي على مظهرين، فهو إما تسخير بأمر من السلطة القضائية لتقديم المساعدة اللازمة أثناء سيران المحاكمات، وذلك بحفظ النظام داخل وخارج قاعاتها، أو تسخير تلقائي من أجل تنفيذ الأحكام المختومة بالصيغة التنفيذية، ويجسد هذا التسخير بظهوره المفهوم الحقيقي لاستقلال القضاء الذي لا يعني الاستثناء عن المساهلة التنفيذية بل التعاون اللازم بينهما.

#### الفصل 127 :

تحدث المحاكم العادية والمتخصصة بمقتضى القانون.

لا يمكن إحداث محاكمة استئنائية.

أسند الفصل 127 من دستور الاختصاص في إحداث المحاكم العادية (محاكم القرب، المحاكم الابتدائية، محاكم الاستئناف ومحكمة النقض) والمتخصصة (المحاكم الإدارية، محاكم الاستئناف الإدارية، المحاكم التجارية ومعاكم الاستئناف التجارية) للمشرع العادي، في حين منع إحداث محاكم استئنائية والمحاكم الاستئنافية داخل التنظيم القضائي للمملكة هي :

- ـ أسقط دعوا، وجب عليه في جميع هذه الحالات ذكر الأسباب التي دفعته لذلك، أي أن يعلن كيف وصل إلى هذه النتيجة ولا يكفي ذلك طمياً إلا بعد مناقشة كافة المسائل التي أثارها الخصوم أن تأييد أو مراضة، وأن يؤسس حكم على نصوص من القانون أو التنظيم، أو أن يستق، إلى اجتهد بمسألة صادرة عن المحكمة العليا في موضوع النزاع.
- ـ للمزيد التفصيل يراجع في هذا الشأن : عبد التاود الشنتوف، استقلال القضاء دعامة مينة لقيام الحكامة العامة، مرجع سبق، ص 45.

ونظرا لأهمية الرقابة على دستورية القوانين في حياة الدولة والمجتمع والأفراد، وجب إيجاباً جهاز يحول له ضمان التطبيق بين القوانين والدستور، خاصة في البلدان التي تتوفر على دساتير جامدة التي تعتبر الدستور أسماً قانون بها، وحيث أن المغرب يحتوي على دستور مكتوب، كان من اللازم ضمان هذه الشرعية الدستورية من خلال جهاز يسهل على منحه صدور أي نص قانوني يخالف الدستور، فقد أولى لذلك أهمية كبرى، بإحداثة الفقرة الدستورية بالمجلس الأعلى في أول دستور عرقة المملكة المغربية في سنة 1962<sup>1</sup>، ولم يبق الأمر عند هذا الحد، بل وبموجب الدستور المعدل في سنة 1992 تم إحداث المجلس الدستوري، وقد صار على نفس المعنوال الدستور المعدل لسنة 1996 يتكبريس المجلس الدستوري كجهاز دستوري للرقابة على دستورية القوانين<sup>(114)</sup>.

الإستقرار القانوني وتضمين المعازجات حول التحقق والمراكز القانونية، التي تنبثق عن طريق القانون. لأن القضاء المادي ينظر منازعات تحكمها قوانين مختلفة، وما لم يوجد قضاء دستوري يربط فروع القوانين المختلفة بصدر واحد وهو الدستور، فإن ذلك يخل بوحدة النظام القانوني الذي ينفذ الدستور على نفسه، وهو ما يتجلى في انفراد القضاء الدستوري بتحديد معاني الدستور في نظام الرقابة الدستورية، فيحافظ بذلك على الإستقرار القانوني القائم على سبادة الدستور.

المزيد من التفصيل يراجع في هذا الشأن: أحمد مفيد، النظرية العامة للقانون الدستوري والمؤسسات السياسية، مطبعة آتق، فاس، الطبعة الأولى، 2007، ص 119.

(114) تعدد الرقابة على دستورية القوانين شكلين أساسيين هما: الرقابة السياسية (فلبية) والرقابة القضائية (معدية). ويقتصد بها علمية التحقق من مدى تطبيق القوانين للدستور، لذلك يستخدم عليها بالرقابة الدستورية، عن طريق مبادئ مطابقة القوانين للدستور، قبل إصدارها، أو بعد أن تصبح نافذة، وبذلك تتخذ مسألة مراقبة دستورية القوانين طريقتين: الرقابة الوقائية وتمتد أيضا إلى النظام الداخلي لمجلس النواب والمستشارين، وهي رقابة وجوب بإحالة ما طرف رئيس كل مجلس - عكس القانون المدني الذي لا يخضع للرقابة الدستورية إلا بناء على طلب من جهة أخرى الصفة وهي ما تعرف بالرقابة السياسية، والرقابة القضائية التي تكون في شكل مراقبة عن طريق دعوى أصيلة أي رقابة الإلتقاء، أو المرافعة بواسطة الدافع أي رقابة الإلتقاء، في الحالة التي تنجم بشأنها دعوى لدى الهيئة القضائية المختصة للنظر في المطعن المتعلق بعدم دستورية القانون، إنما يراد من تلك الدعوى إصدار حكم يقضي بدستورية القانون أو عدم دستوريته. فإذا صرح القضاء بعدم دستورية القانون فإنه يلزم إبطاله وإلغاءه، وهذا الطريق من عدم بيبته البقاء الدستوري ببقاء الإلتقاء، أما الرقابة عن طريق الدافع أو رقابة الإلتقاء فتكون عندما يقرر القاضي استبعاد العمل بقانون معين، ولا يعمل بمقتضياته بناء على دفع يثار من أحد أطراف الخصومة، والقانون الذي استبعد بموجب بقاءه غير مطابق للدستور أو كونه غير دستوري، وهو ما يجعل من قسمة الدستور هي التي تتحدد شكل الرقابة (سياسية أو قضائية) والجهات المخول لها بممارستها مباشرة عن طريق إقامة الدعوى أمام المحكمة المختصة، أو قد يكون بطريق غير مباشر، بواسطة ممارسة رقابة الإلتقاء أو الرقابة بواسطة الدافع أمام المحاكم العادية، مع تحديد الجهات المخول لها بمباشرة مسطرة الرقابة على دستورية القوانين. لكن الرقابة الدستورية قد تتشعب أيضا بمناسبة التنازل الإيجابي بين الحكومة والبرلمان فيما يخص بانضمام الاختصاص في المجال التشريعي استنادا إلى مجال القانون ومجال التنظيم، للزبد من التفصيل يراجع في هذا الشأن:

- محمد بيجا الوحيش في القانون الدستوري للمملكة المغربية، مطبعة اسبارطيل، طنجة، الطبعة الأولى، 2000، ص 62.
- المختار مطيع، القانون الدستوري وأنظمة الحكم الماسامرة، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، 1998، ص 57.

## الباب الثامن المحكمة الدستورية

من الأمور المسلم بها في مجال القانون الدستوري والمؤسسات الدستورية ما يعرف بقاعدة تدرج القوانين، التي تلزم بوجود تدرج هرمي يشكل فيه القانون الأساسي - الدستور - أعلى وأسمى القواعد القانونية داخل المنظومة القانونية للدولة، وبالتالي وجب أن تخضع كل القواعد القانونية الأخرى من: قوانين تنظيمية، قوانين عادية ومراسيم... للقواعد الدستورية تحقيقا للشرعية الدستورية التي تهدف إلى حماية النظام الديمقراطي وسيادة القانون، وضمان احترام الحقوق والحريات، وإشباع الحاجات المتطورة للمجتمع ثم تحقيق الإستقرار السياسي والقانوني داخل المجتمع<sup>(115)</sup>.

(115) تهدف الرقابة على دستورية القوانين إلى تحقيق مجموعة من الأهداف ليجمل أهمها في العناصر التالية:

- تهدف الرقابة على دستورية القوانين إلى حماية النظام الديمقراطي وتضمن سيادة القانون، باعتباره أحد ركائز النظام السياسي الديمقراطي، حين تتوفر الأغلبية البرلمانية المستقرة والمستقرة التي تستطيع تشريع القوانين، مما يتطلب موازنتها بقضاء دستوري يراقب دستورية هذه القوانين وشروطها ويحصى مبدأ سيادة القانون المقتضى مع أحكام الدستور ويحلاها لإكراهية للمؤسسات سيادة، وعليه، فإن دستورية القوانين أو عدم دستورتها لا تعدد إلا بالرجوع إلى الدستور، وهذا يحتاج إلى رقابة على القوانين للتحقق من مدى مطابقة نصوصها للدستور، فلا يمكن وجود دستور في دولة ديمقراطية يقر قضاء دستوري يكفل تطبيق نصوصه على وجه سليم.
- تسمى الرقابة على دستورية القوانين إلى حمل المشرع على احترام وحماية الحقوق والحريات التي كفلها الدستور، ففي الدول التي تأخذ بنظام القضاء الدستوري تكفل فيها كل من المشرع والقضاء الدستوري بتحديد الحقوق والحريات وحمايتها.

■ إن الرقابة على دستورية القوانين من المهام الفنية، حيث تهتم بها شخصيات تتوفر على تكوين عال في مجال القانون، وعلى كفاءة قضائية أو فقهية أو إدارية، والذين مارسوا مهنتهم لمدة خمس عشر سنة، والمشهود لهم بالنزاهة والذم، وهي مهمة إبداعية تختلف كثيرا عن المهام التطبيقية العادية التي يطلب عليها عنصر تفسير وتطبيق القوانين بخلاف تفسير الدستور حيث يتم بتفصيل مختلف عن منبع تفسير القوانين العادية. فمفوض التفسير الدستورية تصنف بخاصية عدم التعبد، مما يتيح للقضاء الدستوري إشباع الاحتياجات المتطورة للمجتمع الديمقراطي لكي تكون نصوص الدستور على الدوام عملا جيد. لأن القضاء الدستوري عند تفسيره للقواعد الدستورية يبحث عن الحلول للمشاكل المعقدة الاجتماعية منها والسياسية وغيرها، وهو يصاحب تطور التغيير والسلوك والمصالح الاجتماعية. يتحقق الإستقرار السياسي داخل الدولة، عندما تؤدي الرقابة على دستورية القوانين دورها في حسم النزاع بين الإختصاصات السياسية حول مضمون بعض القوانين، وذلك إذا ما حصلت جهات نظر متباعدة حول مسائل مهمة تثار حولها خلاف دستوري، ففي هذه الحالة يكون الإلتقاء إلى القضاء الدستوري، ولم أمر ضروري للفصل في هذا الخلاف، كما أن الرقابة على دستورية القوانين تعمل على تحقيق

المستشارين<sup>(115)</sup>، فإنتابا بلنس الجديد الذي حملته النص الدستوري على مستوى تركيبة المحكمة الدستورية في العناصر التالية:

• طريقة تعيين أعضاء المحكمة الدستورية : إذا كان<sup>(6)</sup> أعضاء يعينون من طرف الملك، من بينهم عضو يقترحه الأمين العام للمجلس الملكي الأعلى، فإنتابا نتحدث عن انتخاب<sup>(7)</sup> أعضاء الآخرين من طرف مجلسي البرلمان<sup>(8)</sup> أعضاء لكل من مجلس النواب<sup>(9)</sup> لمجلس المستشارين، وذلك من بين المترشحين الذين يقدمهم مكتب كل مجلس عن طريق التصويت بالاقتراع السري وبأغلبية ثلثي الأعضاء الذين يتألف منهم كل مجلسي النواب والمستشارين.

• تعيين رئيس المحكمة الدستورية : إن تعيين جلالة الملك لرئيس المحكمة الدستورية في ظل الدستور المغربي الجديد - لم يعد خاضعا بالضرورة لمعيار الانتماء إلى جهة الأعضاء<sup>6</sup> الذين بينهم الملك، وبالتالي أصبح بالإمكان تعيين رئيس المحكمة الدستورية من الأعضاء<sup>6</sup> الذين يتم انتخابهم من طرف مجلسي البرلمان<sup>(9)</sup> أعضاء لكل من مجلسي النواب<sup>(9)</sup> لمجلس المستشارين.

• معايير تعيين أعضاء المحكمة الدستورية : تم التخصيص على مجموعة من المعايير الواجب توافرها في أعضاء المحكمة الدستورية، التي تركز على الطابع التضامني والتكوين القانوني لهؤلاء الأعضاء، الذين يختارون من بين الشخصيات المؤثرة على تكوين حال في مجال الشؤون وعلى كفاءة قضائية أو فقهية أو إدارية، والذين مارسوا مهنتهم لمدة تتوق خمس عشرة سنة والمشهود لهم بالتجربة والنزاهة من جهة، وضرورة التوفر على شروط الحياض إلى جانب معيار الكفاءة في هؤلاء الأعضاء، ترسيخا لاستقلاليته في أداء المهام الموكلة إليهم بكل تجرد ومصادقية.

• إن ما تبني الإشارة إليه هو أنه -ومن أجل استمرار عمل المحكمة الدستورية في حالة صعوبة توفر النصاب القانوني-، فإن المشرع الدستوري نص على أنه إذا تمرد على المجلسين أو على أحدهما انتخاب هؤلاء الأعضاء داخل الأجل القانوني للتجديد، فإن المحكمة تمارس اختصاصاتها وتصدر قراراتها وفق النصاب لا يحسب فيه الأعضاء الذين لم يقع انتخابهم، أي عمليا بالأعضاء الذين يتم تعيينهم من طرف الملك، إضافة إلى الأعضاء الذين يتم انتخابهم من أحد المجلسين في حالة تحقق ذلك.

### الضمم 131 :

يحدد قانون تنظيمي قواعد تنظيم المحكمة الدستورية وسيورها والإجراءات المتبعة أمامها، ووضعية أعضائها.

(115) للمزيد من التفصيل يراجع في هذا الشأن : أحمد الشالبي الإريسي، عناصر من النظرية العامة للتأويل الدستوري، المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، سلسلة مؤلفات وأعمال جامعية، العدد 54، 2004، ص 82.

سيرا على ذات التوجه، فقد خول التعديل الدستوري لسنة 2011، مكانة متميزة للشريعة الدستورية، بالانتقال من المجلس الدستوري إلى درجة محكمة دستورية، التي خصص لها النص الدستوري الباب الثامن منه، مؤطلة في 6 فصول (من الفصل 129 إلى الفصل 134).

### الفصل 129 :

تحدث محكمة دستورية.

عمل الدستور المغربي الجديد على إنشاء المحكمة الدستورية باعتبارها هيئة مستقلة قائمة بذاتها، لتعويض المجلس الدستوري الذي حل محل الغرفة الدستورية، وعهد إليها المشرع الدستوري بمهمة الرقابة على دستورية القوانين، من أجل تكريس الشريعة الدستورية في مختلف النصوص والقوانين التي تنظم حياة الأفراد والجماعات داخل المجتمع، كإعلاء حقوق المواطنين وحرياتهم محددة معالمها ورميها في إطار مفهوم أعم لحقوق الإنسان، وهي حقوق تسملي في تطورها الرأهن بصفة دولية تتخطى الحدود الإقليمية على اختلافها، وتتبلور إيجاباتها في العديد من المواثيق الدولية، الأمر الذي سيجعل لإحكام هذه المحكمة مكانة مرموقة بين مثيلاتها في المنطقة العربية والمحاكم الدستورية في التجارب الدولية المقارنة.

### الفصل 130 :

تتألف المحكمة الدستورية من اثني عشر عضوا، يعينون لمدة تسع سنوات غير قابلة للتجديد، ستة أعضاء بينهم الملك، من بينهم عضو يقترحه الأمين العام للمجلس الملكي الأعلى، وستة أعضاء ينتخب نصفهم من قبل مجلس النواب، وينتخب النصف الآخر من قبل مجلس المستشارين من بين المترشحين الذين يقدمهم مكتب كل مجلس، وذلك بعد التصويت بالاقتراع السري وبأغلبية ثلثي الأعضاء الذين يتألف منهم كل مجلس.

إذا تمرد على المجلسين أو على أحدهما انتخاب هؤلاء الأعضاء داخل الأجل القانوني للتجديد، تمارس المحكمة اختصاصاتها، وتصدر قراراتها، وفق نصاب لا يحسب فيه الأعضاء الذين لم يقع بعد انتخابهم.

يتم كل ثلاث سنوات تجديد ثلث كل فئة من أعضاء المحكمة الدستورية.

يعين الملك رئيس المحكمة الدستورية من بين الأعضاء الذين يتألف منهم.

يختار أعضاء المحكمة الدستورية من بين الشخصيات المتوفرة على تكوين عال في مجال القانون، وعلى كفاءة قضائية أو فقهية أو إدارية، والذين مارسوا مهنتهم لمدة تتوق خمس عشرة سنة والمشهود لهم بالنزاهة.

إذا كان الدستور المغربي الجديد قد حافظ على تشكيلة المحكمة الدستورية -من حيث العدد-، بحيث ظلت تتألف من اثني عشر عضوا-، يعينون لمدة 9 سنوات غير قابلة للتجديد<sup>(6)</sup> أعضاء يعينون من طرف الملك، من بينهم عضو يقترحه الأمين العام للمجلس الملكي الأعلى، و<sup>(7)</sup> أعضاء يتم انتخابهم من طرف مجلسي البرلمان<sup>(8)</sup> أعضاء لكل من مجلسي النواب<sup>(9)</sup> لمجلس



عمل الدستور المغربي الجديد على توسيع اختصاصات المحكمة الدستورية وقيدتها بأجال قانونية مضبوطة للبت في النزاعات المعروضة عليها، إذ نجدتها على المستوى الاستشاري تتدخل في العديد من أعمال السلطات السياسية، سواء تعلق الأمر بالملك أو رئيس الحكومة أو مجلسي البرلمان، ذلك أنه :

• لا يمكن للملك أن يحل مجلسي البرلمان أو أحدهما إلا بعد استشارة رئيس المحكمة الدستورية.

• لا يمكن لرئيس الحكومة أن يحل مجلس النواب بمرسوم يقتضيه في مجلس واري، إلا بعد استشارة الملك ورئيس المحكمة الدستورية.

• لا يمكن للملك أن يعرض مشروع المراجعة العجزية لبعض مقتضيات الدستور على البرلمان، إلا بعد استشارة رئيس المحكمة الدستورية، هذه الأخيرة التي لها صلاحية مراقبة صحة إجراءات هذه المراجعة والإعلان عن نتيجتها.

كما منح المشرع الدستوري للمحكمة الدستورية مهمة الفصل في المنازعات الدستورية خاصة المتعلقة بتنازع الاختصاص بين السلطات العامة، حيث أنه :

• إذا دعت الحكومة بعدم قبول كل مقترح قانون أو تعديل لا يدخل في مجال القانون، فإن المحكمة الدستورية هي المختصة للبت في كل خلاف في هذا الشأن بناء على طلب من أحد رئيسي مجلسي البرلمان أو بطلب من رئيس الحكومة.

• لا يمكن تغيير النصوص التشريعية من حيث الشكل بمرسوم إلا بعد موافقة المحكمة الدستورية، وذلك إذا كان مضمون هذه النصوص التشريعية يدخل في مجال من المجالات التي تمارس فيها السلطة التنفيذية اختصاصها.

• للمحكمة صلاحية البت في مخالفة الاتفاقيات الدولية للدستور، وهكذا فإن المحكمة وعلى إثر إحالة الملك أو رئيس مجلس النواب أو رئيس مجلس المستشارين أو سبب أعضاء المجلس الأول أو ريع أعضاء المجلس الثاني الأمر إليها، أن التزاما دوليا يتضمن بندا يخالف الدستور، فإن المصادقة على هذا الالتزام لا تتبع إلا بعد مراجعة الدستور.

وفي ذات السياق، حول الفرض الدستوري للمحكمة الدستورية اختصاص البت في الطعون الانتخابية المتعلقة بانتخاب أعضاء البرلمان، هذا بالإضافة إلى مقتضى جديد مرتبط بمنع زوال البرلمانيين، حيث أن المحكمة الدستورية وبناء على إحالة من رئيس المجلس المنبئ بالبرلماني، يمكن أن تجرد من صفة عضو في أحد المجلسين كل من تخلف عن إتمامه السياسي الذي ترشح باسمه للانتخابات أو الفريق أو المجموعة البرلمانية التي ينتمي إليها، حيث أن المحكمة الدستورية تصرح بشنور المقعد بناء على إحالة من رئيس المجلس الذي يفنيه الأمر، وذلك وفق أحكام القانون التقاضي للمجلس المعني الذي يحدد أيضا آجال ومسطرة الإحالة على المحكمة الدستورية.

أضف إلى ذلك أن المشرع الدستوري احتفظ للمحكمة الدستورية بالاختصاصات الأصلية والوجوبية المتعلقة بالرقابة على دستورية القوانين، ذلك أن القوانين التنظيمية والأنظمة

يحدد القانون التنظيمي أيضا المهام التي لا يجوز الجمع بينها وبين عضوية المحكمة الدستورية، خاصة ما يتعلق منها بالمهام الحرة، وطريقة إجراء التجديدين الأولين لثلث أعضائها، وكيفية تعيين من يحل محل أعضائها، الذين استحال عليهم القيام بمهامهم، أو استقالوا أو توفوا أثناء مدة عضويتهم.

إذا كان إحداث المحكمة الدستورية ببل المجلس الدستوري يشكل خطوة هامة نحو بناء دولة المؤسسات، وارساء دعائم دولة الحق والقانون، فإن المشرع الدستوري قد أوكل إلى قانون تنظيمي أمر تحديد مختلف العناصر المتعلقة بـ :

- تنظيم المحكمة الدستورية.
- سير المحكمة الدستورية.
- الإجراءات المتبعة أمام المحكمة الدستورية.
- وضعية أعضاء المحكمة بتنظيم - هذا القانون - للمهام التي لا يجوز الجمع بينها وبين حالات التنافي المتعلقة بالدستورية، خاصة ما يتعلق منها بالمهام الحرة.
- عضوية المحكمة الدستورية، خاصة ما يتعلق منها بالمهام الحرة.
- طريقة إجراء التجديدين الأولين لثلث أعضاء المحكمة الدستورية.
- كفايات تعيين من يحل محل أعضاء المحكمة الدستورية، الذين استحال عليهم القيام بمهامهم، أو استقالوا أو توفوا أثناء مدة عضويتهم.

### الفصل 132 :

تمارس المحكمة الدستورية الاختصاصات المستندة إليها بمقتضى الدستور، وبأحكام القوانين التنظيمية، وتبت بالإضافة إلى ذلك في صحة انتخاب أعضاء البرلمان ومعارف الاستفتاءات الانتخابية، وتحتل المحكمة الدستورية القوانين التنظيمية قبل إصدار الأمر بتنفيذها، والأنظمة الداخلية لكل من مجلس النواب ومجلس المستشارين قبل الشروع في تطبيقها لتتبع في مطابقتها للدستور.

يمكن للملك، وكذا لكل من رئيس الحكومة، ورئيس مجلس النواب، ورئيس مجلس المستشارين، وخمس أعضاء مجلس النواب، واربعمين عضوا من أعضاء مجلس المستشارين، أن يحيلوا القوانين أو الاتفاقيات الدولية، قبل إصدار الأمر بتنفيذها، أو قبل المصادقة عليها، إلى المحكمة الدستورية، لتتبع في مطابقتها للدستور.

تبت المحكمة الدستورية في الحالات المنصوص عليها في الفقرتين الثانية والثالثة من هذا الفصل، داخل أجل شهر من تاريخ الإحالة. غير أن هذا الأجل يخفص في حالة الاستعجال إلى ثمانية أيام، بطلب من الحكومة.

تؤدي الإحالة إلى المحكمة الدستورية في هذه الحالات، إلى وقف سريان أجل إصدار الأمر بالتنفيذ.

تبت المحكمة الدستورية في الطعون المتعلقة بانتخاب أعضاء البرلمان، وإذا حل أجل سنة ابتداء من تاريخ اقتضاء أجل تقديم الطعون إليها، غير أن للمحكمة تجاوز هذا الأجل بموجب قرار معال، إذا استوجب ذلك عدد الطعون المرفوعة إليها، أو استلزم ذلك الصحن المتقدم إليها.

يمارس الدفع بعدم دستورية القوانين من طرف المتقاضين بمناسبة نظر محاكم الموضوع في دعوى معروضة عليها، قد تكون محكمة مدنية، أو محكمة إدارية أو جهائية أو تجارية بحيث يتقدم المتهم أو المدعي بدفع يمثل في المطالبة بأن تصرح المحكمة بعدم دستورية قانون معين على القضية موضوع الطعن، لأن القانون المستند إليه في النزاع غير دستوري، وهو نظام رقابي ابتدعه القضاء الأمريكي، ومغاده أن الدفع بعدم دستورية القانون أثناء جريان الدعوى، يلزم القاضي وجوباً فحص دستوريته وذلك بالتصريح إما بـ (116) :

- رفض الدفع عندما يتحقق له أن القانون المطعون فيه مطابق للدستور، ويستمر النظر في الدعوى الأصلية، وعند معارضة تعارض القانون مخالفته للدستور، فإن القاضي في هذه الحالة يصرح بإبعاده وعدم تطبيقه، ويحصل في النزاع.
- قد يحدث بأن تصرح المحكمة بإبطال البت في النزاع الأصلي المروض عليها إذا ما تراءى لها أن القانون المطالب تطبيقه غير دستوري، فإنها تحدد أجلاً للأطراف برفع دعوى أصلية أمام المحكمة الدستورية المختصة للنظر في عدم دستورية القانون المذكور إذا ما كان التشريع يسمح بهذا الإجراء، وقد يتحقق عن طريق الإحالة من المحكمة التي تنظر في الدعوى على المحكمة الدستورية لتتولى فحص دستورية القانون المطعون فيه.

يبدو جلياً أن المشرع الدستوري المغربي يسائر التوجه الأنجلوسكسوني، عندما أسند اختصاص المحكمة الدستورية للفصل في الدفع بعدم دستورية القوانين أمام محاكم الموضوع من طرف المتقاضين، وهو ما يسمح بنتج المجال أمام المحكمة الدستورية للمراقبة البندية للقوانين، عن طريق تسلك المتقاضين أمام قضاء الموضوع الموضحة بالبت في دستورية القوانين، وهكذا - وإن كانت الإجراءات وشروط ممارسة هذا الحق من طرف المتقاضين رهينة بما سيأتي به قانون تطبيقي في هذا المجال - فإن النص الدستوري منحه المحكمة الدستورية اختصاص النظر في كل دفع متعلق بعدم دستورية قانون أثير أثناء النظر في قضية ما، إذا دفع أحد طرفي الدعوى بأن القانون الذي سيطبق في النزاع غير دستوري، أي أنه يس بأحد الحقوق والحريات التي يضمنها الدستور (117).

(116) في النموذج الأمريكي لا توجد محكمة يعينها مسند إليها النظر في دستورية القوانين، فسلطات المحاكم تختص بالفصل في عدم دستورية قانون معين إذا أثير من طرف أحد الخصوم أثناء نظرها في دعوى معروضة عليها، والقاضي ملزم بال جواب على هذا الاعتراض، إذا ثبت له صحة مخالفة القانون المذكور للدستور، بأنه يستعده من التطبيق على النزاع، لكن دون إمكانية التصريح بإلغائه القانون، ويشتر القضاء الأمريكي صاحب الولاية الثالثة في تطبيقه على دستورية القوانين عن طريق الدفع أي المل برقابة الاعتراض، أي أن القضاء الأمريكي يتغير بممارسة الرقابة على دستورية القوانين من طرف سلطات المحاكم دون إشتادها إلى محكمة واحدة متخصصة مستبها بذلك مركزية الرقابة على القوانين.

(117) أجمعت الدساتير المغربية من دستور 1962 إلى 1996، أن الأفراد لا يمكنهم التقاضي أمام القروية الدستورية، ثم أمام المجلس الدستوري، لكن في دستورية قانون معين، سواء عن طريق دفع دعوى أصلية (قضية النيابة) أو عن طريق الدفع (رقابة الاعتراض). والدساتير المذكورة أقرت صراحة عدم أحقية الأفراد التراجع أمام القروية الدستورية أو المجلس الدستوري، كما أنها لم تحضر على أي جهة قضائية البت في دستورية قانون معين بمناسبة نظرها في النزاع المروض عليها. وهذا عكس ما تم التأكيد عليه صراحة في الفقرة 2 من الفصل 25 من قانون المسطرة المدنية الذي ينص على أنه : «ولا يجوز للجهات القضائية أن تبت في دستورية القوانين»، وذلك المبدأ أخذت به المادة 50 من القانون رقم 41.90 المعدل للمحاكم الإدارية.

الداخلية لكل من مجلسي البرلمان، تحال وجوباً على المحكمة الدستورية قبل إصدار الأمر بتنفيذها لتبت في مطابقتها للدستور، هذا في الوقت الذي ربح فيه الدستور الجديد من صلاحيات المحكمة الدستورية بخصوص المراقبة، وذلك بإضافة صلاحياتها لمراقبة الاتفاقيات الدولية، إضافة إلى القوانين العادية وقاص من شروط وعدد الأعضاء المطالب للإحالة على المحكمة الدستورية.

وإذا كانت الرقابة الدستورية تعتبر أهم وسيلة لضمان حماية حقوق الأفراد وحرياتهم من أي تجاوز للسلطة، لكنها تبقى وظيفة رقابية يباشرها ذوي الصفة في تقديم الطعن بعدم الدستورية وهم :

- الملك.
- رئيس الحكومة.
- رئيس مجلس النواب.
- خمسة أعضاء مجلس النواب.
- أربعين عضواً من أعضاء مجلس المستشارين.

لقد منح النص الدستوري لهذه السلطات الحق في إحالة القوانين أو الاتفاقيات الدولية قبل إصدار الأمر بتنفيذها أو قبل المصادقة عليها في ما يتعلق بالاتفاقيات إلى المحكمة الدستورية لتبت في مطابقتها للدستور، ويترتب عن قرار الإحالة على المحكمة الدستورية وفق أجل إفساد الأمر بتقيد القانون أو الاتفاقية الدولية موضوع الإحالة. وهكذا، فإن المحكمة ملزمة للبت في دستورية القوانين وقت لا حال التالية :

• البت في دستورية القوانين التنظيمية والأنظمة الداخلية لمجلسي البرلمان والقوانين والاتفاقيات الدولية المحالة عليها داخل أجل شهر من تاريخ الإحالة، هذا الأجل الذي يخفص في حالة الاستعجال إلى (ثلاثة) أيام بطلب من الحكومة.

• البت في الطعون الانتخابية المتعلقة بانتخاب أعضاء البرلمان، ألزم الدستور المغربي الجديد المحكمة الدستورية بضرورة البت داخل أجل شهر ابتداء من تاريخ انعقاد أجل تقديم الطعون إليها، ويمكن للمحكمة أن تتجاوز هذا الأجل بموجب قرار ملل إذا استلزم ذلك المعلن المقدم إليها أو عدد الطعون المرفوعة إليها.

### الفصل 133 :

تختص المحكمة الدستورية بالنظر في كل دفع متعلق بعدم دستورية قانون، أثير أثناء النظر في قضية، وذلك إذا دفع أحد الأطراف بأن القانون الذي سيطبق في النزاع، يس بالحقوق والحريات التي يضمنها الدستور.

يحدد قانون تنظيمي شروط وإجراءات تطبيق هذا الفصل.

إن ما ينبغي الإشارة إليه، هو أن إقرار المشرع الدستوري لحق المحكمة الدستورية في ممارسة الرقابة على دستورية القوانين، يشكل نقزة نوعية في اتجاه بناء دولة الحق والقانون والمؤسسات، لكن نجاح هذه المحكمة في ممارسة هذا الحق رهين بما ستشره القوانين التنظيمية، التي ستحدد صلاحياتها النهائية والإجراءات والمساطر القضائية المتبعة أمامها، خاصة في الجانب المتعلق بالمراقبة عن طريق الدفع المدفوع للمتقاضين، بإقرار القواعد الثانوية التي ستفتح المجال وتضمن التوازن ما بين الدفع بعدم الدستورية كإجراء يهدف إلى حماية الحقوق والحريات وعدم التعسف في استعمال هذا الحق، وما يترتب عنه من التأخر في البت في القضايا أمام المحاكم.



إن ما ينبغي الإشارة إليه، هو أن هناك تطور مهم في موقف المشرع الدستوري في موضوع الرقابة القضائية على دستورية القوانين، لأنه أجاز لأول مرة للأفراد الطعن في دستورية قانون معين، عن طريق الدفع، وبالتالي فهو إنكار عليه إعمال مبدأ الرقابة عن طريق الدعوى الأصلية أي رقابة الإلغاء، ومعنى ذلك أن هذا الحق جنى وآن- كان مكانه الطبيعي أمام المحاكم العادية والمختصة، فإن أمر البت فيه يعود للمحكمة الدستورية دون سواها- وفقا لقراءة مضمون الفصل 133 من الدستور- "هذا الإجراء يكرس إنكار حق الرقابة على دستورية القوانين على القضاء"، وفي هذه الحالة، فإن المحكمة الدستورية هي من يتولى فحص دستورية القانون المطعون فيه عن طريق الدفع بإحالة من المحكمة العادية بعد أن توقف البت في الدعوى.

وبعيد، فإذا كان المتقاضى بإمكانه الطعن في دستورية قانون ما، أمام القضاء (جائي، مندرج إداري، تحاري)، بمناسبة عرض نزاع عليه عن طريق الدفع، فإن ذلك لا يعني بأن القضاء قد أسند إليه الدستور مبدأ النظر في دستورية القانون المذكور، فالقاضي في هذا الإطار تحصر وظيفته في إحالة الأمر على المحكمة الدستورية ويوقف النظر في الدعوى إلى حين البت في الدفع المثار، من طرف المحكمة الدستورية لن يواصل مناقشة القضية إلا بعد أن تصدر المحكمة الدستورية قرارها بشأن القانون المطعون في دستوريته عن طريق الدفع.

وبعيد، فإن أمر مطابقة القانون للدستور يبقى من اختصاص المحكمة الدستورية دون غيرهما، لأن النص الدستوري الجديد -لئن كان- قد أجاز مبدأ الطعن في دستورية القوانين من طرف الأفراد عند المساس بحقوقهم وحياتهم التي يكفلها الدستور، فإن ذلك مقيد بإستناد الاختصاص للنظر فيه إلى المحكمة الدستورية دون غيرها، مما يعني إنكار هذا الحق على المحاكم العادية أو المتخصصة (مدنية، تجارية، إدارية)، وإبقاء الاختصاص المتعلق بالرقابة على دستورية القوانين مجال خاص بالمحكمة الدستورية وإنكاره على المحاكم الأخرى.

#### الفصل 134 :

لا يمكن إصدار الأمر بتنفيذ مقتضى تم التصريح بعدم دستوريته على أساس الفصل 132 من هذا الدستور، ولا تطبيقه، وينسخ كل مقتضى تم التصريح بعدم دستوريته على أساس الفصل 133 من الدستور ابتداء من التاريخ الذي حددته المحكمة الدستورية في قرارها. لا تقبل قرارات المحكمة الدستورية أي طريق من طرق الطعن، وتلزم كل السلطات العامة وجميع الجهات الإدارية والقطاعية.

إن التصريح بعدم دستورية النص القانوني موضوع الطعن أو الدفع يترتب عنه نسخة من الترساة القانونية والنسق القانوني المغربي، ابتداء من التاريخ الذي حددته المحكمة الدستورية في قرارها، وإذا كانت قرارات هذه المحكمة نهائية، حيث لا تقبل أي طريق من طرق الطعن وتلزم كل السلطات العامة وجميع الجهات الإدارية والقطاعية، فإن للدستوق الجديد قيد المحكمة مجموعة من الأجل الثانوية لضمان السرعة في البت في القضايا المعروضة عليها.



تحتل خلالها الجماعات الترابية المكانة المتميزة باعتبارها الأداة الأساسية لتحقيق التنمية المحلية وتنظيم أمور ساكنتها وتدير شؤونهم وإشباع رغباتهم، حيث جعلها المشرع من أشخاص القانون العام المتمتعين بالشخصية المنوطة والاستقلال المالي<sup>(119)</sup>.

وإيماناً من المشرع المغربي بفضائل اللامركزية الترابية في تدبير الشأن العام، دشّن جعل جديد من الإصلاحات التي تهدف إلى تحسين الحكامة المحلية، وجعل تدخلات الجماعات الترابية أكثر مهنية ودعم قدراتها في مبادئ الإشراف على المشاريع والتفاعل مع محيطها، تلك هي المحاور الأساسية للإصلاحات التي سنتطرق إليها في المرحلة الجديدة لتدبير الشأن المحلي، والتي تهدف إلى إعادة توفيق الجماعة الترابية خاصة في مهامها المتمثلة في تقديم خدمات للمواطنين وتنظيم التنمية المحلية، بتدعيم مكانة الجهات والجماعات الترابية في ظل الدستور المغربي الجديد، حيث كان من الضروري الانتقال إلى مرحلة جديدة من اللامركزية الترابية والديمقراطية التشاركية، والتي تشمل أسسها في دعم استقلالية الجماعات الترابية وإدارتها وماليها وممارسة اختصاصاتها في إطار مبدأ التدبير. إنخرّج مع تدعيم قوّاعد الحكامة المحلية، مخصصاً لذلك الباب التاسع منه ومؤمّلاً ذلك في 12 فصلاً (من الفصل 135 إلى الفصل 146).

#### الفصل 135 :

الجماعات الترابية للمملكة هي الجهات والجماعات والأقاليم والجماعات.

الجماعات الترابية أشخاص معنوية، خاصة للقانون العام، وتسير شؤونها بكيفية ديمقراطية.

تنتخب مجالس الجهات والجماعات بالاقتراع العام المباشر.

تحدث كل جماعة ترابية أخرى بالقانون، ويمكن أن تحول عند الاقتضاء، محل جماعة ترابية أو أكثر، من تلك المنصوص عليها في الفقرة الأولى من هذا الفصل.

أسس الدستور المغربي الجديد لحق الجماعات الترابية في الوجود باعتبارها أجزاء غير قابلة للفصل فيما بينها، والمتعلقة أساساً في الجهات والمالات والأقاليم والجماعات، ومن

عرفت سنة 2009 تديراً لمسار اللامركزية وذلك فيما للتوجيهات الملكية السامية المضمنة بفضائل

مدينة أكادير بتاريخ 12 دجنبر 2006، وبمقتضى المقتضى الوطية للجماعات المحلية من خلال تعديل الميثاق الجماعي، حيث شملت أهم هذه التعديلات تحسين الحكامة الجماعية عبر دور المنتخب المحلي والإدارة الجماعية وتعزيز آليات التعاون والشفافية. وتهدف هذه التعديلات إلى: توفير شروط تكوين أغلبية بالمجالس ومساند التتاقفها حول الرؤساء عن طريق تبني القرار من ثلاثة أدوار لاتخاذهم؛ تحديد قواعد تدبير لجان المجلس وتوسيع مجال تدخلها، خاصة فيما يتعلق بالمختصر البشري وتدبير المصالح العمومية المحلية. تحسين وضع المنتخب بالتصميم على إمكانية التفرغ لمرارة مهام رئيس المجلس بالنسبة لمواظفي وأعاون الدولة والجماعات الترابية والمؤسسات العمومية... إلخ.

للمزيد من التفصيل يراجع في هذا الشأن، كريم لحوش، القانون الإداري المغربي، مرجع سابق، ص 151 و152 و153.

(119) كريم لحوش، الميثاق الجماعي الجديد : نحو حكمة محلية لجماعة الفد، سلسلة اللامركزية والإدارة الترابية، العدد 20، الطبعة الثانية، 2012، ص 23.

## الباب التاسع

### الجهات والجماعات الترابية

إذا كانت اللامركزية تندرج إجمالاً في طيفها للممارسة الديمقراطية، فإنها في نفس الوقت تعتبر أسلوباً متقدماً في تدبير القضايا المحلية، وهو أسلوب يفترض أن يكون مسار مختلف التطورات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي يشهدها المجتمع، مما يعتزم إدخال مجموعة من الإصلاحات والتعديلات على التنظيم الإداري للدولة<sup>(118)</sup>، حتى يستطيع أن يواكب هذه التحولات،

(118) أنقليس مسلسل اللامركزية في المغرب المستخلص مجموعة من المحطات التي طبقت تطوره من خلال العناصر التالية :

■ تعتبر سنة 1959 سنة مرجعية في تاريخ اللامركزية بالمغرب، حيث عرفت بوضع اللوائح الأولى للتنظيم الجماعي خاصة عن طريق المصادقة على المظهر الموزع في 2 دجنبر 1959 ببنائية التقسيم الإداري للمملكة، والذي أسفر لأول مرة عن أحداث 108 جماعة حضرية وقروية. إلا أن سنة 1960 عرفت العديد من الإصلاحات وشكلت الانطلاقة الأساسية للامركزية بالمغرب، وبالفعل، فبتاريخ 23 يونيو 1960، تم اعتماد أول ميثاق جماعي يمل عن نظام تمهيد لنظام اللامركزية، مع اختصاصات محدودة و جهاز تنفيذي موزع ووسيلة قوية ترأس هذا المسلسل مع وضع أول دستور للمملكة سنة 1962، الذي كرس وجود الجماعات الترابية وفتح أفقاً جديدة لنظام اللامركزية وذلك بإحداث جماعات ترابية جديدة، ويشمل الأمر بالمعالمات والأقاليم.

■ منذ سنة 1973، أعلن جلالة الملك الحسن الثاني رحمه الله عن رغبته في توسيع حقل اختصاصات ومسؤوليات المنتخبين وذلك بإعطاء المزيد من الإمكانات للمسؤولين المحليين وأعدا مرحلة جديدة في تدعيم الديمقراطية المحلية. وبعد مرور سنة على ذلك، تم إنشاء الميثاق الجماعي الأول ووضع إطار جديد للممارسة الجماعية. حيث شكل تبني الميثاق الجماعي لسنة 1976 مرحلة جديدة في مجال اللامركزية. وهكذا استندت للجماعة التي تعتبر أساس ممارسة الديمقراطية الترابية اختصاصات جديدة، ولم تبرز دورها الاقتصادي والاشياقي وإنما نظامها الموزع وتخفيف الوصاية عليها وبصفة عامة فقد شكل التخصيص على دور الجماعة الاقتصادي بدون شك أبرز مظاهر هذا الإصلاح. علاوة على الاختصاصات المرسمة التي جاء بها الميثاق الجماعي، فقد أولى اهتماماً كبيراً لتدبير الشأن المحلي والذي يترجم سلسلة الإصلاحات التي تلت في اتجاه تعزيز وسائل اللامركزية، خاصة من خلال تعديلات الضريبة على القيمة المضافة، وتبني نظام جبائي محلي وطني الدولة عن بعض الضمير إلى إعادة الجماعة الترابية.

■ شكل التقسيم الإداري للمملكة سنة 1982 حدثاً بارزاً في تاريخ اللامركزية بالمغرب، الذي سمح بإحداث 688 جماعة جديدة والارتقاء، بالجهة إلى درجة جماعة ترابية وذلك بموجب الدستور المعدل سنة 1986. وفي سنة 2000، شكل تعديل الميثاق الجماعي ورشاً أساسياً جاء في سياق التحولات العميقة التي قام بها صاحب الجلالة محمد السادس، حيث مكنت فقرة نوعية في مسلسل اللامركزية وأعلنت مرحلة جديدة تميزت بتوضيح وسماع اختصاصات المجالس، إدخال تحسينات على النظام الأساسي للمنتخب المحلي، إعادة توفيق لجان المجلس وتحديد مهامها وعلاقتها، وتخفيف سلطة الوصاية والرجوع إلى نظام وحدة المدينة.

ويهدف المشرع الدستوري من اعتماد أسلوب الاقتراع العام المباشر في اختيار أعضاء مجالس الجهات والجماعات إلى تحقيق الديمقراطية المحلية، لأنه أسلوب يسمح لسلك الجهات والجماعات الترابية في تقرير وحسم مختلف قضاياهم بنفسهم وبدون وساطة، وتحقيق هذا النوع من الديمقراطية مبدأ السيادة الشعبية، التي تعتبر الشبم مصدر السلطة، كما يساعد اعتماد أسلوب الاقتراع العام المباشر في تدبير الشأن الانتخابي للجهات والجماعات الترابية على الارتقاء بإحساس المواطن بقيمة نفسه ورأيه ومدى تأثيره في تفعيل السياسة العامة للدولة، وفي إعداد السياسات الترابية.

### المفصل 136

يرتكز التنظيم الجهوي والترابي على مبادئ التدبير الحري وعلى التعاون والتضامن، ويؤمن مشاركة السكان المعنيين في تدبير شؤونهم، ورفع من مساهمتهم في التنمية البشرية المتندمجة والمستدامة.

مما لا شك فيه أن التخصيص على أن التنظيم الجهوي والترابي يركز على مبادئ التدبير الحر، وعلى التعاون والتضامن، ويؤمن مشاركة السكان المعنيين في تدبير شؤونهم، والرفع من مساهمتهم في التنمية البشرية المتندمجة والمستدامة، في صلب الوثيقة الدستورية يحمل في طياته إشارة واضحة على طبيعة التوجه الجديد في التدبير الحكماني للشأن الترابي بالمغرب، والذي يعتبر التدبير الحر حرية من بين الحريات الدستورية الواجب احترامها من قبل جميع السلطات السياسية والإدارية والتضامنية، ومن قبل المشرع نفسه، وأكبر ضمانة وحماية لتجابه الدولة. ومن ثمة، فإن التخصيص على مبدأ التدبير الحر للجماعات الترابية في قلب الدستور، جاء ليضفي نوعاً من القداسة الدستورية عليه والإعلاء من شأنه.

لذلك، تتجلى أهمية مبدأ التدبير الحر في كونه غدا مرجحاً أساسياً في تعميق اللامركزية وتنظيم العلاقة بين الدولة والجهات والجماعات الترابية، وتنادي مسألة تنازع الاختصاص، وكذلك في توسيع وتدقيق اختصاصات الجماعات الترابية خاصة توفيرها على اختصاصات ذاتية وظيفية، وجعلها شركاء حقيقياً وأساساً في عملية التنمية وتذليل الصعوبات التي تعاني منها الجماعات الترابية والحد من تدخل الدولة على المستوى الترابي، والتخفيف من الوصاية الممارسة عليها، فمبدأ التدبير الحر للجماعات الترابية هو أهم ضمانة لحقها في الوجود وأكبر حماية لتجابه الدولة وباقي الجماعات العمومية الأخرى<sup>(122)</sup>.

(122) لقد ظل مصطلح اللامركزية إلى حدود الجمهورية الخامسة الفرنسية المصطلح القانوني الوحيد المعروف في القانون العام، إلا أنه بصدر دستور 1958 سوف يتم التخصيص على مبدأ حرية أوزة الجماعات المحلية من خلال الفصل 72. وما يمكن ملاحظته بخصوص المبدأ هو أنه ليس له مدلول خاص ومفهومه يثني نوع من المنك السياسي، وهذا ما تضمنه من خلال اجتهادات القضاء الدستوري، التي لم تستطع وضع معنى محدد للمفهوم بسبب غياب تعريف للمبدأ في صلب الدستور الفرنسي (1946، 1958)، وقد عزاه بعض النقاد إلى رغبة المشرع الدستوري إعطاء المبدأ إمكانية التطور والتكيف مع الحاجات والمستجدات، فمبدأ حرية إدارة الجماعات المحلية له قيمة دستورية تقع على المشرع مهمة حمايته وتكريسه، =

المؤكد أن البعض منها يرجع ظهوره إلى زمن بعيد كالجماعة، إلا أنها لم تصبح كوحدة ترابية قائمة الذات بالنسبة للقانون المغربي، إلا بعد أن قام الدستور بتكريسها وتأسيسها بالنص عليها صراحة في مقتضياته، لكنه رغم الوحدة في التأسيس الدستوري لهذه الوحدات، إلا أنها لا تتوفر بالضرورة على نفس النظام القانوني، والتميز بينها هو من العمل المباشر للسلطة الدستورية، وعلى أساس ذلك، عمل النص الدستوري على تكريس مجموعتين من الجماعات الترابية، الأولى تم التخصيص عليها بصريح العبارة في النص الدستوري وهي الجهات والعمالات والأقاليم والجماعات، أما المجموعة الثانية فلا يمكن إنشاؤها إلا بقانون، ويمكن أن تحل عند الاقتضاء، محل جماعة ترابية أو أكثر. ذلك أن المجموعة الأخيرة على عكس المجموعة الأولى، لا تتوفر على نفس النظام الدستوري نظراً للتفاوت على مستوى ضمانة الوجود، وحيث أن الجهات والعمالات والأقاليم والجماعات الحضرية والقروية تم التخصيص عليها في الدستور، فلا يمكن حذفها كمئات من الجماعات الترابية.

إن المجموعة الثانية التي يمكن للمشرع أن ينشئها، تشكل دائرة أخرى - إن صح التعبير من الجماعات الترابية- ما دام أنها تنشأ بقانون، ويمكن بطبيعة الحال، أن تهدف بقانون، فهي جماعات ترابية ذات نظام تشريعي، لأن ضمانة وجود الجماعات الترابية في ظل الدستور المغربي الجديد لا تهم كل جماعة ترابية على حد، فهدف الجماعات أو تحويل فئة من الجماعات إلى فئة أخرى يبقى ممكناً نظرياً وعملياً، والمراجعات المختلفة للتنظيم الترابي تؤكد ذلك، إذ يمكن تجميع عدد من الجماعات لخلق عمالة أو إقليم، ويمكن فصل جماعة أو جماعات معينة تقضي لعمالة أو إقليم وإحقاقها بعمالات أو أقاليم أخرى، كما يمكن دائماً تغيير حدود الجماعات الترابية لأقاليمها مع توسيع المدن والتطور الاقتصادي والاجتماعي للجماعات البشرية المختلفة<sup>(123)</sup>.

كما أن النص الدستوري يكرس رسمياً البعد الديمقراطي على مستوى الوحدات اللامركزية، باعتبار أن الجماعات الترابية أشخاص منفردة - خاضعة للقانون العام - وتسير شؤونها بكيفية ديمقراطية، لأن التدبير الديمقراطي يقتضي وجود الجماعة الترابية وإدراجها في النظام القانوني بواسطة الشخصية المعنوية التي أصبحت تتوفر عليها كشخص قانوني، والدليل على ذلك أن كل المواد الأولى من القوانين المنظمة للامركزية تنص على أن الجهات أو الممالات والأقاليم والجماعات تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، مما يعني أنه يجب أن يكون الاستقلال هو المبدأ، إذ ينبغي التدبير الديمقراطي الترابي في الحالة التي يمتلك فيها الأعران، خارج الجماعة الترابية، سلطات تهم شؤون هذه الوحدات وتكون أقوى من تلك التي تتوفر عليها ممثلوها. ومن شأن التدبير الديمقراطي الترابي أن يخفي أيضاً في الحالة التي يكون فيها عدد القرارات التالية للتعديل من لدن سلطة خارجية أكبر من عدد تلك التي لا يمكن تعديلها<sup>(124)</sup>.

(120) محمد اليكوتي، اللامركزية والدستور في المغرب، المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، عدد 98، 2011، ص 15.

(121) Mohammed EL YAAGOUBI, La notion constitutionnelle de gestion démocratique des collectivités locales à la lumière des idées d'élection et de représentation, in Réflexions sur la démocratie locale au Maroc, almarai al jadida, Rabat, 2007, p 53.

إن التحولات التي عرفها مفهوم الدولة في النظام السياسي المغربي، ساهمت بشكل كبير في إعادة صياغة دورها الذي لم يند بعصر في إشباع الحاجات الأساسية للمجموعات الاجتماعية فقط، بقدر ما أصبح نشاطها الرئيسي يتجه أيضاً نحو تحقيق تنمية شاملة ومستدامة لهذه المجموعات، وفي هذا السياق احتلت السياسات العامة - كأداة لتدخل الدولة في مختلف القطاعات - مكانة متقدمة في إستراتيجيتها التنموية، وبالتالي لم يند من المقبول اليوم أن تقوم الدولة المركزية بإدارة كل شيء بنفسها، بما في ذلك تدبير السياسات العمومية، بل لقد بات خيار اللامركزية الترابية وتحرير قدرة المبادرة الإدارية لدى مجالس الجهات والجماعات الترابية المنتخبة مدخلاً لا غنى عنه لتحقيق أهداف التنمية، وذلك من خلال إعادة تحديد دور السلطات المركزية في اتجاه انتقال مزيد من الصلاحيات والاختصاصات لفائدة الجماعات الترابية والهيئات اللامركزية.

رغم نفس السياق لم يكن البعد التشاركي حاضراً في سيرة إعداد وتطبيق السياسات العمومية بالمغرب<sup>(123)</sup>، ذلك أن عدم إشراك السكان واستشارتهم في المشاريع التنموية التي تنفيهم بالدرجة الأولى، جعل كثيراً من هذه المشاريع إنجازات غير مكتملة، أو الفصح فيما يند أنها لا تناسب الحاجات الحقيقية للمغنيين بها، لأن التدبير لتجديد السياسات العمومية ينبغي أن يركز أساساً على الدعم الذي يمكن أن تعطى به من طرف السلطات الاجتماعية المعنية بها ومدى قابليتها للمساهمة في تنفيذها، الأمر الذي حدا بالمشروع الدستوري إلى الدفع بالجهات والجماعات الترابية الأخرى للمساهمة في تفعيل السياسة العامة للدولة، وفي إعداد السياسات الترابية، من خلال ممثلها في مجلس المستشارين.

إن التأطير الدستوري للجهات والجماعات الترابية الأخرى ذهب إلى حد الاعتراف لهذه الوحدات بتمثيلية خاصة في مؤسسات التمثيلية بالملكة المغربية<sup>(124)</sup>، وعلى رأسها مجلس المستشارين الذي يتكون اليوم من 90 عضواً على الأقل، و120 عضواً على الأكثر، ثلاثة أخماس الأعضاء ممثلين للجماعات الترابية، يتوزعون بين جهات المملكة بالتناسب مع عدد سكانها، ومع مراعاة الإصناف بين الجهات<sup>(125)</sup>.

د ينتخب المجلس الجهوي على مستوى كل جهة، من بين أعضائه الثالث المخصص للجهة من هذا العدد.

د ينتخب الشان المتبقيان من قبل هيئة ناخبة تتكون على مستوى الجهة، من أعضاء المجالس الجماعية ومجالس المعالات والأقاليم.

إن الدستور المغربي الجديد جعل من الجهات والجماعات الترابية الأخرى شركاء أساسياً في تفعيل السياسة العامة للدولة، وعناصر مهما في إعداد السياسات الترابية، من خلال دعم تمثيلها داخل مجلس المستشارين، الذي ينتخب لمدة ست سنوات - وهي نفس مدة إنتخاب أعضاء مجالس الجهات ومجالس المعالات والأقاليم والجماعات والمقاطعات -، بتقوية عدد الأعضاء الممثلين لها داخله، حيث أصبح عدد أعضاء مجلس المستشارين معدداً في 120 عضواً وهو الحد الأقصى (124) الفصل 63 من الدستور المغربي الجديد.

(123) محمد اليكوي، اللامركزية والدستور في المغرب، مرجع سابق، ص 17.

(124) الفصل 63 من الدستور المغربي الجديد.

سلسلة العمل التشريعي والاجتهادات القضائية، العدد 2، 2012.

ومن المؤكد أنه بإعمال مبدأ التدبير الحر مستوفى الجماعات الترابية على استقلال حقيقي، وحرية أكبر في اتخاذ قراراتها وفي التعبير عن إرادتها، ومن ضمان حصولها على الوسائل القانونية الكافية لتحقيق ذلك، بتمتعها بسلطة تنظيمية محلية تتولى من خلالها وضع قواعد تنظيمية في المجالات التي يحددها القانون، وحرية تعاقدية معترف بها لفائدة الجماعات الترابية تشمل في حرية إبرام العقود المناسبة لأداء مهامها، وكذا حرية اختيار طرق تدبير المرافق العامة التابعة لها، والحرية في التعاقد أو الامتناع عن التعاقد واختيار المتعاقد معها، وفي تكوين المقد وتعدد مضمونه وطرق تنفيذه.

ويعد مبدأ التدبير الحر أيضاً لبنة أساسية للاستقلال المالي للجماعات الترابية بهدف تقوية سلطتها المالية على مستوى فرض الرسوم والتحكم في النفقات، وإعداد ميزانياتها وتنفيذها، ووضع حدود وضوابط لفرض نفقات إجبارية جديدة، والاعتراف بموارد ذاتية خاصة بالجماعات الترابية، وعدم التلصص من مواردها وضرورة تعيد المشيخ يعباً حرية إدارة الجماعات الترابية عند القيام بأي إصلاح جبائي أو عند إنشاء أي ضريبة محلية أو في حالة تطبيق إعفاءات ضريبية (تبعيضات مالية من قبل الدولة) والحد من الوصاية المالية وإعادة النظر في توزيع الموارد المالية بين الدولة والجماعات الترابية، كما تقتضي أهمية التدبير الحر للجماعات الترابية في كونه دعامة أساسية للديمقراطية الترابية يفتح السكان المحليين إمكانية المشاركة في تدبير شؤونهم اليومية من خلال منتخبيهم والمساهمة في تحديد السياسات الترابية.

الفصل 137 :

تساهم الجهات والجماعات الترابية الأخرى في تفعيل السياسة العامة للدولة، وفي إعداد السياسات الترابية، من خلال ممثلها في مجلس المستشارين.

= فالشرح موجه من قبل مثالية السبدأ من دون أن تكون له موانع محددة وسائل تضمن تطبيقه، مما دفع بالمبدأ «جورج فريدل» إلى القول إن السبدأ يقتض مرعية ملموسة وأنه غير مفهوم بالمقارنة مع المفهوم الأخرى، في حين اعتبر جانب آخر من الفقهاء أن مصطلح الشؤون المحلية غير كاف لتحديد المفهوم، وهذا ما شكل صعوبة كبيرة في فهم السبدأ أو تمييزه عن بعض المفاهيم القانونية الأخرى ك«مصطلح اللامركزية»، حيث أوضح «Bacaryantz» أن حرية الإدارة هي حرية مرتبطة بالمجموعة البشرية والتي تمثلها الجماعات المحلية، في حين أن اللامركزية ترتبط بالجماعة كشخص معنوي، وبالتالي التنظيم الإداري بالأساس، ليخلص من خلال دراسته لمختلف الآراء المنتهية إلى القول إن العلاقة بين مبدأ حرية الإدارة واللامركزية علاقة وثيقة وبأن هناك تشابهاً بينهما، خصوصاً في الحالة التي اعتبر فيها بعض الفقه اللامركزية ليس مفهوماً قانونياً أو مبدأ للتنظيم الإداري ولكن كمرادف للحريات المحلية، كما أن مبدأ حرية الإدارة كبيرة من الحريات من الصعب تحديدها، وبالتالي فالسبدأ يحفظ استقلالية وحرية التصرف للجماعات الترابية والتي هي المعنى الأساس لحرية الوجود، يستند أسسه من قاعدة الاختصاص العام المفعول للجماعات الترابية، يفهمها إكمانية واسمة للتدخل من أجل إشباع الحاجات العامة في إطار الشروط الموضوعة من قبل المشروع، للمزيد من التفصيل يراجع في هذا الشأن: أحمد بوسيتي، التدبير الحر للجماعات الترابية، مجلة المشر القانوني، العدد 2، 2012، ص 128.

168



## الفصل 139 :

تضخ مجالس الجهات، والجمعيات الترابية الأخرى، آليات تشاركية للحوار والتشاور، لتيسير مساهمة المواطنين والمواطنات والجمعيات في إعداد برامج التنمية وتبنيها. يمكن للمواطنين والمواطنات والجمعيات تقديم عرائض، الهدف منها مطالبة المجلس بإدراج نقطة تدخل في اختصاصه ضمن جدول أعماله.

ألزم النص الدستوري مجالس الجهات، والجمعيات الترابية الأخرى، بوضع آليات تشاركية للحوار والتشاور، لتيسير مساهمة المواطنين والمواطنات والجمعيات في إعداد برامج التنمية وتبنيها، وهو مبتنى يعمل من الحكامة التشاركية في التدبير العمومي للجمعيات الترابية أحد ركائز التأهيل المؤسسي للشأن الجهوي والترابي بالمغرب، إذ تشد وضع حد للسلطة الانتلاقية التي ظلت تطبع عمل تصنيف الشأن المحلي، والدعوة لمقومات التدبير التشاركي القائم على ميكانزمات الانتاج والتواصل والإسهام الفعلي لمجموعة من القوى الحية تتصدروهم الساكنة (للمواطنات والمواطنين والجمعيات) كشرط أساسي لا محيد عنه. لأن الهدف من وراء إقرار الحكامة التشاركية كأسلوب للتدبير الترابي هو القدرة على تدبير عامل التحول الذي يعيشه المجتمع المغربي، والذي يعتمد وضع حد لهذه الانتلاقية، سواء من خلال أسلوب التحكم أو الاستعواز من قبل السلطات المحلية إلى منطوق الانتاج والتواصل والإشراف الفعلي لمختلف الفاعلين من خواص ومجتمع مدني ومواطنين<sup>(128)</sup>

(128) تكون التشاركية التشاركية المبنية على تيسير مساهمة المواطنين والمواطنات والجمعيات في إعداد برامج التنمية الجهوية والمحلية وتبنيها، من الترجمة الإجرائية الديمقراطية للحوار والتشاور، عبر ثلاثة مستويات أساسية:

- المستوى الأول: يمكن من المل على الرفح من معدل المشاركة السياسية، إذ لا حكمة تشاركية دون تراكبات سياسية وتبديرية عبر الديمقراطية التشاركية أولاً، والقصد هو عمل الترقاء السياسيين؛ دولة، جماعات ترابية، أحزاب سياسية ومنظمات المجتمع المدني، على الحد من الآثار السلبية لظاهرة العزوف السياسي من خلال استرداد عامل الثقة في العمل السياسي وتنشيطها وقيامها وحيويتها.
- المستوى الثاني: تتحدد الحكامة التشاركية من خلال تحديد حجم الأولويات في المفكرة السياسية للترقاء المحليين وفق نظام الأسيقيات والأولويات، فيما يخص الجهات الكبرى ليس بالضرورة ما يخص باقي الجهات الصغرى أو المتوسطة.

■ المستوى الثالث: يد المستوى الأكبر إيجابية بالنسبة للحكامة التشاركية، لأن عبء يتم الانتاج بقصد الإشراف الفعلي للسلطة كقوة تنظيمية - أقر أحيه - بإدارة وسهولة في الإذماء المحلي، تعد الحكامة التشاركية شكل من أشكال التجديد الفعلي العمومي للجمعيات الترابية في الإطار الذي تصبى إليه الهوية المتقدمة كوش لإعادة ترتيب العلاقة بين الدولة والمجتمع، وفي السياق الذي يفرط فيه مغزيب اليوم في مدنى تقبدي قائم على البعد العلائقي، والترايطي والتناطلي ما بين الدولة والجمعيات الترابية كخطب متجانس في انتاج وتكامل جيد مع مجموع القوى الحية الجهوية والمحلية، سواء الصغار الخاص أو جميات المجتمع المدني في إطار الوعي والالتزام في تحقيق المصالح العمومية المشتركة، للزبد من التفصيل يراجع في هذا الشأن: خالد الهالبي، الحكامة التشاركية: قراءة في المفهوم وفي الجوانب الإيجابية، المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، عدد 101، 2011، ص 139.

## الفصل 138 :

يقوم رؤساء مجالس الجهات، ورؤساء مجالس الجماعات الترابية الأخرى، بتنفيذ مداولات هذه المجالس ومقرراتها.

عمل الدستور المغربي الجديد على إقرار المساواة بين الجماعات الترابية (الجهات، الممالات والأقاليم والجماعات الحضرية والقروية)، جاعلاً بذلك سلطة تنفيذ مداولات ومقررات مختصتها المنتخبة بيد رؤسائها، بحيث لم يبق للسلطة صفة الأمر بالصرف ولا صفة السلطة التنفيذية لمجالس الجهات والممالات والأقاليم، حيث أن رئيس مجلس الجهة ورئيس مجلس العمالة أو الأقليم المنتخب هو الذي سيصبح أمراً بالصرف وممثلاً للسلطة التنفيذية، على غرار ما هو معمول به لدى مجالس الجماعات الحضرية والقروية.

وبهدف المشرع الدستوري من وراء إقرار هذه المساواة إلى تحقيق جملة من الأهداف تتمثل في بلورة فكرة الجهوية المتقدمة التي تقتضي إسناد مصالحات التدبير المحلي للأجهزة المنتخبة، وموكة الشريعة الجديدة الناتجة عن انتخاب مجالس الجهات والجمعيات بالاقتراع العام المباشر<sup>(129)</sup>، ثم العمل على تطابق الوضع القانوني لرئيس المجلس الجهوي مع نفس الوضع لرئيس المجلس الجماعي<sup>(126)</sup>، ودعم التدبير الديمقراطي للشؤون الجهوية. لكل هذه الغايات كان لا بد وأن تناط برئيس المجلس الجهوي سلطة تنفيذ مداولات المجلس على النحو التالي:

- فهو الأمر بصرف المداخل والنقطة المتعلقة بتسيير المجلس الجهوي.
  - يضطلع بالتنفيذ المباشر لتقرارات المجلس ذات الطابع الإداري، الفردي أو الجماعي، أو ذات الطابع المياري.
  - توضح رهن إشارته وكالة لتنفيذ مشاريع الاستثمار التي يقرها المجلس الجهوي.
- أضف إلى ذلك، أن لرؤساء مجالس الممالات والأقاليم كذلك سلطة تنفيذ قرارات تلك المجالس والأمر بصرف مداخلها ونقطةاتها، وفي هذا الصدد، لا مناص من إيجاد حل لتشكل ميزانية الدولة بالانقضاء التي تتحملها هذه المجالس، في حين أنها تصرف على مصالح تابعة للدولة.

- (125) الفصل 135 من الدستور المغربي الجديد.
  - (126) في هذا الإطار سيمارس رئيس المجلس الجهوي على سبيل المثال، الاختصاصات التالية:
  - تنفيذ قرارات المجلس وبمزاياها ووضع الحساب الإداري؛
  - مباشرة أعمال الكراء والبيع والاقتناء والمبادلة وكل عمارة تهم الملك الخاص الجماعي؛
  - العمل على حيازة الهبات والوصايا؛
  - إبرام اتفاقيات التعاون الشراكة والتوأمة.
- (127) تقرير حول الجهوية المتقدمة، الكتاب الأول، النصوص، الدماء، اللجنة الاستشارية حول الجهوية، المملكة المغربية، 2011.

٥ أن تكون المريضة خطية، وكافية،  
٥ أن تكون المريضة مؤرخة.

٥ أن تحمل المريضة اسم ونسب وعنوان ورقم التسجيل في اللوائح الانتخابية، لكل موقع على المريضة، مع إمكانية إضافة شروط تضمن المريضة لرقم البطاقة الوطنية ومكان الإقامة.

٥ ضرورة تحديد شروط الأجل لتقديم المرائض.

٥ في حالة رفض المريضة يجب أن يكون هذا الرفض مملًا ويبلغ إلى صاحب أو أصحاب المريضة... إلخ.

وفيما يخص الجانب المتعلق بالشروط الموضوعية لتقديم المريضة، فإن المشرع الدستوري حدد شروطين لذلك، يتجلى الأول في أن الهدف من المرائض - المحدد دستوريا - هو طلب إدراج نقطة في جدول أعمال المجلس، والثاني أن يدخل موضوع المريضة في اختصاصه، وبالتالي فإن نقطة في جدول أعمال المجلس يجب أن ينحصر هدفها في طلب إدراج نقطة في جدول أعمال المجلس من أجل مناقشتها، فالأصل أن جدول أعمال المجلس يبدء الرئيس بتداول مع أعضاء المكتب، كما يتم إبلاغه إلى السلطة الإدارية المحلية المختصة التي يمكنها أيضا إدراج مسائل تفرم عرضها على المجلس، وهنا يتضح أن المرائض يمكن إرسالها إلى رئيس المجلس أو إلى السلطات المحلية. بالإضافة إلى أن الهدف من هذه المرائض محدد في مهامية المجلس بإدراج نقطة في جدول أعماله، فإن موضوعها محدد بشكل أدق، حيث أن تقديم المريضة لا يجب أن يكون موضوعها خارج اختصاص هذه المجالس، ولا سيكون مصيرها الرفض.

#### الفصل 140 :

للجماعات الترابية، وبناء على مبدأ التفريع، اختصاصات ذاتية واختصاصات مشتركة مع الدولة واختصاصات منقولة إليها من هذه الأخيرة.

تتوفر الجهات والجماعات الترابية الأخرى، في مجالات اختصاصاتها، وداخل دائرتها الترابية، على سلطة تنظيمية لممارسة صلاحياتها.

يقوم مبدأ التفريع على قاعدة أن كل مستوى ترابي من مستويات الجماعات الترابية، يلزمه إعطاء أجوبة نوعية ومحددة لتساؤلات وقضايا مشتركة، فمبدأ التفريع مؤداه ضرورة تجاوز النماذج التقليدية بين التدخل بين الاختصاص الذي يبعد من فعالية ونجاعة التدخلات العمومية، أي أن ذات المبدأ يقتضي بضرورة توسيع الاختصاص بين مستويات الجماعات الترابية وتعبئة العلاقات بينها، كما أن التعاون بين هذه المستويات يصبح أساسيا ومركزيا في تشكيل هندسة التنظيم الترابي للدولة<sup>(130)</sup>.

(130) التفريع : كمصطلح مقابل المفهوم الثانية الفاعلة، وهو مصطلح ذي أصل لاتيني سبزيديو، والتي تفتي مساعدة أو إسما، كما يتداول في المجال العسكري وهو في درجة أدنى على شاكلة القوات الاجتماعية قديما. وهو بهذا، يعني أن السلطة العليا في الدولة لا يمكن أن تدخل إلا إذا أبانت السلطة الأدنى أو (الشخص) عن عدم قدرتها أو عجزها. كما يتضمن المفهوم أيضا فكرة الإسفاف، وهو يقوم على فكرة التدخل الذي يوجب بعض التدخل ليس المفروض ولكن الواجب القيام به، وقد عرف المصطلح سلسلة من التطورات وكذا الاجتهادات خاصة في إطار بناء الاتحاد الأوروبي، وبالأخص منذ التصديق على اتفاقية ماستريخت سنة 1992، وأجمالا، تقيّد بعض الغلاصات أن :

إن طرح المعارضة التشريعية في تدبير الشؤون التنموية للجماعات الترابية، يقوم على تبيين التراكبات السياسية والتدبيرية للديمقراطية التمثيلية إلى طموحات ورهانات الديمقراطية المشاركة، التي تتأسس على منطق القرب والإشراك والتشار، الذي يعكس هو الآخر ممارسة تديرية-سياسية تشد المواطن كثر، لأن الهدف من وراء الإرتقاء من مصاف المواطن الملاحظ أو أحيانا غير المبالي أو في أحسن الحالات المواطن-الناخب فقط، إلى المواطن كثر في عملية التدبير التنموي من الأسفل عبر ميكانيزمات الإخبار والتواصل، والتشار، والتركز المبدئي التي تشتهر دعائم ومقومات البعد الإجرائي للمعارضة التشريعية في تدبير الشأن المحلي، وتكريسا لهذا التوجه، جعل المشرع الدستوري الحق في تقديم عرائض مكسبا دستوريا، باعتباره مظهرا من مظاهر حرية الرأي والتعبير، وهو عمل يتم على أساسه توجيه الانتماس إلى السلطة العمومية أملا في الحصول على الإجابة، أو مطالبة الأفراد السلطات العمومية إبداء رأي حول موضوع معين أو تقديم ملاحظات في الأمور التي تتعلق بهم بشكل فردي أو تلك التي لها علاقة بالشؤون العامة. كما يعتبر حق تقديم المرائض من بين أهم الوسائل القانونية التي تتيح للمواطنين والمجتمع المدني من التواصل المباشر مع السلطات العمومية، وذلك من أجل إبداء تطلعاتهم، وهو معمل يعمل من ممارسة هذا الحق من بين أهم مظاهر الديموقراطية التشاركية، التي تركز على إشراك المواطنين في تدبير الشأن العام، وانخراطهم الفعلي في الحياة السياسية.

وإذا كان حق تقديم المرائض ذو أهمية بالغة سواء في إشراك المواطنين في تدبير الشأن العام أو في الحياة السياسية، فإن التجربة المغربية لم تعرف تراكما كبيرا في هذا المجال، بحيث أنه لأول مرة نمت دسرة هذا الحق بشكل صريح مع الدستور المغربي الجديد لسنة 2011، حيث نصت الفقرة الثانية من الفصل 139 على أنه : «يمكن للمواطنين والمواطنين الجدد لسنة 2011، حيث عرائض، الهوف منها مطالبة المجلس بإدراج نقطة تدخل في اختصاصه ضمن جدول أعماله، ومن يتطلب ممارسة هذا الحق على مستوى بالممارسة العملية توافر نوعين من الشروط : الأول شكلي والثاني موضوعي<sup>(129)</sup>.

إن من بين أهم الشروط الشكلية التي يجب أن تتوفر في المريضة من أجل قبولها - والتي لا بد وأن يعددها القانون التنظيمي الممثل بشروط وكيفية ممارسة هذا الحق -، أن يتم توجيهها من قبل من يحول له الدستور الحق في تقديمها وهم المواطنين والمواطنين والجمعيات، لكن هذا التعديد يبقى على إطلاقه في حاجة إلى تعديد، بواسطة مجموعة من الإجراءات ك :

٥ أن توجه المريضة من المواطنين والمواطنين الذين يتمتعون بالحقوق الوطنية فقط، والمالعين سن الرشد.

٥ تعديد عدد التوقيعات التي يمكن أن تتضمنها كل مريضة، أو يمكن الاكتفاء بتوقيع واحد صاحب المريضة، غير أنه يكفي الجمعيات أن تتقدم بمريضة مع توقيع رئيسها، كممثل لها، وبالتالي سيكون تقديم المريضة حق مفتوح أمام الجميع.

(129) إن ما تنبني الإشارة إليه هو أن الحق في تقديم المرائض تم تنظيمه بموجب الفصل 51 من الدستور المغربي الجديد أيضا والذي ينص على أنه : «للمواطنين والمواطنين الحق في تقديم عرائض إلى السلطات العمومية. ويحدد قانون تنظيمي شروط وكيفية ممارسة هذا الحق».

تجلى السلطة التنظيمية المرتبطة بالصلاحيات المسندة للجماعات الترابية في تمكن هيئات الامركزية من تقليص صلاحيات التقرير الحكومية<sup>(139)</sup>، في بعض المجالات، لتقلها لمعظم الصالحات المحلية أو المصالح الخاصة، لذلك فإن دراسة مامية السلطة التنظيمية المحلية لا تتم إلا بتطليل الاختصاصات المسندة للسلطات الامركزية. لأن أهمية ممارسة السلطة التنظيمية لا يجب أن ينظر إليها كإمضاء متفصل عن ممارسة الصلاحيات، وإنما كإجراء قانوني يتميز بباطنه العام والمجرد ويرافق إنجاز بعض المهام المشروعة.

إن نشأة السلطة التنظيمية للجماعات الترابية هي إذن تاريخيا متداخلة مع ظهور توزيع الاختصاص، لأن المشرع يمكنه بدون شك، تأهيل الجماعات الترابية لتحديد قواعد تضع موضع التطبيق قانونا معيناً، ولا يتعلق الأمر بالنسبة للمشرع بالتخلي عن ممارسة اختصاصه بتقويضه، لكن تجديد الإطار الذي تمت فيه سلطة التقرير، ساحباً منه طابعه غير المشروط أو المطلق<sup>(140)</sup>.

(139) إن تمكن البنية اللوية للفصل محل الدراسة قلل فيها ما يثبت مجال الاختصاص مقابلته بالبنية الترتيبية *domaine de compétence* كما ورد في الوثيقة الدستورية. وتعرف المعاجم اللوية الاختصاص بأنه الصلاحية في إبرام عمل معين وفقاً لقواعد معينة. فهو يثبت الصلاحية والأولية للمتصرف بها قانونياً لسلطة عامة تقوم بشرف ما في إطار شروط محددة، وعلى مستوى آخر، يعتبر الاختصاص مفهومًا وظيفياً، بمعنى: حين تشاط اختصاصات متشابهة بمدة أجهزة، بتحديد الجهاز الذي سيمارسها. وقد يكون التعديد موضوعياً وجغرافياً وزمانياً، وعليه يكون المقصود بميزة «مجال الاختصاص» الدائرة المرموقة لمجال الصلاحيات، وما يمارس فيها موضوعياً وجغرافياً من صلاحيات ممنوعة. كما أن مصطلح «ملاحقة» *attribution* وإن كان مرادفاً للاختصاص، فإن معناه يصرف كذلك إلى الواجب أو الحق أو الكفيل الذي يكون به الجهاز أو الموظف أو العامل أو غيرهم صالحاً لعمل من الأعمال؛ «التفصل في الأحكام من صلاحية القضاء» يعني كذلك مدى ما يخوله القانون للموظف الممثل للتصرف في عمل أو أمر حسب الاختصاص. «له الصلاحية الكاملة للقيام بهذا الأمر» له الأهمية للقيام به، لذلك فإن مجال الاختصاص هو الميدان الذي تدخل فيه الجماعات الترابية، والذي يكون حدوده معلومة سابقاً بشكل لا تتدخل مع ميدان آخر من الميدان (بهذا الشكل يكون التعليم ميداناً، والتعليم ميداناً، والبيئة ميداناً...)، أما الصلاحية فهي الوظيفة التي تؤولها وتمارسها داخل ميدان الاختصاص، والتي تكون بدورها محددة ومنوطة على شكل تكليف. المزيد من التفصيل يراجع في هذا الشأن: بوعز أي بوجمعة، السلطة التنظيمية المحلية، مرجع سابق، ص 411 و415.

(134) إن ما تبني الإشارة إليه في هذا السياق هو أن صياغة مقتضيات المادة 140 من الدستور المغربي الجديد تبين أن مجال الاختصاص محدود سلباً من قبل السلطات المركزية، وأن الصلاحيات الرطائف نفسها معلومة، ومبينة سابقاً، ويتم تحديدها وقتها وليس محلها. وهو ما يجعل الجماعات الترابية تدور في دائرة محددة إن هذه اللزامة، متطابقاً إليه ما ورد في مواد أخرى من الدستور، تؤكد مفى واحد للسلطة التنظيمية الواردة في الفصل 140 من الدستور: أنها ثنائية ومشقة، ولا تنفي أبداً سلطة تنظيمية أصلية تتولى الجماعات الترابية لأن تشن قواعد تأسيسية قد تعهم مجالاً لم يحددها المشرع أو سلطة من شأنها تأسيس مجال التنظيم المحلي موازي لمجال القانون. ولعل ما يدعم هذا الرأي أن الفصل 80 من الدستور يجعل السلطة التنظيمية حكراً على رئيس الحكومة، فهو يفرض: «يعارض رئيس الحكومة السلطة التنظيمية» بشكل لا يمكن قبول سوى سلطة تنظيمية أصلية وحيدة، في يد المركز وأخرى محلية لا يمكنها أن تكون إلا ثانوية. ويتأكد هذا الرأي عند مزاحمة هذا الفصل مع مقتضيات نظيره 20 من نفس الدستور: «في السيادة للأمة، تمارسها مباشرة بالاستفتاء، وبصفة غير مباشرة بواسطة مقترحيها»، فإذا كانت السيادة واحدة وأحدة فإنه بالنتيجة لا يمكن للسلطة التنظيمية الأصلية إلا أن تكون وحيدة، وغير مجزأة.

وعلى أساس ذلك خول الدستور المغربي الجديد للجماعات الترابية، وبناء على مبدأ التفرع، اختصاصات ذاتية واختصاصات مشتركة مع الدولة واختصاصات منقولة إليها من هذه الأخيرة، لأن مبدأ التفرع في هذا المستوى يقوم على فكرة توزيع المهام وتحديد الاختصاصات والمسؤوليات بين المستويات الإدارية (الدولة، الجهات، المعالقات والأقاليم، الجماعات الحضرية والغروية)، أي أن كل مستوى إداري يقتضي بدوره اختصاصاً المنوطة له ولا يتعداها. ومن ثمة، فإنه لا يسمح لمستوى إداري أعلى من التصرف مكان مستوى إداري أدنى، فالإقليم مثلاً لا يمكنه القيام بالمهام المخولة للجماعة الحضرية أو القروية، والجهة لا يمكن أن تمارس الاختصاصات المخولة للأقاليم والشبه نفسه بالنسبة للدولة<sup>(141)</sup>.

أنضبط إلى ذلك أنه - بموجب الفقرة الثانية من الفصل 140 من دستور 2011 - تتوزع الجهات والجماعات الترابية الأخرى، في مجالات اختصاصاتها، وكذلك الأقاليم ذاتها الترابية؛ على سلطات تنظيمية لممارسة صلاحياتها، وهو ما يعتبر فقرة دستورية نوعية تأسس لتأطير دستوري محلي مغربي، يتماشى مع الرهان على جهوية متقدمة بخصوصية مغربية، ويخترق في الحراك العالمي الذي يتشاطر فيها العالمي مع المحلي، لأن الدولة تبدو جد صغيرة بالنسبة لقطاعات الكبرى، وجد كبيرة بالنسبة للشؤون الصغيرة.

وإذا كانت مختلف العناصر المؤسسة لمفهوم الجماعات الترابية، بعد تكون ونشأة الدولة الحديثة، فإن هذا الاستنتاج يقود إلى اعتبار أن السلطة التنظيمية المحلية يرتبط بما تقوم به الدولة من صلاحيات واختصاصات، وهي - السلطة التنظيمية للجماعات الترابية - بذلك تكون مشتقة ومحددة تمارس في حدود الإرادة المركزية، والدولة هي التي حددت النظام القانوني للهيئات الامركزية، ومنعها الشخصية المعنوية، وعينت حدودها الترابية، ومن ثم تكون هي التي أفلحتها وقدرتها على التقرير، ومن ثم تجسد السلطة التنظيمية للجماعات الترابية إما في الاختصاصات التي عددها لها المشرع، أو المقتضى العام للاختصاص<sup>(142)</sup>.

■ اصطلاح التفرع ليس له تعريف محدد؛

■ اصطلاح التفرع مفهوم جديد يهدف إلى تدبير عمومي أكثر فاعلية، العمل بإجراءات وطرق عمل جديد؛

■ اصطلاح التفرع يطبق بموجبه المستوى الأعلى للمستوى الأقل من المجالات التي يمكنه القيام بها؛

■ اصطلاح التفرع يسهم بالنسبة لامركزية في قاعدة الإجابة والحد من تدخل المستوى الأعلى، للاستشارة حول هذا المفهوم يراجع في هذا الشأن: جبريل، الحكامة وأخواتها: معارضة في المفهوم

وطموح التوجه المغربي، مطبعة الانجاء الجديدة، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، 2011، ص 185.

(137) محمد الميكروني، المبادئ الكبرى للحكامة المحلية، تأملات حول الديمقراطية المحلية بالمغرب، مطبعة

فتون، فاس، الطبعة الأولى، 2005، ص 182.

(132) إن ورود اصطلاح «سلطة تنظيمية للجماعات الترابية» في سلب الوثيقة الدستورية، وإن كان يضع حداً للحد حول بدورها، «متوفر الجهات والجماعات الترابية الأخرى» في مجالات اختصاصها، وداخل دائرتها

الترابية، على سلطة تنظيمية لممارسة صلاحياتها» (الفصل 140 من الدستور)، فإنه لا يرسم حدودها بدقة، ولا يفسح التليل حول طبيعتها، بل إن التمكن في المقتضيات الدستورية، ودراسة الدستور كبنية، يقود إلى القول بأن الأمر يتعلق بسلطة تنظيمية محلية مشتقة وثانية وثانوية، وفي جميع الأحوال غير أصلية، للمزيد من التفصيل يراجع في هذا الشأن: بوعز أي بوجمعة، السلطة التنظيمية المحلية، المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، عدد 101، 2011، ص 112.



فإن النص الدستوري جعل الجهات والجماعات الترابية الأخرى، تتوفر على موارد مالية ذاتية، التي يمكن تمثيلها وفقا للمتطلبات التي حددها تقرير اللجنة الاستشارية حول الجهوية في المقامير التالية<sup>(137)</sup>:

« دون الزيادة المفرطة في الضغط الجبائي الوطني، يمكن فرض رسوم جديدة تتناسب مع خصوصيات كل جهة أو جماعة ترابية على مستملي التجهيزات الأساسية الكبيرة ومنها، على سبيل الإشارة المطارات والمطاعم السكنية الكبرى،

« تبرز الموارد الاقترانية للمجالس الجهوية بتوسيع طاقات صندوق التجهيز الجماعي وإشراك القطاع البنكي بإقامة دؤنرسوماته معه، خاصة في المشاريع الخاصة للتطوير البنكي»

« يخصص للمجالس الجهوية، في مرحلة أولى، باللجوء إلى سوق السندات المالية، وفي مرحلة لاحقة إلى السوق الخارجية، شريطة أن تستعد لاعتماد نظام التقييم بالنسبة لإصداراتها على غرار ما تقوم به الدولة.

أضف إلى ذلك أن نص الدستور الجديد كرس استعادة الجهات والجماعات الترابية الأخرى من موارد مالية مرسومة من قبل الدولة، بحيث تستوجب الجهوية المتقدمة- بحسب تقرير اللجنة الاستشارية حول الجهوية المتقدمة- الزيادة في الموارد المرسومة للمجالس الجهوية من قبل الدولة، بشكل ملموس لكي تتمكن من إنجاز أعمال خاصة في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، لذلك يعمين الرفع من حصة عائدات الضرائب والرسوم المرسومة حاليا من طرف الدولة للمجالس الجهوية خصوصا بما يلي<sup>(138)</sup>:

« الرفع من الحصة المرسومة لها من الضريبة على الشركات والضريبة على الدخل من 5% إلى 5%.

« الاقتصاد المشاوي بين الدولة والمجالس الجهوية لعائدات رسوم التسجيل والضريبة المنتجة الخاصة على المرات ذات المحرك.

للجماعات الترابية رقم 4508 ج: الضرائب والرسوم المادون للجماعة الترابية في تصنيفها طبقا للتوانين الجاري بها العمل، الأثوي والأجور عن الخدمات المقدمة، الموارد الناتجة عن تحويل جزء من ضرائب رسوم الدولة المخصصة لعائدات الجماعات الترابية، الإمدادات الممنوحة من طرف الدولة أو أشخاص منسوبة يجري عليها القانون العام، حصيلة الاقترانات المرفوض بها، دخول الأملاك والمساهمات، أموال المساعدات، الهيئات والروصا، مداخيل مختلفة والوارد الأخرى المقررة في القوانين والأنظمة، وتشمل الموارد المالية للجماعات الترابية أيضا على مساهمة الجماعات الأعضاء في المجموعة والإمدادات التي تقدمها الدولة، المداخيل المرتبطة بالمرافق الممولة إلى المجموعة، حصيلة الخدمات المادى منها، حصيلة الممتلكات، حصيلة الاقترانات المرفوض بها، الهيئات والروصا، ونداخيل المختلفة.

تقرير حول الجهوية المتقدمة، الكتاب الأول، التصور العام، اللجنة الاستشارية حول الجهوية، المملكة المغربية، 2011.

(138) تقرير حول الجهوية المتقدمة، الكتاب الأول، التصور العام، اللجنة الاستشارية حول الجهوية، المملكة المغربية، 2011.

ويمكن أن يعهد للجماعات الترابية بالسلطة التنظيمية إما بطريقة صريحة كأن تطبق قانونا في مجال محدد، وإما بطريقة ضمنية، عن طريق منح الاختصاص الذي تستتبع ممارسته وجود سلطة تنظيمية، لأن القانون حين يمنح اختصاصا تنظيميا لسلطة محلية، سواء بطريقة صريحة أو ضمنية، لا يمكنها سوى من وسيلة لا محيد عنها لممارسة وظيفة محددة، حدودها القانون نفسه أو قانون سابق منه، ولا يكون الهدف منه تفكيكه من جزء من السلطة التنظيمية التي يجلبها الدستور حكرا على السلطات المركزية.

كما تأسس السلطة التنظيمية للجماعات الترابية على مسألة تطبيق القوانين، والتي لا تفرح أي إنكاس حين يكون الاختصاص التنظيمي صريحا ومحددا، لكن يحدث أن النصصوص التشريعية تعين المهام المحلية بمصطلحات عامة أو ضمنية، والتي قد تكون مصدرا للسلطة التنظيمية المعنوية للجماعات الترابية، غير أنه في جميع الأحوال تمارس هذه السلطة في حدود الاختصاصات التي حددها المشرع لهذه الوحدات ولا يمكن أن تتعداها، ولا كما أمام تجاوز حد السلطة من قبل الجماعات الترابية.

أما السلطة التنظيمية المعنوية للجماعات الترابية بالمقتضى العام للاختصاص، فإن الجهات والجماعات الترابية الأخرى تتوفر على اختصاص الاختصاص من أجل القيام بهامها ذات المتعلقة المحلية، فترغم أنها مدمجة في بنات الدولة، تحتل الجماعات الترابية باستقلال، كلف لتعدد وتحقيق غاياتها الخاصة في احترام للنظام العام الوطني، وبشكل المقتضى العام للاختصاص ومفهوم الشأن المحلي قاعدة لسلطة تنظيمية أصيلة للجماعات الترابية فهناك قرارات تبني على نتائج المضال العامة المحلية، احتياجات الساكنة والحاجات المحلية، أو مشاريع ذات القاعدة الجهوية وذات الفائدة الإقليمية وذات المائدة الجماعية، وهي توضح أن المقتضى العام للاختصاص يشكل قاعدة شرعية لإصدار تنظيمات<sup>(139)</sup>.

#### الفصل 141:

تتوفر الجهات والجماعات الترابية الأخرى، على موارد مالية ذاتية، وموارد مالية مرسومة من قبل الدولة.

كل اختصاص تنتقله الدولة إلى الجهات والجماعات الترابية الأخرى يكون مقترنا بتحويل الموارد المعطاة له.

إذا كان الدستور المغربي الجديد يضع الأسس لرؤية جديدة لدور الجماعات الترابية عامة، والجهات على الخصوص، في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فإن هذه المهمة تتطلب تزويد الجهات والجماعات الترابية الأخرى بالموارد والإمكانات اللازمة لضمان مستوى معين من الجودة في الخدمات العمومية المقدمة، وتنمية المؤملات الاقتصادية الخاصة بكل جماعة ترابية، ومواكبة كافة الفاعلين الآخرين الذين قد يساهموا في تحقيق التنمية الجهوية<sup>(138)</sup>، وعليه،

(135) بوعزاوي بوجمعة، السلطة التنظيمية المحلية، مرجع سابق، ص 117.

(136) يتحدد بتأثيرات الجماعات المحلية مجموع الموارد الذاتية والاستثنائية التي تشكل مصدرا لميزانية الجماعات المحلية ومجموعاتها، وقد حددت عامروها منضخات المادة 30 من قانون التنظيم المالي =

تدعيم التزويد بالماء الصالح للشرب، والكهرباء، وصحو مدن الصفيح والسكن غير اللائق. الارتقاء بالجهات، من حيث الصحة والزراعة وشبكة الطرق، إلى المعدل الوطني أو إلى مستوى المعايير الوطنية والدولية.

وتقاربا لترسيخ منطق الاتكال على برنامج للإعانة الدائمة، وسعيا لتمكين الجهات من معالجة أوجه عجزها بنفسها، فإن هذا التأهيل المقترح يمتد على ولايتين، ويبدو هذا الأفق الزمني قريبا بما يكفي لإيجازه بوثيرة ملائمة ولتميز ثقة السكان بالجهة المتقدمة منذ بداية انطلاقها، كما أنه كاف لتجنب ضنط مالي لا تتحمله موارد الدولة ولتمكين كل من البلديات الجهوية الجديدة من بناء قدراتها الذاتية على العمل والمواكبة اعتبارا لخصوصياتها<sup>(140)</sup>.

أضيف إلى ذلك أن الدستور المغربي الجديد لم يقف عند هذا الحد بل تعداه إلى النص على أنه يعتد أيضا صندوق للتضامن بين الجهات- بحسب تقرير اللجنة الاستشارية حول الجهوية المتقدمة-. بهدف التوزيع المتكافئ للموارد، قصد التلخيص من التفاوتات، بينها، لأن الوضع الحالي للمغرب سيجعل بعض الجهات تستمر في تحمل تكاليف تفوق بكثير المتوسط الوطني، وهذا ينطبق على الجهات الفقيرة، أو المعزولة (الجبيلة، أو الحافة أو شبه الحافة) و/أو ذات الطابع الخاص (من الناحية الجيوسياسية على سبيل المثال) التي يقتضي توفير خدمات أو إنشاء بنى تحتية أساسية بها موارد تتجاوز الموارد الموضوعية ومن إشارتها- وهو ما يستوجب إحداث صندوق للتضامن كحل بتقديم الدعم لهذه الجهات وضمان حد أدنى من العدالة والكرامة على امتداد التراب الوطني لجميع المواطنين أينما كان محل إقامتهم.

وينبغي أن يكون هذا الهدف التضامني- من وراء إنشاء هذا الصندوق- موجها بالأساس لفائدة الجهات الأكثر خصاما، وأن تغطي فيه الأولوية لتوفير الخدمات والبنى التحتية ذات الطابع الاقتصادي وإن كانت عائلاتها متدنية على المدى القصير. ويمكن هذه الآلية بذلك من تعزيز القدرات الاقتصادية للمناطق مع مراعاة الخيارات المحلية الهادفة إلى تأمين الثروات الطبيعية والثقافية والتاريخية الخاصة بها من جهة. كما أن موارد صندوق التضامن ستعتمد بعلية الحال على مساهمة عمومية من الدولة لفائدة الجهات المعنية باقتطاع 10% من الموارد الإضافية المخصصة للجهات، لتمثل بذلك الميزانية الأولية، وهو ما يستوجب وضع طرق ومعايير مضمونة لتوزيع هذه الموارد بين الجهات المستفيدة تقاربا لتحويل هذا الصندوق إلى صندوق خيري أو للمساعدة الدائمة، يتطلب الأمر ضرورة وضع نظام ديناميكي، بحيث تتماشى طرق تخصيص موارد باستمرار مع تغير الفوارق الجهوية زمنيا من جهة ثانية<sup>(141)</sup>.

(140) تقرير حول الجهوية المتقدمة، الكتاب الأول، التصور العام. اللجنة الاستشارية حول الجهوية المتقدمة، المغربية، 2011.  
(141) تقرير حول الجهوية المتقدمة، الكتاب الأول، التصور العام. اللجنة الاستشارية حول الجهوية المتقدمة، المغربية، 2011.

ت تحويل الجهات أجنبية الاستعادة من عائدات الضريبة على القيمة المضافة على أن يصرف نصيبها من ذلك في الاستثمار.  
ت تدرج الحكومة في القوانين المالية المبالغ المرسدة للمجالس الجهوية وباقي المجالس الترابية، على أن تقدم البرلمان تقارير خاصة تراقب مشاريع قوانين المالية وقوانين التصفية حول استعمال هذه الموارد.

أضيف إلى ذلك أن المشرع الدستوري قد أكرم الدولة عند نقل كل اختصاص إلى الجهات والجماعات الترابية الأخرى أن يكون مقترنا بتحويل الموارد المطابقة له، أي أن يتلاءم كل اختصاص بتقله الدولة لوجودها الترابية مع نقل الميزانية المطابقة له، ينقضي القانون وعلا بالتناقد، ويبدو للجنة المختصة تحديد الاختصاصات وما يتصل بها من التعملات وتقييم حسن التنفيذ من جهة، ويتم بانتظام تعيين الميزانيات المستقلة للجهات اعتبارا لنظور الكفالية ومؤشرات أداء المجالس الجهوية بشأن كل اختصاص منقول من جهة أخرى.

#### الفصل 142:

يحدث لفترة معينة وفائدة الجهات صندوق للتأهيل الاجتماعي، بهدف إلى سد العجز في مجالات التنمية البشرية، والبنيات التحتية الأساسية والتجهيزات.  
يحدث أيضا صندوق للتضامن بين الجهات، بهدف التوزيع المتكافئ للموارد، قصد التلخيص من التفاوتات بينها.

تشكل قاعدة التضامن أو التضامن في ما بين الجهات أو التضامن الوطني- كلها مسميات لقاعدة مقابلة وهي قاعدة تضامن الدولة-. الأساس المرجعي لإقرار التعاون الجهوي، إذ أن التنوع في الإمكانات والوسائل، يلزم أن يتوحد على مستوى دعم شروط تنمية الدولة الواحدة اقتصاديا واجتماعيا، وهذا ما يستدعي استثمار كل جهة لمؤهلاتها على الوجه الأمثل مع إيجاد آليات كآلية للتضامن المجدد للتكامل والتلاحم بين المناطق في مغرب موحد. واستثمار هذه القاعدة، استجاب للمفهوم الدستوري بالتخصيص على أنه يحدث لفترة معينة وفائدة الجهات المساعدة، صندوق للتأهيل الاجتماعي، بهدف إلى سد العجز في مجالات التنمية البشرية، والبنيات التحتية الأساسية والتجهيزات.

ويهدف هذا التأهيل- بحسب تقرير اللجنة الاستشارية حول الجهوية المتقدمة- الذي تدرج فيه البرامج المعتمدة من قبل القطاعات الوزارية، إلى الإسراع بسد مظاهر العجز الكبرى في الجوانب المرتبطة مباشرة بالتنمية البشرية، والتي تتقاطع بشكل واسع مع مجالات اختصاص الجهات، ويتعلق الأمر بـ<sup>(139)</sup>

(139) تراوح المبالغ المالية المقدرة لهذا المعهود بين 128 و215 مليار درهم، وتشكل هذه المبالغ بالتدرج صندوقا للتأهيل الجهوي تدرج إسهامه في القوانين المالية ليتأتى برمجته على عدة سنوات ومما يسهل وتقييم نتائجها بشكل لائق، وتتكون لجنة مختصة بتحديد معايير الانتهاء والتوزيع المزيد من التوصل يراجع: تقرير حول الجهوية المتقدمة، الكتاب الثاني، تقارير موضوعية، اللجنة الاستشارية حول الجهوية المتقدمة، المغربية، المغربية، 2011.

لا يجوز لأي جماعة ترابية أن تقامس وصايتها على جماعة أخرى. تنبأ اللجنة، تحت إشراف رئيس مجلسها، مكانة الصدارة بالنسبة للجماعات الأخرى، في عمليات إعداد وتنفيذ برامج التنمية الجهورية، والتصاميم الجهورية لإعداد التراب، في نطاق احترام الاختصاصات الدائرية لهذه الجماعات.

كلما تعلق الأمر بإنجاز مشروع يتطلب تعاون عدة جماعات ترابية، فإن هذه الأخيرة تتفق على كفاءات تعاونها.

إذا كان المشرع الدستوري قد اعتبر عدم جواز ممارسة أية جماعة ترابية وصايتها على جماعة أخرى أحد المبادئ الدستورية لإقرار التعاون والتضامن بينها، فإنه بوا الجهة - تحت إشراف رئيس مجلسها - مكانة الصدارة بالنسبة للجماعات الأخرى في مجال التنمية المتعددة، وهو ما يجعل الحكومة تستشير المجلس الجهوري بشأن كل مشروع كبير تنظم الدولة إنجازه في الجهة، أو كلما كان الأمر يفتيه، عند إعداد المهام التالية (142).

الاستراتيجية الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

المخططات القطاعية الوطنية والجهورية.

التصميم الوطني لإعداد التراب والتصميم الجهوري للتنمية الحضرية.

الاستراتيجية الوطنية والوطنية والجهورية في مجالات النهوض بالاستثمارات والتنمية والماء والطاقة والبيئة والتربية والتكوين المهني والثقافة والصحة.

إذا ما رفضت الحكومة كلياً أو جزئياً مقترحات للمجلس الجهوري تفتي جهته، فلا بد من تحليل الرفض.

في انسجام مع توجهات الدولة واستراتيجيتها، وبعد التشاور مع السلطة التي تمثل الدولة في الجهة، وبعد استشارة باقي المجالس الترابية وإدارات الدولة المراكز والمؤسسات الامركزية والمنظمات الممثلة للأوساط الاقتصادية والمأجورين والمجتمع المدني، يضع ويتبنى المجلس الجهوري تصور التنمية الجهوري، وذلك مع احترام الاختصاصات المخولة لتلك الجماعات. وهو ما يجعل مجالس المعاملات والأقاليم ومجالس الجماعات تعد مخططاتها وبرامجها ومشاريع تنميتها الدائرية في انسجام مع التصور الذي يتبناه مجلس الجهة وتتصادق عليه الدولة.

وفي انسجام مع توجهات الدولة وبعد الاستشارات والمشاورات والمصادقات المنصوص عليها في القانون يقوم المجلس الجهوري -في حدود اختصاصاته ووسائله- بإعداد وتبني ونجاز خطط العمل وبرامج التعزيز الخاصة به في مجالات الاستثمار والتنمية وقطاعات الماء والطاقة والبيئة الغربية، 2011.

(142) تقرير حول الجهورية المتقدمة، الكتاب الأول، التصور العام، اللجنة الاستشارية حول الجهورية، المملكة المغربية، 2011.

والترية والتكوين والثقافة والصحة. أضف إلى ذلك أن المجلس الجهوري يساهم، بشراكة مع الدولة وباقي الجماعات الترابية، في إنجاز برامج في أنماط البنيات التحتية والتجهيز من أجل تنمية الجازبية الاقتصادية للجهة، والسكن الاجتماعي، ثم النهوض بالمستوى الاقتصادي والاجتماعي للعالم التروي ودعم المساكن في وضع هش من جهة. ويسهر المجلس الجهوري، بعد مصادقة الدولة، على تكليف التعاون الدولي الامركزي مع الجهات والمؤسسات التي يتقاسم معها مصالح مشتركة، وذلك لغاثة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية للجهة. ثم بشراكة مع الجامعة، يشجع المجلس الجهوري أشكال تنمية البحث العلمي والتكنولوجي وافتتاح الجامعة على محيطها الجهوري والإشباع الثقافي للجهة والنهوض بمجتمع العلم والمعرفة من جهة أخرى.

## الفصل 144 :

يمكن للجماعات الترابية تأسيس مجموعات فيما بينها، من أجل (التضامن) في البرامج والوسائل.

التعاون

سمح الدستور المغربي الجديد للجماعات الترابية تأسيس مجموعات فيما بينها، من أجل التضامن في البرامج والوسائل، وتعتبر مجموعة الجماعات -في هذا السياق- مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وتطبق عليها النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالوصاية على الجماعات الترابية، كما تطبق القواعد المالية والمجاسية للجماعات الترابية على ميزانية المجموعة ومحاسبتها. ويصير هذا النوع من التعاون بسهولة تأسيس المجموعة وبساطة الإجراءات القانونية والإدارية الخاصة بأحدائها، كما أنها وسيلة مهمة لإنجاز مشاريع مشتركة بين الجماعات المتعاونة وسيلة فعالة لتحقيق التضامن والتوازن بين الجماعات المنتقبة ونظيرتها الندية على مستوى معالجة نقص الموارد المالية أو نقص التجهيزات خاصة على مستوى توزيع الماء والكهرباء وقطاع النقل وتدير اتفاقيات المنزلية... (143)

وإذا كان المشرع المغربي قد سمح للجماعات الترابية بتأسيس مجموعة الجماعات، وترك للتعاون الداخلي المنصوص عليه في الفصل 146 من هذا الدستور، فإن تنظيم هذا النمط من

(143) يتم اللجوء إلى هذا الأسلوب من التعاون قصد إنجاز عمل مشترك أو تدبير مرفق ذي فائدة عامة للمجموعة، ويتضمن إحداث شخص معنوي خاضع للقانون العام، وباستقراء مضامين المواد المنظمة لمجموعة الجماعات الترابية، فقد احتفظ المشرع بصيغة الاختيار والرعية الحرة للجماعات في خلق هذه التجهيزات، وهو ما يوجد كذلك في فرنسا من خلال المادة 68 من قانون 6 فبراير 1982 المنظمة للإدارة الترابية الجمهورية. لذلك فإن من مجموعة الجماعات الحضرية والتروية تميز بعدة مميزات تجعلها تنحدر بمجموعة من الخصوصيات عن باقي الأشكال الأخرى التعاون الجماعي، يمكن أن نذكر منها : سهولة تأسيس المجموعة وبساطة الإجراءات القانونية والإدارية الخاصة بأحدائها، وتحقيق نتائج مشتركة بين الجماعات المنتقبة والجماعات الندية وتشكل أحسن صورة للمشاركة فيما بينها، والطابع الطرقي، حيث تنشأ من أجل تحقيق غرض محدد تنهني باتحادها، كما تعتبر وسيلة لحل بعض مشاكل الجماعات الطرقي، مثل نقص التجهيزات وقلة الموارد. للمزيد من التوصل برارج في هذا الشأن، على أنشور، مجموعات الجماعات : شروط ومسطرة الأحداث، رسالة الجماعات المحلية، المديرية العامة للجماعات المحلية، وزارة الداخلية، العدد 11، 2004، ص 9.



جيدة للشأن المحلي، ولعل أهم تغيير يتمثل في الوضع الاعتباري العام للولاية والعمال، حيث أصبحوا يمثلون السلطة المركزية في الجماعات الترابية عوض الولاية - كما كان منصوصا عليه في الدستور السابق - ، وهو تغيير عميق الدلالة يأتي منسجما مع تميز موقع الجماعات الترابية، خاصة الجهات، بحيث أن تمثيلية الدولة أصبحت أصبحت مركزية، فالمثل هو المثل الأسمى للدولة وباقي المؤسسات تقوم بمسؤولياتها وفق اختصاصاتها الدستورية والثانية<sup>(145)</sup>.

أضف إلى ذلك، أن الدستور المغربي الجديد كان واضحا في وضع الولاية والعمال تحت سلطة الحكومة، سواء بالنظر إلى ما نص عليه من أن تعيينهم يكون باقتراح من رئيس الحكومة بعد مبادرة وزير الداخلية، أو بما نص عليه من أنهم مكلفون بالعمل باسم الحكومة، على تأمين تطبيق القانون، وتنفيذ النصوص التطبيقية للحكومة ومقرراتها، حيث أكد على أنهم يعملون باسم الحكومة؛ مع العلم بأن: «الدستور السابق قد نص على أنهم مكلفون بشؤون تطبيق القوانين»، ولذا الإشارة إلى أن ذلك يتم باسم الحكومة.

ثم إن حصر تمثيلية الولاية والعمال في السلطة المركزية، ينقل تملقا مع المجالس المنتخبة إلى مستوى العلاقة بين سلطة متوازنة لا وجود لملاقة تراتبية أو إشراف بينها، وما يؤكد هذا الأمر هو أن الدستور قد نص بوضوح على أن التنظيم الجهوي والترابي يتركز على مبادئ التدبير الحر، بما يفنيه من أن للجماعات الترابية كامل الصلاحيات والحرية في تحديد أولوية اختياراتها وبرامجها، في احترام تام - بطبيعة الحال - للمقتضيات القانونية والتنظيمية وبمراعاة الإمكانيات الترابية المتاحة، والتدبير الحر معناه هنا، هو إلغاء مفهوم الرضائية على عمل الجماعات الترابية، وكل أشكال الرقابة المتعلقة باختياراتها.

وبالتالي يجب أن تقتصر أدوات الإدارة على مراقبة مدى التقيد بالاحترام العام للقوانين، انسجاما مع ما نص عليه الدستور من أن من مسؤولية الولاية والعمال هي العمل باسم الحكومة، على تأمين تطبيق القانون، وتنفيذ النصوص التطبيقية للحكومة ومقرراتها، مع التأكيد على أنه لا يمكن بحال تحويل هذه الرقابة إلى نوع من الرضائية، إذ أن الدستور عندما أكد على مبدأ التدبير الحر فهو لم يقمده بأي شكل من الأشكال، وبالتالي حتى في حالة ملاحظة ما يمكن اعتباره إخلالا باحترام المقتضيات القانونية في تدبير الجماعات الترابية، يجب أن تشكل موضوع ملن لدى المحاكم الإدارية احتراماً لمبدأ التدبير الحر.

بل أكثر من ذلك فقد نص الدستور بشكل واضح في نفس المادة 145 على أن دور الولاية والعمال في علاقتهم بالجماعات الترابية هو دور المساعدة على تنفيذ المخططات والبرامج التنموية، وهو توجه يعزز الطرح الجديد الذي يلعبه ولاية الجهات وعمال الجهات والأقاليم بالانفتاح من الرضائية على الجماعات الترابية إلى دور المساعدة، كما أنه يحل في نفس الوقت الولاية والعمال مسؤولية تعبئة المؤسسات التنموية والمصالح الخرجية للعمل مع الجماعات الترابية من أجل تنفيذ مخططاتها وبرامجها التنموية، باعتبار السانحة المفتوحة لهم في القيام تحت سلطة الوزراء المعنيين، بتسيق أنشطة المصالح الالامركزة للإدارة المركزية، والسهر على حسن سيرها.

(145) الفصل 42 من الدستور المغربي الجديد.

التعاون بين الجماعات الترابية يتطلب توافر العديد من الإجراءات القانونية المنظمة لها كاسم المجموعة، موضوع المجموعة، مدة صلاحية المجموعة، مقر المجموعة، طبيعة أو مبلغ مساهمة كل جماعة والمصادقة على المجموعة، أضف إلى ذلك يقوم بتسيير شؤون المجموعة مجلس ومكتب، وتطبق عليهم نفس القوانين والشكليات المعمول بها في تشكيل أجهزة الجماعات وتسييرها، والمستقلة في مجلس المجموعة ومكتب مجلس المجموعة ثم قواعد الانضمام والانسحاب والحل<sup>(146)</sup>.

#### الفصل 145 :

يعمل ولاية الجهات وعمال الأقاليم والعمالات، السلطة المركزية في الجماعات الترابية، يعمل الولاية والعمال باسم الحكومة، على تأمين تطبيق القانون، وتنفيذ النصوص التطبيقية للحكومة ومقرراتها، كما يمارسون المراقبة الإدارية.

يساعد الولاية والعمال رؤساء الجماعات الترابية، وخاصة رؤساء المجالس الجهوية، على تنفيذ المخططات والبرامج التنموية.

يقوم الولاية المركزية، تحت سلطة الوزراء المعنيين، بتسيق أنشطة المصالح الالامركزة للإدارة المركزية، ويشهرون على حسن سيرها.

لقد جاء الدستور المغربي الجديد بتغييرات عميقة يجب أن تجد ترجمتها في عمل الولاية والعمال بما يسمح بتكريس الديموقراطية، وإعادة بناء العلاقة مع الجماعات الترابية بجعلها تركز على التعاون والدعم على أساس البرامج التنموية المجالية التي تحقق الاندماج المطلوب بين اختيارات هذه الجماعات واختيارات الحكومة بما يحقق التنمية المتدرجة، ولئن كان المشرع الدستوري قد حافظ بشكل عام للولاية والعمال على موقع متميز على المستوى الأدوات والمهام، فإنه قد جاء بالعديد من المقتضيات والمعتبرات الهامة التي يجب أخذها بعين الاعتبار، والمتمثلة أساسا في :

- تمثيل السلطة المركزية في الجماعات الترابية.
- العمل، باسم الحكومة، على تأمين تطبيق القانون، وتنفيذ النصوص التطبيقية للحكومة ومقرراتها.
- ممارسة المراقبة الإدارية.
- العمل على مساعدة الجماعات الترابية، وخاصة رؤساء المجالس الجهوية، على تنفيذ المخططات والبرامج التنموية.
- القيام، تحت سلطة الوزراء المعنيين، بتسيق أنشطة المصالح الالامركزة للإدارة المركزية، والسهر على حسن سيرها.

إن ما يستفاد من هذه المهام أن وضعية ودور الولاية والعمال قد شهدت تغيرا عميقا يأخذ بين الاعتبار تميز أدوار الجماعات الترابية وإعادة تحديد أدوار مختلف المؤسسات في سياق حكمة (144) دليل التعاون الالامركزي، وزارة الداخلية، المديرية العامة للجماعات المحلية، منشورات مركز التوثيق للجماعات المحلية، 2011.

#### الفصل 146 :

تحدد يقانون تنظيمي بصيغة خاصة :

- شروط تدبير الجبهات والجماعات الترابية الأخرى، لشؤونها بكيفية ديمقراطية، وعدد أعضاء مجالسها، والقواعد المتعلقة بأهلية الترشيح، وحالات التنافي، وحالات منع الجميع بين الانتخابات، وكذا النظام الانتخابي، وأحكام تحسين تمثيلية النساء داخل المجالس المذكورة،

- شروط تنفيذ رؤساء مجالس الجبهات ورؤساء مجالس الجماعات الترابية الأخرى لمساوالات هذه المجالس ومقرراتها، طبقا للفصل 138،

- شروط تقديم المراسم المنصوص عليها في الفصل 139، من قبل المواصلات والمواطنين والجمعيات،

- الاختصاصات الذاتية لغائدة الجبهات والجماعات الترابية الأخرى، والاختصاصات المشتركة بينها وبين الدولة والاختصاصات المنقولة إليها من هذه الأخيرة طبقا

للفصل 140،

- النظام المالي للجبهات والجماعات الترابية الأخرى،

- مصدر الموارد المالية للجبهات والجماعات الترابية الأخرى، المنصوص عليها في الفصل 141،

- موارد وكيفية تدبير كل من صندوق التأهيل الاجتماعي وصندوق التضامن بين الجبهات المنصوص عليها في الفصل 142،

- شروط وكيفية تأسيس المجموعات المشار إليها في الفصل 144،

- المتعضيات المبادئة إلى تشجيع تنمية التعاون بين الجماعات، وكذا الآليات الرامية إلى ضمان كيفية تطور التنظيم الترابي في هذا الاتجاه،

- قواعد الحكامة المتعلقة بحسن تطبيق مبدأ التدبير الحرا، وكذا مراقبة تدبير الصناديق والبرامج وتقييم الأعمال وأجراءات المحاسبة،

إن تحديث ومراقبة هياكل الدولة، بقدر ما يتجسد في توزيع الدستور الجديد للسلطات المركزية، وفق مبدأ أفضل السبل، فإنه ينبغي، بصيغة أقوى، في ترقية قدرات الجبهات والجماعات الترابية الأخرى في تدبير الشأن المحلي، وفي إرساء الجوهية المتقدمة القائمة على توزيع السلطة والإمكانات، ذلك أنه إرساء دعائم هذا الورش الهيكلي الكبير ينبغي إعطاء الأسبقية لإعداد القوانين التنظيمية المرتبطة بتزويل عشرة مقتضيات أساسية تنظم تدبير الشؤون الداخلية والخارجية للجماعات الترابية، والتي يمكن تحديدها في العناصر التالية :

- شروط تدبير الجبهات والجماعات الترابية الأخرى لشؤونها بكيفية ديمقراطية، وعدد أعضاء مجالسها، والقواعد المتعلقة بأهلية الترشيح، وحالات التنافي، وحالات منع الجميع بين الانتخابات، وكذا النظام الانتخابي، وأحكام تحسين تمثيلية النساء داخل المجالس المذكورة<sup>(146)</sup>.

(146) ظهر شريف رقم 1.11.173 الصادر في 24 ذي الحجة 1432 (21 نوفمبر 2011) بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 59.11 المتعلق بانتخاب أعضاء مجالس الجماعات الترابية، الحريدة الرسمية، العدد 5997 مكرر، 25 ذي الحجة 1432 (22 نوفمبر 2011)، ص 5338.

- شروط تنفيذ رؤساء مجالس الجبهات ورؤساء مجالس الجماعات الترابية الأخرى لمساوالات هذه المجالس ومقرراتها، طبقا للفصل 138،

- شروط تقديم المراسم المنصوص عليها في الفصل 139، من قبل المواصلات والمواطنين والجمعيات،

- الاختصاصات الذاتية لغائدة الجبهات والجماعات الترابية الأخرى، والاختصاصات المشتركة بينها وبين الدولة والاختصاصات المنقولة إليها من هذه الأخيرة طبقا للفصل 140،

- النظام المالي للجبهات والجماعات الترابية الأخرى،

- مصدر الموارد المالية للجبهات والجماعات الترابية الأخرى، المنصوص عليها في الفصل 141،

- موارد وكيفية تدبير كل من صندوق التأهيل الاجتماعي وصندوق التضامن بين الجبهات المنصوص عليها في الفصل 142،

- شروط وكيفية تأسيس المجموعات المشار إليها في الفصل 144،

- المتعضيات المبادئة إلى تشجيع تنمية التعاون بين الجماعات، وكذا الآليات الرامية إلى ضمان كيفية تطور التنظيم الترابي في هذا الاتجاه،

- قواعد الحكامة المتعلقة بحسن تطبيق مبدأ التدبير الحرا، وكذا مراقبة تدبير الصناديق والبرامج وتقييم الأعمال وأجراءات المحاسبة،

إن الإسراع في إصدار هذه القوانين التنظيمية سيساهم لا محالة في التنفيذ السليم لمقتضيات الدستور المغربي الجديد، وسيفتح آفاقا واسعة لدخول المغرب في مرحلة إصلاح ديمقراطي ترابي شامل في إطار نظام لامركزية موسعة ضمن الوحدة الوطنية تقوم على مبدأي التضامن والتوازن وخدمة التنمية المتعددة والمستدامة المادة. وهو ما سيفتح الطريق واسما نحو والترب الموحد للجبهات، القائم على توزيع جديد وديمقراطي للصلاحيات بين الدولة والجبهات على أساس مبادئ موجهة تتمثل في الوحدة الوطنية والترابية، والتوازن، والتضامن، والتدبير الديمقراطي، وتحويل رؤساء مجالس الجبهات سلطة تنفيذ قراراتها (عوض مثلي الدولة). وبالتالي سيساهم في التكريس الململي لمبادئ التدبير الحرا وانتخاب المجالس الجوهية بالاقتراع المباشر، وتكريس المجلس الجوهي كهيئة ناعية في انتخابات مجلس المستشارين.

واعتبار لطلوحات المملكة المغربية في مواصلة مسيرة التقدم والتنمية، والسمي الدائم لإصلاح وتحديث تنظيماتها الإدارية والمالية، وترسيخ دولة الحق والقانون، تأتي الإصلاحات التي شهدتها المجال المالي في السنوات الأخيرة لترسيخ الرؤية الجديدة لتدبير الشأن العام عن طريق تعديت الرقابة المالية، بإصباح الصنفه الدستورية على مؤسسة المجلس الأعلى للحسابات باعتبارها الجهاز الأعلى للرقابة المالية العمومية بالمغرب، وكذلك إحداث المجالس الجهوية للحسابات كوجه جديد لسياسة الالامركزية المالية في مجال حماية المال العام<sup>(148)</sup> وتكريسا للمبدأ الحكامتي في تدبير الشأن العام من خلال ربط المسؤوليات العمومية بالمحاسبة، كتحوم من العقودات الأساسية للنظام الدستوري الجديد، أسس دستور 2011، ولاسيما في بابه العاشر (من الفصل 147 إلى الفصل 150)، لمجموعة من التواعد القانونية والمبادئ المؤسسية المتطورة في منظومة الرقابة والمحاسبة عموما وموقع المجلس الأعلى للحسابات خصوصا، التي تروج بين طائفيها الفني وطايفها السياسي المؤسساتي، وتستعمل المغرب- إن استطاع وضعها موضع التطبيق الصادق والأمين- أن يدخل أفق المراقبة الديمقراطية للحكامة من أيابها الواضحة، والتأسيس لتجربة تضاهي تجارب الدول المتقدمة في هذا الباب<sup>(149)</sup>.

#### الفصل 147 :

المجلس الأعلى للحسابات هو الهيئة العليا لمراقبة المالية العمومية بالمملكة، ويضمن الدستور استقلاله.

يمارس المجلس الأعلى للحسابات مهمة تدعيم وحماية مبادئ وقيم الحكامة الجيدة والنفاذية والمحاسبة بالنسبة للدولة والأجهزة العمومية.

يتولى المجلس الأعلى للحسابات ممارسة المراقبة العليا على تنفيذ قوانين المالية. ويتحقق من سلامة العمليات، المتعلقة بمداخيل ومصاريف الأجهزة الخاضعة لمرقبته ويمتضى القانون، ويقوم كيفية تدبيرها لشؤونها، ويتخذ، عند الاقتضاء، عقوبات عن كل إخلال بالتواعد السارية على العمليات المذكورة.

تتعاون بالمجلس الأعلى للحسابات مهمة مراقبة وتتبع التصريح بالامتلاكات، وقد قنينت الحسابات الأحرار السياسية، وفحص النفقات المتعلقة بالعمليات الانتخابية.

■ تكريس دستور المجلس الأعلى للحسابات سنة 2011 : تأطير الدستور المغربي الجديد بالمجلس الأعلى للحسابات مهام جديدة تروم الرقي بكتابة هذه المؤسسة في اتجاه التأسيس حكمة جيدة للشأن العام من خلال ربط المساءلة والمحاسبة في تدبير المال العمومي.

■ المزيد من الاتصال بواقع في هذا الشأن: عائشة الورد، رقابة المجلس الأعلى للحسابات على المال العام بالمغرب، مجلة الحقوق المغربية، سلسلة المعارف القانونية والفضائية، العدد 1، 2012، ص 42.

■ حفيظ بركة، المجلس الأعلى للحسابات في دستور 2011، مجلة مسالك في الفكر والسياسة والاقتصاد، عدد مروج 20-19، 2012، ص 83.

■ محمد براون، المجلس الأعلى للحسابات أمام امتحان الانخراط في العهد الدستوري الجديد، جريدة المساء، عدد 1751، 2012/05/08، ص 8.

## الباب العاشر

### المجلس الأعلى للحسابات

إذا كان تقدم وتطور الدول يقاس بحجم الموارد والإمكانات التي تتوفر عليها، فإن مختلف البلدان تعتمد إلى ترشيد نفقاتها ومراقبة أسلوب صرف مائيتها مستهدفة حسن تدبير الموارد المالية، وفي سبيل ذلك استحدثت أجهزة ومؤسسات تتولى المراقبة على الأموال العامة. وعلى غرار الدول المتطورة، حرص المغرب في السنوات الأخيرة على تركيز اهتمامه على تفعيل وترشيد أداء الأجهزة العليا للرقابة على المال العام، بحكم الأهمية الإستراتيجية لوظيفة الرقابة المالية في مجال تدبير الشأن العام<sup>(147)</sup>.

(147) هناك جانب تاريخي مهم لابد من استحضاره فيما يخص نشأة وتطور الرقابة المالية. إذ تم اعتماد هذا النوع من الرقابة العليا بالمغرب بصورة تدريجية تعززت بمرحلة مراحلية :

- إحداث اللجنة الوطنية للحسابات سنة 1980 : لقد كان اللجنة اختصاصا فسيحة لحسابات المحاسنين العموميين، أي التأكد من قانونية وشروعية العمليات المضمنة في الحسابات، وتآلف من رئيس يعين من طرف جلالة الملك بناء على اقتراح وزير العدل ومن مفتشي المالية المعيّنين من قبل وزير المالية. كما أن اللجنة كانت مطالبة بأن تقدم إلى مجلس النواب تقريرا عن تنفيذ قانون المالية برفق وقانون التصفية. وتميزت المراقبة التي كانت تضارها هذه اللجنة على المالية العامة بحدوديتها بالنظر إلى مسألة الإمكانات البشرية والمادية واعتبارا أيضا لكون المراقبة كانت مراقبة محاسبية عليها ذات طبيعة إدارية.
- إحداث المجلس الأعلى للحسابات سنة 1989 : لقد عرفت سنة 1979 إحداث المجلس الأعلى للحسابات كجهاز قضائي مكلف بتأمين المراقبة العليا على تنفيذ قوانين المالية وذلك بيمتضى القانون رقم 12-79، وكان من مهامه التأكد من قانونية عمليات مداخيل ومصاريف الأجهزة الخاضعة لرقابته ومراقبة عند الاقتضاء كل تصدير في أحرار التواعد للمنظمة تلك العمليات، كما كان يراقب تقييم تدبير الأجزاء الخاضعة لرقابته، ويرفع إلى جلالة الملك بيانا عن مجموع أنشطة، ويجب الإشارة هنا إلى أن ممارسة نشاط المجلس انطلقت محدودة نسبيا بحكم عدم توفره على الإمكانيات اللازمة.
- الارتقاء بالمجلس الأعلى للحسابات إلى مصاف مؤسسة دستورية سنة 1996 : من أجل جعل المجلس الأعلى للحسابات يلعب دوره كاملا كمؤسسة عليا للرقابة، ارتقى به دستور 13 سبتمبر 1996 إلى مصاف مؤسسة دستورية. وهكذا غايب العاشر من الدستور بوضوح بأن المجلس الأعلى للحسابات يمارس الرقابة العليا على تنفيذ قوانين المالية. فضلا عن ذلك وفي إطار سياسة الالامركزية واللاتركيز الإداري وبنية تحسين تدبير الجماعات المحلية، نص الدستور كذلك على إحداث المجالس الجهوية للحسابات التي كلها بمرافقة حسابات الجماعات المحلية ومجموعاتها وكيفية قيامها بتدبير شؤونها.

- صدور مدونة المحاكم المالية سنة 2002 : تطبيقا للمقتضيات الدستورية، تم إصدار القانون رقم 62-99 بمثابة مدونة المحاكم المالية بتاريخ 13 يونيو 2002، ويتكون هذا القانون من ثلاثة كتب طبع مرحلة هامة من مسار المجلس الأعلى للحسابات نظر الآلة حدد بوضوح اختصاصات وتطبيقاته وتسييره (الكتاب الأول) من مسار المجلس الأعلى للحسابات (الكتاب الثاني) وكذا النظام الأساسي لنقضاء المحاكم المالية (الكتاب الثالث).



◻ ممارسة المجلس الأعلى للحسابات للمراقبة العليا على تنفيذ قوانين المالية، ويتحقق من سلامة العمليات، المتعلقة بمدخل ومصاريف الأجهزة الخاصة لمراقبته. يعتقد بتعقيد القوانين، وتقييم كيفية تدبيرها لشؤونها، ويتخذ - عند الاقتضاء - عقوبات عن كل إخلال بالتواعد السارية على العمليات المذكورة.

◻ تكريس الاختصاص الدستوري والحصري والعام للمجلس الأعلى للحسابات فيما يخص مراقبة وتبعية التصريح بالامتلاكات وتطبيق حسابات الأخراب السياسية وفحص نقاشات العمليات الانتخابية في ما يخص أموال الدعم العمومية.

◻ إن التصريح بالامتلاكات أمام المجلس الأعلى للحسابات أصبح يشمل أيضا ثروات القضاة وقضاة المحاكم المالية، مما يضع على كاهل غرفة التصريح بالامتلاكات بالمجلس مهامها جساما ليست متاكدا مما إذا كانت مؤهلة لها في الوقت الحاضر، بشريا وماديا وقنيا، وهذا

■ التقيق والبت في حسابات مرتاعي الدولة وكذا حسابات المعاومات والمؤسسات العمومية: يتفق المجلس حسابات مراقب الدولة وكذا حسابات المؤسسات العمومية والمعاومات التي تمك الدولة أو المؤسسات العمومية رأسمالها كليا أو بصفة مشتركة بين الدولة والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية، إذا كانت هذه الأجهزة تتوفر على محاسب عمومي، ولازم المحاسبون العموميون للأجهزة العمومية بأن يقدموا سنويا إلى المجلس، الحسابات أو البيانات المحاسبية وفق الكيفيات المقررة في النصوص الجاري بها العمل وبنت المجلس الأعلى للحسابات في الحساب أو البيان المحاسبي يترار تمهيد في تقرير نهائي.

■ التصريح والبت في التسيير بحكم الواقع: علاوة على اختصاصه في مجال تصفية الحسابات والبت فيها، يمارس المجلس الأعلى للحسابات وظيفة قضائية تجاه كل شخص يتدخل دون أن تكون له صفة محاسب عمومي في تدبير الأموال العامة سواء عن طريق التحاليل على القانون أو عن جهل، فيصبح بالتالي محاسبا بحكم الواقع.

■ التأديب العقابي بالمزانية والشؤون المالية: يمارس المجلس الأعلى للحسابات وظيفة قضائية في مجال التأديب العقابي بالميزانية والشؤون المالية تجاه كل شخص أو موظف أو عون أحد الأجهزة العمومية الغاضبة لرعاية المجلس، يقتصر إحدى المخالفات المنصوص عليها في مدونة المحاكم المالية وذلك في حدود دائرة اختصاص كل واحد منهم، ويترضى المنيون بالأحكام المقررة تلك المخالفات، مراقبة التسيير واستعمال الأموال، يراقب المجلس تسيير المرافق والأجهزة العمومية التي تندرج ضمن دائرة اختصاصاته لتقييم جودته ويقدم، إن اقتضى الأمر ذلك، اقتراحات حول الوسائل الجديدة وتحسين طرقه، والإزادة في فعاليتها ومردوديته. وتهم المراقبة كافة مظاهر التسيير. ويمكن للمجلس القيام بهام تقييم المشاريع العمومية بنية الركوز، على أساس المتخدرات المحققة، إلى أي مدى تم بلوغ الأهداف المستطرة لكل مشروع بالنظر إلى الوسائل المرصدة له، ويراقب المجلس الأعلى للحسابات كذلك استخدام الأموال العامة المستتاة من قبل المعاومات أو الصعيات أو من طرف الأجهزة المستقبلية من مساهمة في رأسمالها أو من إعانة الدولة أو مؤسسة عمومية أو لأحد الأجهزة الأخرى الخاصة لمراقبته، وذلك كلما كان شكليا، كما يقوم بمراقبة استخدام الأموال التي يتم جمعها عن طريق التماس الإحسان العمومي، يمكن أيضا للمجلس، بناء على طلب رئيس الحكومة، مراقبة الصعيات المتعلقة باستخدام الموارد التي تم جمعها من طرف الصعيات على سبيل الإحسان العمومي.

■ استئناف الأحكام الصادرة بصفة نهائية عن المحاكم الجهوية للحسابات: في المجالات القضائية (البت في الحسابات والتأديب العقابي بالميزانية والشؤون المالية)، وبنت المجلس في طلبات استئناف الأحكام الصادرة بصفة نهائية عن المحاكم الجهوية.

كر من الدستور المغربي الجديد المكانة المتميزة للمجلس الأعلى للحسابات ضمن الهرم المؤسساتي للدولة عامة، وضمن أجهزة الرقابة المالية الأخرى خاصة، باعتباره الجهاز الأعلى للرقابة والمحاسبة المالية، وبالتالي فلا مجال للمقارنة والقياس بين المجلس الأعلى للحسابات وأجهزة الرقابة الحكومية الأخرى (المنشئة العامة المالية والمفتشيات العامة للوزارات)، في حين أن المجلس الأعلى للحسابات هو جهاز رقابي مالي دستوري، يمثل هيئة خاصة مستقلة، لا هي إدارية ولا هي برلمانية ولا هي سلطة قضائية، بل هي هيئة الرقابة على المال العام والمساهمة عليه وأن أصحلت بالصيغة القضائية، لكنها مهما بلغت من شأن، فإن أصل وجودها ووبر عملها هو أن تكون في خدمة البرلمان، وأن تكون بالتالي في علاقة تقاون وتسا على وثيق معه.

أضف إلى ذلك أن النص الدستوري ضمن استقلالية المجلس الأعلى للحسابات، وهي ضمانة تجعله يكسب حصانة رفيعة وتمتيزة داخل النظام المؤسساتي والرقابي، الأمر الذي ينبغي أن يوجب على مجموعة من المستلزمات والمتطلبات والتواعد المعكسة والمستقرة في المستويات التالية (150):

◻ طريقة عمل المجلس الأعلى للحسابات وتكوين الأجهزة المسيرة له، من طريقة تعيين وإعفاء رئيسه، ودور البرلمان والحكومة في هذه المسطرة، وكذا حرية واستقلال المجلس الأعلى للحسابات في تصديق برنامجه عمله وتوفير الموارد والقدرات...

◻ تلازم استقلالية المجلس الأعلى للحسابات مع الشفافية الوطنية: أي تحقيق أفضل علاقة ممكنة بين إنجازات المجلس وموارده، بحيث يتم تبرير الأموال العامة المصروفة على المجلس بقدر الأموال التي ساهم المجلس في اقتضاها أو في استرجاعها، ثم يشار إلى استخراج معدل الفعالية.

◻ إن الاستقلال لا يتناقض مع حق الإطلاع على أنشطة وأعمال المجلس الأعلى للحسابات، لا بل يتلازم معه؛ كما أن الكشف عن معايير الرقابة هو لازمة مهنية وأخلاقية لمنهجية الرقابة والتدقيق، بحيث لا يتطلب الأمر طلبا موجدتها إلى المجلس في هذا الشأن فضا بالكم إذا كان هذا الطلب موجدتها من البرلمان، أسعى جهاز رقابي مالي وسياسي في الدولة التي قررت تدعيم دوره ومكانته من خلال دستور 2011.

◻ إن العناصر الموجبة لاستقلالية المجلس الأعلى للحسابات في أداء مهامه المنوطة به دستوريا، تجعل منه جهازا محتقضا في تدعيم وحماية مبادئ وقيم الحكامة الجيدة - ولا سيما المبدأين الجوهريين التاليين: الشفافية والمساهمة - بالنسبة للدولة والأجهزة العمومية، من خلال الوظائف المهنية الأساسية (151):

(150) إن ما تنبئ الإشارة إليه هو أن استقلالية المجلس الأعلى للحسابات لا تعوز مساهمته باستقلال السلطة القضائية، أولا لأنه ليس سلطة قضائية، وثانيا لأن المجلس لا يعمل إلا في ظل النفاذ والتعاقل والارتباط الوثيق والاتحاد المتبادل بين كل من البرلمان والحكومة بخلاف السلطة القضائية.

(151) يمارس المجلس الأعلى للحسابات - بموجب مدونة المحاكم المالية - مجموعة من الاختصاصات المحددة كما يلي:

الأعلى للحسابات مساعده للبرلمان في المجالات المتعلقة بمراقبة المالية العامة، ويجب عن الاستشارة والاستشارات المرتبطة بوظائف البرلمان في التشريع والمراقبة والتقييم المتعلقة بالمالية العامة، وهو مفلي سيؤسس لعلاقة جديدة بين المجلس الأعلى للحسابات والبرلمان في ميدان الرقابة على المال العام من مطلق عنصرين أساسيين هما<sup>(152)</sup> :

1- التأسيس لجسور وقواعد العلاقة التعاقدية الجديدة التي يجب أن تسود وترسخ بين المؤسسات الأهم في مجال الرقابة والمحاسبة ومما البرلمان والمجلس الأعلى للحسابات، وينقل إيقاع العلاقة وعمقها من مستواها النظري المحدود إلى مستوى إجرائي عال ومتحرك ومنهجي.

2- ربط جسور التواصل الدائم طوال السنة مع البرلمان، إذ سيكون بإمكانه الاستناد إلى تقارير ومعلومات وتقارير المجلس الأعلى للحسابات من أجل الرقي من قفصه: جعله التشريعي من جهة، والرقي بجودة عمله الرقابي والتقييمي من جهة ثانية.

إن تفعيل هذا المقتضى الدستوري الجديد، وتبني برلمان مؤهل وجريء، ومجلس أعلى للحسابات مؤهل ومنفتح على البرلمان والرأي العام، فهو ضمان لمصوغ تجربة مغربية-تجريبية في المراقبة وتوازن السلط، تقوي البرلمان بذراع رقابي موضوعي ومستقل، وتقوي المجلس الأعلى للحسابات بإضافة المزيد من الأهمية والحيوية على ملاحظاته واكتشافاته من جهة، مع تأمين المتابعة والمحاسبة والمساءلة ذات الطابع السياسي لأعماله وجعوداته من جهة أخرى.

ويتجلى المظهر الثاني للمقتلة المؤسساتية في تقديم المجلس الأعلى للحسابات مساعده للهيئات القضائية، وهو ما سيفتح آفاق جديدة ويقدم جسرا تواصليا مستمر من التفاعل والتعاون نظرا لتداخل حالات الاختصاص بين القضاء والمحاكم المالية<sup>(153)</sup>. كما أن المجلس الأعلى للحسابات يقدم مساعده للحكومة، في الميادين التي تدخل في نطاق اختصاصاته بمقتضى القانون، وهو تأكيد على طابع المقتلة المؤسساتية الذي تحاول فلسفة الدستور الجديد التأكيد عليها، من خلال إعادة النظر في توزيع السلطات في اتجاه تقوية المراقبة الدائمة للحكومة (البرلمان) - المجلس الأعلى للحسابات - الرأي العام) وفق منظور المراقبة في إطار توازن السلطات<sup>(154)</sup>.

ويؤكد الفصل 148 من الدستور المغربي الجديد على أحد أهم المستجدات الدستورية في ميدان الرقابة المالية، المتجلية في نشر المجلس الأعلى للحسابات جميع أعماله بدون استثناء

(152) محمد بزر، المجلس الأعلى للحسابات أمام امتحان الانخراط في العهد الدستوري الجديد، مؤرخ سابق، ص 9.  
(153) نظرا لتداخل حالات الاختصاص بين القضاء والمحاكم المالية ولا سيما لجهة قدرة وزير العدل والهيئات القضائية المتعلقة من قانون المسطرة الجنائية على الإحالة القضائية للمخالفات المشكوك في كونها ذات طابع إجرائي الوارد في التقرير السنوي للمجلس الأعلى للحسابات، في هذا الخصوص ينص الدستور لوزير العدل والهيئات القضائية على مساعدة على شكل وثائق أو معلومات أو مستندات من المجلس الأعلى للحسابات التي أصبح ملزما بالإجابة لتوازن في جميع الحالات، يتبع النظر عن حالة إحالة الملفات الجنائية من المجلس إلى القضاء، ذات الطابع المالي.

(154) محمد بزر، المجلس الأعلى للحسابات أمام امتحان الانخراط في العهد الدستوري الجديد، مؤرخ سابق، ص 9.

التعديد جديد بالترحيب لأنه يكرس معياري التوحيد والتعميط ويقطع مع التناثر والاستثناءات والمعاملات الخاصة، ونفس الأمر ينطبق على تدقيق حسابات الأحزاب السياسية وفحص النفقات المتعلقة بالعمليات الانتخابية، لم يعد المجلس مكتفيا بتدريس لجنتي الفحص والتدقيق متعددي الأطراف فقط بل أصبح صاحب الاختصاص العصري، مما يستلزم إجراء تكيف جزئي في القانون الحالي الخاص بالأحزاب وادماج هذا النص صراحة في مدونة المحاكم المالية المفترض تبنيها.

وعلى أساس هذه المهام، يهدف المشرع الدستوري من تفويل المجلس الأعلى للحسابات باختصاصات جديدة إلى جانب اختصاصاته التقليدية، إلى المساعدة بشكل مستقل وقابل على استقرار النظام المالي للقطاع العام، وعلى سلامة ما يرتبط به من قواعد قانونية وضوابط تنظيمية وإدارية، وهو ما يشكل جزءا مهما من استقرار وطمأنينة الفرد والمجتمع ككل، كل هذا في خطوة نحو استكمال البناء المؤسساتي لمغرب العهد الجديد، من خلال ترسيخ المبادئ الديمقراطية في إدارة الشأن العام، وتجاوز المظاهر السلبية للتدبير الإداري التي تعوق التنمية الشاملة بشكل عام والتدبير المالي بشكل خاص، مما يدفع إلى ضرورة تعزيز مستمر للأجهزة العليا المكلفة بالرقابة على المال العام، والأخذ بفكرة التمييز والتعديت، ونشر الأخلاقيات والتقييم المهنية في هذا المجال كالعودة والتقنيات الحديثة.

#### الفصل 148 :

يقدم المجلس الأعلى للحسابات مساعده للبرلمان في المجالات المتعلقة بمراقبة المالية العامة؛ ويجب عن الاستشارة والاستشارات المرتبطة بوظائف البرلمان في التشريع والمراقبة والتقييم المتعلقة بالمالية العامة.

يقدم المجلس الأعلى للحسابات مساعده للحكومة، في الميادين التي تدخل في نطاق اختصاصاته بمقتضى القانون.

ينشر المجلس الأعلى للحسابات جميع أعماله، بما فيها التقارير الخاصة والمقررات القضائية.

يرفع المجلس الأعلى للحسابات للملك تقريرا سنويا، يتضمن بياناً عن جميع أعماله، ويوجهه أيضا إلى رئيس الحكومة، وإلى رئيس مجلسي البرلمان، وينشر بالجريدة الرسمية للمملكة.

يقدم الرئيس الأول للمجلس عرضا عن أعمال المجلس الأعلى للحسابات أمام البرلمان، ويكون متبوعا بمناقشة.

ينص الدستور المغربي الجديد قواعد جديدة تفصيل تظم العلاقات بين مختلف المؤسسات المكلفة بحماية في تدبير الشأن العام، وهو ما سيشكل نقلة نوعية في اتجاه تكريس ربط الرقابة بالمحاسبة من منطلق ثلاثي أبعاد أساسية : البعد القضائي إضافة إلى البعد السياسي (البرلمان) والبعد المالي والتأديبي (المجلس الأعلى للحسابات). يتجلى مظهرها الأول في تقديم المجلس

٥. إبلاغ رئيس الحكومة صاحب السلطة على الإدارة العمومية بموجب الدستور الجديد ليستخلص المواقف إزاء فريقه الحكومي بصدد الملاحظات والتوصيات التي تهم كل واحد منهم.

٥. إبلاغ رئيسي غرفتي البرلمان (مجلس النواب ومجلس المستشارين) ، وهذا أمر جديد ومتماثل مع الهيئة المؤسساتية الجديدة لنظام الرقابة والمحاسبة، التي قربت المسافة بين المجلس الأعلى للحسابات والبرلمان ممثل الأمة والمؤتمن على مراقبة العمل الحكومي نيابة على الشعب، لكي يطلعه عليها ويتخذ كل ما من شأنه تفعيل الملاحظات والتوصيات الواردة فيه.

أضف إلى ذلك أن تقديم الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات عرضاً عن أعمال المجلس بين طريقة استئنائه وكيفية الوصول إلى نتائجها أمام البرلمان، ويكون متبوعاً بمناقشة في اتجاه تكريس مبدأ شفافية المجلس وخضوعه للمساءلة والمراقبة والمسائلة من قبل نواب الأمة المؤتمنين على قدسية المال العام وسلامة تدبير الشأن العام، وهو ما من شأنه توثيق سلطة البرلمان وليستر حقة في الاطلاع على حقائق التدبير الداخلي للمجلس الأعلى للحسابات للموارد المالية المرصودة له من الميزانية العامة من جهة، وعلى حقائق التدبير الحكومي للأموال العامة كما جاءت في خلاصات واكتشافات المجلس الأعلى للحسابات وتوصياته واقتراحاته ومساوالاته القضائية من جهة أخرى (157).

#### الفصل 149 :

تنوّل المجلس الجمهوري للحسابات مراقبة حسابات الجهات والجماعات الترابية الأخرى وهيئاتها، وكيفية قيامها بتدبير شؤونها.

وتعاقب عند الاقتضاء، عن كل إخلال بالقواعد المسارية على العمليات المذكورة.

(157) تكسي هذه المستجدات آثار ولآلات جوهرية من ثلاثة وجوه:

- الوجه الأول : سد الفراغ بشأن التأخير غير المبرر في نشر التقرير السنوي، فخلال السنوات الأخيرة كان التقرير السنوي ينشر متأخراً عن مواعيد القانوني الصريح والواضح في المادة 100 من قانون المحاكم المالية.

- الوجه الثاني : قرار النشر وتوقيته لم يعد يكتسي أية حساسية بمل الإلزام الدستوري ينشر مجموع أعمال المجلس ولا سيما تقاريره الخاصة في حينها، فالتقرير السنوي في أغلبه هو تخصيص للتدابير والأحكام المنشورة مسبقاً.

- الوجه الثالث : تحويل عملية المحاسبة المصادرة عن المجلس إلى عملية نسقية يشترك فيها دعمها ورعاها وضمان تنفيذها المجلس الأعلى للحسابات ووزير العدل والحريات والبرلمان ورئيس الحكومة والرأي العام، بحساسية مالية ومساواة قضائية ومحاسبة إدارية حكومية وحساسية سياسية برلمانية ومحاسبة شعبية في تعامل وتفاعل وتكامل وفي تدخل فئدي متناهي لمبدأ المراقبة الديمقراطية للحكامة في إطار توازن السلطة ومداورها.

للمزيد من التفصيل يراجع في هذا الشأن: محمد براو، المجلس الأعلى للحسابات أمام امتحان الانخراط في العهد الدستوري الجديد، مرجع سابق، ص 8.

بما فيها التقارير الخاصة والمقررات القضائية، ضماناً لاستقلالية وقمالية وشفافية الأفعال الرقابية والمحاسبية التي يقوم بها (158). إذ أصبح المجلس ملزماً بنشرها بمجرد انتهاء المسمرة المعنية لإيجازها، إضافة إلى التقارير الأخرى الخاصة بالأجزاء والانتخابات والممتلكات... الخ، ثم المقررات القضائية التي سيكتسي -وفقاً للمقتضى الدستوري الجديد- أهمية خاصة في اتجاه تكريس ربط الرقابة بالمساءلة والمحاسبة وفقاً لما تقتضيه مبادئ الحكامة الجيدة في تدبير الرقابة العليا على المال العام بالغرب (159).

كما أكد المشرع الدستوري على نقطة أساسية وهي رفع المجلس الأعلى للحسابات للملك تقريراً سنوياً يتضمن بياناً عن جميع أعماله، كما يوجهه أيضاً إلى رئيس الحكومة، وإلى رئيسي مجلسي البرلمان، وينشر بالعريدة الرسمية للمملكة، تعزيز مبدأ الشفافية والإيجاز بشانمر حامة جديد. فإذا كان رفع التقرير إلى الملك مسألة طبيعية بل أمراً مطلوباً ومرغوباً، لكون الملك أعلى سلطة في البلاد، ووجهة التفتين للرئيس الأول للمجلس يكرس مسؤولية رئيس المجلس الذي يقدم الحساب لجهة التفتين، فإن المستجدات الجوهرية الأخرى تبرق عنها آثار جد إيجابية، ولا غنى عن:

(155) إن ما تنبئ الإشارة إليه هو أن مقبول مبدأ النشر في ظل مدونة المحاكم المالية كان ينص على التقرير السنوي الذي لا يتضمن سوى ملخص للأعمال السنوية للمجلس ولم يكن يتضمن عملياً جميع أعماله، أي جميع التقارير الخاصة التي من المفترض أن يكون التقرير السنوي قد تضمن ملخصات لها.

(156) يكتسي عنصر نشر المقررات القضائية في ظل الدستور المغربي الجديد مكانة متميزة من منطلق ثلاثة وجوه:

- الوجه الأول : وثنا لدولة الإيجاز فإن هذا يعني أن المجلس الأعلى للحسابات ليس مقتنية عامة للمالية، كما يبدو لحد الآن، مهمتها إنجاز تقارير وتحليل الآخرين مسؤوليه المتابعة وتخصيص المال، بل هو جهاز رقابة قضائية يتولى مهمة قضائية صريحة هي التأديب المالي والأمر بإرجاع الأموال العامة المهدورة كما يكتسي إخصاصه الرقابي في مجال البت في الحسابات طابعاً قضائياً وتوجيهه يامدوار أحكام.

- الوجه الثاني : بالرغم أن مدونة المحاكم المالية كانت تجيز مراجعة نشر الأحكام وتنص على اختصاص هيئة النزاع المعتمدة في المصادقة على الأحكام المقرر نشرها فإنه منذ صدور مدونة المحاكم المالية ودخولها حيز التنفيذ سنة 2003 لم ينشر ولو حكم قضائي واحد، والحال أن الجميع ينتظر من المجلس الأعلى للحسابات تفعيل المسألة التأديبية المالية ونشر نتائجها والتطبيق على أفضل أحكامها قبل مطالبة الآخرين بحمل مسؤوليتهم، أعني التقضاء والحكومة والبرلمان، ولتدليل على ذلك أنه لا أثر لأي اجتهاد قضائي مالي للمحاكم المالية منذ صدور مدونة المحاكم المالية علماً أن نشر الأحكام هو الذي يمكن تحريك المحاسبة والمساءلة.

- الوجه الثالث : إلزام المجلس بنشر أحكامه سريعه على مراجعة أعماله واختلالاته في صياغة تقريره السنوي، الذي يتضمن التهامات مباشرة وغير مباشرة بارتكاب خروقات مالية وقضائية صريحة (مخالفات وجرائم موهومة) ، في انتهاك سافر لمبدأ حيادية المحاكم المالية ، والحال أن التقرير السنوي لا ينبغي أن يتضمن إلا الملاحظات والتوصيات المتعلقة باختلالات التنظيم والتسيير وتقييم النتائج واقتراح التوصيات والتصحيحات. طابعاً للمادة 100 من مدونة المحاكم المالية مصفاً إلى ذلك الآن الأحكام القضائية التي يتضمن دستورنا نشرها.

للمزيد من التفصيل يراجع في هذا الشأن : محمد براو، المجلس الأعلى للحسابات أمام امتحان الانخراط في العهد الدستوري الجديد، مرجع سابق، ص 8.



ن المساعدة في مراقبة الإجراءات المتخذة بتنفيذ ميزانية الجهات والجماعات الترابية الأخرى ومجموعاتها، وعلى هذا المستوى يمكن لوزير الداخلية أو الوالي أو العامل في حدود الاختصاصات المفوضة لهم طبقا للنصوص الجاري بها العمل أن يبرزوا على أنظار المجلس الجهوي للحسابات كل قضية تتعلق بالإجراءات الخاصة بتنفيذ ميزانية جماعة ترابية أو إحدى مجموعاتها.

وعلى أساس ذلك، تتضح الأهمية الخاصة للوظيفة الرقابية للمجالس الجهوية للحسابات التي تمارسها على مالية الجماعات الترابية ومجموعاتها، وذلك سميا لتكريس مبدأ الرقابة البعيدة الذي تتجده الدولة نحوه وكذا تحقيقا لعدة أهداف أهمها: ضمان التنفيذ السليم لميزانية الجماعات الترابية ومجموعاتها، والتي تهدف لضمان احترام مبدأ المشروعية وتحسين مبرودية التدبير المالي للجماعات الترابية وميثاقها، وترسيخا لمبدأ الاستقلال المالي للجهات والجماعات الترابية الأخرى وحسن استعمال الموارد المالية وعدم تبذيرها، وكذا من أجل التحقق من مدى تحقيق الأهداف التي سطرتها الجماعات الترابية، وبالتالي ضمان فعالية أكبر للمالية المحلية في تحقيق الأهداف التنموية الاقتصادية والاجتماعية.

#### الفصل 150 :

يحدد القانون اختصاصات المجلس الأعلى للحسابات والمجالس الجهوية للحسابات، وقواعد تنظيمها، وكيفية تسييرها.

يحل الفصل 150 من الدستور المغربي الجديد أمر تحديد اختصاصات المجلس الأعلى للحسابات والمجالس الجهوية للحسابات، وقواعد تنظيمها، وكيفية تسييرها على القانون، في إحالة منه على مديرية المحاكم المالية، والتي تحتوي على ثلاثة كتب: (180).

ن الكتاب الأول (من المادة 2 إلى المادة 115) المجلس الأعلى للحسابات.

ن الكتاب الثاني (من المادة 116 إلى المادة 164) المجالس الجهوية للحسابات.

ن الكتاب الثالث (من المادة 165 إلى المادة 249) النظام الأساسي لنقابة المحاكم المالية.

لقد قننت بصفة إجمالية ومدققة اختصاصات مختلف المحاكم المالية (المجلس الأعلى للحسابات والمجالس الجهوية للحسابات) وتنظيمها وطريقة تسييرها، كما عمت على إبراز مكانة نقابة هذه المحاكم وتنظيم بكافة الضمانات المخولة لزملائهم يباقي محاكم المملكة المغربية. وهو ما يؤكد حرص المشرع المغربي على النهاية بالأجهزة المكلفة بحماية المال العام، وخاصة تلك التي تنفي بالرقابة القضائية التي تشكل أحد الركائز الأساسية التي يبنى عليها

(160) المظهر الشريف رقم 1.02.124 الصادر في فاتح ربيع الآخر 1423 (13 يونيو 2002) بتنفيذ القانون رقم 62.99 المتعلق بمدة المحاكم المالية، الجريدة الرسمية، عدد 5030 بتاريخ 6 جمادى الآخرة 1423 (15 غشت 2002) - ص 2294. وقد دخل هذا القانون حيز التنفيذ في الجزء الخاص بالمجالس الجهوية للحسابات ابتداء من سنة 2004.

لقد تم إحداث المجالس الجهوية للحسابات التي تعد نقلة نوعية في مجال الرقابة المالية بالمغرب، والتي جاءت كامتداد لعمل المجلس الأعلى للحسابات، ولكن يقتصر عملها على النطاق المحلي، إذ تراقب حسابات الجماعات الترابية وميثاقها وكيفية قيامها بتدبير شؤونها، وهي بذلك جزء لا يتجزأ من المنظومة الرقابية الوطنية إلى جانب المجلس الأعلى للحسابات وميات التفتيش والمراقبة الداخلية التي تدخل في إطار الرقابة الإدارية على المال العام. فالمجالس الجهوية للحسابات تتحمل مسؤولية ووظيفة تتوهم وتدير الشأن العام المحلي وتحسين أدائه وتطويع مبروديته، وتتجاوز الموروث والاختلالات التي قد تكتمله، كما أنها لعبت دورا هاما في تخفيف العبء على المجلس الأعلى للحسابات وعلى موارده البشرية المحدودة خاصة بالنظر إلى الحقل الشاسع لمراقبة الجماعات الترابية.

وقد اعتبر الدستور المغربي الجديد المجالس الجهوية للحسابات من الأجهزة التي تتولى مراقبة حسابات الجهات والجماعات الترابية الأخرى وميثاقها، وكيفية قيامها بتدبير شؤونها، وقد حددت مدونة المحاكم المالية الوظائف التي تقوم بها المجالس الجهوية للحسابات في مجال الرقابة البعيدة على مالية الجماعات الترابية وميثاقها (180)، وبذلك تقوم المجالس الجهوية للحسابات بمراقبة مالية الجماعات الترابية باعتبارها هيئة أو مؤسسة قضائية دستورية لها وظائف قضائية ووظائف إدارية، إذ تمارس هذه المجالس في حدود دائرة اختصاصها الاختصاصات التالية (180):

ن البت في حسابات الجهات والجماعات الترابية الأخرى وميثاقها، والمؤسسات العمومية الخاضعة لوصايتها ومراقبة تسييرها.

ن ممارسة وظيفة قضائية في مجال التأديب المتعلق بالميزانية والشؤون المالية تجاه كل مسؤول أو موظف أو عون: الجهات والجماعات الترابية الأخرى وميثاقها، والمؤسسات العمومية الخاضعة لوصايتها، والشركات والمقاولات التي تملك فيها الجهات والجماعات الترابية الأخرى وميثاقها والمؤسسات العمومية الخاضعة لوصايتها على انفراد أو بصفة مشتركة بشكل مباشر أو غير مباشر أغلبية الأسهم في الرأسمال أو سلطة مرجحة في. اتخاذ القرار؛ ويخضع الوالي أو العامل لمراقبة المجلس الجهوي للحسابات لما يتصرف كأمم بالصرف لجماعة ترابية أو إحدى مجموعاتها.

ن مراقبة تسيير المقاولات المخولة الامتياز في مرق عام محلي أو المهود إليها بتسيير، والشركات والمقاولات التي تملك فيها جماعات ترابية ومجموعتها والمؤسسات العمومية الخاضعة لوصايتها على انفراد أو بصفة مشتركة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة أغلبية الأسهم في الرأسمال أو سلطة مرجحة في اتخاذ القرار.

ن مراقبة أيضا استغاد الأموال العمومية المنتفزة من طرف المقاولات غير تلك المشار إليها آنما والجمعيات وكل الأجهزة الأخرى التي تستفيد من مساهمة في الرأسمال أو من مساعدة كيفما كان شكلها من طرف جماعة ترابية أو مجموعة أو من أي جهاز آخر خاضع لرقابة المجلس الجهوي.

(158) الفصل 117 من مدونة المحاكم المالية.

(159) الفصل 118 من مدونة المحاكم المالية.

## الباب الحادي عشر المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي

تسبب الهيئات الاستشارية دورا حاسما في عقلنة القرار السياسي والإداري على حد سواء، نظرا لما تقدمه من زخم هائل للمعلومات تمكن صانعي القرار من تصادي الانزلاقات المحتملة التي قد تنتج غالبا عن غياب رؤية توفيقية عقلانية أثناء صياغة القرارات السياسية أو الإدارية أو غيرها. واعتبارا لأهمية البعد الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في أية سياسة تنموية هادفة، سارعت العديد من البلدان إلى التأسيس مؤسسات وميثاق عليا ذات بعد اقتصادي واجتماعي وبيئي وأحاطتها بكل الضمانات الدستورية والقانونية حتى تتمكن من الانضمام بالوظائف المنوطة بها.

ومن ثم فقد خضعت مؤسسة المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي لتطور ملحوظ بعد الحرب العالمية الأولى، إذ يعتبر النموذج الفرنسي المثال الرائد في هذا المجال، حيث راكمت فرنسا العديد من التجارب منذ سنة 1925، إذ تم إحداث أول هيئة اقتصادية واجتماعية بطلب من النقابات العمالية، وذلك ضمن تيار فكري ينادي بضرورة تمثيل القوى الاقتصادية والاجتماعية داخل الدينات السياسية والإدارية للدولة. ولقد تمت دسترة هذه المؤسسة في دستور الجمهورية الرابعة سنة 1946 ودستور الجمهورية الخامسة سنة 1958، ونظرا للنظام المقاربية البيئية في الخطاب السياسي والدولي، فقد تبنت التعديل الدستوري لسنة 2008 التسمية الحالية وهي المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي<sup>(182)</sup>.

وخلى غرار هذا النموذج، برز المجلس الاقتصادي والاجتماعي في التجربة المغربية مع المراجعة الدستورية لسنة 1992، بيد أنه لم يتم تعديله مع هذه المراجعة - رغم فتح عدة أورشان - تموية شهدها مغرب التسميات-، إذ بقيت المسألة الاجتماعية ملقاة ليكرس حضور هذا المجلس مع الدستور المعدل لسنة 1996، تدشينا لبناء علاقة جديدة في نطاق الدولة والمجتمع المغربي مع القضايا الإستراتيجية للبلد، حيث تقوم على أساس الإنصات إلى المجتمع وإشراكه

(182) لقد سلكت العديد من البلدان الديمقراطية هذا المنحى، وأسست مجالس اقتصادية واجتماعية وبيئية كما هو الشأن بالنسبة لبليجكا وإسبانيا وهولندا والدانمارك وغيرها، ثم انتقل ذلك إلى العديد من دول العالم الثالث كالجزائر وساحل العاج والسنغال وتونس ولبنان... الخ، للمزيد من التفصيل يراجع في هذا الشأن :  
■ خالد النازي، الإطار البيئي والوطني المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بفرنسا، المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، سلسلة مواضيع المسألة، عدد 64، 2009، ص 109.  
■ عبد النبي الصاغير، المجالس الاقتصادية والاجتماعية: دراسة مقارنة من خلال بعض النماذج، المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، سلسلة مواضيع المسألة، عدد 64، 2009، ص 46.

صرح التدبير الحكامتي للشأن العام بكل تعلياته الإدارية والاقتصادية، والمالية والقضائية والثقافية<sup>(183)</sup>.

ويعد هذا الاهتمام أسسه ومنطقاته من كون الرقابة على المال العام تستلزم وجود جهاز قضائي يتولاها، ذلك أن التصدي أنتماء لمماريات صرف المال العام، وكذلك حسن تديره وترشيد أدائه، لا يمكن أن تؤمنه الأجهزة الإدارية لوحدها، نظرا لمحدودية مجال تدخلها وضعف مواردها البشرية والمادية، كما لا يمكن للأجهزة السياسية أن تقوم برواقية فعالة في هذا الإطار سواء نعلق الأمر بالأجهزة المنتخبة على الصعيد الوطني أو المحلي، وهو ما يفرض وجود هيئة رقابية عليا متخصصة في الميدان المالي الوطني والمحلي، ومستقلة ومعايدة عن الجهاز الإداري والتشريعي.

(183) عبد الحارر باينة، الرقابة المالية على النشاط الإداري: دور المحاكم المالية، دار العلم الرباط، الطبعة الأولى، 2011، ص 38.

المعلقة على اتخاذ القرار العمومي في قضايا التنمية، وفق مقاربة جديدة تلزم تعميم الاستشارة وتبنيها وتطوير مناهجها، من خلال إشراك ذوي الخبرة والكفاءة من مختلف المجالات الفكرية والنقابية والمهنية والجمعية والمؤسساتية في تشخيص الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بالمغرب، ومناقشة القضايا المرتبطة بها، والعمل على تجايلها وتقديم المقترحات المبكرة بشأنها.

إن التحديات التي يواجهها المغرب في ظل عولمة تسرع بوتيرة متسارعة، وتتميز بقيام تكتلات اقتصادية جوية ذات تنافسية قوية ومتضادة، أصبحت تفرض بالحاج اعتماد نموذج جديد للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، قادر على التكيف والمتأقمة، من أجل رؤية واضحة في الإستراتيجيات والخطط والسياسات المتبعة، باعتماد مناهج حديثة في التدبير والتنسيق والتتبع والمراقبة والمراجعة والتقييم. وهو ما يتطلب تمكين المنظومة المؤسساتية المغربية من هيئات للحكمة التنموية، تبرزها لديمقراطية المشاركة التي جعلت المغرب نموذجا لانخراط القوى الحية للأمة المغربية في تدبير الشأن العام.

ومن أجل ذلك، فإن المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي مدعو لينهض بدوره فاعل من أجل تحقيق النمايات التي أُنحِدت من أجلها، من خلال آرائه الوجهية، ودراساته الموضوعية المشتملة بالواقعية والنظرة الاستشرافية المتحصرة، مما سيساعد الساطنين التشريعية والتفيذية على بلورة سياسات عمومية اقتصادية واجتماعية وبيئية ناجحة، تساهم بشكل ملموس في تسريع وتيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الشاملة والمستدامة، وتعميق أبعادها الحيوية، وتتيح لكافة المواطنين في مختلف ربوع المملكة التمتع بكامل حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

## الفصل 152 :

للمحكومة وللمجلس النواب وللمجلس المستشارين أن يهتتموا بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، والالتفات في جميع القضايا، التي لها طابع اقتصادي واجتماعي وبيئي، بيد المجلس برأيه في التوجهات العامة للاقتصاد الوطني والتنمية المستدامة.

يعد المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي إطارا مؤسسيا دستوريا للتفكير العميق في جميع القضايا التي لها طابع اقتصادي واجتماعي وبيئي، وفضاء للتشاور البناء حولها بين مختلف مكوناته من الممارسين الاقتصاديين والاجتماعيين، وقوة اقتراحية في كل ما يخص التوجهات والسياسات العمومية المرتبطة بالأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، ومساهم في ترسيخ الحوار الاجتماعي، وعليه يفسطح المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بجمعية من الاختصاصات الأساسية التي تتخذ شكلين رئيسيين: يتلاقى الشكل الأول بإبداء الرأي، والشكل الثاني بإنجاز دراسات (165). إذ يعتبر إبداء الرأي اختصاصا دستوريا خالصا للمجلس، بينما إنجاز الدراسات إما من طرف المجلس أو من طرف الأقسام المختصة عنه، والتي تعتبر بمثابة

(165) خالد العاني، الإطار البيئي والوطني للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بفرنسا، مرجع سابق، ص 116.

في صياغة كل القرارات الإستراتيجية (166). وهو البعد الذي حاول المشرع الدستوري إقراره في الدستور المغربي الجديد لسنة 2011 بقوة مكانة هذه المؤسسة داخل الهرم المؤسساتي للدولة، إذ تمت إعادة تنظيمها كمؤسسة دستورية في الباب الحادي عشر منه، تحت اسم المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، نظرا لتنامي البعد البيئي في التناول السياسي الدولي والوطني، مؤطرا بثلاثة فصول (من الفصل 151 إلى الفصل 153) (167).

## الفصل 151 :

يحدث مجلس اقتصادي واجتماعي وبيئي.

يُنَدِج إحداث المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في إطار منظومة الإصلاحات الجوهرية الكبرى التي يعرفها القضاء الدستوري بالمغرب، واستمرار السياسة التشاورية التي نهجها المغرب منذ الاستقلال إلى اليوم في مختلف العيادين، وأقام من أجلها عدة مؤسسات استشارية ساهمت في توضيح الرؤية وإنجاز القرارات الهامة. كما يأتي إحداث هذا المجلس في مرحلة تتميز بانطلاق وتسريع العديد من الإصلاحات الجوهرية للحكومة الجديدة، والأوراش التنموية المهمة، وفي إطار مواكبة التحولات العميقة التي يشهدها المجتمع المغربي، لاسيما منذ بداية المشرية الأولى من الألفية الثالثة، في كل المجالات ولاسيما الاقتصادية والاجتماعية والبيئية منها.

ويعتبر المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي هيئة دستورية مستقلة للخبرة والدراسة بشأن القضايا التنموية الكبرى، وآلية من آليات اليقظة والمواكبة والتطوير، وهو بذلك يشكل فضاء مؤسسيا جديدا للتشاور من أجل بلورة تصورات مبكرة وتقديم اقتراحات خلاقة ومناقشة أفكار مبدعة، تبرزها لتفاعلية المشاركة وتوسيعا لقضاء الحوار الوطني الجاد والمسؤول، حول كل ما يخص التوجهات والسياسات العمومية، الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، بما يضمن مزيدا من

(163) محمد زين الدين، المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالمغرب : أفي اختصاصات... أفي وظائف ؟، مجلة مسالك، العدد 13 و14، 2010، ص 18.

(164) إن من أهم النقط التي وجب التفريق إليها هي التسمية لاختلافها من نموذج لأخر، وينبغي اسم المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأكثر شيوعا بين الدول المتقدمة والمارة في طريق النمو مثل ما هو الحال في البرتغال، هولندا، إسبانيا، اللكسمبورغ، بلجيكا ولندا وتونس. وهناك أيضا مجموعة من التسميات يوجب ذكرها، إذ نجد على سبيل المثال لا الحصر المجلس الاستشاري للشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالنمسا، والمجلس المركزي للاقتصاد ببلجيكا، وكذلك المجلس الوطني للاقتصاد والعمل في إيطاليا، ثم المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بفرنسا، وسيرا على منوال هذا النموذج والاقتصادي لكه تحول مع التعديل الدستوري لسنة 2011 الذي وسع من صلاحياته لتشمل القضايا المتعلقة بالتنمية المستدامة، حيث أصبح يعد المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، المزيد من التعميل يرجع في هذا الشأن : جمال أغعلي، المجلس الاقتصادي والاجتماعي : دعمه للديمقراطية الاقتصادية والاجتماعية، مداعلة في اللدولة المنظمة حول المجلس الاقتصادي والاجتماعي : أي نموذج مغربي ؟، المكنية الوطنية للرباط، 28 أكتوبر، 2008، 17، ص.



وأخيرا الوطنية التوافقية، إذ يعتبر التواصل قيمة تنظيمية مهمة نظرا لما يوفره من زخم هائل للمعلومات بين الوحدات التنظيمية الفرعية، كما يضمن أعلى مستويات التنسيق، الذي اعتبره علماء الإدارة بمثابة حجر الزاوية لكل منظمة أو مؤسسة تسمى إلى تحقيق أعلى مستويات الرائدة والفاعلية. لكنه على المستوى العملي، دلت التجارب الميدانية على أن غياب التواصل داخل المنظمات يؤدي بالضرورة إلى تشوهات بيروقراطية جامدة تعيق فيها كل مظاهر العلاقات العامة والإنسانية، لتفنع معها كل المجهودات السياسية والإدارية على حد سواء.

وبالرجوع إلى البنية التنظيمية إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، يلاحظ ويحق أن هذا المجلس هو بمثابة مجتمع مصغر للمجتمع المغربي، حيث يضم كل الشرائح والأصناف الاجتماعية والاقتصادية والعلمية وغيرها، مما يسهل بالضرورة عملية التواصل بين هذه الشرائح والتعاون فيما بينها. ولقد دلت التجارب السياسية، على أن الاشتغال على قطاعات معينة بشكل تجريبي يفي بالمهمة السياسية من محتواها، إذ يلزم التأسيس لبنية متكاملة بين شتى القطاعات، ولا يمكن تحقيق هذا المبتغى، إلا بمأسسة هذه العلاقات، وبأن المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي كجسيد لهذه الرغبة السياسية الهادفة إلى لم شتات المجتمع داخل مؤسسة لها أدورا تشاورية وتشاركية فعالة.

#### الفصل 153

يحدد قانون تنظيمي تأليف المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، وتنظيمه، وصلاحياته، وكيفية تسييره.

لقد أحال المشرع الدستوري إلى قانون تنظيمي باعتباره إطار قانوني مرجعي لكوّنات المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، وتنظيمه، وصلاحياته، وكيفية تسييره، في محاوره منه ليعمل هذا المجلس فضاء دائما للتفكير العميق، وإطارا دستوريا ملائما لتقديم الاقتراحات في مختلف المجالات المتعلقة بالأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، في أفق تعزيز الصرح المؤسساتي، وإنجاز مسلسل الإصلاح والتنمية الذي يعرّفه المغرب في مختلف الميادين والمجالات. بهدف تحقيق الهدف الكامن في انبثاق نموذج مغربي لمجلس اقتصادي واجتماعي وبيئي بشكل يعجّز آرائه الاستشارية، حيّة دستورية للخبرة والدراية بشأن القضايا الكبرى للأمة المغربية.

تعزيزا لوظيفة الاستشارة وتيسيدا للحكامة التشاركية ويهدف مرعاة آراء واقتراحات الأطراف المهنية أحدث النص الدستوري مجلس اقتصادي واجتماعي وبيئي<sup>(166)</sup>، للقيام بهذه الوظائف وتقديم آرائه حول مختلف القضايا الاقتصادية والاجتماعية للحكومة والبرلمان<sup>(167)</sup>.

(166) الفصل 152 من الدستور المغربي الجديد.  
(167) الفصل 153 من الدستور المغربي الجديد.

هياكل وظيفية هدفها إبعاد وإنجاز دراسات في قضايا محددة، وفي جميع الأحوال، وسواء تلقى الأمر بإبداء الرأي أو إنجاز الدراسات، فإن المجلس يضم صلاحيات إنجاز وظائف رئيسية هي : الوظيفة التشريعية والوظيفة التشاركية والوظيفة التوافقية.

فيما يخص الوظيفة التشاركية، يعتبر المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي هيئة استشارية بالدرجة الأولى، حيث يزود الحكومة والبرلمان بأرائه الاستشارية لتعادي الاتهامات المعتمدة أثناء صناعة القرار السياسي والإداري على حد سواء، وهكذا يمكن أن يقدم المجلس استشارات ذات طابع عام، وأخرى ذات طابع خاص مجدد :

• يعطي المشرع الدستوري للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي إمكانية إعطاء مجموعة من الاستشارات ذات طابع عام للحكومة والبرلمان، حول المشاكل ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي والبيئي.

• حددت التعديلات الدستورية الاستشارات ذات الطابع الخاص بشكل دقيق، حيث يبدي المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي برأيه، في الاتهامات العامة للاقتصاد الوطني وتحليل الطريقة الاقتصادية والاجتماعية الوطنية والجمهورية والدولية، وتقديم اقتراحات في مختلف الميادين المرتبطة بالأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتنمية المستدامة، وتسيير وتدعيم التشاور والتعاون والحوار بين الفرقاء الاقتصاديين والاجتماعيين، والمساهمة في بلورة ميثاق مجتاعي، وأعداد دراسات وأبحاث استشارية وتوقفية في الميادين المرتبطة بممارسة صلاحياته، وباستثناء مشاريع قوانين المالية، تحيل الحكومة ومجلس النواب ومجلس المستشارين، كل في ما يخصه، وجوبا إلى المجلس، قصد إبداء الرأي في : مشاريع أو مقترحات القوانين التي تضع إطارا للأهداف الأساسية للدولة في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، ومشاريع مخططات التنمية، ومشاريع ومقترحات القوانين الرامية إلى تنظيم العلاقات بين الأجراء والمشتغلين وإلى سن أنظمة للتنظيم الاجتماعية، ومشاريع ومقترحات القوانين المتعلقة بالتنمية المستدامة.

وفي جميع الأحوال، يلاحظ أن المشرع الدستوري لم يلزم السلطات العمومية باللجوء إلى هذا المجلس قصد طلب الاستشارة، بل يعطي لها حرية الاختيار بين تحريك مسطرة الاستشارة، وبين تعطيلها.

أما فيما يتعلق بالوظيفة التشاركية، فإن السلطات العمومية (البرلمان والحكومة) مدعوة إلى ضرورة عرض كل مخطط، وكل مشروع قانون إطار ذو طابع اقتصادي واجتماعي وبيئي على أنظار المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بقصد إبداء الرأي، وبخض المشرع طابع إلزامية على استشارته فيما يتعلق بمشاريع قوانين الإطار - باستثناء قوانين المالية- التي يمكن بصمة قبلية إشرافه فيها أثناء إعدادها، لامتدادها الزماني (المخطط)، أو لطايبها التوجيهي/التأطيري (قوانين الإطار)، ومثل هذه المقررات تلزمها الدراسة المعمقة من قبل الخبراء، ويلزمها أيضا الإشراف الفعلي والملمز لمختلف الفعاليات الاقتصادية والاجتماعية للبلد، وذلك بهدف عقلنة اتخاذ القرار وضمان التفاعلية المنشودة.



د فئة الهيئات والجمعيات النشطة في مجالات الاقتصاد الاجتماعي والعمل الجماعي،  
والسيا العامة منها في مجال التنمية المستدامة والرعاية الاجتماعية ومعالجة الفقر  
والتهميش، وكذا في المجال التعاوني والتعاون المتبادل وحماية حقوق المستهلكين، يتم  
اختيارهم اعتبارا لمساهماتهم في هذه الميادين، وعدددهم 16 عضوا، من بينهم 8 أعضاء  
بينهم الوزير الأول، و6 أعضاء بينهم رئيس مجلس النواب، و6 أعضاء بينهم رئيس  
مجلس المستشارين.



د فئة الشخصيات التي تمثل المؤسسات والهيئات التالية، والتي تعيش بهذه الصفة، وعدددهم  
11 عضوا، وتشمل: والي بنك المغرب والمندوب السامي للتخطيط والرئيس المنتدب  
للمجلس الأعلى للتعليم ورئيس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان ورئيس مجلس الجالية  
المغربية بالخارج ورئيس المجموعة المهنية للأطباء بالمغرب والمدير العام للصندوق  
الوطني للضمان الاجتماعي ومدير الصندوق المغربي للتقاعد والرئيس المدير العام  
للمندوق المهني المغربي للتقاعد ومدير الوكالة الوطنية للتأمين الصحي ورئيس المرصد  
الوطني للتنمية البشرية.

ويضطلع المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بحكم طبيعته تركيبيته بالمهام التالية:

- د المساهمة في استنارة ودعم الحوار والتشاور بين مختلف الأصناف المهنية والاجتماعية
- د حل سياسة الحكومة الاقتصادية والاجتماعية.
- د الإدلاء برأيه في الاتجاهات العامة للاقتصاد الوطني.
- د تحليل الظرفية وتتبع السياسات الاقتصادية والاجتماعية الوطنية والجهوية والدولية وانكاساتها.
- د تقديم اقتراحات في مختلف الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية.
- د تيسير وتقديم التشاور والتعاون بين الفروع الاقتصادية والاجتماعية والمساهمة في بلورة ميثاق اجتماعي.

د إنجاز الدراسات والأبحاث في الميادين المرتبطة بممارسة صلاحياته.

د تيسيل الحكومة ومجلس النواب ومجلس المستشارين وجوبا عليه باستثناء مشاريع قوانين  
المالية قصد إبداء الرأي في المشاريع التالية: مشاريع ومقترحات القوانين التي تضع إطارا  
للأهداف الأساسية للدولة في الميادين الاقتصادية والتنمية المستدامة، ثم المشاريع  
المرتبطة بالاختيارات الكبرى للتنمية ومشاريع الاستثمارات المتعلقة بالسياسة العامة  
للدولة في الميادين الاقتصادية والتنمية المستدامة.

د يقوم المجلس من تلقاء نفسه بالإدلاء برأيه أو تقديم اقتراحات أو إنجاز دراسات أو أبحاث  
في مجالات اختصاصه، وأن يغير الحكومة ومجلسي البرلمان بذلك.

ويضطلع المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بحكم طبيعته تركيبيته - بالصلاحيات  
الاستشارية للمهمة المسندة إليه، سواء لدى الحكومة أو البرلمان بمجمعيه، وذلك من خلال  
إدلائه برأيه في الاتجاهات العامة للاقتصاد الوطني وتحليل الظرفية الاقتصادية والاجتماعية  
الوطنية والجهوية والدولية، وتقديم اقتراحاته في مختلف الميادين الاقتصادية والاجتماعية

وتطبيقا لأحكام الفصل 153 من الدستور يحدد القانون التنظيمي المتعلق بصلاحيات المجلس  
الاقتصادي والاجتماعي والبيئي (168) وتركيبته وتنظيمه وطريقة تسييره (169)

د يتألف المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي علاوة على الرئيس الذي يعين بظهير شريف  
من 99 عضوا - لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة - موزعين على 5 فئات كما يلي:

د فئة الخبراء في مجالات العمل الاجتماعي والتنمية الاجتماعية والبيئة والتنمية  
المستدامة، وفي المجالات الاقتصادية والاجتماعية والمالية وذات الصلة بالتنمية الجهورية

وتكنولوجيا الإعلام والاقتصاد الرقمي، وعدددهم 24 عضوا، بينهم جلالة الملك اعتبارا  
للمعارف الخاصة والخبرة والتجربة التي يتفوقون عليها وعلى مؤهلاتهم العلمية أو التقنية.

د الفئة الثانية: فئة ممثلي النقابات الأكثر تمثيلا للأجراء بالمطاعين الخاص والعام،  
وعدددهم 24 عضوا، من بينهم 12 عضوا بينهم الوزير الأول، و6 أعضاء بينهم رئيس  
مجلس النواب، و6 أعضاء بينهم رئيس مجلس المستشارين، وذلك باقتراح من الهيئات

والجمعيات المهنية التي تتقدمهم...

د فئة الهيئات والجمعيات المهنية التي تمثل القطاعات والمشتغلين العاملين في ميادين  
التجارة والخدمات والصناعة والفلاحة والصيد البحري والطاقة والمعادن والبناء  
والأشغال العمومية والصناعة التقليدية، وعدددهم 24 عضوا، من بينهم 12 عضوا بينهم  
الوزير الأول، و6 أعضاء بينهم رئيس مجلس النواب، و6 أعضاء بينهم رئيس مجلس  
المستشارين، وذلك باقتراح من الهيئات والجمعيات المهنية التي تتقدمهم.

(168) إن من أهم النقط التي وجب التطرق إليها هي التسمية لاختلافها من نموذج لآخر، ويقتضي اسم المجلس

الاقتصادي والاجتماعي الأكثر شمولاً بين الدول المتقدمة والمتطورة في طريق النمو مثل ما هو الحال في  
إيرلندا، هولندا، إسبانيا، اللكسمبورغ، بلجيكا، فنلندا، أيرلندا، وهناك أيضا مجموعة من التسميات يتوجب  
ذكرها، إذ نجد على سبيل المثال لا الحصر المجلس الاستشاري للشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالنمسا،  
والمجلس المركزي للاقتصادي والبيئي ببلجيكا، وكذلك المجلس الوطني للاقتصاد والعمل في إيطاليا، ثم  
المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بفرنسا، وسواء على منوال هذا النموذج الأخير سائر النماذج  
الغربية إذ بعدما كان يصل في دستوري 1992، 1986 اسم المجلس الاقتصادي والاجتماعي لكنه تحول مع  
التعديل الدستوري لسنة 2011 الذي وسع من صلاحياته لتشمل القضايا المتعلقة بالتنمية المستدامة، حيث  
أصبح يدعى المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، الأمر الذي يستلزم من مشروع تعديل القانون  
التشريعي الربط بهذا المجلس حتى تتم مواكبة وتكييف القوانين المنظمة لهذه المؤسسة مع المستجدات  
المستورية. للزبد من التوصل يرجع في هذا الشأن: جمال أغلاني، المحامي الاقتصادي والاجتماعي  
دعامة للديمقراطية الاقتصادية والاجتماعية، مدخلية في الندوة المنظمة حول المجلس الاقتصادي  
والاجتماعي: أي نموذج مغربي؟ الجمعية الوطنية للرباط، 29 أكتوبر، 2009، المجلة المغربية للسياسات  
العمومية، سلسلة مناقبات، العدد 2، 2010، ص 18.

(169) ظهير شريف رقم 1.10.28 صادر في 18 من ربيع الأول 1431 (5 مارس 2010)، بتنفيذ القانون التنظيمي  
رقم 60.09 المتعلق بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي، الجريدة الرسمية عدد 5820 المصادرة بتاريخ 24  
ربيع الأول 1431 (11 مارس 2010).

## الباب الثاني عشر الحكومة الجديدة

تعتبر الحكومة الجديدة مقاربة عصرية في صنع القرار والتدبير العبد للشأن العام، تعتمد بتطوير المعاهيم التقليدية المستعملة في مجال التدبير، وهي تنبر عن ممارسة السلطة السياسية وإدارتها لشؤون المجتمع بمستوياته (الترابية والوطنية والمالية) وموارده المختلفة، عن طريق منهجية للعمل المتعدد الأطراف (سلطات عمومية، قطاع خاص ومجتمع مدني)، وعن طريق آليات للعمل تعتمد معايير حكمانية من قبيل (المشاركة، المشورية، الشفافية، والمسؤولية...)، وذلك لهدف عام وهو تحقيق شرط التنمية بأبعادها (السياسية، الاقتصادية والاجتماعية)، وهي بذلك عبارة عن آلية أو منهجية أو نسق، يتطلب التمدد في الأطراف المتدخلين، والتنوع في الأسس والمكونات المعتمدة، والتوحد في الغاية والهدف العام وهو تحقيق شرط التنمية المجتمعية الشاملة (170).

(170) يختلف تعريف الحكومة بين الهيئات والمنظمات الدولية؛ فكل واحدة تمررها انطلاقا من منظورها الخاص ومن الأهداف التي تسعى إليها.

■ البنك الدولي: يقتصر الحكومة الجديدة أسلوب ممارسة السلطة، في تدبير الموارد الاقتصادية والاجتماعية للبلاد من أجل التنمية.

■ برنامج الأمم المتحدة للتنمية (PNUD): يعرف الحكومة بأنها ممارسة السلطة السياسية والاقتصادية والإدارية في إطار تدبير شؤون بلد ما على جميع المستويات، من خلال آليات وعمليات ومؤسسات تتيج للأفراد والجماعات تحقيق مصالحها.

■ صندوق النقد الدولي: ينظر إلى الحكومة من الناحية الاقتصادية وتعديدا شفافية وقائية لإدارة الموارد العامة واستقرار البيئة التنظيمية لتشكلات القطاع الخاص.

■ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية: تروى أن الحكومة وسيلة للسرعية الحكومية والمناصر السياسية فيها واحترام حقوق الإنسان وحكم القانون.

■ منظمة التنمية والتعاون في أوروبا: تقوم الحكومة على بناء وترميز المؤسسات الديتقرالية وتشجيعها، إضافة إلى التسامح في المجتمع ككل.

■ منظمة اليونسكو: تهد الحكومة بالتمنى الضيق السلطة السياسية، فهي ليست فن التعبير على مستوى سلطة معينة، إنما هي فن تظهر مستويات مختلفة في تدبير إقليم معين.

■ اتفاقية الشراكة (كوتون) الموقعة بين الاتحاد الأوروبي وسبعين دولة من جنوب الصحراء ودول الكاريبي والمحيط الهادئ، تعرف في المادة التاسعة منها الحكامة بأنها «الإدارة الشفافة والقبالية لمعاسية الموارد البشرية والطبيعية والمالية يترض التنمية المستمرة، وذلك ضمن نطاق بيئة سياسية ومؤسسية تحترم حقوق الإنسان والمبادئ الديتقرالية وحكم القانون».

■ للزبد من التضميل يراجع في هذا الشأن:

■ كريم لحريش، مغرب الحكامة: التطورات، المشاريات والرحانات، مطبعة طوب بريس، الرباط، الطبعة الثانية، 2011، ص 30.

■ عبد المزيو الشرفي، الحكامة الجديدة (الدولية، الوطنية والجماعية) ومتعلبات الإدارة الوطنية، الطبعة الأولى، مطبعة اللجاح الجديدة، الدار البيضاء، 2008، ص 10 وما يليها.

■ هشام هدي، الإدارة المعاصرة، مطبعة طوب بريس، الرباط، الطبعة الأولى، 2010، ص 36.

والثقافية والبيئية ولاسيما المتعلقة منها بالتهوض بمستوى عيش السكان في الحواضر وفي العالم القروي بوجه خاص، وفي هذا الإطار يقتض المجلس بإبداء رأيه في مشاريع ومقرحات القوانين التي تضع إطارا للأهداف الأساسية للدولة في المبادئ الاقتصادية والتنمية المستدامة، وفي مشاريع مخططات التنمية ومشاريع الاستراتيجية المتعلقة بالسياسة العامة للدولة في الميادين المذكورة، وكل هذه المشاريع تحال عليه وجوبا من قبل الحكومة ومجلس النواب ومجلس المستشارين كل فيما يخصه.

كما يمكن لهذه الهيئات استشارة المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بخصوص مشاريع ومقرحات القوانين ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي، ولاسيما الرامية منها إلى تنظيم العلاقات بين الأجزاء والمشتغلين، وإلى سن أنظمة التشغيل الاجتماعية، وكل قضية ذات طابع اقتصادي أو اجتماعي أو ثقافي أو بيئي أو خاصة بمجال التكوين، ويضطلع المجلس علاوة على ذلك، بمهمة تدبير وتدريب الشناور والتعاون بين الشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين، والمعاصرة في بوزة ميقات اجتماعي، كما يقوم بإنجاز دراسات وأبحاث في المجالات المرتبطة بممارسة ملاحياته بها في ذلك الدراسات والتبقيات الاستشرافية والتوقعية.

وفيما يخص تنظيم المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، حدد القانون التنظيمي على الأوجه التالية:

د الجمعية العامة؛

د مكتب المجلس؛

د اللجان الدائمة.

د الأمانة العامة.

كما نص بالإضافة إلى ذلك، على إمكانية منح المجلس إمكانية إحداث لجان مؤقتة أو مجموعات عمل خاصة، من أجل دراسة موضوع معين يدخل ضمن صلاحياته. وفيما يتعلق باللجان التطبيقي ينص القانون التنظيمي على جملة من القواعد المتعلقة بطريقة تدبيره ولاسيما طريقة عقد الاجتماعات، واتخاذ القرارات، وإمكانية حضور الجلسات من قبل أعضاء الحكومة أو مثليهم أو أعضاء اللجان الدائمة بمجلسي البرلمان. بالإضافة إلى جملة من القواعد المتعلقة بالتأطير الإداري والمالي واخضاع تنفيذ ميزانية المجلس لمراقبة المجلس الأعلى للحسابات.



وعليه فإن مبدأ المساواة يعيل على مبدأ آخر، نظمه المشرع الدستوري - كأحد المبادئ الموجبة لحكومة المرفق العمومي - والمتمثلة في مبدأ الاستمرارية والقاضي بقيام المرفق العمومي بهمايه ونشاطه وتقديم خدماته على سبيل الدوام والاستمرار دون انقطاع والقرار من المواطنين بتنفيذ خدماته لكافة التراب الوطني، أي كانت الظروف التي يواجهها في مشواره، لا سيما وأن تحقيق المصلحة العامة تقتزن بالاستمرارية وبالدوام والترب الترابي من المواطنين، لأن توقف سير المرافق العمومية أو تعطيلها عن العمل ولو كان عرضيا يكون له نتائج سيئة على المرفقين لارتباط تلك المرافق بمصالحهم اليومية من جهة أخرى (172).

في ظل هذا التوجه، ألزم المشرع الدستور المرافق العمومية باعتماد مبادئ حديثة والتي تقوم على معايير الجودة والشفافية والمحاسبة والمسؤولية، وجعلها تخضع في تسييرها للمبادئ والقيم الديمقراطية التي أقرها الدستور المغربي الجديد، من أجل استعادة ثقة المواطنين في الإدارة العمومية، وإعادة الاعتبار لنيل المرفق العمومي. وهذا لن يتأتى إلا بسلوك مسلك الحكامة الجيدة في تدبير الشأن العام، باعتبارها نظام جديد لتدبير الفعل العمومي يقتضي مجموعة من القيم والمبادئ التي يجب مراعاتها من طرف المسيرين سواء في مجال التدبير المتداولي أو التدبير العمومي، ونسأل الأمر بحكامة المتأصلة أو الحكامة العمومية، يبقى المبدأ واحد وهو معرفة سبل تمكن الممتهنين مواطنين أو مساهمين من وضع ثقتهم في من فوضوا لهم تدبير شؤونهم. وبهذا الطرح نعتبر حكامه المرافق العمومية - استنادا إلى المبادئ الدستورية المسانفة الذكر - نسبا من المؤسسات المجتمعية المعبرة عن حاجات الناس تغييرا سليما، تربطها شبكة مثبنة من علاقات الضبط والمساءلة، بهدف تحقيق المصلحة العامة بواسطة الاستعمال الأقصى

أي تناقض مع مبدأ المساواة حينما تفتح الإدارة شروطا عامة يتعين استيفاءها من لدن الأشخاص الذين يريدون الاستعادة من خدماتها. وبما لذلك، فمبدأ المساواة يطبق بالنسبة للمرفقين الموقوفين في نفس المركز وفي نفس الظروف والذين تطبق عليهم نفس الأنظمة القانونية الخاصة بالاستعادة من إحدى خدمات المرافق العمومية. ثم إن مبدأ المساواة لا يتناقض مع تعامل المرفق العمومي تساملا مختلفا مع فئات متباينة من الموقوفين، في حين يتنافي مع التمييز بين فئة من المرفقين تتوقف على نفس الشروط للاستعادة من الخدمة المقدمة من لدن المرفق، وتشير كذلك إلى أن مبدأ المساواة لا يمارض مع استعادة بعض الفئات الاجتماعية من بعض المزايا دون غيرهم، وذلك بصفتها استثنائية استنادا إلى نصوص قانونية عامة ولغرض المصلحة العامة، بالنظر للحالة الاجتماعية تلك الفئات، كالإعفاء من الرسوم الضمانية والإعفاء من الرسوم الدراسية بالنسبة للطلبة المحتاجين... وإعفاء الطلبة الموقوفين والطلبة أو إعفائهم منع تشجيعية... أو تخفيض رسوم النقل بالنسبة للموقوفين والطلبة أو السماح للمحتاجين بالانتفاع من بعض الخدمات مجانيا كما أن الإيجال بمبدأ المساواة من لدن الجهة الإدارية المتوط بها تدبير المرفق سواء كانت سلطة إدارية أو شرعية أو فردية، وسيترتب بين الموقوفين من خدمات المرفق، فإن لوجلاء الحق، في حالة تسيير المرفق بأسلوب الانتظار، أن يطالبوا الإدارة مانحة الامتياز بالمدخل لإيجار الموقوف أو صاحب الامتياز على احترام النصوص القانونية، فإذا امتنعت الإدارة عن الاستجابة لطلبهم أو المتكرم من المرفق يدار بأسلوب الاستقلال المباشر أو أسلوب المؤسسة العمومية، فإنه من حق الأفراد اللجوء إلى القضاء المطالبة بإقامة التزام الذي أدخل بمبدأ المساواة بين الممتنعين، وإذا لم يمتنع بشر من جراء القرار فلهم الحق في طلب التعويض الملزم.

كريم لحريش التالون الإداري المغربي، مرجع سابق، ص 300.

وفي ظل هذا التوجه، يعتبر مفهوم الحكامة الجيدة من أقوى المفاهيم التي جاء بها الدستور المغربي الجديد، كعبر عن الفلسفة العامة التي أسسها من أجل إحداث التغيير المنشود، والحد من الفساد ومواءمة التدبير الذي تعاني منه مؤسسات الدولة والمجتمع، وعليه، فقد خصص الدستور الجديد للحكامة الجيدة بابا كاملا - الباب الثاني عشر - من 18 فصلا (الفصول 154-171)، ينقسم إلى شقين، يتعلق الأول بالمبادئ العامة، والثاني بتحديد المؤسسات والهيئات المسانفة على تفعيل هذه المبادئ.

#### المحور الأول : مبادئ عامة

في سبيل ضمان حسن أداء المرافق العمومية - بمختلف أنواعها - لأنشطتها وتلبية حاجيات المواطنين في أحسن الظروف، أخصصها الدستور المغربي الجديد لمجموعة من المبادئ العامة تحكامة تدبير الشأن العام، والتي يمكن التمييز داخلها بين اتجاهين التوجيهية، والمبادئ السلوكية، والأخرى محاسبية، والمؤطرة 6 فصول (من الفصل 154 إلى الفصل 160).

#### الفصل 154 :

يتم تنظيم المرافق العمومية على أساس المساواة بين المواطنين والمواطنين في الولوج إليها، والإنصاف في تغطية التراب الوطني، والاستمرارية في أداء الخدمات.

تخضع المرافق العمومية لمعايير الجودة والشفافية والمحاسبة والمسؤولية، وتخضع في تسييرها للمبادئ والقيم الديمقراطية التي أقرها الدستور.

تشكل المرافق العمومية هوية المجتمع ومبدأ رقيه أو تآخره، حتى باتت التعبير القانوني لفلسفة سياسة الدولة، والمركز الأساسي في تحديدتها، ويعتبر العمود الفقري للدولة الديمقراطية، وأداة لتطبيق إستراتيجية التنمية وتنفيذ البرامج الحكومية، ومن هنا تأتي صوابية العلاقة بين المرفق العام والمجتمع، والمبرر عنها بأن كل تخليق في المرافق العمومية هو تخليق في المجتمع نفسه، لذلك أولى الدستور المغربي الجديد أهمية خاصة لمبادئ الحكامة الجيدة في تنظيم المرافق العمومية على أساس المساواة بين المواطنين والمواطنين في الولوج إليها، والإنصاف في تغطية التراب الوطني والاستمرارية في أداء الخدمات.

يعتبر مبدأ المساواة من المبادئ التأسيسية التي يقوم عليها المرفق العمومي، والذي أرسى قواعد الفقه والقضاء الإداريين، لذلك كان من الطبيعي أن يعيد المشرع الدستوري إلى الإرتقاء به إلى درجة قاعدة دستورية، جاعلا منه الضمانة الأساسية والإلزام القانوني في أداء المرافق العمومية خدماتها على أساس المساواة بين جميع الأفراد دون تمييز بينهم بسبب الدين أو اللون أو الجنس أو المرق أو اللغة، حينما تتوفر فيهم شروط الاستعادة من تلك الخدمات... لذلك يعد مبدأ المساواة من المبادئ الأساسية الشترية عن وجود المرفق العمومي حيث يتساوى الجميع أمامه سواء في الاستعادة من خدماته أو المساهمة في تحمل أعبائه من جهة (171).

الأكد أن مبدأ المساواة أمام المرافق العمومية لا يقصد به المساواة المطلقة، حيث يجوز لكل فرد في المجتمع أن يستفيد من خدمات المرفق العمومي دون قيد أو شرط، وإنما يقصد به المساواة بين جميع الأفراد الذين تحقق فيهم الشروط التي فرضها المرفق العام للاستفادة من خدماته، لذلك ليس مفادك =

وعليه فإن مبدأ المساواة يجعل على مبدأ آخر، نظمته المشرع الدستوري - كأحد المبادئ المرجعية لحكومة المرفق العمومي - والمتمثل في مبدأ الاستمرارية والتاضي بتمام المرفق العمومي بهيأته ونشاطه وتقديم خدماته على سبيل الدوام والاستمرار دون انقطاع والمرفق من المواطنين بتنظيمه لخدماته لكافة التراب الوطني، أي كانت الظروف التي يواجهها في مشواره، لا سيما وأن تحقيق المصلحة العامة تقترون بالاستمرارية وبالدوام والقرب الترابي من المواطنين، لأن توقف سير المرافق العمومية أو تعطيلها عن العمل ولو كان عرضيا يكون له نتائج سيئة على المرفقين لارتباط تلك المرافق بمصالحهم اليومية من جهة أخرى (172).

في ظل هذا التوجه، ألزم المشرع الدستور المرافق العمومية باعتماد مبادئ حديثة والتي تقوم على مبادئ الجودة والشفافية والمحاسبة والمسؤولية، وجعلها تخضع في تسييرها للمبادئ والقيم الديمقراطية التي أقرها الدستور المغربي الجديد، من أجل استعادة ثقة المواطنين في الإدارة العمومية، وإعادة الاعتبار لتبيل المرفق العمومي، وهذا لن يأتي إلا بسلوك مسلك الحكامة الجيدة في تدبير الشأن العام، باعتبارها نظام جديد لتدبير الفعل العمومي يتبنى مجموعة من القيم والمبادئ التي يجب مراعاتها من طرف المسيرين سواء في مجال التدبير المتداولي أو التدبير العمومي، ونوآ نقل الأمر بحكامة المتداولة أو الحكامة العمومية، يبقى المبدأ واحد وهو معرفة سبل تمكن المقيمين مواطنين أو مساهمين من وضع ثقتهم في من فوضوا لهم تدبير شؤونهم. وبهذا الطرح تعتبر حكامه المرافق العمومية - استنادا إلى المبادئ الدستورية السالفة الذكر - نمطا من المؤسسات المجتمعية المعبرة عن حاجات الناس تغييرا سلبيا، ترابطها شبكة مبنية من علاقات الضبط والمساواة، بهدف تحقيق المصلحة العامة بواسطة الاستعمال الأقصى

أي تناقض مع مبدأ المساواة حينما تفتح الإدارة شروطا عامة ينعين استبعادها من لدن الأشخاص الذين يريدون الاستفادة من خدماتها. وبما لذلك، فمبدأ المساواة يطبق بالنسبة للمرفقين الموجودين في نفس المركز وفي نفس الظروف والذين تتلقون عليهم نفس الأنظمة القانونية الخاصة بالاستفادة من إحدى خدمات المرافق العمومية. ثم إن مبدأ المساواة لا يتناقض مع تعامل المرفق العمومي شاملا مع مختلف هئات متباينة من المرفقين، في حين يتناقض مع التمييز بين فئة من المرفقين تتوزع على نفس الشروط للاستفادة من الخدمة المقدمة من لدن المرفق، ويشير كذلك إلى أن مبدأ المساواة لا يتعارض مع استعادة بعض الفئات الاجتماعية من بعض المزايا دون غيرها، وذلك بصفة استثنائية استنادا إلى نصوص قانونية عامة والغرض المصلحة العامة، بالنظر للحالة الاجتماعية تلك الفئات، كالإعفاء من الرسوم التفاضلية، والإعفاء من الرسوم الدراسية بالنسبة للطلبة للموظفين والطلبة أو السماح للمتعدين إعطائهم منح تشجيعية... أو تخفيض رسوم النقل بالنسبة للموظفين والطلبة أو السماح للمتعدين بالانتماء من بعض الخدمات محاشا كما أن الإخلال بمبدأ المساواة من لدن الجهة الإدارية المنوط بها تدبير المرفق سواء كانت سلطة إدارية أو شرعية أو فردية، وسيترتب عن ذلك أضرار على المرفق، فإن لوجلاء الحق، في حالة تسيير المرفق بأطلوب المشايخ، أن يتألموا الإدارة مانحة الامتياز بالتدخل لإيجاد المنتزح أو صاحب الامتياز على احترام النصوص القانونية، فإذا امتنعت الإدارة عن الاستجابة لطلبهم أو كان المرفق يدار بأطلوب الاستغلال المباشر أو أطلوب المؤسسة العمومية، فإنه من حق الأفراد اللجوء إلى القضاء للمطالبة بإزالة التمر الذي أخل بمبدأ المساواة بين المتنتعين، وإذا انتقم ضرر من جراء التمر فلم الحق في طلب التعويض الملأئم.

كريم لحرش التاتون الإداري المغربي، مرجع سابق، ص 300.

و في ظل هذا التوجه، يعتبر مفهوم الحكامة الجيدة من أقوى المفاهيم التي جاء بها الدستور المغربي الجديد، ككبير عن الفلسفة العامة التي أسسها من أجل إحداث التغيير المنشود، والحد من الفساد وسوء التدبير الذي تعاني منه مؤسسات الدولة والمجتمع، وعليه، فقد خصص الدستور الجديد للحكامة الجيدة بابا كاملا - الباب الثاني عشر - من 18 فصلا (الفصول 154-171)، ينقسم إلى شقين، يتعلق الأول بالمبادئ العامة، والثاني بتحديد المؤسسات والهيئات العاملة على تفعيل هذه المبادئ.

#### المحور الأول: مبادئ عامة

في سبيل ضمان حسن أداء المرافق العمومية - بمختلف أنواعها - لأنشطتها وتلبية حاجيات المواطنين في أمن الظروف، أخضعها الدستور المغربي الجديد لمجموعة من المبادئ العامة لحكامة تدبير الشأن العام، والتي يمكن التمييز داخلها بين المبادئ التنظيمية، والمبادئ السلوكية، والأخرى محاسبية، والمؤطرة 6 فصول (من الفصل 154 إلى الفصل 160).

#### الفصل 154:

يتم تنظيم المرافق العمومية على أساس المساواة بين المواطنين والمواطنات في التوزيع إليها، والإلتصاف في تغطية التراب الوطني، والاستمرارية في أداء الخدمات.

تخضع المرافق العمومية لمعايير الجودة والشفافية والمحاسبة والمسؤولية، وتخضع في تسييرها للمبادئ والقيم الديمقراطية التي أقرها الدستور.

تشكل المرافق العمومية هوية المجتمع ومبار رقيه أو تخرجه، حتى باتت التعبير القانوني لفلسفة سياسية الدولة، والمركز الأساسي في تحديد بنائها، ويعتبر الممود الفكري للدولة الديمقراطية، وأداة لتطبيق إستراتيجية التنمية وتفيد البرامج الحكومية، ومن هنا تأتي صوابية العلاقة بين المرفق العام والمجتمع، والمعبر عنها بأن كل تخليق في المرافق العمومية هو تخليق في المجتمع نفسه، لذلك أولى الدستور المغربي الجديد أهمية خاصة لمبادئ الحكامة الجيدة في تنظيم المرافق العمومية على أساس المساواة بين المواطنين والمواطنات في التوزيع إليها، والإلتصاف في تغطية التراب الوطني والاستمرارية في أداء الخدمات.

يعتبر مبدأ المساواة من المبادئ التلقيدية التي يقوم عليها المرفق العمومي، والذي أرسى قواعد الفقه والقضاء الإداريين، لذلك كان من الطبيعي أن يعهد المشرع الدستوري إلى الإرتقاء به إلى درجة قاعدة دستورية، جاعلا منه الضمانة الأساسية والإلتزام القانوني في أداء المرافق العمومية خدماتها على أساس المساواة بين جميع الأفراد دون تمييز بينهم بسبب الدين أو اللون أو الجنس أو العرق أو اللغة، حينما تتوفر فيهم شروط الاستفادة من تلك الخدمات... لذلك يعد مبدأ المساواة من المبادئ الأساسية المترتبة عن وجود المرفق العمومي حيث يتساوى الجميع أمامه سواء في الاستفادة من خدماته أو المساهمة في تحمل أعبائه من جهة (171).

الأكيد أن مبدأ المساواة أمام المرافق العمومية لا يقتصد به المساواة المطلقة، حيث يجوز لكل فرد في المجتمع أن يستفيد من خدمات المرفق العمومي دون قيد أو شرط، وإنما يقتصد به المساواة بين جميع الأفراد الذين تحقق فيهم الشروط التي فرضها المرفق العام للاستفادة من خدماته، لذلك ليس هناك

تتلقى المرافق العمومية ملاحظات مرتقيتها، واقتراحاتهم وتنظمتهم، وتؤمن تتبعها. تقدم المرافق العمومية الحساب عن تدبيرها للأموال العمومية، طبقاً للقوانين الجارية بها العمل، وتخضع في هذا الشأن للمراقبة والتقييم.

ألزم المشرع المستوي المرافق العمومية بتلقي ملاحظات مرتقيتها، واقتراحاتهم وتنظمتهم، وتؤمن تتبعها كأحد المظاهر الأساسية لمكامة المراق المرموقة، من أجل تجاوز عجز الإدارة عن تحقيق طموحات المواطنين في الاستجابة لمطالباتهم وطموحاتهم بشكل مناسب، وعززت الحاجة إلى ضرورة التتبع المراقم هنا إلى تصحيح الخلل الذي على ضوء تنسيق التواصل بين الإدارة والمواطن، وشير مفهوم التتبع هنا إلى تصحيح الخلل الذي على ضوء النتائج التي يتم رصد ما نتيجة لتتبع ملاحظات واقتراحات وتنظمت المراقمين، يقع تدراك جوانب هذا الخلل إن وجدت، والعمل على تصحيحها وثبتت عناصر النجاح والاستفادة منها، وهو ما يجعل على وجوب العمل من أجل جعل الشيء في علاقة متوافقة مع شيء آخر، وهذا الشيء الآخر ليس سوى فكرة الحكامة الجيدة في تدبير الشأن العام (174).

كما أوجب الدستور المغربي الجديد المرافق العمومية بتقديم الحساب عن تدبيرها للأموال العمومية، طبقاً للقوانين الجارية بها العمل، وتخضع في هذا الشأن للمراقبة والتقييم، غايته المثل في ذلك توفير مدد المراق المعلومات الدقيقة في وقتها، وإفصاح المجال أمام الجميع للاضطلاع على المعلومات الضرورية، الأمر الذي يساعد على اتخاذ القرارات الإدارية المناسبة توسيعاً لدائرة المشاركة لدائرة المشاركة والمراقبة والمعاملة، باعتبارها مقومات للمقاربة الجديدة لمنظومة الحكامة في المجال الإداري، إذ أنها عناصر ذات وجرة حكامة قوية إذا ما قورنت بمناصر مطلب الإصلاح الإداري أو بمفاهيم مثل التنمية والتحديث الإداري، والتي بالإمكان اعتبارها هي الأخرى مدخل جري للحكامة الإدارية.

■ أن توجد الوسائل الكفيلة بتطبيق القوانين، وأن يتم حل الخلافات والمنازعات، باللجوء إلى سلطة قضائية مستقلة ونزيهة، وبدرجة بالغة، وأن تكون قراراتها وأحكامها ملزمة لجميع النرقاء، ولا تقبل التفتيش أو التماسل في تنفيذها من طرف المحكوم ضدهم، ولو كانوا يمثلون الدولة، أو إحدى مؤسساتها، ولا تشمل أية الفعول لتعطيل الأحكام القضائية في مواجهة ذوي الجاه والنزول.

من المفهوم أن التواكيز ليست جامدة، وإنما هي قابلة دائماً للتغيير، لمواكبة التطورات والمستجدات التي تمر بها مختلف مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ومن المفروض أن يكون دور السلطة التشريعية في هذا المجال يكمن بحماية المجتمع وسيروره وتطوره، إلا أن تغيير القوانين السائدة، وأصدار تشريعات جديدة، وتطبيقها في المجالات التي شرعت من أجلها، لا يمكن أن يتم إلا في نطاق الشروط السابقة الذكر، وإلا وقع الإخلال بمبدأ سيادة القانون.

(174) يحل عنصر التشكي والتظلم إلى المراق العمومي على تصحيح شئ أو كتابي يمر من خلاله المراق على عدم رضاه على الخدمة المقدمة له، وغالباً ما يكون في المرحلة الأولية للشوئ نزاع بين الإدارة والمراق، وإرسال نظام الشكايات والتظلمات تعلق قاعة لدى المواطن بإمكانية الاحتجاج على قرارات التي يصدها المراق العمومي، غير أن واقع الإدارة العمومية المغربية يتسم بغياب الوعي أهمية الشكايات والتظلمات في علاقة الإدارة بالمواطن، بحيث تجددها في أغلب الأحيان غير صاغية لتظلمات وشكايات المواطنين، وتدار ما تورده على هذه التظلمات والشكايات، إضافة إلى ضعف لجوء المواطن لهذه الوسيلة نظراً لبطء الرد وأعمال معالجة الملفات من طرف الإدارة، وغياب وحدات إدارية تختص بالشكايات والتظلمات داخل المرافق العمومية.

لوسائل البشرية والمالية والتقنية وكذا المؤسساتية للدولة، بنية إقامة دولة ديمقراطية نافذة تضمن حقوق المواطنين وتوفر آليات مناسبة لتتبع السياسات العمومية وتصحيحها، والتصدد لإساءة استخدام السلطة والنفوذ وأعداد المال العام، وهو ما يجعل منها منهجية جديدة لإعادة تنظيم العلاقات وإعادة توزيع الأدوار داخل المجتمع في إطار مجموعة من المبادئ (الشريعة والمفروعة، الكفاية، النجاعة، المتابعة، التقييم، الثانوية الفاعلة وتحقيق التكامل، تنظيم التعاضد والتعاون، تحقيق الامركزية ومبدأ الترابية والعضا على البيئة).

#### الفصل 155 :

يمارس أعوان المرافق العمومية وظائفهم، وفقاً لمبادئ احترام القانون والحياة والشفافية والنزاهة والمصلحة العامة.

أوجب الدستور المغربي الجديد أعوان المراق العمومية عند ممارسة وظائفهم، الخضوع لمبادئ احترام القانون والحياة والشفافية والنزاهة والمصلحة العامة، وهو الأمر يجد أساسه في المكاتب المتميزة التي أصبح يحتلها المراق البشري العامل بالمرافق العمومية، لما أصبح يقوم به في العصر الحاضر من أعمال لم تعد مقتصرة على الجانب الإداري فحسب، بل تعدتها إلى الجانب الاقتصادي والاجتماعي، لأنه يتم تلبية الحاجيات العامة المرفقية من خلال الوسائل البشرية أو عمال وأعوان المراق العمومية الذين يخضعون لأنظمة قانونية مختلفة فيما للمنى الذي يأخذه المراق العام.

وباعتبار مبادئ مبادئ احترام القانون والحياة والشفافية والنزاهة والمصلحة العامة، عناصر موجهة للحكامة المرفق العمومي تساعد بشكل كبير على تأطير تدخلات أطره وأعماله في تنظيم المجتمع، وضمان تساكين وتمايز مكوناته المختلفة، وحماية مصالح وحقوق وحريات الأفراد والجماعات داخله، غير أنه لا يكفي أن توجد دسترة الحكامة المرفقية لإقامة التوازن بين المصالح المتعارضة، وتحقيق العدل والإنصاف بين الناس، وضمان حسن سير مؤسسات الدولة لما فيه مصلحة عموم المواطنين، وفق ما تقتضيه قواعد المجتمع الديمقراطي، بل لابد وأن توافق ذلك العديد من الإجراءات لمساعدة أعوان المراق العمومية على أداء مهامهم وفقاً لما تقتضيه مصلحة المراق والمواطن على حد سواء (175).

(175) تعد على رأسها هذه الإجراءات :

- أن تقوم مضامين القوانين التي تنظم الحياة الإدارية داخل المجتمع على أسس عادلة، بدءاً من الدستور الذي يجب أن ينظم مؤسسات الدولة على قواعد ديمقراطية، ويتم التوازن بين السلطات ويضمن الحقوق والحريات الأساسية للإنسان، ثم القوانين التي تنظم مختلف المجالات، والتي ينبغي أن تؤمن الحماية من جميع أشكال الظلم والفساد والتمييز والاضطهاد، أو سوء المعاملة، من طرف أشخاص عابدين، أو ذوي النفوذ، أو من قبل أشخاص مسؤولين، مثل الدولة ومؤسساتها.
- أن تسري القوانين في مواجهة الجميع بشكل متساو، ودون أي تميز، بسبب الجنس، أو اللون، أو المعتقد الديني، أو الانتماء السياسي أو الثقافي، أو بسبب النفوذ السلطوي، أو العلاقات العائلية أو الشخصية مع ذوي المراتب العليا في هرم الدولة، أو بسبب الجاه والمال، فلا تكون مجرد نصوص شكلية، ولا يتم تطبيقها مع عدم أن يتم احترام القوانين على أرض الواقع، فلا تكون مجرد نصوص شكلية، ولا يتم تطبيقها، أو عدم تطبيقها إلا بكونية استثنائية، وإنما ينبغي أن تسري على جميع الحالات المشابهة.



## الفصل 157 :

يحدد ميثاق للمرافق العمومية قواعد الحكامة الجيدة المتعلقة بتسيير الإدارات العمومية والجهات والهيئات التابعة الأخرى والأجهزة العمومية.

يشير الميثاق المنزني للمرافق العمومية والهيئات التابعة الأخرى والأجهزة العمومية، لبنة جديدة لإرساء الحكامة الجيدة في تدبير الشأن العمومي، يحدد التراتبات الإدارية وأعرافها وقواعد تنظيمها وتسييرها والقواعد المنظمة لعلاقة الإدارة بالمرتفق، وسن قواعد التدقيق الدوري وتكثيف القرارات الإدارية ونشرها وقياس الأداء والجدوة وعقلنة وترشيد الهياكل الإدارية لتتأدى تدخل الاختصاصات وتضخم المصالح الإدارية، بناء على إنجاز عمليات تدقيق تنظيمي بصفة مستمرة.

ويشكل ميثاق المرافق العمومية أول تنزيل لأوراش الحكامة المرتقبة في ظل الدستور الجديد، الذي يمكن من خلاله - اعتماد سياسة تديرية تجعل من الموارد البشرية قلب الرحي في إعداد وتنفيذ السياسات العمومية، باعتقاد عدة إجراءات تشمل مواصلة الإصلاحات الهيكلية الشاملة والعميقة لمنظومة تدبير الموارد البشرية، والمتضمنة لمناهج حديثة تأخذ بعين الاعتبار الوطائف والكفاءات، وتقييم الأداء، وتثمين الكوكن المستمر، اعتماد الكفاءة والاستحقاق والشفافية في ولوج الوظائف العمومية، وتولي المناصب العمومية.

أضف إلى ذلك أن إجراءات ميثاق المرافق العمومية، لابد وأن تتر منظومة جديدة للأجور محفزة ومنصفة وشفافة، تركز على الاستحقاق والمردودية والشفافية والإنجاز الفعلي للعمل من جهة، وتروم كذلك الأخذ بعين الاعتبار مبدأ المناصفة في الوصول إلى منسبلة منصفة للمراتب في مناصب المسؤولية، وإرساء نظام التدبير على النتائج في الإدارة العمومية، مع العمل على تفعيل حركية المسؤولين في الإدارات العمومية وإرساء ممرات وقواعد واضحة وتحفيزية لإعادة الإشتغال داخلها وفيما بينها وكذا بين المصالح المركزية والمصالح الخارجية من جهة أخرى.

إلى ذلك تتضمن إجراءات ميثاق المرافق العمومية تقييم سياسة التكوين الإداري، في أفق إعادة النظر في الكوكن الموجه للإدارة العليا، وكذا تفعيل الدور الأساسي الذي تضطلع به الإدارة الترابية، من خلال مواصلة الجهود الرامية لتحديث هذه الإدارة وتأهيلها وترشيدتها بالوسائل المادية والبشرية الضرورية ودعم قدراتها التديرية لخدمة المواطن ورفع تحديات الأمن والتنمية.

## الفصل 158 :

يجب على كل شخص، منتخبا كان أو معينا، يمارس مسؤولية عمومية، أن يقدم طلبا للكتيبات المحددة في القانون، تصريحا كتابيا بالامتلاكات والأصول التي في حيازته، بصفة مباشرة أو غير مباشرة، بمجرد تسلمه لمهامه، وخلال موارستها وعند انتهائها. يند مفهوم تطبيق الحياطة العامة في ضوء الدستور المغربي الجديد أحد الرهانات الأساسية للدولة والسياسية، بهدف الارتقاء بحلاقة المرفق العام بالمرتفقين إلى جو شهود النقة

والمصداقية والشفافية، مع ما يتطلبه ذلك من حزم ومعالجة في العمق تعتمد على التحسين والوقاية والرصد، بل والرجز إذا تطلب الأمر ذلك لتغيير السلوكات في الإدارة بصفة خاصة والمجتمع بصفة عامة. استنادا إلى ما توفره الحكامة المرتقبة من مبادئ مرجعية تؤسس للشفافية في تدبير الشأن العام، وترسيخ أخلاقيات المرفق العمومي، بين ضوابط قانونية جديدة ووضع آليات عملية وجريئة لدعم أخلاقيات المرفق العمومي، وقطع الطريق أمام استغلال النفوذ والرشا غير المشروع.

وبه ظل هذا التوجه، عمد المشرع الدستوري إلى تعزيز عنصرَي المساءلة والرقابة - كركيزة أساسية لحكامة تدبير الشأن العمومي -، باعتماد قاعدة تلازم ممارسة المسؤولية والوظائف العمومية بالمحاسبة، إذ أوجب الفصل 158 كل شخص، منتخبا كان أو معينا، يمارس مسؤولية عامة، أن يقدم طلبا للكتيبات المحددة في القانون، تصريحا كتابيا بالامتلاكات والأصول التي في حيازته، بصفة مباشرة أو غير مباشرة، بمجرد تسلمه لمهامه، وخلال ممارستها وعند انتهائها، مستندا في ذلك إلى مجموعة من الضوابط القانونية المؤطرة بمجموعة من النصوص التشريعية المتعلقة بالتصريح الإيجابي بالامتلاكات (175).

(175) يمكن إيجاز الضوابط القانونية المؤطرة للتصريح الإيجابي بالامتلاكات النصوص التشريعية التالية :

- أعضاء الحكومة وأعضاء دوائريتهم : ظهور شريف رقم 1-08-72 صادر في 20 أكتوبر 2008 بتتيم الظهير رقم 1-74-331 الصادر في 23 أبريل 1975 بشأن حالة أعضاء الحكومة وتأييد دوائريتهم.
- أعضاء المحكمة الدستورية : ظهور شريف رقم 1-08-69 صادر في 20 أكتوبر 2008 بتتيم القانون التنظيمي رقم 49-07 المتسم بموجبه القانون التنظيمي رقم 28-93 المتعلق بالمجلس الدستوري.
- أعضاء مجلس النواب : ظهور شريف رقم 1-08-70 صادر في 1-08-10-0 بتتيم القانون التنظيمي رقم 50-07 القاضي بتتيم القانون التنظيمي رقم 31-97 المتعلق بمجلس النواب.
- أعضاء مجلس المستشارين : ظهور شريف رقم 1-08-71 صادر في 20-10-2008 بتتيم القانون التنظيمي رقم 51-07 القاضي بتتيم القانون التنظيمي رقم 32-97 المتعلق بمجلس المستشارين.
- القضاء : ظهور شريف رقم 107-201 صادر في 30 نونبر 2007 بتتيم القانون رقم 53-06 القاضي بتسيخ وتسييم الفصل 16 من الظهير الشريف بمقايه قانون رقم 1-74-67 الصادر في 11 نونبر 1974 المتعلق بالنظام الأساسي للقضاة.
- قضاء المحاكم المالية : ظهور شريف رقم 1-07-199 صادر في 30-11-2007 رقم 62-99 المتعلق بدعوة المحاكم المالية.
- أعضاء الهيئة العليا للإلتصال السمي العمومي : ظهور شريف رقم 1-08-73 صادر في 20-10-2008 يقضي بتتيم الظهير الشريف رقم 1-02-212 بتاريخ 1 غشت 2002 بإحداث الهيئة العليا للإلتصال السمي العمومي.
- منتقبي المجالس المحلية والقرى العينية وبعض المواطنين أو الأعران العموميين : ظهور شريف رقم 1-07-202 صادر في 20 أكتوبر 08 بتتيم القانون رقم 54-06 المتعلق بإحداث التصريح الإيجابي لبعض منتقبي المجالس المحلية والقرى العينية وبعض فئات المواطنين أو الأعران العموميين بامتلاكاتهم.

نشرت هذه النصوص القانونية بالجريدة الرسمية، العدد 5679، الصادر في 4 ذي القعدة 1429 الموافق لـ 3 نونبر 2008، ص 4001 وما يليها.

تكون الهيئات المكلفة بالحكمة الجديدة مستقلة، وتستفيد من دعم أجهزة الدولة، ويمكن للقانون أن يحدث عند الضرورة، علاوة على المؤسسات والهيئات المذكورة بعده، هيئات أخرى للضبط والحكمة الجديدة.

شكل الدستور المغربي الجديد قفزة نوعية ومدخلا أساسيا، في اتجاه تكريس الحكامة الجديدة والديمقراطية التشاورية، حيث عمل على أحداث هيئات للتشاور، قصد إشراك مختلف الفاعلين الاجتماعيين، في إعداد السياسات العمومية وتبنيها وتنفيذها وتقييمها، وحرصا من المشرع الدستوري على قيام تلك المؤسسات بالأدوار المنوطة بها على أكمل وجه، أكد في الفصل 159 على أن الهيئات المكلفة بالحكمة الجديدة مستقلة، وتستفيد من دعم أجهزة الدولة، ويمكن للقانون أن يحدث عند الضرورة، هيئات أخرى للضبط والحكمة الجديدة.

ولقد حظيت هذه المؤسسات والهيئات بهذه العناية الدستورية، نظرا لتعدد مجالات تدخلاتها التي تتوزع بين حماية الحقوق والحريات، والحكمة الجديدة والتنمية البشرية والمستدامة والديمقراطية التشاورية. رغبة في حماية حقوق الإنسان والنعوض بها، وتختلف أدوارها بين السلطة الضبطية وسلطة الاستشارة، فإذا كانت الهيئات الضبطية تهم تنظيم المنافسة والعلاقات بين المتدخلين في بعض القطاعات ذات الطبيعة الاقتصادية بشكل عام، فإن الهيئات والمجالس الاستشارية متضمنة بأدوار جديدة هامة في القادام من السنوات، في اتجاه تكريس الديمقراطية وتعزيز مكانة سلطة الاستشارة في الواقع الفعلي.

إن أحداث تلك المؤسسات والهيئات وتبنيها يتم عن توجه أكثر جرة في سبيل تعزيز مشاركة مختلف الفاعليات والحساسيات المجتمعية في تدبير المشترك الوطني في مختلف المجالات التي تروى مستقبل السياسات العمومية ببلادنا. فبالعوازاة مع التوجه نحو تكريس دولة الحق والقانون، وتنشاقية المسائل الانتخابية، وربط المسؤولية بنتائج صناديق الاقتراع، أصبح الواقع يفرض فتح المجال لبعض المكونات المجتمعية للتعبير عن انشغالاتها ومطالبها واقتراحاتها، من خلال فضاءات مؤسساتية دستورية تغطي لربها السلطة الاستشارية المنوطة بالمتدولة في الآلية الديمقراطية التمثيلية، التي قد لا تكفل دائما للجميع إمكانية التمثيل المؤسساتي البرلماني، أو حتى القدرة على إسماع صوتها في ظل مؤسسات تبقى تمثيليةها مقتصرة في محترفي الانتخابات والسياسة.

وبالنظر للتمثيلية العمومية التي تتميز مؤسسات وهيئات الحكامة الجديدة في الدستور المغربي الجديد، فهي تساهم في تادية أدوار كثيرة، تسمى -من خلالها- إلى تحقيق جملة من الأبعاد منها ما هو الاستراتيجي، كتقييم السياسات العمومية واستشراف التحديات المستقبلية القطاعية أو الاجتماعية. ومنها ما هو السياسي، الطرقي كاستيعاب بعض القوى والحساسيات، وليس بالضرورة احتوائها، في بنية مؤسساتية شبه رسمية، تمكنها من التعبير عن مواقفها خارج منطلق الزمن الانتخابي الضيق، الذي يجعل السلاطين التشريعية والتفذية حبيسة الدورات الانتخابية، مع كل ما يعنيه ذلك من افتقار تلك المؤسسات للنفس الطويل والرؤية البعيدة المدى. أضف إلى ذلك أنها تسعى إلى تعميق الوعي الجماعي وأنصاح شروط التغيير المجتمعي، اللذان يبران حتما غير تعزيز ورأسسة الحوار العمومي حول القضايا المعاصرة للوطن والمواطنين.

ويسمى المشرع الدستوري من الارتقاء بمبدأ التصريح الإيجابي بالممتلكات باختلاف أشكالها داخل الإدارة العمومية والهيئات المنتخبة والسلطات القضائية إلى درجة قاعدة دستورية، التأكيد على انخراط المغرب في استكمال صرح دولة القانون والمؤسسات وتحديث الإدارة المغربية وترسيخ أخلاقيات المرفق العام وتخليق الحياة العامة وتكريس مبادئ المساءلة والمحاسبة والشفافية وحماية المال العام ومحاربة الرشوة والفساد واستغلال النفوذ، وهي معطيات من شأنها المساهمة في حسن تدبير المرفق العمومي، وقطع الطريق على انتشار الإثراء غير المشروع للذين يحملون مسؤولية في الجماعات الترابية والإدارات من خلال قانون التصريح الإيجابي للممتلكات، وتشمل الممتلكات الواجب التصريح بها مجموع الأموال المنقولة والمقارنات، وعلى الخصوص (179) :

- ❑ الودائع في حسابات بنكية.
- ❑ السندات والمساهمات في الشركات والقيم المنقولة الأخرى.
- ❑ الأموال المكتسبة عليها عن طريق الإرث.
- ❑ الإثبات ذات معرك.
- ❑ الاقتراضات لدى مؤسسات الائتمان.
- ❑ الصحف الفنية والآثار التي يملكها الملام أو يشارك في ملكيتها أو يدبرها، بأية صفة من الصفات، لاسيما لحساب زوجة أو أولاده القاصرين أو البالغين سن الرشد.

ويجب الإدلاء بالتصريح في بداية تسلم المهام وعند انتهاءها فيما يتعلق بمنتهين الجماعات الترابية، وفي بداية وعند انتهاء مباشرة الوظيفة فيما يخص المواطنين والأعوان العموميين، وتعين تجديدها كل سنة في شهر فبراير، وتدرس التصريحات المودعة حسب الحالات، من قبل المجلس الأعلى للمصدايات أو المجلس الجهوي للحسابات، ويقوم بها مستشار مقرر بعينه نفسه. وعندما يتبين من ترقية المستشار المقرر وجود أفعال تشكل مخالفات لمجموعة القانون الجنائي، يعجل وكيل الملك لدى مجلس الحسابات المختص الأفعال المذكورة بطلب من رئيس المجلس المذكور، على السلطة القضائية المختصة.

وبحسب على عدد الإدلاء، بالتصريح وعلى التصريحات الكاذبة-بموجب مجموعة القانون الجنائي- كما هو آتت فيما يتعلق بالإرشاء، ولا يمكن الإطلاع على التصريحات المودعة وعلى الملاحظات المبداء بخصوصها إلا بطلب صريح من الملام بالتصريح أو من ذوي حقوقه أو بطلب من السلطة القضائية، ويجب على كل الأشخاص الذين يطالبون بأية صفة من الصفات على التصريحات المنصوص عليها في هذه المادة أو يستغلونها، أن يحافظوا على السر المهني طبقا للقوانين والأنظمة الجاري بها العمل (177).

(175) للمزيد من التفصيص يرجع في هذا الشأن : عبد الحكيم ذوق، التصريح الإيجابي بالممتلكات في المغرب : نقطه انتقطة ومكامن الضعف، مجلة الحقوق المغربية، سلسلة الممارف القانونية والقضائية، العدد 7، مطبعة الممارف الجديدة، الرباط، العلمية الأولى، 2012، ص 13.

(177) الفصل 466 من مجموعة القانون الجنائي.

وإذا كانت الهيئات الوطنية المستقلة تجعل على الهيئات الإدارية المستقلة ذات شخصية معنوية، تدير مرفقا عموميا ما يتبناه عن الدولة وباسمها وتحظى باستقلال إداري ومالي عن المساطين التشريعية والتنفيذية مع أعية الترافع أمام القضاء، وقراراتها قابلة للطعن من طرف القضاء الإداري أو الدستوري، مما يجعلها تحظى بخصوصيات متميزة أهمها تمتعها بثلاث مميزات: عنصر السلطة والاستقلالية والتنظيم الذاتي المضموري والوطني، فإن المشرع المغربي أسند للمعوض من هذه الهيئات صلاحيات هامة ومتعددة، تمنحها مصداقية أمام كل من الحكومة والبرلمان، أهمها اعتبارها: سلطة ضبطية منظمة للقطاع العمومي، وسلطة ترخيصية تجيز للفاعلين الاستناد من القطاع، وسلطة تحكمية فيما بين المرتقنين وسلطة زجرية عقابية تحصيلنا للقوانين المنظمة للقطاع أو المجال الذي تشتغل فيه.

لقد جمع المشرع الدستوري الهيئات المشتركة الساكنة الذكر في الباب الثاني عشر تحت عنوان «مؤسسات وهيئات حماية الحقوق والحريات والحكامة الجيدة والتنمية البشرية والمستدامة الديمقراطية التشاركية»، تشمل 11 فصل (من الفصل 160 إلى الفصل 171)، ومنها إلى ثلاثة أصناف محدودة كما هي في الجدول التالي :

الجدول رقم (10) : تصنيف هيئات ومؤسسات الحكامة الجيدة في ظل الدستور المغربي الجديد

الصفة	المجال	المؤسسات والهيئات	الأساس الدستوري
الصف الأول	حماية حقوق الإنسان والتعويض بها	الرجوع	الفصل 161
		مجلس الجالية المغربية بالخارج	الفصل 162
		الهيئة المكلفة بالمناصفة ومحاربة جميع أشكال التمييز	الفصل 163
الصف الثاني	هيئات الحكامة الجيدة والتقنين	الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري	الفصل 164
		مجلس المنافسة	الفصل 165
		الهيئة الوطنية للزراعة والوقاية من الرشوة ومحاربتها	الفصل 166
الصف الثالث	النهوض بالتوعية البشرية المستدامة والديمقراطية والديمقراطية	المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي	الفصل 167
		المجلس الاستشاري للأسرة والطفولة	الفصل 168
		المجلس الاستشاري للشباب والعمل الجماعي	الفصل 169
		المجلس الاستشاري للشباب والعمل الجماعي	الفصل 170

المصدر : الباب الثاني عشر من الدستور الجديد للمملكة المغربية.

## الفصل 160 :

على المؤسسات والهيئات المشار إليها في الفصول 161 إلى 170 من هذا الدستور تقديم تقرير عن أعمالها، مرة واحدة في السنة على الأقل، الذي يكون موضوع مناقشة من قبل البرلمان.

تعتبر دسترة مؤسسات وهيئات الحكامة الجيدة (المحددة في الفصول 161 إلى 170) المود التشريعي للدولة الديمقراطية، ويراد بهم جديد للحكامة التشاركية، وأداة أساسية لتطبيق استراتيجيات التنمية البشرية الدولة من هذه المؤسسات والهيئات درجة عالية من المهنية والاحترافية في تدبير القطاعات والمجالات التي تشتمل فيها، ولعب دور ترويجي وتثقيفي مبادئ الحكامة المرتبطة استنادا إلى قيم ومبادئ المسؤولية والمحاسبة والشفافية والمراقبة، لذلك أوجبها المشرع الدستوري بتقديم تقرير عن أعمالها، مرة واحدة في السنة على الأقل، الذي يكون موضوع مناقشة من قبل البرلمان.

وتهدف مناقشة البرلمان للتقرير السنوي لأعمال مؤسسات وهيئات الحكامة الجيدة إلى إقرار الرقابة البرلمانية على أدائها، وهي رقابة هدفها الرقي بمرادف أدائها الوطني أو الاستشاري من خلال مناقشة هذا التقرير انطلاقا من ثلاثة عناصر أساسية :

- يمثل الأول في الوقوف على الاختلالات والمشاكل التي تعيق عملها.
- يتعلق الثاني بتفخيص الأسباب التي حالت دون تحقيق هذه المؤسسات والهيئات لمستوى مرض من المرادفة والفعالية في مانتطلم به من برامج وأنشطة.
- يخص الثالث مختلف الخطوات التصحيحية التي من المفروض أن يركز فيها نواب الأمة على تقاطع القوة والتجاذب وتتغادى أسباب الفشل.

وعلى أساس ذلك، يمكن أن نعتبر عرض ومناقشة البرلمان للتقرير السنوي لمؤسسات وهيئات الحكامة الجيدة، وجها من أوجه رقابة المرادفة باعتبارها مقياس - من خلاله - يمكن تحديد التناقض بين النتائج المتوخاة من هذه المؤسسات والهيئات والنتائج المحصل عليها على ضوء التقرير، وهنا تكون الأهمية لها جس الارتقاء والتوجيه بأعمالها وأدائها نحو الأفضل والأجود أكثر من الهاجس المحكوم بقرض الجزاءات والعقوبات.

المحور الثاني : مؤسسات وهيئات حماية الحقوق والحريات والحكامة الجيدة والتنمية البشرية والمستدامة والديمقراطية التشاركية

حرص الدستور الجديد للمملكة المغربية على تعزيز حماية حقوق الإنسان والتموض بها وحماية الحقوق والحريات والحكامة الجيدة والتنمية البشرية والمستدامة والديمقراطية التشاركية، وذلك من خلال إضفاء طابع الدستورية على 10 هيئات وطنية مستقلة دفعة واحدة تنفي بهذه المجالات، باعتبارها تعزير قانونية إيجابية، لأنها عملت على المعاصرة الدستورية لمجموعة من القطاعات والمجالات كانت لوقت قريب غير معترف بها، لكنه بمجرد دسترة هيئات ومؤسسات الحكامة الجيدة ارتقى المشرع الدستوري بهذه المجالات وأعاد لها الاعتبار بمنهجها الحماية الدستورية.







[illegible]

(1984) يشكل المجلس الوطني لحقوق الإنسان مجموعات عمل دائمة ولجاناً متخصصة؛ تعددها المادتين 45 و46 من القانون المنظم للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، على الشكل التالي:

- مجتمع العمل المكتبة بالجامعة وعدم التمييز : الأجيال الجديدة لحقوق الإنسان : تقوم برصد ممارسته كافة أنواع العنف : القويمة مع التركيز على النساء والمساواة والأطفال والأشخاص في وضعياتهم والمساواة واللاجئين... تقديم المشاورات التي من شأنها أيضا متابعة إدماج مبادئ المساواة والمساواة وحركة السيدات العمومية. وتبني وتقيم ممارسة الأجيال الجديدة من حقوق الإنسان (لحقوق الطبيعة، حقوق المستهلك، الاختلافات المهنية، الملكية الفكرية...).

■ مجموعة العمل المشكلة برصد انتهاكات حقوق الإنسان وحمايتها : تعمل على رصد أوضاع حقوق الإنسان على المستوى المحلي والجهوي والوطني وتبنيها. لرابطة المؤسسات المسيحية ومراكز حماية الطفولة والمؤسسات الاستشفائية الخاصة بالأشخاص المعاقين والبيئية وأماكن الاحتجاز بالأجانب في وضعية غير قانونية.

- مجموعة العمل لمكافحة تهريب وتسليم السياسات العمومية في مجالات حقوق الإنسان وضمان سلامة المشتبهين. تقوم بتتبع السياسات العمومية في مجالات حقوق الإنسان وتبنيها. وتبني أوضاع أعمال متفحّشات الرقابة مع التزامات المغرب الدولية في مجال حقوق الإنسان. بالإضافة إلى تتبع أعمال متفحّشات الرقابة مع التزامات المغرب الدولية التي يثير المغرب طرفاً فيها وكذا توصيات اللجان المعاهد ائمة الموجهة إلى الحكومة المغربية.

[illegible]

■ مجموعة العمل الكائنة بتسمية العلاقات الدبلوماسية والتعاون : يساهم في ابراج بين مختلف علاقات التعاون الخارجية، وتدعيم شرائكات المجلس على الصعيدين الوطني والدولي : ثم تبين علاقات المنظمات المتعددة والمنظمات الاقليمية المعنية بحقوق الإنسان.

الدكتور الجدي، المملكة المغربية: شرح وتحليل

علاوة على ذلك، يتوقف المجلس الوطني لحقوق الإنسان على اختصاصات جهوية من خلال اللجان الجهوية لحقوق الإنسان التي يبين رؤسائها بموجب ظهير، وتسهّر هذه اللجان على رصد ومراقبة حالة حقوق الإنسان على الصعيد الجهوي، وتلقي وقضى الشكاوى والانتهاكات التي تعرض عليها وأعداء التقارير الخاصة أو المورية حول التدابير المتخذة لمعالجة القضايا والشكاوى بالجهة. وتعمل أيضا على ضمان تنفيذ برامج ومشاريع المجلس الوطني في مجال النهوض بحقوق الإنسان بالتعاون مع الفاعلين المحليين، وتساهم على تشجيع وتسهيل إنشاء مرصد جهوية لحقوق الإنسان التي تسهر على تتبع تطور حقوق الإنسان على الصعيد الجهوي<sup>(183)</sup>.

■ رفع تقارير سنوية عن حالة حقوق الإنسان بالمغرب وحصيلة أنشطته وأفاق عمله وتقارير موضوعاتية مرتبطة بحقوق الإنسان.

■ يقدم رئيس المجلس أمام كل مجلس من مجلسي البرلمان في جلسة عامة ملخصاً ترويجياً لمضامين التقرير السنوي عن حالة حقوق الإنسان، كما يتم نشر هذا التقرير في الجريدة الرسمية.

سعيد من : سعيد بن ابراهيم بن عبد الله بن محمد بن احمد بن علي بن ابي طالب بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف بن قصي بن كلاب بن مرة بن كعب بن لؤي بن غالب بن فهر بن مالك بن النضر بن كنانة بن خزيمة بن مدركة بن إلياس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان.

١٨٢١) يعمل المجلس الوطني لحقوق الإنسان في مجال إبراء الفكر والحوار حول حقوق الإنسان والديمقراطية بالخطوات الآتية :

- تنظيم منظمات وطنية أو إقليمية أو دولية لحقوق الإنسان لإثراء الفكر والحوار حول قضايا حقوق الإنسان وتطويرها وإفراجها؛
- المساهمة في تعزيز البناء الديمقراطي، من خلال النهوض بالحوار المجتمعي التعددي وتطوير كافة الوسائل والأليات المناسبة لذلك، بما فيها ملاحظة العمليات الانتخابية؛
- المساهمة في إحداث شبكات للتواصل والحوار بين المؤسسات الرقابية الأجنبية المماثلة والخبراء المشهود لهم في مجال حقوق الإنسان... قصد تعزيز الحوار بين العضومات والشتاتيات في مجال حقوق الإنسان؛
- تشجيع وتعزيز المبادرات الهادئة إلى النهوض بالغير المحققي والعمل العبداني والتدومي المتصل بحقوق الإنسان، وطنيا وقائما ودوليا؛
- منح جائزة وطنية لحقوق الإنسان لكل شخص أو هيئة مساهمة.

■ المساهمة في تعزيز البناء الديمقراطي، من خلال النهوض بالحوار المجتمعي القندي وتطوير كافة الوسائل والآليات المناسبة لذلك، بما فيها ملاحة العمليات الانتخابية؛

■ المسألة هي: أجدت سيئات للنوازل والحوادث بين المؤسسات الوطنية الإيجابية المعاصرة والجهراء المشهود لهم في مجال حقوق الإنسان... قصد تمييز الحوادث والعضادات والشائعات في مجال حقوق الإنسان.

■ **تبجيج وتعظيم المبادرات الهادفة إلى النهوض بالفكر الحقوقي والعمل العياني والتموي المنصل بحقوق الإنسان، وطنياً والقائماً ودولياً؛**

■ منح جائزة وطنية لحقوق الإنسان لكل شخص أو هيئة مستفيدة.

للميريد من التمسك بغير هذا القنان: أحمد السوملي، مؤسسات الحكام الحفوية والأزلية والاقتصادية بالمغرب: أي رهائت؟، مرجع سابق، ص 38.

183) هي إطار لامركزية حقوق الإنسان بالمغرب يتطور المجلس الوطني لحقوق الإنسان على 14 لجان جهوية، أحدثت لحماية حقوق الإنسان والتبويض بها ، وإلغاء العنصرية والحد من التمييز على الصعيدين الوطني، ويمكن تعداد هذه اللجان على النحو التالي:

- اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالدراسة.
  - اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بطنجة.
  - اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بطنجة.
  - اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالدراسة - سطات.
  - اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بمرآكش.
  - اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بفاس - مكناس.
  - اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالرباط - القنيطرة.
  - اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالجمعية للتأطير.
  - اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بطنجة - خريبكة.
  - اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالرشيدية - ورزازات.
- للمزيد من التفصيل يرجى الرجوع لهذا الشأن : أحمد المومني، مؤسسات الحكامة العرفية والإدارية والاقتصادية بالقرب : أية رهانات ؟، مرجع سابق، ص 39.

■ اللجنة الدولية لحقوق الإنسان بظانها - كمين.

■ اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بطنجة.

■ اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالدار البيضاء - سماعات.

■ اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بمراكش.

■ اللجنة الدولية لحقوق الإنسان بغراس - مكسيكو.

■ النجبة الخبيثة تحول الإنسان إلى يار يار - القبط -

■ **الجمعية الخيرية** تتكون من **الرجال** **باعتبارهم** **الرجال**.

[illegible]

للمزيد من التفصيل يرجع في هذا الشأن: أحمد المومني، مؤسسات الحكامة الحوقية والإدارية والاقتصادية بالمغرب: أية رهانات؟، مرجع سابق، ص 39.

الوسيط مؤسسة وطنية مستقلة ومتخصصة، مهمتها الدفاع عن الحقوق في نطاق الملاحظات بين الإدارة والمترقبين، والإسهام في ترسيخ سيادة القانون، وإشاعة مبادئ العدل والإنصاف، وقيم التحليق والشفافية في تدبير الإدارات والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية والهيئات التي تمارس صلاحيات السلطة العمومية.

يأتي أحد أئ مؤسسة الوسيط التي حلت محل ديوان المظالم، لمواكبة الإصلاح المؤسسي العميق الذي يعرفه المغرب<sup>(186)</sup>، عبر تحديث هذه المؤسسة وتوطيد المكسيات التي حققتها وتأهيلها للتعويض بهيئات مرموقة وفعالة جديدة، وكذا تحقيق التكامل المنشود مع الدور الذي يقوم به المجلس الوطني لحقوق الإنسان. لذلك اعتبرها الدستور الجديد مؤسسة وطنية مستقلة وبمختصة، تتولى حي نطاق العلاقة بين الإدارة والمترقبين - مهمة<sup>(187)</sup> :

- الدفاع عن الحقوق.
- الإسهام في ترسيخ سيادة القانون.
- إشاعة مبادئ العدل والإنصاف.
- العمل على نشر قيم التحليق والشفافية في تدبير المرافق العمومية.

(186) الظهير الشريف رقم 1.11.25 الصادر في 12 ربيع الثاني 1432 (17 مارس 2011) القاضي بإحداث مؤسسة الوسيط، الجريدة الرسمية، عدد 5929، 12 ربيع الآخر 1432 (17 مارس 2011)، ص 802.

(187) يساعد الوسيط، الذي يبين بظهور شريط لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة، ويختار من بين الشخصيات المشهود بها بالنزاهة والكفاءة والتجرد والتبني بسيادة القانون ومبادئ العدل والإنصاف مندوبين خاصين يملكون تحت سلطتهم، ومندوبين جهويين تابعين له يدعون الوسماء الجهويين بالاضافة إلى مندوبين محليين عند الاقتضاء :

- يكون المندوبون الخاصون لدى الوسيط من المندوب الخاص بتسيير الولج إلى المعلومات الإدارية، والمندوب الخاص بتتبع تسيير المساطر الإدارية ولولج الخدمات العمومية، والمندوب الخاص بتتبع تنفيذ الأحكام القضائية الصادرة في مواجهة الإدارة.
- يضم الوسماء الجهويون في حدود دائرة اختصاصهم الترابي، على الخصوص بهيئات تلقي الشكايات والتعاملات وطلبت التسمية التي يرفعها الأشخاص الذين أو الاعتباريون، والقيام بأعمال البحث والتحري في الشكايات والتعاملات، وإرشاد المواطنين وتوجيههم وحث الإدارة على التواصل الفعال معهم، واقتراح التدابير الكفيلة بتعسين بيئة الاستقبال والاتصال الإدارية، وكذا رفع تقارير دورية كل ثلاث أشهر إلى الوسيط حول حصيلة نشاطهم.

للزيد من التفصيل يراجع في هذا الشأن :

- السراج، دور مؤسسة الوسيط في دعم مبادئ الحكامة الجيدة، سلسلة نوات محكمة الاستئناف بالرباط، العدد 4، 2012، ص 36.
- أحمد الموريني، مؤسسات الحكامة الحقوقية والإدارية والاقتصادية بالمغرب: أية رهانات؟، مرجع سابق، ص 39.
- إدريس بلماحي، دراسة مقارنة في اختصاصات مؤسسة الوسيط، المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، سلسلة مواضيع الساعة، عدد 20، 2000، ص 145.
- الحسن سيمون، مؤسسة الوسيط بين الأمالة والممارسة، المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، سلسلة مواضيع الساعة، عدد 20، 2000، ص 17.

ت تسهر على تنمية تواصل فعال بين الأشخاص، ذاتين أو اعتباريين، مغاربة أو أجنب، فرادى أو جماعات، وبين الإدارات العمومية والجماعات الترابية والمؤسسات العمومية والهيئات التي تمارس صلاحيات السلطة العمومية ويقاقي المنشآت والهيئات الأخرى الخاصة للمراقبة المالية للولة.

أضف إلى ذلك، أن مؤسسة الوسيط تتولى بمبادرة منها أو بناء على شكايات أو تعاملات تتوصل بها المظر في جميع الحالات التي يضرر فيها أشخاص ذاتيون أو اعتباريون، مغاربة أو أجنب، من جراء أي تصرف صادر عن الإدارة، سواء كان قرارا ضميا أو صريحا، أو عملا أو نشاطا من أنشطتها يكون مخالفا للقانون، خاصة إذا كان متسا بالتجاوز أو الشطط في استعمال السلطة، أو منافيا لمبادئ العدل والإنصاف، ويقوم الوسيط -الذي يعد عضوا يحكم القانون في المجلس الوطني لحقوق الإنسان- بمبادرة منه أو بناء على طلب تسمية تقدمه الإدارة أو المشتكي، بكل مساعي، الرسامة والتوفيق، قصد البحث عن حلول مناسبة ومتوازنة لموضوع الخلاف القائم بين الأطراف تكفل رفع الضرر الذي أصاب المشتكي من جراء تصرفات الإدارة، وذلك بالاستناد إلى ضوابط سيادة القانون ومبادئ العدل والإنصاف.

في إطار العلاقة بين الوسيط والإدارة، تمين الإدارة من أجل ضمان حسن التسيق والتواصل والتتبع بينها وبين مصالح مؤسسة الوسيط، مخاطبين دامين لهذه الأخيرة من بين المسؤولين التابعين لها الذين يتمتعون بسلطة اتخاذ القرار في ما يحال عليهم من شكايات أو تعاملات من لدن المؤسسة. كما تعدت بين المؤسسة وسائل الإدارات لجان دائمة للتسيق والتتبع تضم ممثلين عنها وتعدد اختصاصات وكيانات عملها في النظام الداخلي للمؤسسة. أما فيما يخص مآل الشكايات والتعاملات المحالة على الإدارة، فإنه يتعين على الإدارة المعنية بالشكايات أو التعاملات المحالة عليها من قبل الوسيط أو أحد مندوبيه الخاصين أو من الوسماء الجهويين أن تحيط المؤسسة علما بموقفها إزاء مطالب المشتكين أو المتظلمين، ويجميع الإجراءات والتدابير التي اتخذتها في الشكايات المعروضة عليها، أو حسب الحالة بالحلول التي تقترحها على المشتكي أو المتظلم، حتى يتسنى رفع ما لحقه من ضرر أو تلف أو شطط<sup>(187)</sup>.

كما يطالع الوسيط بكنية منتظمة رئيس الحكومة بجميع حالات امتناع الإدارة عن الاستجابة لتوصياته مرفقة بملاحظات في شأن موقفها والإجراءات التي يقترح اتخاذها. ومن أجل ترسيخ مبادئ الحكامة الإدارية وتعسين أداء الإدارة، يرفع الوسيط في إطار اختصاصاته، ويعصفه قوة اقتراحية لتحسين أدائها ورفع من جودة الخدمات العمومية التي تقدمها، تقارير خاصة إلى رئيس الحكومة، تتضمن توصياته ومقترحاته الهادفة على الخصوص إلى ترسيخ قيم الشفافية والتخليق والحكامة في تدبير المرافق العمومية، وإصلاح ومراجعة النصوص التشريعية والنظامية المتعلقة بهيئات الإدارة وسائر المرافق العمومية، وتبسيط المساطر والإجراءات الإدارية لتيسير ولوج المواطنين إلى الخدمات التي تقدمها الإدارة في أحسن الظروف<sup>(188)</sup>.

(187) أحمد السراج، دور مؤسسة الوسيط في دعم مبادئ الحكامة الجيدة، مرجع سابق، ص 40.

(188) أحمد السراج، دور مؤسسة الوسيط في دعم مبادئ الحكامة الجيدة، مرجع سابق، ص 41.



## المعمل 163 :

يتولى مجلس الجالية المغربية بالخارج، على الخصوص، إبداء آرائه حول توجهات السياسات العمومية التي تمكن المغاربة المقيمين بالخارج من تأمين الحفاظ على علاقات متينة مع هويتهم المغربية، وضمان حقوقهم وصيانة مصالحهم، وكذا المساهمة في التنمية البشرية والمستدامة في وطنهم المغرب وتقدمه.

يعتبر مجلس الجالية المغربية بالخارج هيئة استشارية تتمتع بالاستقلال الإداري والمالي، جل منه الدستور المغربي الجديد قوة اقتراحية وهيئة لتتبع وتقييم كل ما يتصل بالسياسات العمومية اتجاه المراهقين المغاربة بالخارج، وتسيبها بهدف ضمان حقوقهم وتكليف مشاركتهم في التنمية السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية للبلاد، وبالتقابل بكرس المجلس جهودهم للدفاع عن المصالح المشروعة كقوله، كمثل المغرب وكأوجه، ولتقوية مساهمتهم في التنمية البشرية المستدامة لوطيتهم وتزويذ علاقات الصداقة والتعاون بين المغرب وبلدان المهجر، وبالتالي فهو مكلف بالأضطلاع بوظائف الإحاطة بالشكاليات الهجرة واستشرافها والمساهمة في تنمية العلاقات بين المغرب وحكومات ومجتمعات بلدان إقامة المهاجرين المغاربة.

وعلى أساس هذا التعديد الدستوري، يدي مجلس الجالية المغربية بالخارج برأيه في العديد من القضايا التي تستهدف تطوير والنهوض بشؤون الجالية المغربية، نجد أهمها يتمثل في :

- المشاركة الأولية للصوص للتشريعة أو التنظيمية التي يتعلق موضوعها بشؤون الهجرة والتضام التي تهم المغاربة المقيمين بالخارج.
- التوجهات الرئيسة للسياسات العمومية الكلية بضمن حفاظ المغاربة المقيمين بالخارج على روابط متينة مع هويتهم المغربية، وخاصة في ما يتعلق بتعليم اللغات والتربية الدينية والشااط الثقافي.
- الإجراءات الرامية إلى ضمان الحقوق والحفاظ على مصالح المغاربة المقيمين بالخارج، خاصة من يوجد منهم في وضعية صعبة أو هشّة.
- الوسائل الهادفة إلى حت المواثيق المغربية المقيمين بالخارج على المشاركة في المؤسسات ومختلف قطاعات الحياة على المستوى الوطني وتديم الأنشطة المنجزة لمصالحهم.

- وسائل تكليف مشاركة المغاربة المقيمين بالخارج في تنمية قدرات بلدهم الأصل وفي مجهود التنمية البشرية المستدامة وتحديث المجتمع المغربي.
- تنمية الاستراتيجيات الحديثة للتواصل والتفاعل والتعاون مع بلدان الاستقبال على المستوى الثقافي والإنساني والاقتصادي.

■ أحمد الباز، دور مؤسسة الأميوسمان في حماية حقوق وحريات الأفراد والجماعات، المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، سلسلة مواضيع الساعة، عدد 20، 2000، ص 99.

■ عبد العزيز الرماني، من أجل اتصال فعال للإدارة المغربية: مهمة الوسيط في ألق مصالح حقيقية بين الإدارة والمواطن. المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، سلسلة مواضيع الساعة، عدد 20، 2000، ص 167.

ويرفع الوسيط تقريراً سنوياً عن حميلة نشاط المؤسسة وأفاق عملها إلى جلالة الملك، ويضمن هذا التقرير على وجه الخصوص :

• إجراء لعدد ونوع الشكايات والتظلمات وطلبات التسوية، وبيان لما تم البت فيه منها، ما قامت به المؤسسة من بحث أو تحر، والنتائج المترتبة عنهما لمعالجة الشكايات والتظلمات، والدفاع عن حقوق المشتكين ولما تم البت فيه منها بعدم الانقصاص أو عدم القبول أو الحفظ.

• بيان لوجه الاختلالات والنزرات التي نشوب علاقة الإدارة بالمواطنين، وتوصيات الوسيط ومقترحاته حول التدابير التي يتعين اتخاذها لتحسين بنية الاستقبال، وتبسيط المساطر الإدارية وتحسين سير أجهزة الإدارة، وكذا لترسيخ قيم الشفافية والحكامه وتخليق المرافق العمومية وتصحيج الاختلالات التي تعاني منها، وإصلاح ومراجعة الصوص التشريعية والتجلبية المتعلقة بهام الإدارة، ومحاو برنامج عمل المؤسسة على المدى القصير والمتوسط وموجرا عن وضعية تديرها المالي والإداري.

بناء عليه، يقدم الوسيط عرضاً يتضمن ملخصاً تركيبياً لمضامين هذا التقرير السنوي أمام البرلمان في جلسة عامة، ومن جهتها، تقوم الحكومة ومختلف أجهزة الإدارة المعنية، كل في نطاق اختصاصه، برفع تقارير خاصة لمؤسسة الوسيط، عن التدابير المتخذة من قبلها لتنفيذ التوصيات والاقتراحات الموجهة إليها من لدن المؤسسة.

ويج ما يخص الهيكلة الادارية للمؤسسة، التي فرصد لها بصفتها مؤسسة وطنية مستقلة ومتخصصة ميزانية خاصة، فهي تتوفر على هيكلية إدارية تتكون من كتابة عامة وشعب ووحدات إدارية وتغنية يعدد تنظيمها واختصاصاتها في النظام الداخلي للمؤسسة. بينما نجد على صعيد التعاون والشراكة، يتولى الوسيط تنقية علاقات التعاون والشراكة خاصة في مجال التكوين وبتبادل الخبرات وفيتش القيم والأداف التي تسعى إليها مؤسسة الأميوسمان والوساطة، وإشاعة ثقافة حقوق الإنسان في مجال اختصاصه، وتنسيق المجهودات الرامية إلى ذلك لاسيما مع المؤسسات العاملة للوساطة والأميوسمان الأجنبية، وكذا مع المنظمات والهيئات الوطنية الاقليمية والدولية المعنية<sup>(189)</sup>.

(189) إذا كانت قيم مؤسسات الأميوسمان والوساطة قد شاعت في الحضارات القديمة بأشكال ونماذج مختلفة، فإن التنظيم الحديث للدولة المعاصرة، وفق التواعد الدستورية المتعددة، قد فرض إعادة صياغة وظيفة مؤسسات الأميوسمان والوساطة، وحدد موقعها داخل النسيج المؤسسي للدولة وفق قواعد جديدة، وبناء على أسس مختلفة، أمتها مبادئ التنظيم الحديث لمؤسسات الحكم، القائمة على الفصل بين السلطة وتوزيع الاختصاص، وبسيط آليات ممارسة السلطة، والمعامل في المسار التاريخي لنشأة مؤسسات الأميوسمان في العالم، وحركة إحدائها وتطورها، ونجم الصلاحيات المخولة لها في مختلف الأنظمة سيعد اختلافاً في المسميات التي تحملها هذه المؤسسات بين حاملي الوطن، والعدي عن الشعب والأميوسمان، والوسيط، والموق الإداري، ووالي المطالي، وغيرها. كما سيحد اختلافاً في المكانة التي تحتلها هذه المؤسسات داخل النسيج المؤسسي لكل دولة حسب طبيعة نظامها السياسي، ومستوى ودرجة التمسك بالمنهجية الديمقراطية في الحكم، وطريقة ممارسة السلطة، وحتى مستوى التطور الاقتصادي والاجتماعي لكل دولة، ودرجة التنمية السائدة فيها. للزيد من التصيل يرجع في هذا الشأن :

تسهر الهيئة المكلفة بالمناصفة ومحاربة جميع أشكال التمييز، المحدثة بموجب الفصل 9 من هذا الدستور، بصفتها خاصة، على احترام الحقوق والحريات المنصوص عليها في الفصل المذكور، مع مراعاة الاختصاصات المستندة للمجلس الوطني لحقوق الإنسان.

أعاد الدستور المغربي الجديد التأكيد على اختيار المغرب الذي لا رجعة فيه، في بناء دولة الحق والقانون المرتكزة على الديمقراطية والعدالة، والتزامه بالتشبيث بالميادى والصقوق والاتزامات المنصوص عليها في الميثاق والاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان كما هي متعارف عليها عالميا. وفي هذا ينص على إحداث هيئة المناصفة ومكافحة جميع أشكال التمييز، وتضطلع هذه الهيئة -على الخصوص- ب مهمة السهر على احترام الحقوق والحريات الأساسية للمواطنين والمواطنات، وفتح الشريع الدستوري أمام هذه الهيئة الجديدة مجالاً واسماً لممارسة مهامها، غير أنه ترك الأمر للنص القانوني لتعديده بدقة أكبر، وتحديد مجال تدخلها، وكذا علاقتها مع غيرها من الأليات المؤسساتية الخاصة بحقوق الإنسان لاسيما المجلس الوطني لحقوق الإنسان<sup>(180)</sup>.

ويمكن اعتبار دستور الهيئة المكلفة بالمناصفة ومكافحة جميع أشكال التمييز تأكيداً لاستقلالها المالي والإداري، وثني هذه الاستقلالية، عدم خضوع الهيئة لأية وصاية أو إشراف من السلطة التنفيذية، بهدف تعزيز مشروعيتها ومصداقيتها، وتعد هذه الوضعية مهمة بالنسبة للمؤسسات العاملة في المجالات التي تكتسي حساسية خاصة، كحقوق الإنسان بصفة عامة، ومكافحة التمييز على وجه الخصوص، إذ يكون بمقدور الهيئة المكلفة بالمناصفة ومكافحة جميع أشكال التمييز القيام بالواجبات والمهام المخولة لها بموجب القانون، بكل سلامة وضمان لاستمرارية عملها، لكونها لا تتلقى أوامر أو تعليمات من فاعلين عموميين، أو خواص، ومع ذلك ليس ثمة ما يمنع هذه المؤسسة من تطوير علاقات شراكة وتعاون مع الجهات الأخرى، لتحقيق الأهداف المنوطة بها.

(180) يمكن تعريف التمييز على أنه معاملة غير متساوية وغير موثقة إزاء شخص أو مجموعة من الأشخاص على أساس معايير غير ضرورية ويمكن أن تربط هذه المعايير بخصائص متاملة في الشخص (الجنس، العرق، اللون، السن، وغيرها)، أو خصائص مكتسبة (اللغة، الدين، الوضع الأسري، الانتماء الثقافي، وغيرها)، ويمكن أن يمارس التمييز من قبل أشخاص طبيعيين أو مننبيين أو من طرف مؤلفي الدولة أو مؤسسات القطاع العام أو الخاص.

ويمكن تعريف المناصفة على أنها التمثيل المتساوي للنساء والرجال على مستوى الكم في جميع المجالات. وفي البروج إلى هيئات صنع القرار في القطاع العمومي والمهني والسياسي، وتشكل المناصفة، التي تقدم على أنها الاعتراف بالألا مساواة المبنية اجتماعيا، أساس السياسات الرامية إلى مكافحة أشكال التمييز بين الرجل والمرأة في ميئات صنع القرار العمومي والسياسي، وفي مجال النقل والترية وغيرها، وتهدف المناصفة على الأخذ بعين الاعتبار الأشكال التمييز التملية ضد المرأة، في حين يتطو سبب وجودها في ضرورة اللجوء على أليات مؤسسية ملزمة لمواجهة هذا التمييز.

للمزيد من التفصيل، يراجع في هذا الشأن: أمينة المريني وبيعة الناصري، في ألق أحداث الهيئة المكلفة بالمناصفة ومكافحة جميع أشكال التمييز: دراسة مقارنة حول التجارب المقارنة في مجال مأسسة مكافحة التمييز، المجلس الوطني لحقوق الإنسان، 2011.

يشكل مجلس الجالية المغربية بالخارج -وفقا للمقاربة التشاركية- من صنفين من الأعضاء، يمكن تجسيدهم في أعضاء بصوت تدارلي الممثلين في الرئيس، الأمين العام وخمسون عضوا. وأعضاء ملاحظون يمثلون في أحد عشر وزيرا هي: وزارة العدل والحريات، وزارة الداخلية، وزارة الشؤون الخارجية والتعاون، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، وزارة الاقتصاد والمالية، وزارة التربية والتعليم والبحث العلمي، وزارة الشبيبة والرياضة، وزارة التشغيل، وزارة التنمية الاجتماعية، وزارة الثقافة والوزارة المنتدبة المكلفة بالجالية المغربية المقيمة بالخارج. كما أن هناك أعضاء بلا حظين يمثلون في مؤسسات: المجلس العلمي الأعلى، والمجلس العلمي للجالية المغربية بأوروبا، مؤسسة الحسن الثاني للمغاربة المقيمين بالخارج، مؤسسة محمد الخامس للتضامن، المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، ديوان المطاليم والمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية.

الجدول رقم (02): تصنيف مكونات مجلس الجالية المغربية

الكيانات الدائمة	المهام
الجمعية العامة	<ul style="list-style-type: none"> <li>تشكلها من مجموع أعضاء المجلس، فإنها تتداول بشأن:</li> <li>برنامج المجلس السنوي أو متعدد السنوات والنظام الداخلي والعيزانية.</li> <li>مشاريع التقارير والتوصيات والآراء الاستشارية المقدمة إليه.</li> <li>تكليف جلالة الملك محمد السادس المجلس بالداول بشأن موضوع يدخل في نطاق اختصاصاته:</li> </ul>
الرئيس	<ul style="list-style-type: none"> <li>بتعيينه بموجب ظهير ملكي لمدة ست سنوات قابلة للتجديد؛ فإنه يسهر على تنسيق أشغال المجلس وهيئاته وأنشطته. وهو المتحدت باسم المجلس والمخاطب الرسمي لدى السلطات العمومية الوطنية والمجالس العمالة والمؤسسات الدولية المعنية بمجال اختصاصه.</li> </ul>
الأمين العام	<ul style="list-style-type: none"> <li>بتعيينه بموجب ظهير ملكي، من بين أعضاء المجلس أو من خارجهم، لمدة أربع سنوات، فإنه يساعد الرئيس في تدبير أنشطة المجلس.</li> </ul>
مكتب المجلس	<ul style="list-style-type: none"> <li>تشكله من الرئيس والأمين العام ووزراء مجموعات العمل، فإنه يساعد الرئيس في تدبير أنشطة المجلس.</li> </ul>
مجموعات العمل	<ul style="list-style-type: none"> <li>بشكلها في الجمعية العامة التي تحدد اختصاصاتها، فإنها تعتمد إلى انتخاب رئيس ومقررها وتعد تقريرا بالأنشطة السنوية، يتم دمجها في تقرير المجلس. كما يمكن إحداث لجان خاصة مكلفة بدراسة موضوع معين، وقد تم تشكيل ست مجموعات عمل، وهي:</li> <li>المواطنة والمشاركة السياسية.</li> <li>الثقافات والترية والهويات.</li> <li>مقاربة النوع الاجتماعي والأجيال الصاعدة.</li> <li>الإدارة وحقوق المستعملين والسياسات العمومية.</li> <li>الكفاءات العلمية والتقنية والاقتصادية من أجل التنمية التضامنية.</li> <li>الديانات والتربية الدينية.</li> </ul>

تهدف على الخصوص إلى ضمان فعالية ونجاحة المؤسسات المكافئة بمكافحة التمييز، وكذا الدروس المستفادة من التجارب الدولية، مصادر جد قيمة للإطلاع على طبيعة الوظائف التي يتعين تحويلها لمؤسسة مثل الهيئة المكافئة بالمناصفة ومكافحة جميع أشكال التمييز في الشق المتعلق بهام الحماية<sup>(192)</sup> والنهوض بالمساواة والمناصفة<sup>(193)</sup>.

(192) يمكن التفكير في مهمة الحماية المنوطة بالهيئة المكافئة بالمناصفة ومكافحة جميع أشكال التمييز وفقا لتصنيف التالي:

- 1- الحماية الأولية: تقوم من خلالها الهيئة المكافئة بالمناصفة ومكافحة جميع أشكال التمييز بـ:
  - تلقي الشكاوى من الأفراد وممثليهم والمنظمات غير الحكومية والمنظمات ذات الطابع الاجتماعي والمعنى ويخضع لها بين الهيئات المنشطة.
  - معالجة الشكاوى وفق المتغيرات والمساوير الجارية بها العمل.
  - إحالة الشكاوى المالية على السلطات المختصة وتتبعها.
  - إعداد توصيات بناء على الشكاوى.

- 2- الحماية البعيدة: تعمل الهيئة المكافئة بالمناصفة ومكافحة جميع أشكال التمييز بـ:
  - تلقي ومعالجة الشكاوى المبتدئة.
  - مساعدة المشتكين أو ضحايا التمييز من خلال إخبارهم بحقوقهم وطرق الطعن المتاحة أمامهم وتيسير استصدارهم منها.

- التدخل المباشر لدى المؤسسات المعنية بالشكاوى من خلال البحث عن تسوية ودية عبر الوساطة.
- تسوية النزاع: عند الاقتضاء بقرار ملزم (يعدده القانون).
- إصدار توصيات للسلطات العمومية، وباقي الفاعلين المعنيين، تقترح تعديل القوانين والممارسات الإدارية وغيرها، على أساس تحليل الشكاوى، وتقييم عملية التسمية.
- الرصد وتقييم تنفيذ هذه التوصيات.

- الإحالة الدائرية (بمبادرة منها) لحالات التمييز، ورفع الشكاوى أمام المحاكم.
- (193) يتعلق الأمر بالتفكير في تحويل الهيئة الوطائف الرئيسية التالية:

- إبداء الرأي بشأن مشاريع القوانين والسياسات العمومية في المجالات المرتبطة بهيئتها، عبر التأكد من ملائمتها للمستنور والاتجاهات الدولية للراي ويعتبر من أجل فهم التمييز ومكافئته على نحو أفضل.
- إجراء استقصاءات واستطلاعات للرأي ويعتبر من أجل فهم التمييز ومكافئته حول القضايا المرتبطة.
- عقد مشاورات مع الفاعلين أو الموم المعنيين وتشجيع النقاش المجتمعي حول القضايا المرتبطة بالتمييز.

- تطوير قدرات الفاعلين من أجل تحسين عملية الإعلام والتكوين والتوعية بالحقوق المنصوص عليها في القانون ووسائل الاستعانة منها.
- وضع قنوات السلوك والأدوات والدعامات ذات الصلة ونشرها لدى المؤسسات والهيئات العمومية والخاصة المعنية.
- دعم ونشر الممارسات الجيدة في مجال مكافحة التمييز وتبني الممارسات في جميع الميادين والقطاعات.

- نشر تقارير سنوية.
- المزيد من التعميل يراعى في هذا الشأن: أهمية لمرتبتي ودية الفاعلي، في ألق أحداث الهيئة المكافئة بالمناصفة ومكافحة جميع أشكال التمييز: دراسة مقارنة حول التجارب المقارنة في مجال مأسسة مكافحة التمييز، المجلس الوطني لحقوق الإنسان، 2011.

إذا كان من الواضح أن النص الدستوري يقول -بشكل صريح- إلى الهيئة المكافئة بالمناصفة ومكافحة جميع أشكال التمييز اختصاص ومهمة مكافحة التمييز على أساس الجنس، والنهوض بالمساواة والمناصفة بين المرأة والرجل<sup>(194)</sup>، فإنه على العكس من ذلك لم يتطرق إلى وظائف هذه المؤسسة، باستثناء نشر التقارير السنوية وعرضها على البرلمان من أجل مناقشتها. وفي هذا الصدد، تعتبر المبادئ والتوجيهات الواردة في الميثاق الدولية ذات الصلة، التي

(194) إضافة إلى الأسس الدستورية، توجد اعتبارات أخرى تبرر أهمية تحويل الهيئة اختصاصا جيدا، والذي

- يشمل في مكافحة التمييز القائم على أساس الجنس فقط، يمكن استمرارها على النحو التالي:
- تتعرض المرأة التي تمثل نصف البشرية، ولا تشكل فئة اجتماعية قائمة بذاتها (بجانب أن الجنس يمثل المنصر الوحيد الذي لا يتجزأ عن مفهوم عن الذات البشرية)، إلى أكل متددة من التمييز على أساس الجنس، يزيد مع حدة للتضايف المركب لأسباب أخرى للتمييز والتي أصبحت حاليا محطوة بموجب الدستور، يمثل السن، أو اللون، أو العقيدة، أو الثقافة، أو الانتماء الاجتماعي، أو العنوي، أو اللغة، أو الإعاقة أو أي وضع شخصي آخر، وبمبادرة أخرى فإن المنع الفعلي بالحقوقي غالبا ما يشار بانتهاء المرأة لمجموعات تعاني من أشكال متعددة من التمييز، وبالتالي فإن المحاربة الفعالة للتمييز، تقتضي إيلاء اهتمام خاص لمختلف هذه التظاهرات.
- أن مكافحة التمييز القائم على أساس الجنس قد سبقت تاريخيا أشكال التمييز الأخرى، وتم أخذها بعين الاعتبار على المستوى العالمي، ينشئ النظر عن تعدد المهام والممارسات المؤسساتية.
- أن مكافحة أنماط متعددة من التمييز في نفس الوقت في إطار تجربة هي الأولى من نوعها يمكن أن تواجه تعديلات مرتبطة بعدة عوامل لا سيما تحدي شمل حرمي بين مختلف أسباب التمييز وتوفر خبراء مؤهلين ومتخصصين وتحتي الفعالية وغيرها.

- إذا كان من الصحيح أن أساس التمييز لا ينبغي شيئا من المنظور القانوني ذلك أنه ينشئ قضايا غير مشمول اجتماعيا ويؤدي إلى نتائج عكسية، فإن السؤال يطال وأردا من وجهة نظر علم الاجتماع حول إمكانية استيعاب الممارسات الكامنة وراء استخدام هذه المتغيرات الضدية التنوع، وكذا حول ارتباط التمايز الترابية والبنيوية للتمييز ذلك أن التمييز ضد المرأة يختلف عن بعض أشكال التمييز الأخرى، قد أساسية لأنها تعدد الكيفية التي ستمتد بها السلطات العمومية في توجيه وتقييم مكافحة التمييز.
- إن السياق الخاص بالمرتب، والمربط بالرهانات المحورية المتعلقة بإشكالية المساواة بين الرجل والمرأة في بلد يشهد اختلالا ديمغرافيا يعتبر مبررا كافيا لاختبار نموذج مؤسسة يركز اختصاصها فقط على التمييز القائم على أساس الجنس.

- يصرّف النظر عن أشكال التمييز غير المباشر التي تعاني منها فئات كثيرة من السكان، تشكل النساء الفئة الوحيدة التي تقع ضحية تمييز مباشر في طابع رسمي، وذلك من خلال القوانين والتشريعات الجارية بها العمل، فمعركة المساواة من الناحية الرسمية بين الرجال والنساء لم تكسب بعد مما يجعل قضية الحقوق الأساسية والحريات الفردية للمرأة تلقى على التحديت السياسية والاجتماعية والدمية، وتعد مستقبل عملية الديمقراطية والتحديث الجارية حاليا، ومن شأن إنشاء مؤسسة مستقلة خاصة بالنهوض بالمناصفة ومكافحة التمييز ضد المرأة أن يساهم في دعم وتبني المكسيات والدينامية الرامية.
- هناك أيضا خصوصية التمييز ضد المرأة، الذي يعد مقبولا اجتماعيا وغالبا ما يتم تحت مبررات أخلاقية ومفنية، الشيء لا يندرج على الفئات الأخرى من الشعب المغربي التي تعاني التمييز.

للمزيد من التعميل يراعى في هذا الشأن: أهمية لمرتبتي ودية الفاعلي، في ألق أحداث الهيئة المكافئة بالمناصفة ومكافحة جميع أشكال التمييز: دراسة مقارنة حول التجارب المقارنة في مجال مأسسة مكافحة التمييز، المجلس الوطني لحقوق الإنسان، 2011.



التدريدي لتيارات الرأي والفكر، والحق في المعلومة في الميدان السعوي البصري، وذلك في إطار احترام القيم الحضارية الأساسية وقوانين المملكة<sup>(194)</sup>.

ويسهر على تنفيذ هذه المبادئ والأهداف مجموع الهياكل المكونة للهيئة العليا للاتصال السعوي البصري، والمتمثلة في المجلس الأعلى للاتصال السعوي البصري، باعتباره جهازا تنفيذيا، ويتكون من تسعة أعضاء يعينون لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة. وبينهم رئيس بعينه أربعة أعضاء من طرف جلالة الملك، ويعين رئيس الحكومة عضوين، أما العضوان الآخران المتبقيان فيبينهما كل من رئيس مجلس النواب ورئيس مجلس المستشارين. يادون جميعهم القسم أمام جلالة الملك على القيام ب مهامهم بكل صدق وأمانة، مع مزايتها بكل تجرد ونزاهة، من خلال مهام الخبرة والاستشارة وإبداء الرأي، ثم مهام الضبط والتفتين ومهام الرقابة والجزاء.

والى جانب ذلك نجد المديرية العامة للاتصال السعوي البصري، باعتبارها الجهاز الإداري والتفني المهين لأعمال المجلس، ويصنفها الجهاز التنفيذي لقرارات المجلس، تشتمل كمنه المديرية تحت إشراف السيد المدير العام المعين من طرف جلالة الملك، وهي تتكون من مختلف الهياكل الإدارية والتقنية التي تسهر على تنفيذ المهام الموكولة لهذه المديرية، التي تشمل على الهياكل الآتية: مديرية الشؤون الإدارية والمالية، مديرية الدراسات، مديرية تتبع البرامج، مديرية البنيات التقنية والتتبع التكنولوجي، مديرية الشؤون القانونية، وحدة الإعلام والتوثيق، وحدة الانفتاح ومراقبة التدبير ووحدة المعلومات.

#### الفصل 166 :

مجلس المنافسة هيئة مستقلة، مكلفة في إطار تنظيم منافسة حرة ومشروعة بضمان المنافسة والإنصاف في العلاقات الاقتصادية، خاصة من خلال تحليل وضبط وضعية المنافسة في الأسواق، ومراقبة العمليات المنافسة لها والممارسات التجارية غير المشروعة وعمليات التركيز الاقتصادي والاحتكار.

في إطار الإصلاحات الإستراتيجية الهيكلية والقطاعية لتأهيل الاقتصاد الوطني، وتوفير الظروف السليمة المحفزة على الاستثمار، وتعزيز الثقة التي يتفنى بها المغرب من لدن الأوساط الاقتصادية والمالية في الداخل والخارج، ووضع الآليات الكفيلة بتحقيق التنافس الشريف، الذي من شأنه المساهمة في الحفاظ على القدرة الشرائية للمواطن، من خلال ما يتبعه من إمكانيات لتنويع السلع والخدمات، وعرض أسعار تنافسية تقدم للمستهلك موازنة أفضل بين الثمن والجودة، ومن أجل الاتجاه في إطار استكمال بناء سياسة المنافسة بالمغرب، وتطوير المقضييات

والجودة، ومن أجل الاتجاه في إطار استكمال بناء سياسة المنافسة بالمغرب، وتطوير المقضييات

إلى جانب ذلك، تتميز تركيبة وتشكيل الهيئة المكلفة بالمنافسة ومكافحة جميع أشكال التمييز بهندسة متغيرة، تساعدها على تحقيق أهدافها، وبالتالي هناك عدد من المبادئ الأساسية لابد من احترامها عند وضع هذه الهندسة، خاصة المتعلقة بالجوانب التالية :

والتعددية أو التنوع.

ن منح الهيئة إدارة كثوة ومستقلة وتطير ثقافة الاستقلالية داخل المؤسسة.

اعتماد التوظيف على أساس معايير الكفاءة وأرساء مساطر شفافة للتوظيف، تمكن الهيئة من التوفر على القدرات الضرورية مع تطبيق قيم الحكامة الجيدة.

ومن أجل ضمان الفعالية والغرب، وتشجيع الضحايا على الإبلاغ عن التمييز وتيسير ولوجهم إلى خدماتها يتعين على الهيئة المكلفة بالمنافسة ومكافحة جميع أشكال التمييز : إرساء تواجد ترابي لخدماتها ووضع وتنفيذ مساطر مجانية وبسمة للاستفادة من هذه الخدمات، بينما تتوقف جودة الخدمات التي تقدمها هذه الهيئة على الموارد التي ستوضع تحت تصرفها، ويجب أن يتم تحديد مستوى الاحتياجات من الموارد البشرية والمالية والمعلوماتية على أساس دراسة تقديرية خارجية تتسم بالدقة الموضوعية تعجزها هيئة مستقلة، وفي هذا السياق يتعين تزويد الهيئة بموارد منظمة ومستدامة وكافية، لتمكينها من القيام بجميع وظائفها وأنشطتها.

ثانيا- هيئات الحكامة الجيدة والتفتين :

إذا كان مفهوم الحكامة الجيدة من أقوى المفاهيم التي جاء بها الدستور الجديد، كتعبير عن الفلسفة العامة التي أسسها من أجل إحداث التغيير المنشور والحد من إشكالات التدبير الذي تعاني منه مؤسسات الدولة والمجتمع، فإن المشرع الدستوري ألت المشهد المؤسسي في العناية الثانية - عند دسترة مؤسسات الحكامة الجيدة - هيأت الحكامة الجيدة والتفتين، والمتمثلة في: الهيئة العليا للاتصال السعوي البصري ومجلس المنافسة ثم الهيئة الوطنية للرقابة والوقاية من الرشوة ومعاربتها، المؤطرة ب 3 فصول (من الفصل 165 إلى الفصل 167).

#### الفصل 165 :

تتولى الهيئة العليا للاتصال السعوي البصري السهر على احترام التعبير التعددي لتيارات الرأي والفكر، والحق في المعلومة في الميدان السعوي البصري، وذلك في إطار احترام القيم الحضارية الأساسية وقوانين المملكة.

تعتبر الهيئة العليا للاتصال السعوي البصري سلطة إدارية مستقلة، مكلفة بضبط وتفتين قطاع الاتصال السعوي البصري، الذي تم تحريره بوضع حد لاحتكار الدولة في هذا المجال، لمواكبة المسيرة الديمقراطية والعصرية للمغرب، ولمواجهة تحديات الدولة ولتطور التكنولوجيا المالي الذي يبرقه مجال الإعلام والاتصال. وتقدم الهيئة بهذه الصفة جميع الضمانات المتعلقة بالاستقلالية والحياد، مما يمكنها من القيام بالمهام الموكولة لها، بكل فاعلية ومصداقية. وتتجلى مهمتها الأساسية في السهر على الاحترام التام لمبادئ السهر على احترام التعبير

ومن أجل تنظيم اقتصاد السوق والمساهمة في تثبيت أخلاقيات المنافسة الشفافة والشريفة والمنسجمة مع مبادئ التنمية الاقتصادية والمدالة الاجتماعية التي يشدها المغرب في ظل التزاماته الوطنية والدولية.

ن إذا كان المشرع الدستوري قد ارتقى بمجلس المنافسة إلى مؤسسة دستورية قائمة آنذاك، فإن ذلك يتطلب تعزيز استقلاله وتوسيع اختصاصاته، بما فيها الإحالة الذاتية، وضكته من كافة الوسائل البشرية والمادية اللازمة والآليات القانونية الناجمة للاضطلاع بالصلاحيات المخولة له على الوجه الأكمل.

ن التفعيل الأمثل لمجلس المنافسة للقيام بالمهام المنوطة به في مراقبة التركزات الاقتصادية، وتوفير المناخ الملائم للملائم للمنافسة الشريفة ولحرية المبادرة، وكما في "فرض ومكافحة اقتصاد الربح ومختلف أشكال الاحتكار والامتيازات غير المشروعة، وذلك ضمن منظومة مؤسسية وطنية منسجمة ومتسقة للحكامة الجيدة للاقتصادية.

إن من شأن العناصر المسالمة الذكر الرقي بمجلس المنافسة إلى لعب دور مهم في ترسيخ مفهوم دولة الحق والقانون بالمغرب، وتحقيق المنافسة الشريفة والنزاهة في دعم تنميتها الاقتصادية والمدالة الاجتماعية وتحسين مناخ الأعمال والاستثمار، سواء فيما يتعلق بآليات في القضايا المعروضة عليه أو في مجال المبادرات التواصلية والتجسسية التي يقوم بها مع مختلف الجهات ذات العلاقة أو فيما يخص الدراسات التي أشرف عليها، وكذا العديد من العلاقات التي استطاع أن ينسجها مع الهيئات والمنظمات الدولية المعالمة، وهو ما من شأنه أن يساهم في تحسين مناخ العمل وجذب الاستثمار والمساهمة في تقوية الدينامية الاقتصادية المطردة التي ماقت بهذا المغرب في السنوات الأخيرة.

#### المفضل 167 :

تتولى الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها، المحددة بموجب الفصل 36، على الخصوص، مهام المبادرة والتنسيق والإشراف وضمان تتبع تنفيذ سياسات محاربة الفساد، وتلقي ونشر المعلومات في هذا المجال، والمساهمة في تخليق الحياة العامة، وترسيخ مبادئ الحكامة الجيدة، وثقافة المرفق العام، وقيم المواطنة المسؤولة.

تعتبر الرشوة ظاهرة مجتمعية سلبية، حيث تشكل عائقا في وجه تقدم الشعوب ورفقها وعامل إضمار لتدورها وعرقلة لمسيرتها التنموية، ويزادة سياسية واضحة من أعلى سلطة في البلاد، قام المغرب ببدء إصلاحات في مجال تخليق الحياة العامة ومكافحة الرشوة، بما في ذلك إنشاء لجنة وطنية لتخليق الحياة العامة في شتبر 1999، والقيام بمجموعة من الإصلاحات تتعلق بتعزيز دولة الحق والقانون وتعزيز الشفافية في عالم المال والأعمال وتحسين جودة الخدمات العمومية من خلال تبسيط الإجراءات الإدارية التي تنظم العلاقات بين الإدارة من جهة والمواطنين والمواطين من جهة ثانية.

القانونية والتخطيطية المتعلقة بالمنافسة في المغرب، وذلك في ضوء ما هو معمول به على الصعيد الدولي، ومراعاة المعتبرات التي يعرفها هذا المجال، تم إحداث مجلس المنافسة سنة 2008<sup>(189)</sup>. ونظرا للدور الهام الذي يمكن أن يلعبه مجلس المنافسة في ترسيخ الحكامة الاقتصادية الجيدة، التي يعد تخليق العلاقات الاقتصادية من أهم ركائزها، عمل المشرع الدستوري على الإبقاء به إلى درجة مؤسسة دستورية مستقلة، تسمى إلى تكريس مبادئ الشفافية والنزاهة والاستحقاق داخل العلاقات الاقتصادية بشكل يضمن وضع نظام اقتصادي يشجع الإبداع والاختراع والمشاركة، ويملق كل الأفعال والممارسات التي تخلق نوعا من الربح غير المشروع الذي يتم تحقيقه بوسائل النش والتليس والرشوة والممارسات المنافسة للمنافسة... الخ، ومن أجل أن يلعب مجلس المنافسة الأدوار المنوطة به دستوريا، لابد من توافر جملة من العناصر المؤسسة لذلك، نجمالها في (189).

ن الانتقال من الدور الاستشاري لمجلس المنافسة إلى الدور التتري على شاكلة مجالس المنافسة بعدد من البلدان، الشيء الذي سيعتج هذا المجلس قوة لمحاربة الربح الاقتصادي، وسيمككه من ضمان منافسة شريفة وحررة من شأنها تحسين مناخ الأعمال والمساهمة في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهو ما يتطلب تعيين المصموم القانوني للمجلس من أجل مواكبتها للتغيرات والتطورات التي يعرفها مجال المنافسة،

(195) يكون مجلس المنافسة من 3 أعضاء بين فهم الرئيس :

■ ستة أعضاء، يمثلون الإدارة (مثل عن الوزير المكلف بالمدل ممثل عن الوزير المكلف بالشؤون العامة للحكومة، ممثل عن الوزير المكلف بالحكومة، ممثل عن الأمين العام للمكاف بالشؤون العامة للحكومة، ممثل عن الوزير المكلف بالتخطيط).

■ ثلاثة أعضاء يتم اختيارهم بعد الشروط الضرورية من خبرة ودراية في مجال القانون والاقتصاد والمنافسة والاستهلاك.

■ ثلاثة أعضاء، يوزعون أو سبق لهم مزاولة نشاطهم في مجالات أو قطاعات الإنتاج والتوزيع والخدمات للزبد من التتصيل يراجع في هذا الشأن : عبد المالك بيمور، دور مجلس المنافسة في تخليق الحياة الاقتصادية، مسئلة نزوات محكمة الاستئناف بالرباط، العدد 4، 2012، من 46.

(196) يمارس مجلس المنافسة العديد من الصلاحيات الإستشارية والتي تعددها المادة 61 من القانون المتعلق بعية الأعمال والمنافسة:

- يستشار مجلس المنافسة وجوبا من طرف الحكومة في كل مشروع قانون أو نص تنظيمي يتعلق بإحداث نظام جديد أو بتغيير نظام قائم بهدف إلى : فرض قيود كمية على ممارسة مهنة أو الدخول إلى سوق، إقامة احتكارات أو حقوق استثنائية أو خاصة أخرى في التراب المغربي أو في جزء مهم منه، فرض ممارسات موحدة فيما يتعلق بأسعار أو شروط البيع وبيع وإعلانات من الدولة أو الجماعات الترابية.
- يستشار مجلس المنافسة من لدن : اللجان الدائمة للبرلمان في مقترحات قوانين تتعلق بمسئلة المنافسة، الحكومة، في كل مسئلة تتعلق بالمنافسة : مجالس الجهات وعرف التجارة والصناعة والخدمات وعرف الفلاحة وعرف الصناعة التطبيقية وعرف الصيد البحري والمنظمات القطاعية والمهنية أو جمليات المستهلكين الملن أنها ذات منفعة عامة، في كل مسئلة مبدئية تتعلق بالمنافسة وذلك في حدود المصالح المنوطة بها : المحاكم المختصة، في الممارسات المنافسة المحددة في المادتين 6 و 7 من القانون والمشاركة في القضايا المعروضة عليها.

ونظرا للأهمية التي تحتلها الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة في تحقيق الحياة العامة، جاء الدستور المغربي الجديد ببعض التحولات في هذا الاتجاه، حيث تم تغيير اسم الهيئة من «الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة» إلى تسميتها بـ «الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها»، هادفا من وراء ذلك الانتقال بالهيئة من صلاحيات الوقاية إلى وظيفة وطنية للترقية ومعارضة الرشوة، فالفصل 36 من الدستور المغربي الجديد نص على أحداث هيئة وطنية للوقاية من الرشوة ومحاربتها، وذلك في إطار محدد لعمل الهيئة يحدد الفصل 187 بعض تفاصيلها فيما يلي: تتولى الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها، على الخصوص، مهام المبادرة والتنسيق والإشراف وضمان تتبع تنفيذ سياسات محاربة الفساد، وتلقي ونشر المعلومات في هذا المجال، والمساهمة في تحقيق الحياة العامة، وترسيخ مبادئ الحكامة الجيدة، وثقافة المرفق العام، وفيم المواطنة المسؤولة.

وتكمن خارطة عمل الهيئة الوطنية للزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها في سياق قانوني مفاده أن القانون يعاقب على المخالفات المستتمة بحالات تنازع المصالح، وعلى استغلال التهربات المصنفة بـ «تفويض التزنية»؛ وفي مخالفة ذات طابع مالي، كما أن على السلطات العمومية الوقاية - طبقا للقانون - من كل أشكال الانحراف المرتبطة بنشاط الإدارات والهيئات العمومية، وباستعمال الأموال الموجودة تحت تصرفها، وبإبرام الصفقات العمومية وتديرها، وللزجر عن هذه الانحرافات، كذلك يعاقب القانون على الشطط في استغلال مواقع النفوذ والامتياز، ووضعيات الاحتكار والهيمنة، وبإلزام الممارسات المخالفة لمبادئ المنافسة الحرة والمشفوعة في العلاقات الاقتصادية.

إن تفعيل دور الهيئة الوطنية للزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها، رهين بوجود إرادة سياسية حقيقية تهدف إلى تطبيق الفساد وردع المفسدين، وتزويج المساءلة واعطاء الحساب، ومكافحة الإفلات من العقاب، ومكافحة الفساد وترسيخ دوره في مكافحة الفساد، وضمان حق وأمن تحقيق الامتيازات، وخلق القضاء وترسيخ دوره في مكافحة الفساد، وضمان حق وأمن المواطنين في التبليغ عن الفساد ومبايعة، والنهوض بقدرات المكافحة لدى الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة، وترسيخ البعد الاستراتيجي لسياسة مكافحة الفساد في إطار الاضطلاع بالمهام المخولة لها بمقتضى مرسوم الأحداث. كما أن مراجعة الإطار القانوني المنظم للهيئة سيكتفينا من الاضطلاع بمهامها الموضوعية والقضائية المطلوبة، من مراجعة ينبغي أن تشكل انطلاقة جديدة، تكون فيها الهيئة قادرة على مكافحة الفساد وليس فقط الوقاية منه، وقادرة أيضا على التحري والإحالة على القضاء بدل الاتكاء بإبداء الرأي الاستشاري.

ثالثا - هيئات النهوض بالتنمية البشرية والمستدامة والديمقراطية التشاركية :  
لقد ختم المشرع الدستوري هيئات ومؤسسات الحكامة الجيدة في خاتمة ثلاثة وثلاث هيئات للنهوض بالتنمية البشرية والمستدامة والديمقراطية التشاركية، المجسدة في: المجلس الأعلى للترية والتكوين والبحث العلمي والمجلس الاستشاري للأسرة والطفولة والمجلس الاستشاري للشباب والعمل الجماعي، والتي أطرها في 3 فصول (من الفصل 168 إلى الفصل 170).

وفي ظل ذلك أحدثت الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة لدى رئيس الحكومة بموجب مرسوم يتأريخ 13 مارس 2007، بتجارب مع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وخصوصا مادتها السادسة التي توضح بوجود هيئة وطنية مستقلة، تتولى الوقاية من الفساد، وتتوفر على الموارد المادية والبشرية اللازمة، من خلال إحداثه لهذه الهيئة، عبر المغرب عن انخراطه التفعلي في الدينامية الدولية لمكافحة الفساد، حيث حرص على وضع إطار وطني يتوفر على خصوصيات تؤهله للاضطلاع بالمهام الموكولة إليه، وتتجلى هذه الخصوصيات في<sup>197</sup> :

- 1- توفر الهيئة على هياكل مفتوحة على المحيط بخلاف أطيافه، تتكون من :
  - ه جمع عام يضم 45 عضوا يتولى مهام التصور والاقتراح ويتوفر على تشيلية متنوعة ومتوازنة لمختلف القطاعات الوزارية المعنية (16) والهيئات المهنية والناحية (14) وفعاليات المجتمع المدني والوسيط الجامعي (13)، بالإضافة إلى رئيس الهيئة والوسيط.
  - ب لجنة تنفيذية من 9 أعضاء تتولى تتبع القرارات والتوصيات مستمدة من نفس التشيلية المتنوعة والمنفصلة للجمع العام تتوخى توفير الظروف المواتية للمقاربة الجماعية والتشاركية المطلوبة في مجال الوقاية من الرشوة.

- 2- تنوع المهام الموكولة للهيئة التي تجعل منها في آن واحد :
  - أ آلية لتسيق سياسات الوقاية من الرشوة.
  - ب مؤسسة توجيهية واستشارية واقتراحية للحكومة للتوجيهات والآراء حول سياسة الوقاية من الرشوة.

الرشوة.

- ب آلية لتتبع وتقييم المنجزات في مجال الوقاية.
- ب منتدى للإعلام والتواصل والتعسيس.
- ب أداة رصد لمخاطر الرشوة لجمع المعلومات وتدير قاعدة للمعطيات المرتبطة بها.
- ب أداة لتتبع السلطات القضائية عن جميع الأفعال التي تشكل رشوة يعاقب عليها القانون.
- ب قوة ضاغطة في اتجاه التفعيل بتحويلها صلاحيه رفع تقرير سنوي إلى رئيس الحكومة ووزير العدل والتجريات حول نتائج الأشغال وبمفعول التوصيات وتقييم المنجزات.
- 3- استقلالية وظيفية تركز على إحصائها التنظيمي الذي ينص على :
  - أ تعيين لرئيس لمدة ست سنوات غير قابلة للتجديد.
  - ب إقرار مبدأ تعيين ممثلي التجمعات الوزارية داخل الهيئة بصفة شخصية.
  - ب اعتماد أغلبية أصوات الأعضاء الحاضرين في اتخاذ قرارات وتوصيات الجمع العام.
  - ب اقتصار مصداقة رئيس الحكومة، في جميع علاقائه مع الهيئة، على القرار المتعلق بالنظام الداخلي، في حين أن جميع مداولات وقرارات الجمع العام واللجنة التنفيذية لا تستدعي أية مصداقة.

(197) مولاى الحسن تلموني، الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة : الخصوصيات، الحصيلة، الإكراهات والاتفاق، سلسلة نزوات محكمة الاستئناف بالرباط، العدد 4، 2012، ص 64.



## الفصل 169 :

يتولى المجلس الاستشاري للأسرة والطفولة، المحدث بموجب الفصل 32 من هذا الدستور، مهمة تأمين تتبع وضعية الأسرة والطفولة، وإبداء آراء حول المخططات الوطنية المتعلقة بهذه الميادين، وتنشيط النقاش العمومي حول السياسة العمومية في مجال الأسرة، وضمان تتبع وإنجاز البرامج الوطنية، المقدمة من قبل مختلف القطاعات والهياكل والهيئات المختصة.

يحل الفصل 32 من دستور 2011 على أحداث مجلس استشاري للأسرة والطفولة، وجاء هذا النص الدستوري لتدير قضايا المرأة والأسرة في سياق تقاضيات إشكالات تدبير قضايا المرأة والأسرة داخل المجتمع المغربي والتي تصاعدت وتيرتها خلال العقد الأخير، وفي سياق رسم عدد من المبادرات الدستورية التي ستؤطر قضايا المرأة والأسرة، حدد المشرع الدستوري هذه الأخيرة في الأسرة القائمة على علاقة الزواج الشرعي هي الخلية الأساسية للمجتمع، ومن أجل تكريس دور الدولة في ضمان استمرارية وظائف الأسرة نص الدستور الجديد على أن الدولة تعمل على ضمان الحماية الحقوقية والاجتماعية والاقتصادية للأسرة، بمقتضى القانون، والاعتبار وحداثها واستقرارها والحفاظ علىها. كما تسعى الدولة لتوفير الحماية القانونية، والاعتبار الاجتماعي والمعنوي لجميع الأطفال، بكيفية متساوية، بصرف النظر عن وضعيتهم العائلية، باعتبار التعليم الأساسي حق للفعل وواجب على الأسرة والدولة.

إن دسترة مؤسسة تفي بقضايا المرأة والأسرة والطفولة يمكن الحاجة إلى تأسيس قضاء لتدبير إشكالات الأسرة المغربية، وهو ما سيتولاه المجلس الاستشاري للأسرة والطفولة من خلال تأمين مهمة تتبع وضعية الأسرة والمفولة، وإبداء آراء حول المخططات الوطنية المتعلقة بهذه الميادين، وتنشيط النقاش العمومي حول السياسة العمومية في مجال الأسرة، وضمان تتبع وإنجاز البرامج الوطنية، المقدمة من قبل مختلف القطاعات، والهياكل والأجهزة المختصة. ذلك أن أحداث مجلس استشاري للأسرة والطفولة في الدستور الجديد يند مكتسبا للمجتمع المغربي، ويؤثر على مرحلة ستتحمل فيها الدولة مسؤوليتها لحماية الأسرة بمختلف فئاتها من أطفال ونساء وعجزة وذوي احتياجات خاصة، بإرساء سياسات عمومية تعمل على ضمان استقرار الأسرة التي باستقرارها يستقر المجتمع (198).

ويمكنه أن يرفع إلى جلالة الملك اقتراحات في شأن كل التدابير الكفيلة بالإسهام في تحسين جودة ومردودية منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي وكذا مختلف مكوناتها. ثم يرفع إلى جلالة الملك، كل سنة، تقريرا حول حالة وأفاق منظومة التربية والتكوين وكذا تقريرا حول حالة وأفاق منظومة التربية

والتكوين والبحث العلمي وكذا تقرير أنشطة خلال السنة المنصرمة.

والفصل 32 من الدستور المغربي الجديد على أن: «الأسرة القائمة على علاقة الزواج الشرعي هي الخلية الأساسية للمجتمع».

تعمل الدولة على ضمان الحماية الحقوقية والاجتماعية والاقتصادية للأسرة، بمقتضى القانون، بما يضمن وحدتها واستقرارها والحفاظ علىها.

تسمى الدولة لتوفير الحماية القانونية، والاعتبار الاجتماعي والمعنوي لجميع الأطفال، بكيفية متساوية، بصرف النظر عن وضعيتهم العائلية.

التعليم الأساسي حق للفعل وواجب على الأسرة والدولة.

يحدث مجلس استشاري للأسرة والطفولة.

## الفصل 168 :

يحدث مجلس أعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، يجلس هيئة استشارية، مهمتها إبداء الآراء حول كل السياسات العمومية، والقضايا الوطنية التي تهم التربية والتكوين والبحث العلمي، وكذا حول أهداف المرافق العمومية المكلفة بهذه الميادين وسيرها. كما يساهم في تقييم السياسات والبرامج العمومية في هذا المجال.

اعتبارا للمكانة المتميزة التي تتبوها التعليم والتكوين والبحث العلمي في المشروع المجتمعي للمغرب، ولما يكفئ دور التربية بفعولها الشامل من أهمية في إرساء دعائم التنمية البشرية وتعميم مجتمع المعرفة وترسيخ قيم المواطنة المسؤولة والمشاركة وإعداد أجيال المستقبل، وانطلاقا من الضرورة القصوى لمواكبة الإصلاح المتجدد للمنظومة الوطنية للتربية والتكوين ذات قوة اقتراحية، وفعالية استشارية مزودة بأداة ناجعة للتقويم المتكامل، لمرادية وملائمة المنظومة التربوية، نص الدستور المغربي الجديد على أحداث المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي باعتبارها هيئة استشارية، مهمتها إبداء الآراء حول كل السياسات العمومية، والقضايا الوطنية التي تهم التربية والتكوين والبحث العلمي، وكذا حول أهداف المرافق العمومية المكلفة بهذه الميادين وسيرها. كما يساهم في تقييم السياسات والبرامج العمومية في هذا المجال، وتدرج دسترة المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي في إطار مواصلة المهام التي يضطلع بها المجلس الأعلى للتعليم، وتتمين عمل اللجنة الخاصة بالتربية والتكوين وتعمل توصيات الميثاق الوطني للتربية والتكوين، واستكمال مسار الإصلاح التربوي بما يبرز تحديد السياسات العمومية التربوية وانفاذها على مجتمها وعلى المحيط الاقتصادي والاجتماعي والثقافي الوطني والدولي، مع ضمان التتبع والتقويم الدائمين للإجراءات المحققة والنتائج المحرزة لاستكشاف مواطن الضعف واقتراح الحلول الناجمة المتاحة. ولأن قضايا التربية والتكوين والبحث والتكوين والبحث العلمي تهم كافة المماررة. فإن تركيبة المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، يجب أن تزوج بين تعيلية مختلف مكونات الأمة والمتمنين بالتربية والتكوين والبحث العلمي وبين الخبرة والتخصص في هذا الميدان، حتى يؤدي دوره كقوة مستقلة ذات قوة استشارية وتقريرية واقتراحية، وفضاء تنديا للحوار البناء وتبادل الرأي بما يفضي إلى تعاقبات وطنية مسؤولة حول القضايا الكبرى المرتبطة بهذا الملف المصري (199).

(198) يجب أن يستشار المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي في مشاريع الإصلاح المتعلقة بالتربية والتكوين ويؤدي برأيه في مختلف القضايا ذات الطابع الوطني الشاملة بقطاعات التربية والتكوين كما يقوم بتقويمات شاملة للمنظومة الوطنية للتربية والتكوين، على المستوى المؤسساتي والبيداغوجي والتمويلي بتدبير الموارد، ويظهر على ملامحة هذه المنظومة مع محيطها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، وبالتالي يجب أن في أداء المهام الإستراتيجية للمجلس الأعلى للتعليم المنتهية في الإبداع برأيه في كل القضايا المتعلقة بالمنظومة الوطنية للتربية والتكوين والبحث العلمي، ويؤدي برأيه في استراتيجيات وبرامج إصلاح منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي التي تعيها الحكومة إليه، ويؤدي برأيه للحكومة في مشاريع التصور القانونية أو التنظيمية ذات الأهمية الخاصة بالنسبة لقطاع التربية والتكوين والبحث العلمي، =

ضبطا أليات وميكانيزمات التنسيق والمتابعة والتوجيه من أجل أعمال نموذج للمخططات التنموية التي تركز على العمل التشاركي بين الجمعيات والمؤسسات الحكومية والمنتخبة، ومن أجل ذلك أقر المشرع الدستوري بضرورة إنشاء المجلس الاستشاري للشباب والعمل الجماعي، كهيئة "أقر المشرع الدستوري بضرورة إنشاء المجلس الاستشاري للشباب والعمل الجماعي، وهو مكلف بدراسة وتبويب استشارية في ميادين حماية الشباب والنهوض بتطوير الحياة الجموعية، ومكلف بدراسة وتبويب المسائل التي تهم هذه الميادين، وتقديم اقتراحات حول كل موضوع اقتصادي واجتماعي وثقافي، يهم مباشرة النهوض بأوضاع الشباب والعمل الجماعي"، وتنمية طاقاتهم الإبداعية، وتخصيصهم

(201)

على الانخراط في الحياة الوطنية، بروح المواطنة المسؤولة (201). ومن ثم يكون المجلس الاستشاري للشباب والعمل الجماعي آلية مؤسسية لتحديد رؤية الشباب حول الإطارات العامة لعمل مؤسسات الدولة مع ميدان الشباب وتحديد أولويتها، والحاجة إلى هيئة استشارية للشباب والعمل الجماعي للمحافظة على العلاقة المباشرة بين الدولة والمجتمع المدني، لكي يكون هذا المجلس وسيلة أساسية من أجل تكريس الحكامة التشاركية في تحديد الشأن الشبابي بالمغرب، وتقليص الفجوة بين مطالب الشباب ونظماهم ومؤسسات القرار على قاعدة التقاعد والوفاء بالالتزامات، وإقامة آليات مشاركة الشباب على الصعيد الوطني، وفيما للتشاور والتعبير عن تطلعات الشباب والقيام بأدوار التنسيق على الصعيد الوطني وتسهيل التعاون بين الشباب ونشر المعلومات بين المنظمات والجمعيات.

#### الفصل 171 :

يحدد بقوانين تأليف وصلاحيات وتنظيم وقواعد تسيير المؤسسات والهيئات المنصوص

عليها في الفصول 160 إلى 170 من هذا الدستور، وكذا حالات الانتافي عند الاقتضاء.

يتعين على المشرع المغربي مراعاة التمييز فيما بين مؤسسات وهيئات حماية الحقوق والحريات والحكامة الجديدة والتنمية البشرية والمستدامة والديمقراطية التشاركية، عند إصدار القوانين المتعلقة بتأليف وصلحيات وتنظيم وقواعد تسيير المؤسسات والهيئات المنصوص عليها في الفصول 160 إلى 170 من الدستور، وكذا حالات الانتافي عند الاقتضاء، لأن هذه الهيئات عليها من كونها موزعة ومزجية بين ثلاث تصنيفات قطعية، من الصعب الجمع بينها بجعلها في إطار قانوني واحد، لكونها تتقاطع في العديد من النقاط، منها :

(201) ينص الفصل 33 من الدستور المغربي الجديد : «على السلطات العمومية اتخاذ التدابير اللازمة لتحقيق ما يلي :

- توسيع وتعميم مشاركة الشباب في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية للدول.
- مساعدة الشباب على الاندماج في الحياة الفعيلة والعمومية، وتقديم المساعدة لأولئك الذين تضرعهم صمود في التكيف المدرسي أو الاجتماعي أو المهني
- تيسير ولوج الشباب للتأهيل والمهنة والتكنولوجيا، والنقل والرياضة والأنشطة الترفيهية، مع توفير الظروف المواتية لتنشيط طاقاتهم إخلالة والإبداعية في كل هذه المجالات، بحيث مجلس استشاري للشباب والعمل الجماعي، من أجل تحقيق هذه الأهداف.
- إن إشكالية الشباب أصبحت طرفا قويا ومباشرا في الإصلاحات الدستورية والسياسية ببلادنا وإعطاه المكانة اللائقة به وهو الذي أظهر نوعا من الفصح في جميع المجالات المرتبطة ببقوته وأفاقه، لأن الشباب سيظل تلك القوة التي تحتجز كل المطامع القادرة على صنع المستقبل وتحقيق المطالب الرئيسية وهو ما جعل الدستور الجديد في فصله 33 يتضمن إحداث مجلس استشاري للشباب والعمل الجماعي.

أضفت إلى ذلك أن الارتقاء بالمجلس الاستشاري للأمر والطبولة إلى مؤسسة دستورية، سيعيد الاعتبار للمشارية الأوسرية في معالجة الإشكالات الاجتماعية بعد اتخاذ معظم المؤسسات العمومية من المرأة موضوعا لها، والتركيز فقط على بعض الإشكالات التي تعانيها المرأة دون أخرى كالسلف، وتكثيف المرأة في المجال السياسي، وغيرها من القضايا المهمة. لكنها ستكون ذات أهمية أكبر وتأثير أهم إذا تمت معالجتها في إطار مقاربة أشمل وهي المقاربة الأوسرية. وبالتالي سيشكل المجلس الاستشاري للأمر والطبولة نقضاً للتناقض وتبادل الأفكار بين مختلف الفاعلين والممثلين في ميدان الأمر والطبولة، ويمكن من إيجاد حلول مبتكرة لمختلف الإشكالات التي تعانيها الأسرة والمطل والمرأة، وهو ما يتطلب تضافر مختلف الجهود لضمان فعالية هذا المجلس، وبالتالي يجب أن توضع الهيئات الحكومية ومختلف المنظمات الرسمية رهن إشارة مختلف العمليات والإجراءات لتكثفه من القيام بعمله بفعالية أكبر.

#### الفصل 170 :

يعتبر المجلس الاستشاري للشباب والعمل الجماعي، المحدث بموجب الفصل 33 من هذا الدستور، هيئة استشارية في ميادين حماية الشباب والنهوض بتطوير الحياة الجموعية. وهو مكلف بدراسة وتبويب المسائل التي تهم هذه الميادين، وتقديم اقتراحات حول كل موضوع اقتصادي واجتماعي وثقافي، يهم مباشرة النهوض بأوضاع الشباب والعمل الجماعي، وتنمية طاقاتهم الإبداعية، وتخصيصهم على الانخراط في الحياة الوطنية، بروح المواطنة المسؤولة.

باعتبار أن الشباب أصبح فاعلا اجتماعيا وسياسيا يساهم بشكل كبير في التأثير على مسار التحولات والتغييرات التي يعرفها المجتمع المغربي، بات من الضروري. رسم سياسة عمومية للشباب برؤية شمولية متكاملة يكون للشباب حضور فيها بالانخراط في العمل الجماعي، لأنه لا أحد يشك اليوم في الرغبة المارمة من طرف المنظمات والجمعيات للتأهيل وممارسة المواطنة الديمقراطية، وتفعيل العمل التشاركي واستعادة الثقة في عملها، خصوصا خلال هذه الفترة من تاريخ المغرب التي تعيش على إيقاع ورش تنزيل مقتضيات الدستور. الجديد الذي نص على الوظيفة الديمقراطية والتنمية للمجتمع المدني، إذ لأول مرة يتم الإقرار الدستوري بوظائف المجتمع المدني الذي أصبح بشكل مدخلا لعمل الشباب المنخرط في الجمعيات، بالقدر الذي يشكل تفاعلا مع مطالب مهمة حول الديمقراطية التشاركية والمواطنة واحترام حقوق الإنسان وتحسينها، من خلال توعية وتدريب الناس بحقوقهم وتطويرهم للدفاع عنها والترويج لسيادة القانون بما يسمح بالعيش في أمان وكرامة.

كما أصبحت الجمعيات المهمة بقضايا الشأن العام، والمنظمات غير الحكومية، في إطار الديمقراطية التشاركية، تساهم في إعداد قرارات ومشاريع لدى المؤسسات المنتخبة والسلطات العمومية، وكذا هي تقيدها وتقيدها. إلى جانب ذلك وضع الدستور المغربي الجديد أمام الدولة التزامات واضحة تحتاج إلى متابعة وتقييم من طرف هيئات الشباب من جهة والعمل على

(200) الفصل 26، 139 من الدستور المغربي الجديد.

## الباب الثالث عشر مراجعة الدستور

إن الوثيقة الدستورية كنما كانت الطريقة التي وضعت بها، لا تتصف بالكمال والخلود وغير قابلة للبقاء على الدوام، فهي عمل بشري تتطور مع تطور الظروف وتتغير تبعاً لتغيرها<sup>(202)</sup>. واستجابة لهذا التطور ينبغي أن يخضع الدستور للتعديل والمراجعة، بواسطة إضافة بعض الفصول والمقتضيات الجديدة للوثيقة الأصلية، أو حذف بعض المواد منها، أو عن طريق الإضافة والتعديل معاً. والمراجعة بهذا المعنى لا تكون إلا في المساطر الجاهدة، كما تسمى السلطة المكلفة بمراجعة الدستور بالسلطة التأسيسية التأسيسية التأسيسية<sup>(203)</sup>. لأنها مترعة عن السلطة التأسيسية الأصلية التي وضعت الدستور ومنشقة منها<sup>(204)</sup>.

202) ينفي المراجعة الدستورية التطوير التأسيسية القائمة لمواجهة بعض القضايا التي لم يالجها الدستور التام، أو لمواجهة عدم سلامة المعالجة في الدستور التام في ضوء تطور الحياة السياسية التي تتطلب معالجة دستورية جديدة، تحقق الأهداف العليا للوطن التي يعتبر بلوغها جزءاً من المشروعية السياسية. كما تأتي هذه المراجعة لتحقيق التكيف مع ما تتطلبه المشروعية السياسية المعاصرة من الإفادة العامة للشعب، وعلى هذا النحو يهدف الإصلاح الدستوري من خلال المراجعة الدستورية إلى حماية وضمان استمرار مشروعيته السياسية، بتطويره حتى يتكيف مع الواقع السياسي لزم من طبيعته، حتى يتجنب الضعف السياسي الذي قد يحدث بسبب استحالة تطوير القواعد الدستورية، وحتى يمكن استقرار الدستور، واحترام حق الشعب في تحقيق أماله، وخلال المراجعة يتحقق تجديد حقيقي للحياة السياسية يعبرها من أية أزمة تتعلق بمستقبل المؤسسات الدستورية، للزبد من التصفيل براجع في هذا الشأن: أحمد السالحي الإردنسي، عناصر من النظرية العامة للقانون الدستوري، مرجع سابق، ص 85.

203) تنول مراجعة وتعديل المساطر الجاهدة السلطنة التأسيسية التأسيسية أو المشتقة كسلطة أخرى غير السلطنة التأسيسية الأصلية التي وضعت الدستور، سلطة مترعة ومنشقة عنها تحددتها الدستور، وتعمل في إطار

حدوده السلطنة التأسيسية المنشقة، من خلال قواعد الدستور لكي تخضع لها. ويبدو دقة التعديل الدستوري في أنه يلزم باحترام الإرادة السياسية للشعب بانه على الوثيقة الدستورية الأصلية، بينما يلزم الدستور الجديد باحترام الإرادة السياسية للشعب وحده، وتولي هذه السلطة في المساطر الجاهدة من خلال إجراءات تكفل إقرار مجموعة القواعد الدستورية، وعلى هذا النحو يكسب مبدأ الجاهدة الدستوري قيمة جوهرية لضمان عدم التضيعة بجوهر التيم التي نص عليها الدستور، وبعبارة أخرى فإن القواعد الإجراءية التي يلزم إتباعها لتعديل الدستور تصبح بمثابة قيود مطابقة على التعديل للتحقق بطريقه متأنية من الكامل والتناسق بين سائر قواعد الدستور، فالقواعد التي تكون ثمر للتعديل مع القواعد التي لا يسمح التعديل، ليست إلا تعبيراً عن إرادة ديمقراطية أصيلة لا يجوز المساس بأي منها على نحو يؤدي إلى إهيار تماسك البناء الدستوري، ولضمان هذا التماسك تضمن صراحة أو ضمناً قواعد دستورية عليا تسمي بالقواعد فوق الدستورية تمثل قيماً موضوعياً أو إجرائياً على السلطة المختصة بتعديل الدستور. فلا يجوز لهذه السلطة أن تتخطاه والا اعتبر هذا التخطي انحرافاً في استعمال السلطة، من أجل ضمان أكبر قدر =

ن أن مؤسسات وهيئات الحكامة الجيدة تشتمل في قطاعات استراتيجة متباينة. حيث أن مؤسسات وهيئات الحكامة الجيدة تختلف في الاختصاصات المستندة لكل منها، حيث أن 7 منها تشتمل في مجال حقوق الإنسان والتنمية البشرية كهيئات استشارية، بينما 3 منها تشتمل في مجال الحكامة القطاع، كالهئية العليا للاتصال السمي البصري مثلا، فنيين وضبط وتنظيم القطاع، كالهئية العليا للاتصال السمي البصري مثلا، تختلف مؤسسات وهيئات الحكامة الجيدة من حيث التقدم والعدالة الزمنية.

بعض منها يراكم تجربة هامة لسنتين عديدة كالهئية العليا للاتصال السمي البصري، بينما البعض الآخر لا يراكم تجربة واسعة كمجلس الجالية المغربية بالخارج والمجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي رغم أقد ميثهما، والبعض الآخر لا يزال حديث النشأة كمجلس الأسرة والطولة والشباب والعمل الجمعي.

حتى تستطيع هذه المجالس أن تقوم بأدوار وبتبادلات قوية إلا أن توفرت الشروط الأساسية لذلك كاستقلالية القرار واستقلالية المنهجية، لمخرج مجموعة من القضايا المساهمة في تحرير المجتمع المغربي من كل أشكال الوصاية، وإذا نجحت هيئات ومؤسسات الحكامة الجيدة في هذه المهمة ستقوم بدور الشفاعة السائدة، وتطويعها المصدر اقية، كما يجب وضع استراتيجيات كاملة حتى لا تتعارض هذه المجالس فيما بينها، بل وضع خطة تكاملية وتشاورية لكي لا تعيش هذه المجالس نوع من الانغلاق الذي يؤدي حتماً إلى المعزولة في العمل، كما أن وجود السلطة الاستشارية من خلال مؤسسات وهيئات الحكامة الجيدة - إلى جانب السلطة التشريعية والتنفيذية والتضائية سيؤدي - لا محالة - مجال الحوار والتشاور، ومجال تبادل المعلومات حتى يصبحوا ذوي الخبرة في مجالاتهم، فليس هناك ديمقراطية بدون حوار جدي ومسؤول، كما أن الحوار في حاجة إلى قنوات على صعيد كل المجالات من أجل تعميق الوعي وانضاج شروط تنزيل الدستوري السليم.

وإذا كان الاستفتاء، بعد من أهم مظاهر الديمقراطية في البلدان المتقدمة في وضع الدساتير، فإن الملك الحق في أن يعرض مباشرة على الاستفتاء، المشروع الذي اتخذ المبادرة بشأنه، لاختيار الرأي العام بشأن إصلاحات دستورية مقترحة، أي استشارة المواطنين من خلال الإبداء بأصواتهم للاقتراع على المراجعة الدستورية، والتي يوضح المقترعون خلالها عما إذا كانوا يوافقون أو لا يوافقون على الاقتراح بالتصويت بـ «نعم» أو «لا» لصالح مراجعة الدستور (204).

#### الفصل 173 :

لا تصح الموافقة على مقترح مراجعة الدستور الذي يقدم به عضو أو أكثر من أعضاء أحد مجلسي البرلمان، إلا بتصويت أغلبية ثلثي الأعضاء، الذين يتألف منهم المجلس. يحال المقترح إلى المجلس الآخر، الذي يوافق عليه بنفس أغلبية ثلثي الأعضاء الذين يتألف منهم.

يعرض المقترح الذي يقدم به رئيس الحكومة على المجلس الوزاري، بعد التداول بشأنه، في مجلس الحكومة.

لقد خول المشرع الدستوري إمكانية صدور المبادرة التشريعية بمراجعة الدستور من عضو أو أكثر من أعضاء إحدى غرفتي البرلمان، ويتم التداول بشأن المقترح بالتتابع بين المجلسين، ولا يصبح مقترح المراجعة إلا بنيله أغلبية موصوفة حددتها الدستور في الثلثين في كل مجلس على حدة. ويورد على هذا الاختصاص البرلماني قيد أساسي يمثل في عرض مقترح المراجعة على الاستفتاء الشعبي بواسطة ظهير وفق ما اقتضاه نظر المشرع الدستوري من عموم وطلاق المقتضى الدستوري الجديد، ويلزم لمقترح المراجعة ليصبح نهائياً أن يقره الشعب في استفتاء ينظم بهذا الخصوص.

وإذا كان الدستور المغربي الجديد قد منح لرئيس الحكومة الحق في اتخاذ المبادرة بمراجعة الدستور، فإن هذه المبادرة تكون محل مداولة في مجلس الوزراء بعد التداول بشأنه في مجلس الحكومة، ويورد على هذا الاختصاص قيد إضافي متمثل في ضرورة عرض مقترح مجلس المراجعة على الاستفتاء بواسطة ظهير كأداة قانونية مباشر بها المؤسسة الملكية صلاحاتها. وحاصل ذلك أن مشروع المراجعة، يسمى من رئيس الحكومة، لكي يصل إلى متناه، تلتزم المصادقة عليه في المجلس الوزاري وصدر ظهير يرخص بعرضه على الاستفتاء، وتبقى صيغته النهائية رهيبة بالموافقة عليه في الاستفتاء الشعبي.

(204) يراكم الشعب المغربي في ذاكرته قرابة ثمان تجارب استفتاءية، خمس منها حول مشاريع الدساتير الستة التي خضعت لها التجربة الدستورية المغربية، وأخرى استفتاءات همت: تعديل سن الرشد البلجيكي ورجلن الوصاية في استفتاء 23 ماي 1960، واستفتاء 30 ماي 1960 المتعلق بتعديل مدة وكالة مجلس النواب من أربع إلى ست سنوات، واستفتاء دجنبر 1989 القاضي بتعديل التراب مجلس النواب سنتين، لتتكون الأمم المتحدة من إجراء الاستفتاء بالصحراء المغربية، ثم الاستفتاء المبدل للفصل 48 من الدستور المتعلق بتوقيت الميراثية والموافقة عليه رسمياً في 15 شتنبر 1995. للمزيد من التفصيل يراجع في هذا الشأن: المختار ملحق، القانون الدستوري وأنظمة الحكم المعاصرة، مرجع سابق، ص 53.

وغالباً ما تمر عملية تعديل الدستور في معظم دول المعمور من ثلاث مراحل: مرحلة الاقتراح أو المبادرة، ومرحلة التصديق، ثم مرحلة الإقرار، وجميع هذه المراحل محددة دستورياً وبنيوياً احتراماً، وهو ما نلّمسه في فئدة الدستور المغربي الجديد، حيث خصصها المشرع المغربي بالباب الثالث عشر الممنون بمراجعة الدستور، والمؤطر في 4 فصول (من الفصل 172 إلى الفصل 175).

#### الفصل 172 :

للملك ولرئيس الحكومة وللمجلس النواب وللمجلس الاستشاريين، حق اتخاذ المبادرة قصد مراجعة الدستور.

للملك أن يعرض مباشرة على الاستفتاء، المشروع الذي اتخذ المبادرة بشأنه.

اختلفت الدساتير في الجهة التي تمنح حق ممارسة اقتراح مراجعة الدستور تبعاً لاختلاف الاتجاه السياسي الذي يتبناه واضعوا هذا الدستور، فقد يمنح المشرع الدستوري هذا الحق للسلطة التنفيذية وحدها، أو للسلطة التشريعية وحدها، وقد يمنح الدستور هذا الحق للسلطين معاً أو للسلطة التشريعية والشعب، لكن الدستور المغربي الجديد خول هذا الحق إلى ثلاثة مصادر للمبادرة بالراجعة :

1- المبادرة الملكية : احتفظت المؤسسة الملكية في الدستور المغربي الجديد على حق اتخاذ المبادرة بقصد مراجعة الدستور، لمركز الثقل الذي تتمتع به هذه السلطة في النظام الدستوري والقانوني والسياسي للدولة المغربية، حيث لها أن تستقني الشعب مباشرة بشأن أي مشروع يروم مراجعة الدستور.

2- المبادرة الحكومية : خول المشرع الدستوري لرئيس الحكومة حق اتخاذ المبادرة قصد مراجعة الدستور، لأن الحكومة هي التي تتوفر على نظرة شمولية بخصوص اشتغال المؤسسات، لذا من المعقول أن تكون رئيسها مصدراً للمراجعة الدستورية.

3- المبادرة البرلمانية : أقر النص الدستوري الجديد إمكانية صدور المبادرة بمراجعة الدستور لمجلس النواب وللمجلس الاستشاريين، باعتبار البرلمان من المؤجلين الأساسيين لتقديم مبادرة المراجعة الدستورية، المكانة التي يحتلها ممثلي الأمة داخل قبة البرلمان، لأنهم يشغلون الموقع الذي يمكنهم من معانية توافق النص الدستوري والواقع الحيواني والاجتماعي، لذلك عمدت الوثيقة الدستورية الجديدة إلى توكيل هذه الصلاحية إلى ممثلي البرلمان بقرنتيه (مجلس النواب ومجلس المستشارين).

يمكن من الحماية الدستورية للحقوق الأساسية والمحافظة على بعض المبادئ الأساسية التي ارتبطتها الشوب صاحب السيادة، وهي نتيجة طبيعية للتلازم بين مدلول الدستور كنظام قانوني ومدلوله السياسي، فالقواعد التي تقيد السلطة المختصة بالتعديل ترتبط بالوظيفة التي تمارسها هذه السلطة وبمبادئ اختصاصها، فتقتصر هذه القواعد قوفاً موضوعية على حدة السلطة لا يجوز لها أن تتجاوزها بانتهاك مخوفة من السلطة التأسيسية الأصلية... مما يجعل التواعد فوق الدستورية إطاراً للتبويض بتعديل الدستور. للمزيد من التفصيل يراجع في هذا الشأن : المختار ملحق، القانون الدستوري وأنظمة الحكم المعاصرة، مرجع سابق، ص 53.



[illegible]

إجراء تعديل دستوري إذا كان يضمن هذا، وهي ست  
 ٥ الدين الإسلامي: يعتبر الدين الإسلامي دين الدولة المغربي، ثابت أساسي من ثوابت الهوية  
 المغربية، لذلك لا يجوز مسه عند إجراء أي تعديل جزئي لمقتضيات الدستور المغربي،  
 إلا بما لا يمس الأمة المغربية في حياتها العامة.

باعتباره أول ثابت من الثوابت الجامعة التي ستدعى "بالتحفظ".  
الانظام الملكي للدولة : يعتمد نظام الحكم في المملكة المغربية على نظام ملكي، الذي يضم في الماك بعنفه أمير المؤمنين ورئيس الدولة وزمرا وحكما أسمى، بعضان يستملح فيه الدولة والسوهر على احترام الدستور وسيادة الحقوق وحرثات الحواطين استمرارية الدولة واستقلال البلاد وحدودها.

والمواسقات والاجتماعات والهيئات - والى الاختيار الديمقراطي للدولة : الذي يعتمد على المجتمع والدولة كمراجع مبدئي والتي استرراتيجية لتصريف الشؤون العامة ، وأرضية فلسفية في التدبير اليومي الحديث لعياة استراتيجية لتفصيلها وتحمل الواجبات الأساسية.

الأفراد والجماعات وحدها. يمكن أن تكون المكتسبات في مجال الحريات والحقوق الأساسية المنصوص عليها دستورياً: بشكل الدستور الجديد للمملكة المغربية ميثاقاً حقيقياً لحقوق وواجبات المواطنين والعريات والجماعات الأساسية، بتوسيعه لترسانة مهمة من الحقوق والعريات ترقى إلى مستوى المجتمعات الديمقراطية المتقدمة (الحق في الحياة، الحق في سلامة الأشخاص والممتلكات، حظر التعذيب وكل أشكال الخرق المسافر والمنتهج لحقوق الإنسان، قرينة البراءة والحق في التظلم وكل أشكال الخرق المسافر والفكر والرأي والتعبير، حرية الصحافة، والحق في اللجوء إلى محاكمة عادلة، حرية الاجتماع والتجمع والنظام السلمي والجمعيات والائتداء النقابي المعلومة، حرية الاعتصام والاقتصادية والبيئية التي تسمى الدولة والسلطات والسياسي)، وتوسع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي تسمى الدولة والسلطات العمومية لتحقيقها (الصحة، الحماية الاجتماعية، تعليم حديث وسهل اللجوء وذو جودة، سكن لائق، بيئة سليمة وتعمية مستدامة).

يوقع الملك على المعاهدات ويعضد عليها، غير أنه لا يصادق على معاهدات السلم أو الاتحاد، أو التي يهيم رسم الحدود، ومعاهدات التجارة، أو تلك التي تترب عنها تكاليف تزدحم مالية الدولة، أو يستلزم تطبيقها اتخاذ تدابير =

[illegible]

تعرض مشاريع ومقرحات مراجعة الدستور بمقتضى ظهير، على الشعب قصد الاستفتاء.

تكون المراجعة نهائية بعد إقرارها بالاستفتاء.

للملك، بعد استشارة رئيس المحكمة الدستورية، أن يعرض بظهير على البرلمان مشروع مراجعة بعض مقتضيات الدستور.

ويصادق البرلمان، المنعقد، باستدعاء من الملك في اجتماع مشترك لحجسته، على مشروع هذه الرأفة، بأغلبية ثلثي الأعضاء الذي يكون منهم.

تراقب المحكمة الدستورية صحة إجراءات هذه المراجعة، وتعلن نتيجتها.

أقر المشيخ الدستوري بعرض مشاريع ومقترحات مراجعة الدستور، بمقتضى طلبهم، على الشعب قصد الاستفتاء، ولا تكون هذه المراجعة نهائية بعد إقرارها بالاستفتاء، إذ ينهي مشروع التعديل مشواره ببلد المدولات والتصويت عليه، ببلحه على الاستفتاء، اعتباراً إلى كون رجحان كفة تيار الديمقراطية في العالم الذي خلاص إلى استتار ضرورة حصول المصادقة الشعبية على تبني الدستور في المطلق، وأي تدليلاً لاحق لنصله يقتضي بدوره الحصول على موافقة الشعب، إن ما ينبغي الإشارة إليه، هو أن الدستور المغربي الجديد قد خول المؤسسة الملكية الحق في اتخاذ مبادرة مراجعة الدستور وعرضها على البرلمان بطلبهم - على أن يعقد النظام الداخلي لمجلس النواب كليات تطبيق هذا المقتضى - دون سلك مسطرة الاستفتاء، حيث يحق لها - بعد استشارة رئيس المحكمة الدستورية - أن تعيل على أنظار البرلمان مشروع المراجعة، ويتولى الملك استدعاء المجامعين في اجتماع مشترك لبحث النص المعروض عليهما، ويتم إقرار المراجعة إذا حظيت بأغلبية ثلثي البرلمان المنعقد في جلسة واحدة.

ويوضح هذا المقضى الدستوري الجديد، التوجه نحو إضفاء نفع من **المرونة على مسطرة** مراجعة الدستور يتل في **المروء الإنزامى** عبر الاستفتاء المباشر، خاصة وأنه إذا صرحت المحكمة الدستورية، إثر إحالة الملك أو رئيس مجلس النواب أو رئيس مجلس المستشارين، أو مجلس أعضاء المجلس الأول أو ربع المجلس الثاني، الأمر إليها، أن التزاما دوليا يتضمن بندا يخالف الدستور، فإن المصادقة على هذا الالتزام لا تقع إلا بعد مراجعة الدستور، كما أن المحكمة الدستورية هي التي لها صلاحية مراقبة صحة إجراءات هذه المراجعة والإعلان عن نتائجها.

لذلك، فإن استحضار هذا المعطى الدستوري و ربطه بالمستجد العتيق في مسطرة اللجنة الخاصة بالمؤسسة الملكية، يكشف عن رغبة المشرع الدستوري في تادي مسطرة عرض الإدارة الملكية بمراجعة الدستور على الاستفتاء، وإكمال أمر المصادقة عليها للبرلمان عندما يتعلق الأمر بتعديل يروم متابعة الدستور لاتفاقية دولية قبل المصادقة عليها. وهذا لا يفتي إمكانية الاستفتاء عن الاستفتاء، وفق التعبير الذي تحريه المسئلة الماكلة لحق المراجعة بهذه الصورة. وأتابع مسطرة المصادقة في البرلمان لمراجعة قد تكون غير ذات صلة بأورد في الفقرة 4 من الفصل 55 من الدستور المغربي الجديد (203).

(205) ينص الفصل 55 من الدستور المغربي الجديد على أن : «يعتمد الملك السفراء لدى الدول الأجنبية والمنظمات الدولية، ولديه يُعقد السفراء، ويمثّل المنظمات الدولية».



أكد النص الدستوري على مقتضى انتخابي ذوي طبيعة مؤسساتية، يقضي باستمرارية المجلس الدستوري في ممارسة صلاحياته إلى أن يتم تنصيب المحكمة الدستورية المنصوص عليها في الباب الثامن من الدستور.

#### الفصل 178 :

يستمر المجلس الأعلى للقضاء في ممارسة صلاحياته، إلى أن يتم تنصيب المجلس الأعلى للسلطة القضائية، المنصوص عليه في هذا الدستور.

يسهر المجلس الأعلى للقضاء هو الآخر في في ممارسة صلاحياته - كمقتضى انتخابي آخر ذوي طبيعة مؤسساتية - إلى أن يتم تنصيب المجلس الأعلى للسلطة القضائية، المنصوص عليه في الباب السابع من هذا الدستور.

#### الفصل 179 :

تظل النصوص المتعلقة بالمؤسسات والهيئات المذكورة في الباب الثاني عشر من هذا الدستور وكذا تلك المتعلقة بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي وبالمجلس الأعلى للتعليم، سارية المفعول، إلى حين تعويضها، طبقا لمقتضيات هذا الدستور.

نظم المشرع المغربي المقتضى الانتخابي بموجب الفصل 179 الذي يؤكد على أن تظل النصوص المتعلقة بالمؤسسات والهيئات المتعلقة بالحكمة المذكورة في الباب الثاني عشر من هذا الدستور، وكذا تلك المتعلقة بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي وبالمجلس الأعلى للتعليم، سارية المفعول، إلى حين تعويضها، طبقا لمقتضيات المنظمة بموجب الدستور المغربي الجديد.

#### الفصل 180 :

مع مراعاة المقتضيات الانتخابية الواردة في هذا الباب، ينسخ نص الدستور المراجع الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.96.157 المؤرخ 23 من جمادى الأولى 1417 (07 أكتوبر 1996).

ينسخ الفصل 180 من الدستور المغربي الجديد - مع مراعاة المقتضيات الانتخابية الواردة في الباب الرابع عشر منه والمتعلقة بأحكام انتخابية وخاتمية -، المقتضيات الدستورية المؤطرة بنص الدستور المراجع الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.96.157 المؤرخ في 23 من جمادى الأولى 1417 (7 أكتوبر 1996)، لكون المقتضيات الدستورية الواردة فيه أصبحت متقادمة ومتجاوزة.

## الباب الرابع عشر أحكام انتخابية وخاتمية

ترتبط الأحكام الانتخابية والخاتمية الواردة في الباب 14 من الدستور المغربي الجديد بتدوير المرحلة التي تلي مباشرة دخول الوثيقة الدستورية لـ 29 يوليو 2011 إلى حين التنفيذ منذ يوم نشرها في الجريدة الرسمية يوم 30 من نفس الشهر، بعد صدور الظهير الشريف بتنفيذه يوم 29 يوليو 2011 بناء على قرار المجلس الدستوري رقم 2011/8/15 الصادر في 14 يوليو 2011، المعلن عن نتائج الاستفتاء في شأن مشروع الدستور الذي أجري يوم الجمعة 11 يوليوز 2011. وإذا كانت الوثيقة الدستورية قد تم تنزيلها بالفعل تدريجيا، ودخلت حيز التنفيذ يوم 30 يوليوز 2011، الذي صادف يوم عيد العرش، حيث حدد فيه جلالة الملك محمد السادس التوجيهات السامية في خطاب المرش حول آفاق ومضامين بعض آليات تفعيل هذا الدستور، فإن المقتضيات التي تخص المرحلة الانتخابية، متعددة في مجال معين ومحدد يوضح في 5 فصول (من الفصل 176 إلى 180) من هذا الدستور.

#### الفصل 176 :

إلى حين انتخاب مجلسي البرلمان المنصوص عليهما في هذا الدستور، يستمر المجلسان القائمان حاليا في ممارسة صلاحيتهما، ليوقوما على وجه الخصوص، بإقرار القوانين اللازمة لتنصيب مجلسي البرلمان الجديدين، وذلك دون إخلال بالأحكام المنصوص عليها في الفصل 51 من الدستور.

سمح المشرع الدستوري لمجلسي البرلمان القائمان وقت دخول الدستور المغربي الجديد حيز التنفيذ بالإستمرار في ممارسة صلاحيتهما، إلى حين انتخاب مجلسي النواب والمستشارين، المنصوص عليهما في هذا الدستور، ليوقوما على وجه الخصوص، بإقرار القوانين اللازمة لتنصيب مجلسي البرلمان الجديدين، وذلك دون إخلال بالأحكام المنصوص عليها في الفصل 51 من الدستور، وهو ما يسمح بإعطاء الفرصة لهذا البرلمان لتعضير كافة الشروط والآليات القانونية لتنفيذ للتزويل الديمقراطي لمقتضيات الدستور المغربي الجديد، عن طريق إقرار مختلف القوانين التنظيمية والقوانين أعاداة اللازمة لذلك.

#### الفصل 177 :

يستمر المجلس الدستوري القائم حاليا في ممارسة صلاحياته، إلى أن يتم تنصيب المحكمة الدستورية.

3 ..... إهداء

5 ..... الخطاب الملكي السامي الخاص بالدستور الجديد للمملكة المغربية

13 ..... تفسير

15 ..... الباب الأول الأحكام العامة

36 ..... الباب الثاني : الحريات والحقوق الأساسية

57 ..... الباب الثالث : الملكية

79 ..... الباب الرابع : السلطة التشريعية

109 ..... الباب الخامس : السلطة التنفيذية

120 ..... الباب السادس : العلاقات بين السلطات

130 ..... الباب السابع : السلطة القضائية

154 ..... الباب الثامن : المحكمة الدستورية

164 ..... الباب التاسع : الحيات والجماعات الترابية

186 ..... الباب العاشر : المجلس الأعلى للحسابات

197 ..... الباب الحادي عشر : المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي

205 ..... الباب الثاني عشر : المحكمة الجديدة

239 ..... الباب الثالث عشر : مراجعة الدستور

244 ..... الباب الرابع عشر : أحكام انتقالية وختامية